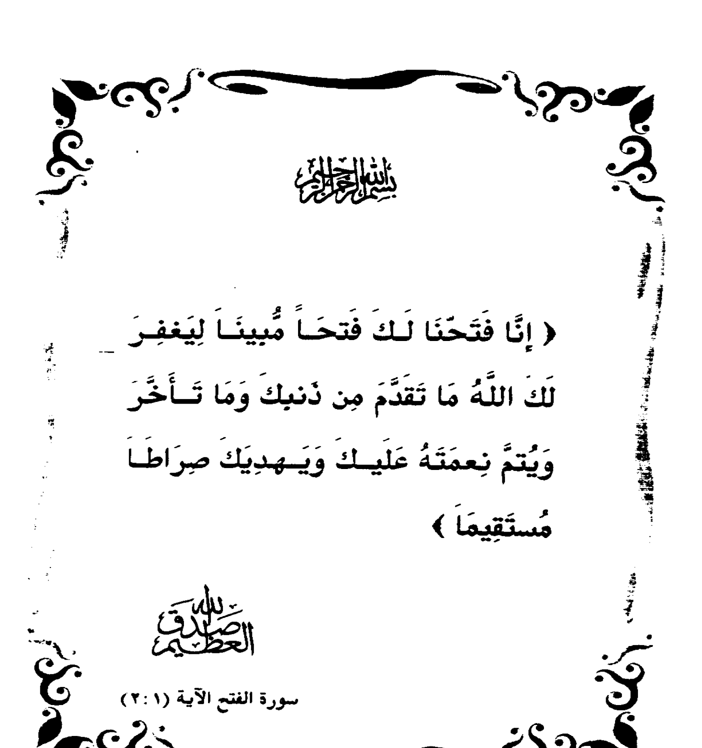
# علم الاجتماع الحضرى والصناعى

دكتور
وجدى شفيق عبد اللطيف
كلية الآداب - جامعة طنطا

٢٠٠٥


بسم الله الرحمن الرحيم
﴿ إنَّا فتَحْنَا لَـكَ فتحَـاً مُّبينـاً لِيَغفِـرَ
لَكَ اللَّهُ ما تَقدَّمَ مِن ذنبكَ وَمَا تَـأَخَّرَ
وَيُتمَّ نِعمَتَهُ عَلَيـكَ وَيَـهدِيَكَ صِراطَـاً
مُستَقِيمَاً ﴾
صدق الله العظيم
سورة الفتح الآية (١ : ٢)

# إهداء

إلى أستاذى الجليل

الدكتور / عبد الهادى والى

أهدى إليك ثمرة ضئيلة من غرسك وفضلك

تحية واحتراماً وتقديراً

# المحتويات

**الموضوع** **الصفحة**

الموضوع الصفحة

## الفصل الخامس
## المشكلات المجتمعية للتحضر

**الموضوع** **الصفحة**

| الموضوع | الصفحة |
| --- | --- |

## مقدمة :

شهد القرن الماضي نمواً حضرياً متعاظماً فى الدول النامية ، وكانت الدول المتقدمة قد سبقتها فى ذلك فى القرن التاسع عشر مع اختلاف طبيعة وخصائص عملية التحضر فى كل منهما ، ومازالت اتجاهات التحضر مستمرة حتى الآن نتيجة للهجرة الداخلية والزيادة الطبيعية ، ونمت التجمعات المتروبوليتانية بصورة كثيفة فى معظم دول العالم. وقد ترتب على ذلك مشكلات كثيرة أكدت على أهمية الدراسة السوسيولوجية ، خاصة وإنه بإمكان دراسة عملية التحضر أن تخدم دراسة التغير فى أي مجتمع ، وكذلك يمكننا دراسة أى ظاهرة اجتماعية وتحليلها فى المدينة. من هنا اكتسب علم الاجتماع الحضرى أهمية متزايدة.

وترتبط دراسة التحضر بدراسة الصناعة التى خصص لها علم الاجتماع فرعاً آخر هو علم الاجتماع الصناعي ، فقد ربط البعض بين الحضرية بصفة عامة وانتشار الصناعة نتيجة لما أحدثه انتشار الصناعة فى العصر الحديث من خلق مراكز حضرية جديدة ، فإذا كانت المدن ظاهرة قديمة ، فقد أدت الصناعة إلى زيادة فى عملية التحضر وانتشارها إلى حد بعيد .

وبذلك اكتسب علم الاجتماع الصناعي أيضاً أهمية متزايدة ، خاصة بعد الثورة الصناعية التى أحدثت تغيرات اجتماعية كبيرة ، وبدأ العلماء فى اجراء التجارب المختلفة التى توصلوا فيها إلى أن الصناعة تشكل مجتمعاً قائماً بذاته ، وليست مجرد آلات ومعدات وتكنولوجيا ، ولكنها بالإضافة إلى ذلك تتضمن

علاقات اجتماعية تلعب دوراً بالغ الأهمية. وبدأ العلماء فى دراسة العلاقات المتبادلة بين الصناعة والمجتمع.

ويمثل هذا الكتاب محاولة تمهيدية لدراسة بعض قضايا فرعي علم الاجتماع الحضري والصناعي ، حيث خصص الجزء الأول من هذا الكتاب لعلم الاجتماع الحضري للتعريف بهذا العلم وأهدافه ، وأهم النظريات والقضايا التى تدخل فى نطاقه ، كما تضمن أيضاً الاتجاهات العامة للتحضر فى المجتمع المصري ، وطبيعة العلاقات الريفية – الحضرية فى ظل العولمة ، حيث تناول تأثير العولمة على المقولات السائدة فى علم الاجتماع الحضرى. كما تضمن مشكلات المجتمع الحضري بصفة عامة مع التطبيق على المجتمع المصري وإمكانيات التنمية الحضرية.

ويتناول الجزء الثاني بعض موضوعات علم الاجتماع الصناعي ، حيث تضمن تعريف علم الاجتماع الصناعي ومجالاته ونشأته وتطوره ، ونظريات التغير الصناعي ، والعلاقة بين التكنولوجيا بصفة عامة والمجتمع ، حيث عرض هذا الفصل الآثار الاجتماعية للتكنولوجيا . وتناول الفصل الأخير العلاقة المتبادلة بين التصنيع والمجتمع.

**والله أسأل أن ينفع به**

**وجدى شفيق عبداللطيف**

**يناير ٢٠٠٥**

# الجزء الأول
# علم الاجتماع الحضرى

**الفصل الأول :**

المدخل إلى علم الاجتماع الحضرى

**الفصل الثاني :**

البدايات النظرية المبكرة لعلم الاجتماع الحضري .

**الفصل الثالث :**

العولمة والعلاقات الريفية– الحضرية فى العالم النامي

**الفصل الرابع :**

التحضر فى المجتمع المصري .

**الفصل الخامس :**

المشكلات المجتمعية للتحضر .

**الفصل السادس :**

التنمية الحضرية والتفاوتات الإقليمية .

# الفصل الأول
## المدخل إلى علم الاجتماع
## الحضري

**تمهيد**

**أولاً: مفهوم التحضر والمفهومات المتصلة به.**

**ثانياً: خصائص المجتمع الحضري.**

**ثالثاً: تعريف علم الاجتماع الحضري ومجالاته.**



## تمهيد(*):

يميل بعض العلماء والمفكرين إلى وصف القرن الماضى بأنه عصر التحضر، وهو قول ينطوى على قدر كبير من الصدق، فعلى الرغم من أن الدول الصناعية الغربية قد شهدت تحضراً مرتفعاً مع مطلع القرن التاسع عشر، إلا أن هذا التحضر قد تعاظم خلال القرن العشرين ثم واصل تعاظمه بعد الحرب العالمية الثانية حينما حصلت معظم الدول النامية على استقلالها السياسى، وبدأت تشهد انفجاراً حضرياً[1].

وتدل الإحصاءات العالمية المتعددة على تمركز السكان فى المناطق الحضرية، دون الريفية، التى أخذ نطاقها يضيق شيئاً فشيئاً، حتى أنه يمكن القول بأنه من الجائز أن يندثر الريف بسماته الخاصة، وتصبح الحياة كلها فى المستقبل حياة حضرية[2]. فلقد تنبأ "كنجزلى دافيز" بأن كل سكان العالم فى عام (٢٠٣١) سيعيشون فى مناطق حضرية، إذا استمر معدل النمو الحضرى بنفس المعدل الذى كان عليه بين عامى (١٩٥٠، ١٩٧٠) [3].

وبالرغم من تطرف هذه التنبؤات، إلا أنها قد تدل على موجة

(١) السيد الحسينى: المدينة: دراسة فى علم الاجتماع الحضرى، دار المعارف، القاهرة، ط٢، ١٩٨١، ص٢٥.

(٢) محمد عاطف غيث، السيد عبد العاطى السيد، المجتمع الحضرى، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، ١٩٨٦، ص١٥٤.

(٣) محمد أحمد غنيم: المدينة: دراسة فى الأنثروبولوجيا الحضرية، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، ١٩٨٧، ص٣٢.

الانفجار الحضرى في دول العالم بصفة عامة، والدول النامية بصفة خاصة، كما أنها تدل من ناحية أخرى على أهمية دراسة التحضر، وتخصيص أحد فروع علم الاجتماع لدراسته.

فقد ذهب "رايسمان" إلى أن الدراسات الحضرية ذات أهمية أساسية بالنسبة لعلم الاجتماع نفسه، ذلك أن دراسة عملية التحضر يمكن أن تخدم دراسة التغير فى أى مجتمع من المجتمعات، هذا إلى جانب دراسة البناء والتنظيم الاجتماعى القائم فى أى مجتمع، حتى ولو لم يكن مجتمعاً حضرياً. ويضيف رايسمان أيضاً إلى أن هناك بعض الموضوعات التى لا يمكن دراستها دراسة حقيقية إلا من خلال مجتمع حضرى، كالطبقات الاجتماعية والبيروقراطية، ويمكن أن نعتبر المدن والمراكز الحضرية بمثابة المعمل الذى يصلح لدراسة عدد من ملامح المجتمع[1].

ويتأكد ما سبق، حيث يمكننا دراسة أى ظاهرة اجتماعية وتحليلها فى المدينة حيث يمكن للمتخصص فى علم الاجتماع الحضرى أن يربط دراسته للمدينة بكافة جوانب المجتمع السياسية والاقتصادية والثقافية والاجتماعية، وبالتالى يصدق قول رايسمان بأن المراكز الحضرية هى معمل دراسة عدد كبير من مظاهر المجتمع.

كما تقف وراء الدراسة المعاصرة للمجتمع الحضرى عدة اعتبارات أخرى ذات نمطين هما[2]:

---

(١) محمد الجوهرى، علياء شكرى، علم الاجتماع الريفى والحضرى، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، ١٩٨٨، ص ص ٣٢٣-٣٢٤.

(٢) أحمد النكلاوى، دراسة فى علم الاجتماع الحضرى، دار النهضة العربية، القاهرة، ١٩٧٦، ص ص ١٤٤- ١٥١.

**١ـ اعتبارات المستوى القومي: وتتمثل في:ـ**

أ – تسهم دراسة المدينة في تعميق بعض المفهومات كمفهوم التحضر الجزئي والتحضر الكلي، ومفهوم التحضر المتريف، ومفهوم المجتمعات الهامشية أو غيرها من المفهومات التي تسهم دراسة المدينة في توضيحها..

ب– تفيد الدراسة المقارنة للمدينة على المستوى القومي في اختبار كثير من المحكات والمتغيرات التي وضعت لقياس كل من التحضر والحضرية.

ج– تشكل دراسة المدينة على المستوى القومي مطلباً في إطار السياسات القومية التي تفرضها الوضعيات القائمة في إطار كل مجتمع من المجتمعات. وتسهم دراسة المدينة في تقديم كثير من الإجابات التي تطرحها التساؤلات القائمة حول العديد من مشكلات المجتمع.

**٢ـ اعتبارات المستوى السوسيولوجي:**

أ – يعد السعي وراء تحقيق ذاتية أكثر تفرداً وتميزاً لعلم الاجتماع الحضري من أشد الاعتبارات التي تدفع إلى مزيد من الدراسات المتعمقة لمجتمع المدينة الذي يعد مجال علم الاجتماع الحضري.

ب– تسهم دراسة المدينة في إنماء الفهم لضرورة تحقيق التكامل لكثير من المفهومات السوسيولوجية التي تتصل بها.

ج– لما كانت المدينة هي الوعاء الأول الذي نبت في ظله علم الاجتماع، فإن المردود النظري لعلم الاجتماع بصفة عامة يستند إلى معطيات الحياة في المدينة، ومن ثم فإن دراسة المدينة، ومحاولة زيادة فهمها، وما يستجد

على بنائها وما ينشأ فيها من مشكلات وظواهر جديدة من الأمـور التـى تزيد من مردود علم الاجتماع العام.

د- لا يمكن أن تنفصل العديد من المعطيات فى علم الاجتماع الصناعى، وعلـم اجتماع التنظيـم، وعلـم اجتمـاع العمـل، وعلـم الاجتمـاع الجنـائى عـن المعطيات التى قدمتها دراسة المدينة. وليس معنى ذلـك أن العلاقـة بـين معطيات هذه العلوم هى التى تدفع إلى الاهتمام بدراسة المدينة فحسب، بل إن دراسة المدينة فى حد ذاتها تثرى البنـاء المنـهجى الـذى تسـتفيد منه مباحث عديدة تتناول حياة الإنسان الحضرى.

ويشير ما عرضناه إلى أهمية وجود أحد فروع علم الاجتماع يتخصـص فى دراسة المجتمع الحضرى هو علم الاجتماع الحضرى.لكن ما هـو تعريـف علم الاجتماع الحضرى وما هو مجال دراسته؟

وإذا تناولنـا مصطلـح علـم الاجتمـاع الحضـرى، نجــد أنــه ينقســم إلى جزئين، الأول هو علم الاجتماع، والثانى هـو كلمـة الحضـرى. ومصطلـح علم الاجتماع Sociology معروف لطـلاب قسـم الاجتمـاع بأنـه العلـم الـذى يدرس المجتمع، ولكن الجديد هنا هو كلمة الحضــرى **urban** التــى تختلـط وتتشابك مع غيرها من المصطلحات. ولكى نفـض هـذا الاشـتباك نعـرض أولاً لمفـهوم التحضـر والمفـهومات المتصلـة بـه كالحضريـة والمدينـة، ثـم نعــرض لخصائص المجتمع الحضرى، وأخيراً نعرض لبعض تعريفات علم الاجتمــاع الحضرى ومجال دراسته.

## أولاً: مفهوم التحضر، والمفهومات المتصلة به:

يواجه أى دارس لظاهرة التحضر بتعريفات عديدة لمفهوم التحضـر، حيث يزخر التراث السوسيولوجي باختلاف وجهات النظر حول التحديد الدقيق لهذه الظاهرة، حتى أنه قد استخدمت بعض المصطلحات التى تمثل اشتقاقات لغوية من اللفظ الحضرى، مثل التحضر، والحضرية، الأمر الذى يتطلب تحديدهما، وتحديد علاقتهما بالمدينة.

### أ - مفهوم التحضر Urbanization:

ورد فى لسان العربى المحيط أن لفظ حضر من الحضور، نقيض المغيب، والحضر خلاف البدو، ويشتق من الحضر "الحاضر" أى المقيم سواء فى المدن، أو القرى فى مقابل "البادى" أى المقيم فى البادية(١).

أما عن مفهوم الحضرى فى اللغة الإنجليزية، فقد كان من النادر استخدام كلمة Urban فيما قبل القرن التاسع عشر، ولقد تضمن قاموس أوكسفورد المختصر تعريفاً لها بأنها كل ما يتصل بالمدن أو حياة المدينة، وهى مشتقة من الكلمة اللاتينية Urbs وهى اصطلاح كان الرومان يستخدمونه للدلالة على المدينة، وبخاصة مدينة روما(٢).

وورد فى دائرة المعارف البريطانية أن التحضر يشير إلى العملية التى يتركز خلالها السكان فى المدن أو المناطق الحضرية، وتتم هذه العملية

---

(١) محمود الكردى، التحضر: دراسة اجتماعية، الكتاب الأول، دار المعارف، القاهرة، ١٩٨٦، ص٣٠.

(٢) عبد المنعم محمد بدر، مقدمة فى علم الاجتماع الحضرى، دار السعيد للطباعة والنشر، القاهرة، ١٩٩٢، ص٣١.

بطريقتين مختلفتين هما[١]:

١- من خلال زيادة عدد المدن، أو المناطق الحضرية.

٢- من خلال زيادة حجم السكان المقيمين في المناطق الحضرية.

كما يعرف التحضر، بصفة عامة، على أنه عملية إعادة توزيع السكان نتيجة التحول الكلي للمجتمع من الأنشطة الأولية إلى الأنشطة الثانوية، وما يترتب على هذا التحول من آثار اجتماعية، واقتصادية، وثقافية[٢].

ويرى "كنجزلى دافيز" أن مفهوم التحضر يشير إلى ارتفاع نسبة السكان التي تتركز في منطقة سكنية صغيرة نسبياً[٣].

كما يعرف التحضر على أنه عملية تزايد نسبة السكان في المناطق الحضرية[٤]. إلا أن "إرك لمبارد" E. Lembard يذهب إلى أن التحضر هو أكثر من كونه عملية استقبال لمجموعة من الأفراد يأتون من القرية إلى المدينة، أو التحول من العمل الزراعي إلى العمل الصناعي، والتجاري، ولكنه

---

(1) Urbanization, In: The New Encyclopedia Britannica, Vol. 18, Willian Benton Publisher, Chicago, 1973, p. 1073.

(٢) غريب سيد أحمد، علم الاجتماع الريفي، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، ١٩٨٥م، ص١٧٤.

(3) Philips, Bernard, Sociology (from Concept to Practice), Mcgrow-Hill Book Company, New York, 1979, p. 361.

(4) Krannich, Rechards, Urbanization and Urbanism, In: Hagedorn, Robert (Ed.), Sociology, Wm.C Brown Company Publishers, Iowa, 1983, p. 442.

يتضمن تغييرات أساسية تشمل تفكير الناس، وسلوكهم، وقيمهم الاجتماعية[١].

فالتحضر يتمثل فى انتشار السلوك، وأساليب التفكير الحضرية، وهذا التعريف شائع فى تراث علم الاجتماع الريفى، ذلك أن ظهور بعض الممارسات الثقافية المرتبطة عادة بالمدينة فى المنطقة الريفية معناه أن هناك شواهد تدل على أن السكان الريفيين يشهدون عملية تحضر[٢].

ولقد أكدت الدراسات الإمبريقية هذه العملية، فلقد قدم "مان" Mann مثالاً على ذلك حين ذهب إلى تميز سكان إحدى القرى الصغيرة فى "فورست رو" بطريقة الحياة الحضرية[٣].

فالتحضر إذن هو ضرب من التغير البنائى الذى يمتد إلى سائر قطاعات المجتمع، فقد بدل التحول من المجتمع الزراعى إلى المجتمع الصناعى كل جوانب الحياة، فتغيرت الوظيفة التقليدية للممارسات الأسرية، والاقتصادية، والتربوية، والسياسية، والدينية، وتغيرت صور القيم، والعلاقات، واتخذت شكلاً جديداً يتوافق مع طبيعة النسق الحياتى الجديد فى المناطق الحضرية[٤].

---

(١) أحمد كمال، كرم حبيب، علم الاجتماع الحضرى، دار الجيل للطباعة، القاهرة، ١٩٧٣، ص٦٩.

(٢) محمد عاطف غيث وآخرون، المرجع فى مصطلحات العلوم الاجتماعية، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، ١٩٨٥، ص٤٩٩.

(3)Saunder, Peter Social Theory and the Urban Question, Holmes & Meier Publishers, Inc., New York, 1981, p. 100.

(٤) أحمد النكلاوى، مرجع سابق، ص١٤٧.

ب – الحضرية Urbanism:

يشير مفهوم الحضرية إلى حالة State، أو كيفية Quality أو طريقة للحياة مميزة للمدينة، أو المجتمع المحلى الحضرى[١].

وتعرف الحضرية بأنها نماذج الثقافة والتفاعل الاجتماعى الذى ينجم عن تركز عدد كبير من السكان فى مناطق محدودة نسبياً، وتعكس الحضرية تنظيم المجتمع فى ضوء تقسيم العمل المعقد، ومستويات التكنولوجيا المتفوقة، والتنقل الاجتماعى السريع، والاعتماد المتبادل بين أعضائه فى أداء الوظائف الاقتصادية، والعلاقات الاجتماعية غير الشخصية[٢].

والحضرية هى مجموعة الاتجاهات، والقيم، والمعتقدات، والسلوكيات التى يتميز بها السكان الحضريون[٣].

كما يشير هذا المصطلح للطابع المميز للمجتمع المحلى الحضرى، والأسلوب الخاص الذى تتسم به طريقة الحياة فى المجتمع الحضرى والذى يعد من الأساسيات المميزة للمدينة[٤].

---

(١) السيد عبد العاطى السيد، علم الاجتماع الحضرى، جـ١، مدخل نظرى، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، ١٩٨٥، ص١١٤.

(٢) محمد عاطف غيث وآخرون، المرجع فى مصطلحات العلوم الاجتماعية، مرجع سابق، ص٤٩٨.

(3)Krannich, Rechards,Op. Cit., p. 546.

(٤) عبد المنعم عبد الحى، تمهيد فى علم الاجتماع الحضرى، مكتبة فوزى الشيمى، طنطا، ١٩٩١، ص٥.

ويذهب "مارشال جوردون" M. Gordon إلى أن الحضرية تشير إلى أنماط الحياة الاجتماعية التى ترتبط بالسكان الحضريين، والتى تشمل التخصص الدقيق، وتقسيم العمل، والعلاقات الاجتماعية غير الشخصية، وضعف العلاقات القرابية، والاتجاه نحو الروابط الطوعية، والعلمانية، وقوة الصراع الاجتماعى، وتعاظم الأهمية الاجتماعية لوسائل الإعلام(١).

ويرى "كلايد ميتشل" Clyde Mitechell أن الحضرية تعنى الزيادة السكانية، والعمليات الاجتماعية، التى من خلالها يتم انتقال مكانى، أو حراك سكانى إلى المدن، وبالتالى تتغير العمليات الاجتماعية، فيتم التحول من الزراعة إلى الأعمال الأخرى التى نجدها فى المدن، وما يترتب على ذلك من تغير فى أنماط السلوك كنتيجة للمعيشة فى المدن(٢).

ويذهب "لويس ويرث" L. Writh إلى أن الحضرية كطريقة فى الحياة يمكن تناولها امبريقياً من خلال ثلاثة منظورات متداخلة ومتساندة فيما بينها على النحو التالى(٣):

أ – كبناء فيزيقى يتضمن أبعاداً سكانية، وايكولوجية، وتكنولوجية.

ب– كنسق من التنظيم الاجتماعى يتضمن بناءً اجتماعياً مميزاً، أو مجموعة من النظم، ونمطاً محدداً من العلاقات الاجتماعية.

---

(1) Gordon, Marshall, The Concise Oxford Dictionary of Sociology, Oxford University press, Oxford, 1994, p. 549.,

(٢) محمد أحمد غنيم، مرجع سابق، ص٣٥.

(3) Wirth, Louis, Urbanism as a Way of Life, In: Press, Irwin & Smith, Estellie (Eds.), Urban Place and Process, Macmillan Publishing Co. Inc., New York, 1990, p. 43.

جـ- كمجموعة من الاتجاهات، والأفكار تشترك في تكوين نمط السلوك الجمعي، والخاضع لآليات خاصة من الضبط الاجتماعي.

**جـ - المدينة The City:**

إن كلمة "المدينة" في اللغة العربية، واللغات السامية الأخرى مشتقة من "دان"، دان يدين الديان أى القاضي، فهى مكان إقامة القاضي، وفي هذا إشارة إلى وظيفة الحكم والإدارة، وهي من أولى وظائف المدن في التاريخ القديم[١].

ويتفق كثير من الاجتماعيين على أن المدينة هي تجمعات سكانية كبيرة تعيش على قطعة أرض محدودة نسبياً، ويضيف البعض إلى ذلك أن هذه الوحدة السكانية تمتاز باعتمادها على الصناعة، والتجارة، أو عليهما معاً، كما تمتاز بالتخصص، وتعقد النظام السياسي والاجتماعي[٢].

والمدينة في نظر عالم الاجتماع عبارة عن مجموعة من الممارسات، والسلوكيات والمشاعر، والعادات التي تنمو جيلاً بعد جيل، وتتبلور في وحدة ثقافية متميزة، كما أن البناء الاجتماعي الحضري عبارة عن المحصلة النهائية لترابط أنساق العلاقات الاجتماعية ممثلة في نظم أو أنساق فرعية كالنسق القرابي، والسياسي، والديني، والاقتصادي[٣].

---

(١) محمد عاطف غيث، غريب سيد أحمد، علم الاجتماع الحضري، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، ١٩٨٩، ص١٥٨.

(٢) عواطف فيصل الإبياري، المدينة والتحضر، دار النهضة العربية، القاهرة، ١٩٨٦، ص ص١١-١٢.

(٣) السيد عبد العاطي السيد، الايكولوجيا الاجتماعية، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، ١٩٨٩، ص ص ٤٢١-٤٢٢.

والمدينة من الناحية السوسيولوجية البحتة عبارة عن فكرة مجردة، ولكن العناصر التى تتكون منها مثل الإقامة، والبناءات الداخلية ووسائل المواصلات، عبارة عن موجودات مشخصة لها طبائع مختلفة ولذلك فإن ما يجعل المدينة شيئاً محدداً هو ذلك التكامل الوظيفى لعناصرها المختلفة على هيئة وحدة كلية، ومع ذلك لايكون للمدينة وظيفة واحدة بل إن البحث قد أثبت أن لها عدة وظائف وليس معنى هذا أن وظائف المدينة توجد فى كل المدن بلا استثناء(١).

وهناك من يرى أن المدينة هى نمط معيشى يتميز بوجود نشاط اقتصادى غير زراعى – صناعى – تجارى – خدمات وغير ذلك – وباستقرار العلاقات الثانوية بين أبنائه، وبسيادة الأنساق القيمية غير التقليدية، وزيادة الانفتاح على العالم الخارجي، وبتركيز مجالات الخدمة والإدارة، فضلاً عن الاتصال والتفاعل المستمر مع الأنماط المعيشية الأخرى(٢).

كما تعرف المدينة على أنها وحدة اجتماعية حضرية محدودة المساحة، والنطاق، ومقسمة إدارياً، ويقوم النشاط فيها على الصناعة والتجارة، وتقل فيها نسبة المشتغلين بالزراعة، وتتنوع فيها الخدمات، والوظائف، والمؤسسات وتمتاز بكثافتها، وسهولة مواصلاتها، وتخطيط

---

(١) محمد عاطف غيث، علم الاجتماع الحضرى، مدخل نظرى، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، ١٩٧٩، ص١٢٦.

(٢) محمود فهمى الكردى، المدينة المصرية: مشكلاتها وظواهرها، فى محمد الجوهرى (إشراف)، الكتاب السنوى لعلم الاجتماع، العدد الرابع، دار المعارف، القاهرة، ١٩٨٣، ص١٩.

مرافقها، ومبانيها، وهندسة أراضيها، وتتسم فيها الأوضاع والمراكز الاجتماعية بالطبقية[١].

ويعرف "بوج" Bouge المدينة بأنها منطقة ذات كثافة سكانية عالية تقوم على الصناعة، والإدارة، والتجارة، بالإضافة إلى الخدمات الأخرى المتنوعة[٢].

كما أن هناك من يرى أن المدن هي حقائق اجتماعية ذات أبعاد متعددة وقد تعرضت – على هذا الأساس– للوصف والتحليل من وجهات نظر مختلفة، ككيان أخلاقي، وكمنتجات للتاريخ الإنساني، وكعلاقة بين الإنسان وموطنه، وكمجموعة من العلاقات الاقتصادية المتبادلة، وكمراكز للضبط السياسي، وكطراز متميز للوجود الإنساني[٣].

وهناك تعريف للمدينة مؤداه أنها نسق اجتماعي مغلق نسبياً يتضمن أبعاداً ايكولوجية، وتاريخية، وجغرافية، وقانونية، وإدارية، وسياسية، واقتصادية، وهندسية، ومعمارية متميزة وينطوي على درجة أكبر من التنظيم الاجتماعي، ودرجة أكثر كثافة من الاتصالات الداخلية، والخارجية في الوقت الذي يكون فيه هذا النسق منطلقاً لحركات التغيير الاجتماعي الشامل، ومركزاً للاحتكاك، والتفاعل الثقافي، والإبداع التكنولوجي،

---

(١) مصطفى الخشاب، علم الاجتماع الحضري، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، ط٢، ١٩٨٢، ص١١٢.

(2) Zastraw, Charles, Social Problems: Issues and Solutions, 3Rd.Ed. Nelson – Hall Publishers, Chicago, 1990, p. 540.

(٣) إبراهيم خليفه، علم الاجتماع والمدينة، المكتب الجامعي الحديث، الرياض، ١٩٨٤، ص٣٥.

والتقدم العلمي، والحضاري إذا قورن بأنساق اجتماعية أخرى كل هذا فضلا عن كون المدينة مجتمعا محليا يتضمن طريقة مميزة في العمل والحياة[١].

وأتفق مع هذا التعريف لشموله جميع الأبعاد التي يتضمنها تعريف المدينة: السياسية، والقانونية، والإدارية، والاقتصادية، والجغرافية، والإيكولوجية والتاريخية، والاجتماعية.

وإذا كانت هذه تعريفات التحضر، والحضرية، والمدنية فما هي العلاقة بين هذه الجوانب؟

هنا نرى من يرفض الفصل بين المدنية، والتحضر، واعتبار كل منهما مبحثا مستقلا في الدراسة، فلفظة المدينة مرادفة لكل من لفظتي التحضر، والحضرية معا، بحيث يعد كل من التحضر والحضرية من جانب، والمدينة من جانب آخر وجهان لعملة واحدة. ومن ثم فدراسة المدينة هي دراسة للتحضر، والمجتمع الحضري هو المدينة[٢].

وفي مقابل ما سبق يمكن القول إن التحضر كما يرى "سعد الدين إبراهيم" هو مفهوم كمي يشير إلى تغير التوازن العددي بين الريف، والمدينة لصالح الأخيرة، بينما تشير الحضرية إلى أسلوب حياة، وعقلية، وقيم، ومعايير سلوكية معينة مثل الانضباط، وتقدير قيمة الوقت، المحافظة على النظام، وتقبل التجديد، والرغبة في الانجاز[٣].

---

(١) عبد الهادي محمد والي. التخطيط الحضري. تحليل نظري وملاحظات واقعية. دار المعرفة الجامعية. الإسكندرية. ١٩٨٣. ص ص ١٦-١٧.

(٢) أحمد النكلاوي. مرجع سابق. ص ص ١٥١-١٥٣.

(٣) سعد الدين إبراهيم. المجتمع والدولة في الوطن العربي. مشروع استشراف مستقبل الوطن العربي. مركز دراسات الوحدة العربية. بيروت. ط١. ١٩٨٨. ص٢٣٠.

ويشير "بيرجل" Bergel إلى أن التحضر عملية، والحضرية حالة، أو وضع، فالتحضر هو عملية تحول المناطق الريفية إلى حضرية، وعملية تمدن الريف، وعملية نمو وزيادة المدن، أما الحضرية فهي الحالة الناتجة عن هذه العملية[١].

والحضرية تعني أسلوبا، أو نمطا للحياة، والتحضر يعني التركز السكاني، والاختلاف بينهما كبير لأن الأسلوب، أو النمط أمر يتعلق بالسلوك اليومي في حين أن التركز هو نتيجة قرار شخصي بالانتقال، أو التحرك من منطقة لأخرى[٢].

وإذا كانت المدينة هي الموضوع المشترك في دراسة التحضر من قبل أولئك الذين قدموا اسهاماتهم في ميدان علم الاجتماع الحضري، فإن ذلك يرجع بطبيعة الحال إلى التجسيد الملموس الذي تمثله المدينة كشكل حضري في دراسات التحضر بعامة، كما أن المدينة هي الإطار المكاني المحدد الذي يمكن تحديد زمن نشأته، ولو بصورة تقريبية، والعوامل التي كانت وراء هذه النشأة، والظروف المحيطة بها ،فضلا عما يرتبط بذلك من مشكلات تحد من أدائها لوظائفها، وكذلك فإن المدينة تمثل نمطا معيشيا محدد الأنساق يختلف عن غيره من الأنماط، ويمارس تأثيراته على ساكنه بشكل يمكن معه وصفهم بأنهم سكان حضريون ارتبطت ظروفهم بعوامل معينة

---

(1) Bierstadt, Robert, The Social Order, 3rd. Ed., McGraw – Hill Publishing Co., Bombay, 1970, p. 417.

(٢) السيد حنفي عوض، علم الاجتماع الحضري، مكتبة وهبه، القاهرة، ط٢، ١٩٨٧، ص١٦.

دفعتهم للإقامة بها، والاستقرار فيها، واكتسبوا في مقابل ذلك سمات معينة نتيجة تميزهم من حيث المهنة، والدخل، والثقافة، وغير ذلك[١].

ولهذه الأسباب سنعتبر المدينة وحدة المجتمع الحضرى، ولكن ما هى الخصائص التى يتميز بها المجتمع الحضرى عن غيره من أنماط الحياة؟ هذا ما سنعرضه فى الفقرة القادمة.

## ثانياً: خصائص المجتمع الحضرى:

تتميز الحضرية كطريقة فى الحياة، وأسلوب فى التفكير بمجموعة من الخصائص أسهب المتخصصون فى علم الاجتماع الحضرى، وعلم الاجتماع الريفى فى توضيحها، ويمكن أن أعرض لأهم هذه الخصائص على النحو التالى:

**أ - اللاتجانس:**

تتسم المدن بعدم تجانس سكانها، وتعتبر خاصية اللاتجانس المادى، والمعنوى نتيجة حتمية لظاهرة التحضر، فالكثافة السكانية العالية تزيد من المنافسات القائمة على الامكانيات المتاحة، والمكانات، والامتيازات فتدفع إلى التخصص الدقيق، وتقسيم العمل، ولجذب سكان مناطق أخرى حضرية، أو ريفية متباينة، فتختلط الأجناس والثقافات[٢].

ويؤدى اللاتجانس إلى سلسلة من النتائج منها تطوير نسق معقد من

---

(١) محمود الكردى، التحضر: دراسة اجتماعية، الكتاب الأول، مرجع سابق، ص٢٦.

(٢) عزيزة عبد الله العلى النعيم، التنظيم الاجتماعى الحضرى فى حى الفيصلية، المعهد العربى لإنماء المدن، السعودية، ١٩٩١، ص٤٨.

التدرج الطبقى، وزيادة معدلات الحراك الاجتماعى، والاتجاه المتزايد نحو التفكير العقلانى، وزيادة أهمية النقود كأساس للعلاقات الاجتماعية، وقبول التغير، وعدم الاستقرار(١).

**ب - الطابع الثانوى للعلاقات الاجتماعية:**

يرى "لويس ويرث" أنه كلما نما حجم المدينة، قل احتمال معرفة الفرد ببقية سكانها معرفة شخصية، الأمر الذى يؤدى إلى تغير طابع الحياة الاجتماعية، ولأن عدد الأشخاص الذين يتصل بهم الفرد، أو يعتمد عليهم فى المدينة كبير نسبياً فإن العلاقات الاجتماعية التى يكونها فى المدينة تتسم بأنها غير شخصية، وسطحية، ولها الطابع الانقسامى(٢).

فعلى المستوى الشخصى يلاحظ أن العلاقات بين الأفراد فى المناطق الحضرية تميل إلى أن تكون ثانوية، وانقسامية، ونفعية أكثر من كونها أولية، وتكاملية، وعاطفية، على نحو ما هو سائد فى البناء الاجتماعى التقليدى، ويترتب على ذلك أن الشخصية تميل إلى التحول من نمطها الجامد المستند إلى التراث الاجتماعى التقليدى لتصبح أكثر مرونة، وتعد هذه المرونة مطلباً أساسياً للشخصية الحضرية، ذلك لأنها تواجه ضرورة ممارسة الاختيار والتغلب على المشكلات الحضرية المختلفة، أما على المستوى الاجتماعى فنجد أن التماسك فى المجتمع الحضرى يصبح علامة قوية على الاعتماد المتبادل الذى يخلقه التخصص ويدعمه تقسيم العمل، على خلاف

---

(1) Spates, James L. & Macionis, John J., The Sociology of Cities, St. Martin's Press, New York, 1982, p. 42.

(٢) محمد أحمد غنيم، مرجع سابق، ص٣٨٤.

التماسك الموجود فى المجتمعات التقليدية والذى يعد نتاجاً للقهر الذى يمارسه العرف والتقاليد[١]

**جـ - الفردية:**

يميل سكان المجتمع الحضرى إلى الفردية، والاعتماد على النفس، ففى ظل الحياة الحضرية يتمتع الحضرى بحرية أكبر من تلك التى يتمتع بها الإنسان فى ظل الحياة الريفية، فتوجد لدى الحضرى العديد من البدائل التى عليه أن يختار من بينها، كما أنه أكثر تحرراً، وأقل ارتباطاً بمتطلبات أقاربه، ولا يعنى ذلك أنه يعمل بدون واجبات اجتماعية نحو أسرته، وأصدقائه، وإنما يعنى أن أسرته لا تمثله، فالحضرى يدلى بصوته كفرد، ويكون مسئولاً مسئولية فردية كاملة عن أعماله، فيكون حراً فى اختيار مهنته، ومكانته فى عمله، بالرغم من ضغوط الأسرة عليه، كما يتمتع بحرية فى اختيار شريكة حياته، أو الحياة منفصلاً عن أسرته الممتدة[٢].

فى ضوء ذلك أرى أن الاتجاه نحو الفردية يزداد فى الوقت الحاضر فى الريف، والمدينة على السواء، إلا أن حدة الفردية تتزايد فى المجتمعات

---

(١) كنجزلى دافيز، هيلدا هيرتز، أنماط التحضر العالمى، ترجمة وتعليق: السيد محمد الحسينى، فى: محمد الجوهرى وآخرين، دراسات فى علم الاجتماع الريفى والحضرى، دار الكتب الجامعية، الإسكندرية، ١٩٧٣، ص١٠٧.

(2) Anderson, Nels, The Urban Community: A World Perspective, Routledge & Kegan Paul, London, 1961, p.p. 15-16.

الحضرية عنها فى المجتمعات الريفية، فالمسألة ليست إختلافاً فى النوع، وإنما هى مسألة درجة.

**د – التسامح**(*):

لقد كان "ستوفر" Stouffer هو أول من أكد ارتباط الحضرية • مقاسه بحجم المجتمع – ارتباطاً مباشراً بالتسامح، ولقد أكدت العديد من الأبحاث المعاصرة وجهة نظر ستوفر مثل "ويلسون" Wilson، و"الستون"، و"جيلين" Alston & Glenn، وويلسون فى بحث آخر عام ١٩٨٥[1].

إلا أنه توجد ملاحظتان على هذه العلاقة هما[2]:

١– اختلاف درجة التسامح من مدينة لأخرى.

٢– احتمالية أن يكون التسامح فى المدينة ناتجاً عن عوامل أخرى غير الحياة الحضرية نفسها، فلقد وجد علماء الاجتماع أن هناك علاقة بين الغنى والتعليم العالى من ناحية، والتسامح من ناحية أخرى.

---

(*) التسامح Tolerance هو الرغبة فى السماح بالتعبير عن الأفكار المختلفة، ومعاملة الآخرين وفقاً لمعايير عامة مستقلة عن الاختلافات القيمية، كما يعرف التسامح بصفة عامة على أنه الرغبة فى منح الحريات المدنية للأشخاص وذوى الديانات، والرؤى السياسية المختلفة.

ورد هذا التعريف فى:

Wilson, Thomas C., Urbanism, Migration, and Tolerance: A Reassessment, American Sociological Review, Vol. 56, No. 2, February, 1991, p. 117.

(1) Loc.cit.

(2) Spates, James L. & Macionis, John, Op. Cit., p. 48.

ولا يعنى ارتباط التسامح بالمجتمع الحضرى، أن المجتمع الحضرى مجتمع لا معيارى يفتقر إلى ضوابط السلوك؛ وإنما يعنى أنه لا يهتم، ولا يعنى إلا بتنظيم السلوك العام، أما السلوك الخاص هو أمر يتسامح فيه، طالما أنه لا يتعارض مع الأنماط العامة للسلوك، كما أنه يسمح بتعدد الثقافات الفرعية، طالما أنها لا تتعارض مع الإطار الثقافى العام[1].

**هـ - الضبط الرسمى:**

يتسم المجتمع الحضرى بخاصية الضبط الرسمى، فالجماعات الأولية كالأسرة، وجماعات الأصدقاء تمارس فى الموقع الحضرى نوعاً من الضبط لسلوك الأفراد بطرق غير رسمية، لكن ليس بنفس درجة ضبط هذه الجماعات لسلوك الأفراد فى المجتمع الريفى، فالإنسان الحضرى يستطيع أن يهرب من ضبط الجماعات الأولية - ويطلق على ذلك الغفلة **Anonymity** أو اللاسمية - لذلك فالمجتمع الحضرى يلجأ إلى الضبط الثانوى، وهو الضبط الرسمى المتمثل فى التنظيمات، والمؤسسات كالشرطة، والقضاء، والأجهزة الأمنية، والعسكرية، والرأى العام لتساعد التنظيم الاجتماعى فى تحقيق أهداف النظم الاجتماعية، وضمان استمرارها فى أداء وظائفها، وليضمن استقرار التنظيم، والاحتفاظ به فى حالة سوية، كما يوفق بين النشاطات والاهتمامات الفردية و المصالح الجماعية[2]. وكلما كبر المجتمع الحضرى،

---

(١) محمد عاطف غيث - السيد عبد العاطى السيد، المجتمع الحضرى، مرجع سابق، ص٣٨٤.

(٢) عزيزة عبد الله العلى النعيم، مرجع سابق، ص٤٦.

أصبحت مشكلة الضبط أكثر وضوحاً، وكانت أجهزة التنظيم، والضبط الثانوى أكثر تنظيماً[١].

**و - العزل المكانى[*]:**

يتضمن النسيج الحضرى عوالم اجتماعية متباينة ومتنوعة مثل الموزاييك Mosaic Of Social Worlds يتجمع فيها السكان المتشابهون معاً، فتنقسم المدينة فى مركزها، وأحيائها، وضواحيها إلى مواقع متخصصة فى أنشطة، ووظائف معينة، وتتنوع أحيائها السكنية وفقاً للعوامل السوسيو-اقتصادية، والديموجرافية، والثقافية[٢].

وكما يذهب "روبرت بارك" R. Park فإن السكان الذين يتماثلون فى خصائصهم الاقتصادية، والثقافية يميلون إلى التجمع فى مناطق معينة من

---

(١) محمد عاطف غيث، السيد عبد العاطى السيد، المجتمع الحضرى، مرجع سابق، ص٣٨٥.

(*) يشير العزل إلى عملية ايكولوجية تتضمن التطوير المقصود، أو غير المقصود لمناطق متخصصة أو مستقلة فى المجتمع المحلى الحضرى، وفى هذه العملية تميل فئات من السكان ذات نماذج محددة لأوجه النشاط إلى التمركز المحدد فى مناطق معينة، ذلك أنه عندما يتجمع الأفراد، وأوجه نشاطهم فى مكان ما، فإنهم فى الحقيقة لا يتكدسون، أو يتراكمون كيفما اتفق، بل يصنفون، ويوزعون وفقاً لمجموعة من العوامل الاجتماعية، والاقتصادية، وتعرف هذه العملية للتصنيف والتوزيع المكانى باسم العزل.-. ورد هذا التعريف فى:
السيد عبد العاطى السيد، الايكولوجيا الاجتماعية، مرجع سابق، ص٤٦٥.

(2) Timms, Suncan, The Urban Mosaic, Cambridge University press, Cambridge, 1971, p. 250.

المدينة، كما أن الخصائص الاجتماعية، والثقافية المميزة لكل منطقة تؤثر على حياة قاطنيها[١].

ولقد أكدت معظم البحوث والدراسات التى أجريت فى هذا المجال العزل المكانى للمجتمع الحضرى، إذ اكتشفت أن ظواهر مثل الخصوبة، والهجرة، والجمعية، والجناح، والطلاق والانتحار، والجنون، والأمية، وغير ذلك من ظواهر السلوك الاجتماعى تختلف اختلافاً واضحاً، وصارخاً من منطقة لأخرى داخل المجتمع الحضرى[٢].

## ثالثاً: تعريف علم الاجتماع الحضرى:

يعرف علم الاجتماع الحضرى بأنه فرع من فروع علم الاجتماع وثيق الصلة بنظريات علم الاجتماع ومناهجه فى دراسة ظاهرة التحضر وما يرتبط بها من مشكلات وظواهر اجتماعية متعددة فى إطار المدن التى تعتبر مجالاً أساسياً لهذا العلم. ومحور اهتمامه يتركز فى دراسة التنظيمات والعلاقات والأنشطة التى تميز المدن، فضلاً عن ظواهر نموها واضمحلالها، وما يرتبط بها من مشكلات اجتماعية متعددة[٣].

كما ينظر إلى علم الاجتماع الحضرى على أنه الدراسة السيوسيولوجية للمدن أو الحياة فى المدينة أو الحضرية أو موضوعات

---

(١) السيد حنفى عوض، مرجع سابق، ص٣٢.

(٢) السيد عبد العاطى السيد، علم الاجتماع الحضرى، مدخل نظرى، جـ١، مرجع سابق، ص٣٨٩.

(٣) عبد المنعم عبد الحى، مرجع سابق، ص٣.

مختارة من هذا الميدان[1].

ويتناول علم الاجتماع الحضرى المدينة وما يتخللها من بناءات ودعائم ونظم وتيارات اجتماعية بالدراسة والتحليل. كما يقوم بتفسير المظاهر المميزة للتنظيم الاجتماعى فى مناطق الإقامة الحضرية، وتأثير الحياة الحضرية على السلوك الاجتماعى، كما يتناول الحياة الحضرية فى نشأتها وتطورها ووظائفها وأجهزتها الإدارية والفنية وتقسيمها الطبقى والمهنى ومستوياتها التكنولوجية ومشكلاتها[2].

ويعرف علم الاجتماع الحضرى أيضاً بأنه علم اجتماع حياة المدينة، وينظر إلى المدينة ويحللها كظاهرة اجتماعية فى ذاتها ويعد علم الاجتماع الحضرى من الفروع الحديثة فى علم الاجتماع، وبالرغم من ذلك فإنه يتشابك مع اهتمامات علوم الجغرافيا، والسياسة، والاقتصاد، والأنثروبولوجيا ، و الخدمة الاجتماعية ،وتخطيط المدن، إلا أنه فى الواقع يتجاوز الموضوعات الأكاديمية لهذه العلوم بتركيزه على دراسة أحوال المدن بظواهرها الاجتماعية[3].

وفى ضوء ما سبق يمكن القول بأن علم الاجتماع الحضرى هو أحد فروع علم الاجتماع يطبق نظريات ومناهج علم الاجتماع على دراسته المدينة

---

(١) محمد عاطف غيث وآخرون، المرجع فى مصطلحات العلوم الاجتماعية، مرجع سابق، ص٤٩٨.

(٢) عبد الهادى الجوهرى، وحسين رشوان، علم الاجتماع الحضرى: مفاهيم وقضايا، مكتبة نهضة الشرق، القاهرة، ١٩٩٦، ص١٠.

(٣) السيد حنفى عوض، مرجع سابق، ص٣.

ويتمثل مجال الدراسة في علم الاجتماع الحضرى فى الجوانب التالية:

١- دراسة نشأة المدن وتطورها.

٢- دراسة البناء الاجتماعى للمدينة.

٣- دراسة التأثيرات الاجتماعية للحياة الحضرية.

٤- التنمية الحضرية واستراتيجياتها المختلفة.

٥- المشكلات المجتمعية فى المدينة.

٦- دراسة النمو الحضرى وأسبابه ومظاهره ونتائجه.

٧- دراسة التغير الاجتماعى فى المجتمع الحضرى.

٨- دراسة الآثار المتبادلة بين التحضر والمجتمع.

لذلك سنحاول فى الفصول التالية التعرض لبعض مجالات الدراسة فى علم الاجتماع الحضرى، حيث سيتناول الفصل الثانى البدايات النظرية المبكرة فى علم الاجتماع الحضرى. ويعرض الفصل الثالث لتأثير العولمة على العلاقات الريفية - الحضرية. ويتناول الفصل الرابع التحضر فى المجتمع المصرى: المظاهر والنتائج. ويتناول الفصل الخامس المشكلات المجتمعية للتحضر.

# الفصل الثانى

## البدايات النظرية المبكرة لعلم الاجتماع الحضرى

تمهيد

أولاً: التراث الأوربى:-

١- فرديناند تونييز.

٢- إميل دوركايم.

٣- جورج زميل.

٤- ماكس فيبر

٥- تقييم التراث الأوربى.

ثانيا: التراث الأمريكى:-

١- روبرت بارك.

٢- لويس ويرث.

٣- تقييم التراث الأمريكى.

## تمهيد(*):

كان القرن التاسع عشر عصر الانفجار الحضرى الكبير فى أوربا، فقد زاد سكان المدن الألمانية عن (٢,٥٪) مليون نسمة، وصاروا (١٣) مليون نسمة فى عام ١٨٩٥، وكان عدد سكان الحضر فى فرنسا فى عام ١٨٤٦ (٨,٥) مليون نسمة، وأصبحوا (١٤,٥) مليون نسمة فى عام ١٨٩١، وكان عدد سكان مدينة باريس نفسها حوالى (٢,٥) مليون نسمة، بما يمثل خمسة أضعاف سكانها فى عام ١٨٠٠ (الذى كان (٥٠٠ ألف نسمة).

وكانت الثورة الصناعية هى السبب الرئيسى فى هذا التغير البارز، فنتيجة لظهور نظام المصنع فى المدن، والزيادات اللاحقة فى الإسكان والمحال التجارية ووسائل النقل، انتقل عدد كبير ومتزايد من السكان إلى البيئة الحضرية. ولك أن تتخيل حال ذلك التغيير الجذرى، فقد توافدت أعداد كبيرة من القادمين الجدد على السكان المستقرين فى المدن القديمة والمرتبطين بقوة بالتقاليد، ولم تستطع مدن كثيرة توفير الغذاء والإسكان وتسهيلات الصرف الصحى والرعاية الطبية وفرص العمل الكافية. ونتيجة لذلك فقد زاد الإحباط والأمراض والجريمة، كما بدت الشوارع ذاتها عديمة النظام، وهذا هو الإطار الذى ظهر فيه علم الاجتماع الحضرى.

---

(*) ترجم هذا الفصل وعلق عليه د. وجدى شفيق عبد اللطيف عن المصدر التالى:
Spates, James L. & Macionis, John J., The Sociology of Cities, St Martin's press, New York, 1982, p. p 28-46.

## أولاً: التراث الأوربى (١٨٨٧-١٩٢١):

تقع معظم الجامعات الأوربية العريقة فى المدن، لذا لم يكن لذلك التحول الحضرى الكبير الذى عرضناه، أن يمر دون أن يلاحظ فقد شاهد كثير من المشتغلين بعلم الاجتماع التغيرات الحادثة فى المدينة باهتمام، وكان معظمهم قلقاً بشدة، وقلة كانوا أكثر تفاؤلاً.

### ١ – تونييز: المجتمع المحلى والمجتمع:

كان الألمانى فرديناند تونييز Ferdinand Toennies (١٨٥٥–١٩٣٦) أحد المهتمين بشدة بذلك التحول، فقد وصف فى كتابه الشهير "المجتمع المحلى والمجتمع" Gemeinschaft & Gesellschaft الذى نشر فى عام ١٨٨٧– نمطين متناقضين من الحياة الاجتماعية البشرية هما المجتمع المحلى الذى يميز القرية الصغيرة ،والرابطة التى تميز المدينة الكبيرة. وذهب تونييز إلى وجود توحد أساسى فى الهدف فى القرية، فسكانها يعملون معاً للمصلحة المشتركة، ويتوحدون عن طريق روابط الأسرة والجيرة ذات المصالح والأهداف المشتركة وذلك على العكس من المدينة، حيث الحياة التى تتسم بعدم التوحد والفردية والأنانية، بالإضافة إلى العدائية، ولا يوجد فى المدينة اعتقاد فى المصلحة المشتركة، وتكون روابط الأسرة والجيرة ضئيلة الأهمية، ونظر تونييز إلى المجتمع المحلى باعتباره "كائن عضوى حى"، بينما وصف المجتمع بأنه "تجمع آلى وصناعى"، وذهب تونييز – كما ذكرنا فى مقدمة هذا الفصل – إلى إمكانية فساد السكان فى المدينة.

**وأثرت رؤية تصنيف المجتمع المحلى والمجتمع تأثيراً كبيراً على الاجتماع الحضرى لأنها كانت من الرؤى الأولى فى فهم المستوطنات البشرية باستخدام المتصل Continuum[*]، حيث يوجد فى كل قطب من قطبى المتصل نمط مثالى من الاستطيان، وباستخدام هذا "النمط المثالى" يمكننا وضع أى منطقة على المتصل، إذا ما وجدت مؤشرات معينة من سمات المجتمع**

---

(*) يشير المتصل الريفى – الحضرى إلى وجود نوع من التدرج القائم بين المجتمعات فى درجة التريف والتحضر، بحيث يصبح من اليسير بعد ذلك أن يقع أى مجتمع إنسانى على نقطة معينة من هذا المتصل. وتستند فكرة المتصل على افتراضين أساسيين هما: إن المجتمعات المحلية تتدرج بشكل مستمر ومنتظم من الريفية إلى الحضرية وفقاً لعدة خصائص، وإن هذا التدرج يصاحب بالضرورة باختلافات أو فروق متسقة فى أنماط السلوك[1].

ويتضمن مدخل المتصل الريفى – الحضرى مجموعة من الصعاب العملية لأن أهم ما يثار فى هذا المجال، هل الخصائص التى تحدد هذا المتصل متغيرة فى ذاتها؟ فإذا كان الأمر كذلك، هل تتغير المقاييس التى تحدد هذه الخصائص تغيراً ملحوظاً فى كل مجتمع بحيث لا نستطيع من وراء هذا الاختلاف أن نعين متصلاً معيناً لهذا المجتمع المحلى أو ذاك، كذلك إذا كانت قيم هذه المقاييس تتغير بدرجة ملحوظة لكل مجتمع محلى، فهل نستطيع أن نقدر ونزن هذه المقاييس بطريقة تجعل لكل مجتمع محلى مكاناً على هذا المتصل؟ لم تلق هذه الأسئلة إجابات واضحة فى تراث علم الاجتماع[2].

(١) حسن الخولى، الريف والمدينة فى مجتمعات العالم الثالث، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، ١٩٩٢، ص ص ٤٧-٤٨.

(٢) محمد عاطف غيث، علم الاجتماع الحضرى: مدخل نظرى، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، ط١، ١٩٧٩، ص١١٧.

المحلى ودرجة معينة من سمات المجتمع.

**أ – المجتمع المحلى:**

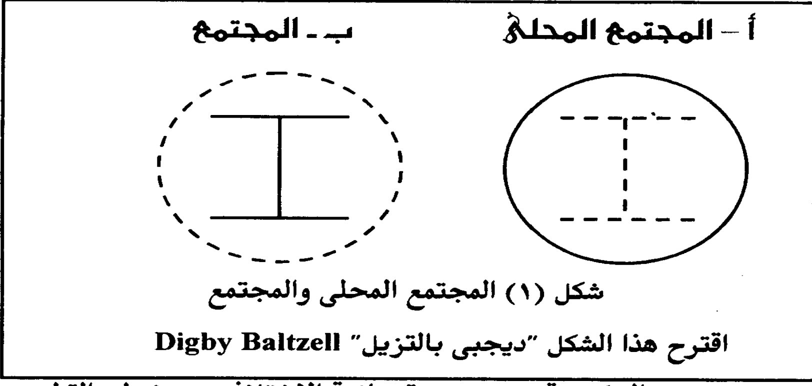
استخدم تونييز مصطلح المجتمع المحلى ليصف الحياة الريفية، والمنطقة المحيطة حيث يعمل سكانها بطريقة جمعية، وتتسم الحياة الاجتماعية "بالحميمة والمعيشة المشتركة"، ويرتبط أعضاؤها باللغة المشتركة والتقاليد المشتركة، حيث يدركوا "اللذات والشرور والأصدقاء والأعداء بصورة مشتركة"، ويحملون داخلها معنى "النحن" من "ملكنا" Ourness.

**ب ـ المجتمع:**

رأى تونييز داخل المجتمع – مثل سمات المدينة الحديثة – نمطاً مختلفاً تماماً من الحياة، حيث يتحول الوجود من الجماعة إلى الفرد. وبينما يعبر المجتمع المحلى (بلدتنا) عن معنى الجمعية، فإن المجتمع أكثر ترشيداً وعقلانية، وتوافق السكان مع طبيعة المجتمع، حيث اهتموا أساساً بمصالحهم الخاصة وسعوا من أجل الصدارة بالمعنى المعاصر. وسيطرت فى المجتمع المحلى النظم الاجتماعية "الطبيعية" للقرابة والجيرة والصداقة مقابل تضاؤل هذه الأشكال من الروابط فى المجتمع.

وتتمثل إحدى وسائل التحديد السريع للاختلاف بين المجتمع المحلى والمجتمع فى أن تسأل نفسك. عندما يسأل شخص آخر "كيف حالك" هل يريد هو – أو هى – حقاً أن يعرف؟ وتنشأ علاقة تونييز الجمعية – المجتمع المحلى – نتيجة الاهتمام الكبير بالآخر كشخص، ولذلك سيكون لهذا السؤال دلالة بعيدة عن التفكير وعن الأدب. وفى النموذج المضاد – المجتمع – يفهم كل شخص فى ضوء دور معين أو خدمة معينة يؤديها،

وعادة ما يكون السؤال "كيف حالك" فى المدينة هو تعبير عن الأدب فقط فنحن لا نريد أن نعرف الآخرين جيداً، والأكثر من ذلك هو أننا عادة لا نرغب فى معرفتهم جيداً.




شكل (١) المجتمع المحلى والمجتمع

اقترح هذا الشكل "ديجبى بالتزيل" Digby Baltzell

ويوضح الشكل رقم (١) بصورة بيانية الاختلاف بين نمطى القطبين.

ويمثل الشكل رقم (أ) النظام الاجتماعى المحلى، فالدائرة الاجتماعية أو الجماعة محددة تماماً، ويعكس سلوك الأفراد الرغبة الجماعية للجماعة، وتكون الفردية بمَعنى الاختلاف عن الآخرين محدودة، وتدل النقط "أنا" على فشل الفرد فى أن يبرز بصورة كبيرة داخل الجماعة. وحالة المجتمع (ب) على النقيض حيث يضعف التضامن (الدائرة الاجتماعية المنطقة)، ويصير الفرد حراً فى العمل بطريقة رشيدة من أجل تحقيق مصالحة الشخصية.

## جـ – المجتمع المحلى والمجتمع تاريخياً:

ذهب تونييز إلى ان دراسة التاريخ الأوربى تظهر الإحلال التدريجى والمستمر بصورة عامة للمجتمع محل المجتمع المحلى. فقد نظر إلى الظهور

السريع للمدن فى أوربا خلال القرن التاسع عشر على أنه ظهور حتمى للمجتمع كنمط مهيمن للحياة الحضرية. وبالرغم من اعتقاد تونييز بحتمية هذا التحول فإنه لم يره جميعاً جيداً، فقد فقدت الوحدة والاهتمام الإنسانى المميزين للمجتمع المحلى فى المجتمع بصورة تدريجية.

وتتضمن أفكار تونييز بداية علم اجتماع المدينة، فقد كان من أوائل من نظروا إلى أهمية دراسة الحياة الحضرية وتميزها، هذا فضلاً عن أن استخدامه "للأنماط المثالية" المتناقضة يعد أسلوباً اتبعه كثير من علماء الاجتماع المهتمين بدراسة المدينة(*).

---

(*) ساعدت فكرة النماذج المثالية بعضاً من رواد علم الاجتماع على وصف المجتمعات والمقابلة بينها، فقدموا ثنائيات تقابل بين نوعين متباينين من المجتمعات، يختلفان عادة اختلافاً أساسياً فى الخصائص والسمات المميزة لكل منهما، حيث نجد "مين" **Main** يطور ثنائية تقابل بين مجتمع يقوم على أساس المكانة، وآخر يبنى على أساس التعاقد. كما يطرح "بيكر" **Becker** ثنائية تقابل بين مجتمع مقدس وآخر علمانى. كما حدد "ردفيلد" **Redfield** خصائص المجتمع الشعبى لكى تقابل خصائص المجتمع الحضرى[١].

وبالرغم من الأهمية النظرية التى تنطوى عليها هذه الثنائيات، إلا أن كثيراً من دارسى التحضر يرون أنها لا تمثل سوى وسيلة مبدئية يصعب الاعتماد عليها كلية فى التمييز بين الريف والحضر لأنها تغفل عاملاً هاماً هو التغير، هذا فضلاً عن رؤية سوروكين وزيمرمان فى أن التحول من المجتمع الريفى الخالص إلى المجتمع الحضرى الخالص لا يتم فجأة، ولكنه يحدث بشكل تدريجى – ولا يوجد خط واحد مطلق يستطيع أن يكشف لنا عن وجود اختلاف حاد بين المجتمعين الريفى والحضرى[٢].

(١) حسن الخولى، مرجع سابق، ص ص ٤٠-٤١.

(٢) محمد الجوهرى، المدخل إلى علم الاجتماع، دار الثقافة للنشر والتوزيع، القاهرة، ط١، ١٩٨٤، ص٢٧٩.

**٢ـ دوركايم: التضامن الآلى والتضامن العضوى:**

عاش الفرنسى "إميل دوركايم" Emile Durkheim (١٨٥٨-١٩١٧) فى نفس فترة تونييز، ولاحظ أيضاً التحول الحضرى فى القرن التاسع عشر وطور دوركايم - مثل تونييز - نموذج الأنماط المتناقضة. ويتشابه مفهوما دوركايم التضامن الآلى Mechanical Solidarity والتضامن العضوى Organic Solidarity مع مفهومى تونييز المجتمع المحلى والمجتمع.

ويشير التضامن الآلى إلى الروابط الاجتماعية التى تبنى على التشابه وعلى المعتقدات والعادات والطقوس والرموز المشتركة. وهذا التضامن "آلى" نتيجة لتوحد المشاركين فيه - من يعيشون فى وحدات أسرية أو قبائل أو بلدان صغيرة - تقريباً فى الجوانب الأساسية، ويتوحدون آلياً بدون تفكير تقريباً، وكل أسرة أو قبيلة أو بلدة تكتفى ذاتياً بصورة نسبية وتستطيع تلبية كافة حاجاتها الحياتية دون الاعتماد على الجماعات الأخرى.

وعلى النقيض، يصف التضامن العضوى النظام الاجتماعى المعتمد على الفروق الفردية بين السكان، ويميز المجتمعات الحديثة، خاصة المدن، ويعتمد على التقسيم المعقد للعمل، حيث يتخصص السكان فى مهن كثيرة مختلفة.

ويعتمد السكان بصورة كبيرة على بعضهم البعض فى تلبية حاجاتهم مثل أعضاء الكائن الحى. فالمحامية تعتمد على آخرين - على سبيل المثال كأصحاب المطاعم والبقالين - فى الحصول على ما تحتاجه من طعام، ونتيجة لعدم قلقها بشأن وجبتها التالية، تمكنت من الالتحاق بنشاط

قانونى متخصص. وبالمثل لا يحتاج صاحب المطعم إلى دراسة القانون، فنتيجة لمعرفته بوجود متخصصين فى القانون، فإنه يلجأ إلى محام عند الضرورة.

ورأى دوركايم فى ذلك التقسيم المعقد للعمل احتمالية الحرية الكبيرة لكافة سكان المجتمع، وقدرتهم على تكوين بدائل كثيرة فى حياتهم. وبالرغم من اعتراف دوركايم بالمشكلات التى يمكن أن تخلقها المدن – مثل اللاشخصية والاغتراب والتعارض والصراع – فقد ذهب إلى التفوق النهائى للتضامن العضوى على التضامن الآلى، حيث ذكر أن:

"الروابط التى نخضع لها فى المجتمع الحديث، أخف كثيراً عنها فى حالة سيطرة المجتمع كلية علينا – كما فى المجتمع الريفى – وتتفتح كثير من الأبواب أمام العمل الحر لمبادراتنا".

**المقارنة بين دوركايم وتونييز:**

بينما يتفق دوركايم مع استنتاجات تونييز، بشأن تميز التاريخ بالانتقال من الاهتمام بنمط واحد من النظام الاجتماعى إلى آخر – فى هذه الحالة من التضامن الآلى إلى التضامن العضوى – فإنه توجد اختلافات هامة بين أفكارهما. فعلى سبيل المثال، اعترض دوركايم على وصف البيئات القبلية أو الريفية بمفردها بأنها "طبيعية"، وأكد على العكس من ذلك، على أن "حياة التجمعات الاجتماعية الكبيرة تكون طبيعية تماماً مثل الحياة فى الجماعات الصغيرة".

وذلك، بلا شك، هو السبب فى معارضة دوركايم لرؤية تونييز

السلبية للمجتمع الحديث. فقد قلب دوركايم مصطلحى تونييز، وأطلق على المجتمع المحلى صفة "عضوى" وعلى المجتمع صفة "آلى" وبينما رأى تونييز أملاً ضئيلاً فى الحياة الإنسانية الحقيقية فى المدينة (فقد ذكر نصح الآباء للأبناء للحذر من المجتمع السيىء)، فإن دوركايم كان أكثر تفاؤلاً ونظر إلى التقسيم المتزايد للعمل فى المجتمعات الحضرية الحديثة على أنه تقويض للتكامل الاجتماعى التقليدى، وخلق لشكل جديد من التضامن الاجتماعى يؤسس على الاعتماد المتبادل. وسيعبر عن هذا الاعتماد المتبادل، بصورة أكثر وضوحاً، عن طريق الاتفاقات التعاقدية بين الأفراد والجماعات. ولاحظ دوركايم أيضاً عدم قيام أى مجتمع بصورة كاملة على أساس التعاقد، فمن الضرورى على الأقل وجود أساس معيارى نتفق بناءً عليه على كيفية دخول كافة التعاقدات وانجازها بصورة كاملة.

لذلك قدم دوركايم نموذجاً متناقضاً لتونييز، فبالرغم من إدراك كل من المنظرين على مصاحبة المدن بنمو التباين الاجتماعى والفردية، فقد ذهب دوركايم إلى إمكانية استمرار التماسك الاجتماعى والتنمية البشرية المتزايدة، فى حين خاف تونييز من تقويض نسيج الحياة الاجتماعية، ولكن المدينة أكثر تعقيداً عما تسمح به أى من هاتين الرؤيتين.

**٣- زيمل: الحياة العقلية للمتروبوليس:**

اهتم كل من تونييز ودوركايم بالمستوى المجتمعى الواسع لحياة المدينة، ووصفت نظرياتهما العمليات الكبيرة الخارجة عن تلك التى تتضمنها المدينة الحديثة. وبالرغم من تعرضهم للخصائص العقلية لساكن المدينة – حيث أن ساكن المدينة أكثر عقلانية ولا شخصية وتحرراً – فانهما

لم ينظرا بصورة منظمة إلى علم النفس الاجتماعى لحياة المدينة، وهو ما قام به الألمانى جورج زيمل Georg Simmel (١٨٥٨-١٩١٨).

فقد رأى زيمل - مثل من عاصروه - فى ظهور العالم الحديث، سبباً للاهتمام بكيفية قدرة الفرد على يمكن للفرد إبقاء روح الحرية والإبداع فى قلب "العوامل الاجتماعية الشاملة". وذهب زيمل فى مقالته الشهيرة "المتروبوليس(*) والحياة العقلية" The Metropolis and Mental life إلى أن الشخصية ستتعلم "تكييف نفسها" مع المدينة.

## أ - خصائص المدينة:

يعتبر "تكثيف المؤثرات العصبية" intensification of nervous stimulies هو العنصر الوحيد للمدينة الحديثة الذى عمل على تفعيل التكيف، حيث يجب على ساكن المدنية أن يقاومها. فعلى عكس النظم الريفية "حيث يكون رتم الحياة والتدفقات التخيلية الشعورية أكثر بطئاً واعتياداً وحدوثاً، فإن المدينة تمطر الفرد بصورة مستمرة بالكثير من الرؤى والأصوات والروائح، ومن أجل مقاومتها يجب أن يتعلم الفرد كيفية التمييز

---

(*) المتروبوليس Metropolis مصطلح استعير من اللغة اليونانية ليعنى حرفياً (المدينة الأم) Mother City، وليشير إلى المدن اليونانية ذات المستعمرات فى الدول الخارجية التى تتبعها إدارياً وثقافياً واقتصادياً ولا يزال الاستخدام الحديث للمصطلح يحتفظ إلى حد كبير بهذا المضمون، حيث يشير المصطلح إلى المدن التى اكتسبت أهمية تتخطى حدودها الإدارية وسلطتها القومية[1].

(١) محمد عاطف غيث، السيد عبد العاطى السيد، المجتمع الحضرى، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، ١٩٨٦، ص٣٢٨.

بينها بدقة، ويتوافق مع الضرورى ويبتعد عما لا يخصه، وتصبح هذه العملية التى تحدث فى الإنسان الحضرى أكثر تعقيداً وعقلانية عنها فى الإنسان الريفى.

ونتيجة لعملية التمييز هذه، فإن المدينة ككل تصبح أكثر رشداً وعقلانية، فالسكان يخططون وينظمون حياتهم اليومية لتحقيق أعلى فاعلية. فخذ على سبيل المثال التنظيم المعقد للوقت فى المدينة الذى تشير إليه المنبهات وساعات اليد، والذى كتب عنه زيمل: "لو توقفت فجأة كل المنبهات وساعات اليد فى برلين فى أوقات مختلفة - ولو لساعة واحدة فقط - فإن الحياة الاقتصادية والاتصالات فى المدينة سترتبك لفترة طويلة". وبالإضافة إلى التنظيم الرشيد للوقت، نظر زيمل إلى عقلانية المدينة التى تتجلى فى التقسيم المتقدم للعمل الاقتصادى - يكرر هنا دوركايم - فالحياة الاجتماعية فى المدينة هى تفاعل المتخصصين.

وكانت بالطبع مناقشة زيمل لأهمية النقود، أكثر الوسائل قوة فى توصيل رسالة العقلانية الحضرية، فقد ذكر زيمل أن "المتروبوليس كان دائماً هو المقر الرئيسى لاقتصاد النقود" لكن ما هو السبب فى الأهمية الكبيرة للنقود فى الحياة الحضرية؟ يتمثل أحد الأسباب فى احتياج التقسيم المتقدم للعمل إلى وسيلة عامة للتبادل، وتؤدى النقود هذه الوظيفة الهامة. وذكر زيمل "إن النقود تهتم فقط بما هو مشترك للجميع، إنها تبحث عن قيمة التبادل، إنها تختزل كافة الأنواع والفردية إلى السؤال بكم؟".

### ب - استجابة الفرد:

تساءل زيمل عن كيفية سلوك الحضرى إزاء هذه المؤثرات الشاملة،

والطلب اللامتناهى للاستجابة الرشيدة. فهل تستطيع التوقف عن مساعدة أى شخص تشاهده فى الشارع؟ لا يعتقد زيمل ذلك. ونتيجة لذلك. فقد ذهب إلى تكيف الإنسان الحضرى مع حياة المدينة عن طريق تطوير ما أسماه الاتجاه "المتعجرف" - البديل الاجتماعى - وهو الانفصال. فالحال فى المدينة هو أننا نستجيب "بعقولنا وليس بقلوبنا" ونتعلم أن نأخذ "الاتجاه الواقعى" نحو العالم حولنا، فنحن ببساطة "لانهتم ولا نريد أن نندمج".

وذهب زيمل إلى أنه ربما تزيد اللامبالاة الناتجة كضرورة للعيش فى المدينة من العدائية المقاسة كجانب سئ آخر. فقد ذكر أنه "فى الواقع لو أننى لا أخدع نفسى، فإن الجوانب الداخلية لهذا البديل الخارجى ليست اللامبالاة فقط، بل تكون فى الغالب أكثر مما ندرك، بيد إنها الكراهية البسيطة والتجاهل والتنافر المتبادل الذى يكون مكروهاً ويناهض فى لحظة التفاعل الحميم". وبالطبع يمكن أن يستدعى كل فرد مشاعر الغضب إزاء أسلوب شخص ما آخر غير معروف لنا فى المدينة، فعلى سبيل المثال، مثل شخص ما يقف بجوارنا أو شخص ما يقترب منا فى منتزه المدينة مستدعياً بعض الاستجابة الشخصية.

ورأى زيمل - مثل دوركايم - فى الانفصال الذى يحدث فى المدينة حرية معينة، حيث يستطيع ساكن الحضر أن يتخطى تفاهة الروتين اليومى، ويصل إلى قمة جديدة من التطور الشخصى والروحى فى المدينة. ولكن على العكس من زميله الفرنسى، رأى فى حرية المدينة شبحاً ساحراً، فقد ذكر "إنها تتضح فقط لملاحظ هذه الحرية. ففى أى مكان يشعر الحضرى بأنه وحيد وضال، كما فى الحشد المتروبوليتانى". فشعور بعض الناس بأنهم

كأحد التروس فى ماكينة عملاقة، يبقى معنى فرديتهم فى المدينة فقط عن طريق أداء شىء متفرد، عن طريق "كونه مختلفاً"، ومن ثم ظهوره. وهذا هو معنى الاغتراب الذى يستخدمه زيمل لتفسير دافعية جنون الكتابة على الحوائط فى مدينة نيويورك، تلك العملية التى شوهت فى أقل من عقد من الزمان تقريباً جميع قطارات المترو وآثار المدينة. وكان أحد الأسماء المكتوبة هو "على" ويرجع تشويهه لأشياء كثيرة جداً إلى "أنا لست مجرد وجه آخر فى مشروع من ملايين المشروعات الأخرى، أنا موجود، أنا هنا".

لذلك يبدو فى النهاية انحياز زيمل إلى تونييز بصورة أكبر من دوركايم فى تقييمه للمدينة فبالرغم من أنه نظر إلى المدينة كنظام حيث سيحدث الصراع التاريخى الكبير بين التحرر الإنسانى الحقيقى والاغتراب، فإن تحليله المتواصل ترك شكاً كبيراً فى احتمالية انتصار أى من هذين الخيارين.

### ٤ـ فيبر: الدراسة التاريخية المقارنة للمدن:

حلل كل من تونييز ودوركايم وزيمل المدينة بصورة مجردة، حيث طوروا نظرياتهم عن طريق "القراءة" العامة لما شاهدوه مثل الاتجاهات الأساسية للتاريخ الحضرى الأوربى، والعناصر الأساسية للحياة فى المدن التى يعرفونها.

وقد أكد عالم الاجتماع الألمانى "ماكس فيبر" Max Weber (١٨٦٤–١٩٢٠) على عدم كفاية هذه النظريات. وكان فيبر، مثل المنظرين الآخرين، مهتماً بتطوير نموذج عام للمدينة، ولكنه ذهب إلى أن تحقيق ذلك بدون الاهتمام الواعى بالمدن الفعلية فى الأنماط المختلفة من العالم، وفى

أزمان مختلفة سيؤدى إلى نظرية حضرية ذات قيمة محدودة جداً.

ويعد هذا الاهتمام إسهاماً منهجياً رئيسياً فى علم الاجتماع الحضرى.

**أ – المدينة Die Stadt:**

لتوضيح هذا المدخل، كتب فيبر مقالته الشهيرة "المدينة" والتى ظهرت لأول مرة فى عام ١٩٢١، حيث قام بمسح المدن فى التاريخ الأوربى والشرق الأوسط وقارن بينها وفقاً لمعلوماته عن المدن التاريخية، وطور فيبر تعريفاً لما أسماه "بالمجتمع المحلى الحضرى الكامل" **Full Urban Community** مؤداه: لتكوين المجتمع المحلى الحضرى الكامل، فإنه يجب أن تبدى المنطقة هيمنة نسبية للعلاقات التجارية، هذا فضلاً عن تميز المنطقة بالملامح الآتية:

١– أن تكون محصنة.

٢– السوق.

٣– محكمة خاصة بها، أو على الأقل قانون مستقل جزئياً.

٤– شكل مستمر من الرابطة.

٥– استقلال سياسى جزئى على الأقل.

ويعتبر هذا التعريف مثالاً ممتازاً لما أطلق عليه فيبر "النموذج المثالى" **Ideal Type** (*)، وهو نموذج من العناصر الجوهرية للظاهرة

---

(*) حدد ماكس فيبر النموذج المثالى بأنه "وصف متسق منطقياً، من وجهة نظر محددة، قادر على توضيح العلاقة بين الوسائل والغايات بالنسبة للأفعال والأحداث وعملية تفسير الأفكار، بحيث يمكن الباحث من ترجمة الأفكار=

الاجتماعية، يتكون بناءً على ملاحظات العالم الواقعى. وكان فيبر واقعياً فى قوله بأن بعض المدن لا تتضمن كافة العناصر الموجودة فى تعريفه. وببساطه لن تكون المدينة فى مثل هذه الحالات "مجتمع محلى حضرى كامل". وسنشرح خصائص ذلك المجتمع المحلى الحضرى بتفصيل أكثر فيما يلى:

أولاً: يجب أن يعتمد المجتمع المحلى الحضرى الكامل على التجارة أو العلاقات التجارية، فقد أدرك فيبر أن المدينة كانت بيئة طبيعية، ولكن الشىء الذى أدرك منذ البداية هو النمط الفريد للتبادل الاقتصادى، ففى المناطق الريفية كان السكان مكتفيين ذاتياً بصورة كبيرة أو قليلة، حيث زرعوا غذائهم ووفروا كساءهم وغير ذلك،

---

=الجزئية المتناثرة والتفسيرات والارتباطات إلى مصطلحات علمية مفهومه". ويتحدد النموذج المثالى عملياً من عدة عناصر منها[1]:

أ - إنه بناء فرضى لمجموعة من العلاقات الاجتماعية، حيث يمكن عن طريقة تفسير هذه العلاقات سببياً وفهمها.

ب- لايعتبر النموذج المثالى وصفا لهذه العوامل أو القوانين التى نعتقد أنها توجد بشكل "متوسط".

جـ- لا يقصد بالمثالية هنا أى مضمون أخلاقى يتعلق بالخير أو الحق.

د - إن النموذج عقلى ومثالى، بمعنى أنه أداة تصورية ومنطقية يمكن الاستعانة بها فى دراسة حالات واقعية تقارن بالخصائص التى يتضمنها النموذج، ومن خلال هذه المقارنة تتحدد آفاق جديدة للبحث.

هـ- إنه انتقائى، لأنه يتكون من مفردات فرضية يحددها الباحث بنفسه لكى تكون أساسا تنهض عليه عملية المقارنة.

(١) محمد على محمد، تاريخ علم الاجتماع، جـ١، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، ١٩٨٠، ص ص ٢٨٣-٢٨٥.

وكانت التجارة والتسويق ذات أهمية محدودة. والأمر غير ذلك فى المدينة. فقد اتفق فيبر بصورة واضحة مع تونييز ودوركايم وزيمل فى استحالة اكتفاء المدينة ذاتياً من الناحية الاقتصادية تقريباً، فالسكان يعتمدون على بعضهم اقتصادياً، بمعنى التضامن العضوى عند دوركايم. وكانت الجوانب الاقتصادية للحياة فى المدينة هامة جداً فى الواقع، حيث عمل الميكانيزم المتميز للتبادل - السوق على تسهيلها.

ثانياً: كان على المدينة أن تكون مستقلة نسبياً، فكما حدد تعريف فيبر يجب أن تضم المدينة محكمة وقانوناً خاص بها، أو على الأقل إستقلال سياسى جزئى، وعليها أيضاً أن تكون مكتفية ذاتياً من الناحية العسكرية، وذات نظام للتحصين وجيش للدفاع الذاتى عند الضرورة. وكان ذلك الاستقلال ضرورياً بصورة مطلقة إذا ما حدد سكان الحضر المدينة على أنها "مدينتهم" كمكان يتطلب ولاء سكانها.

ثالثاً: ذهب فيبر إلى ضرورة أن يكون المجتمع المحلى الحضرى الكامل "له شكل متصل من الرابطة"، وبذلك قصد أن حياة المدينة يجب أن تتضمن العلاقات والمنظمات الاجتماعية، والتى يكتسب الحضريون من خلالها معنى المشاركة الفعالة فى حياة مدينتهم.

### ب - «المجتمع المحلى الحضرى الكامل» تاريخياً:

اعتقد فيبر - مثل دوركايم - امكانية أن تكون المدن عوامل إيجابية وقوى تحريرية فى الحياة الإنسانية. بيد أنه، على العكس من دوركايم، لم ير فيبر أملاً كبيراً فى مدن القرن العشرين. وذكر فيبر واقعياً أن المدن المكتفية ذاتياً المحصنة فى القرون الوسطى فقط هى التى تستحق

مسمى "المجتمع المحلى الحضرى الكامل". ففى هذه المدن فقط وجد التقسيم المعقد للعمل المميز للمدن، والفردية التى تشجعها المدن، وتوحد الساكن الحضرى مع المجتمع المحلى الأكبر.

وذهب فيبر إلى أن المدن الحديثة لم تكن مستقلة بهذا المعنى، فمع سمو الأمة فى القرون السابع عشر والثامن عشر والتاسع عشر، فقدت المدن استقلالها العسكرى، وبدرجة أكبر استقلالها القانونى والسياسى، واختفت العناصر الضرورية لتحديد المدينة "كموطن نفسى" مع ضياع هذه المفتقدات. ويلجأ السكان إلى التوحد مع الوحدات الأخرى للمجتمع كالأمة أو الدولة أو الأعمال، أو كما ذكر تونييز وزيمل يتوحدون مع أنفسهم فقط. وتمثل السبب الآخر فى فشل المدن الحديثة فى عقلانيتها المفرطة، واعتمادها على الرأسمالية ذات التركيز على "المنفعة" كدافعية وحيدة للحياة.

وتمنى فيبر، عن طريق إدراكه للمدن فى القرون الوسطى كأمثلة للمجتمع المحلى الحضرى الكامل. أن يوضح وجود "الحياة الجيدة" فى أوربا إذا ما أعيد خلق هذه الظروف، وعلى نفس القدر من الأهمية، بأن ذروة الثقافة الحضرية قد تحققت من قبل. وقد اختلف فيبر بصورة كبيرة عن تونييز ودوركايم وزيمل الذين مالوا إلى رؤية المدن الحديثة على أنها نتاج للتطور البعيد والحتمى أيضاً للمجتمع. وكان تأكيد فيبر على أساس أن التاريخ ربما لا يكون تقدمياً بالضرورة.

### جـ - المدينة والثقافة:

وفقا لهذه الرؤية. ابتعد فيبر عن زملائه،فقد اتجه كل العلماء الآخرين إلى رؤية المدينة نفسها على أنها السبب الوحيد للحياة الحضرية.

وعلى النقيض فإن فيبر فى تحليله المدعم بفهمه العميق للمدن الأخرى فى الثقافات الأخرى وفى مراحل تاريخية، ذهب إلى ارتباط المدن بعمليات أوسع منها ذاتها، منها على سبيل المثال موجهات اقتصادية أو سياسية معينة. وإذا ما اختلفت هذه العمليات، فإن طبيعة حياة المدينة ستكون مختلفة، لذلك فإن المجتمعات الإقطاعية أو الصينية لا تنتج نفس النمط تماماً من الحياة الحضرية كالذى أنتجه المجتمع الأوربى الصناعى الرأسمالى.

**٥- تقييم التراث الأوربى:**

**شكلت أفكار تونييز ودوركايم وزيمل وفيبر محور علم الاجتماع الحضرى الكلاسيكى، وكانت ذات تأثير كبير على مجال علم الاجتماع الحضرى حتى الآن، بيد أنه من الضرورى ملاحظة جوانب قصورها وإسهاماتها.**

**أ- جوانب القصور:**

من السهل أن نلاحظ لأكثر من ٧٥ عاماً قادماً، كيف كانت هذه الأفكار المحورية لهؤلاء المنظرين نتاج للأزمنة والمدن التى عاشوا فيها. فقد كانت طريقة الحياة الأوربية متغيرة بسرعة وكانت المدن تحل محل القرى والريف كمكان أساسى للحياة. ونتيجة لجميع المؤثرات التى تعرضت لها، يمكن القول بصعوبة بأن هذه المدن التى نمت بسرعة قد قدمت حياة جيدة لكثير من سكانها. ومن ثم يطرأ قليل من التعجب من رؤية ثلاثة من الأربعة منظرين- يستثنى دوركايم جزئياً- المدن فى أيامهم كمهددات للقيم البشرية العتيقة. وبالرغم من أنه لا يوجد من ينكر أن مدن اليوم لديها أيضاً

مشكلاتها، فإنه يمكن فقط أن نخمن كيفية تغيير نظريات هؤلاء العلماء، كلما استطاعوا مشاهدة نمو الضواحى والجهود الرئيسية فى التخطيط الحضرى، والإصلاحات فى معظم الممارسات الاستغلالية الواضحة للمدن فى بداية القرن(*) (مثل عمالة الأطفال) وظهور المدن الاشتراكية.

ثانياً: أظهر المنظرون بعض الاختلافات فى تفسيراتهم فالتناقض بين تونييز ودوركايم هو الأكثر وضوحاً، حيث رأى تونييز المجتمع على أنه الأكثر إثارة للمشكلات، والمجتمع المحلى على أنه أكثر إنسانية. وقد قلب دوركايم هذا التفسير باستخدام مصطلحى التضامن العضوى والتضامن الآلى، فالحياة القبائلية وحياة الريف متخمة ومتخلفة، وعلى العكس كانت الحياة فى المدينة تحررية ومليئة بالإمكانيات الكاملة للتنمية.

على مستوى آخر، اعتقد زيمل أن التكيفات النفسية - الاجتماعية التى درسها كانت نتاجاً للمدينة الكبيرة نفسها، فقد ذكر أن كافة المتروبوليسات ستنتج نفس العمليات العقلية. ولم يوافق فيبر على ذلك، حيث ذهب إلى أن أنماطاً معينة فقط من المدن هى التى ستؤدى إلى ما لاحظه زيمل (على سبيل المثال كالمدن الرأسمالية الحديثة)، وأن الأنماط الأخرى من المدن (مثل مدن العصور الوسطى) ستنتج أنماطاً مختلفة جداً من التكيف النفسى- الاجتماعى. وبالاعتماد على الأدلة المتاحة فى ذلك الوقت، كان من المستحيل أن نحكم على هذه الادعاءات المتناقضة، بالرغم من أننا سنرى فى الفصول اللاحقة أن رؤية فيبر فى هذه القضية كانت أقرب إلى الحقيقة.

---

(*) يقصد القرن العشرين.

**ب - الإسهامات:**

يعتبر تأكيد المنظرين الكلاسيكيين على أن المدينة هى الموضوع المناسب للدراسة السوسيولوجية، أكثر إسهاماتهم أهمية. وبالرغم من أن كلاً من تونييز ودوركايم لم يخرجا عن نظريات المدينة هذه، فإن تصنيفهما حلل بوضوح التناقض بين الحياة الريفية والحياة الحضرية. وتقدم زيمل وفيبر خطوة إضافية عن طريق التطوير الفعلى للنظريات الدائرة حول كيفية عمل المدن. وتطور علم الاجتماع الحضرى مباشرة من خلال هذه الجهود.

ثانياً: أدركت النظريات الأربع وجود شئ ما يميز بين المدينة وطريقة الحياة التى خلقتها. فقد رأوا جميعاً حياة المدينة على أنها خيار بشرى متزايد يركز على العقلانية، ويتسم بالتقسيم المعقد للعمل، وخلق خبرة فريدة لسكانها، وأكد ذلك التركيز على الصفات الفريدة للمدينة، كما سنوضح جلياً فى الجزء التالى، الاهتمام الرئيسى للتخصص منذ ذلك الحين.

ثالثاً: اقترح هؤلاء المنظرين جميعاً الاهتمام الرئيسى للتخصص، فاعتبره تونييز ودوركايم وفيبر البناء الاجتماعى للمدينة، واقترح زيمل أهمية الخبرة الحضرية، بالإضافة إلى تأكيد المنظرين الأربعة على أهمية المدخل المقارن، فقد قارن تونييز ودوركايم- وزيمل إلى حد ما - المدن بالبيئات غير الحضرية ليوضحوا الخصائص المميزة لكل منهما. وأضاف فيبر إلى هذا الاهتمام التأكيد على ضرورة مقارنة التحليل الحضرى بين المدن تاريخياً وعبر الثقافات، إذا ما أردنا تطوير نظرية حضرية كافية بصورة فعلية. وأخيراً، جعل العلماء

الأربعة من تقييم المدن عنصراً جوهرياً فى كتاباتهم، واعتقد كل منهم أن ما ذهب إليه مفيداً ومتحذداً بشأن قدرة المدينة على انتاج حياة إنسانية لسكانها.

## ثانياً: علم الاجتماع الحضرى فى أمريكا (١٩١٥- ١٩٣٨):

ننتقل الآن إلى تطور علم الاجتماع الحضرى فى الولايات المتحدة، منذ الحرب العالمية الأولى. حيث تختلف طبيعة هذه الكتابات شيئاً ما عن الكتابات الأوربية، وبخاصة فى اهتمامها بتفسير واكتشاف المدينة، ودخلت فى الوقت نفسه كثير من قضايا التراث الأوربى إلى علم الاجتماع الأمريكى.

ويجب أن نلاحظ مرة أخرى الوقت الذى تطور فيه علم الاجتماع، فقد كانت بداية القرن العشرين فى أمريكا، كما فى أوربا، فترة التصنيع السريع، والنمو الكبير للمدن. وبالرغم من أن أمريكا كانت بصورة أساسية مجتمعا ريفيا، فإن التدفقات الكبيرة من المهاجرين- الذين استقر معظمهم فى المدن- قد غيرت هذا الوضع سريعاً. إنه كان عالماً حيث اتاحة الطريق سريعاً لتوسيع تصنيع المتروبوليس فى أمريكا.

وبالطبع لا توجد مدينة توضح ذلك أكثر من مدينة شيكاغو. فقد كانت شيكاغو منطقة صغيرة ولم تنظم بصورة قانونية إلا فى عام ١٨٣٠، ووصل عدد سكانها إلى مليونين فى عام ١٩٠٠ انظر جدول (١)، وكلما زاد عدد سكان المدينة نمت أيضاً داخلياً وخارجياً. وبنى المبنى المسلح الأول- اعجوبة العصر فى شيكاغو عام ١٨٨٤، وكان ارتفاعه عشرة طوابق. ومع

الحرب العالمية الأولى دخلت شيكاغو "العقد الثالث" بثلاثة ملايين نسمة تقريباً، وتواجد المهاجرون من الداخل والخارج فى كل مكان. وكانت شيكاغو، مثل مئات المدن الأمريكية المتفجرة، حيث السواد المندفع والبيارق المدخنة للرخاء، خالقة نصيبها من المشكلات الحادة أينما ذهبت. وكان الظهور الأول للعناصر الأساسية لعلم الاجتماع الحضرى فى شيكاغو.

**جدول رقم (١)**

**شيكاغو: قرن من النمو من البلدة إلى المتروبوليس**

| السنة | عدد السكان |
|---|---|
| ١٨٥٠ | ٢٩٩٦٣ |
| ١٨٦٠ | ١٠٩٢٦٠ |
| ١٨٧٠ | ٢٩٨٩٧٧ |
| ١٨٨٠ | ٥٠٣١٨٥ |
| ١٨٩٠ | ١٠٩٩٨٥٠ |
| ١٩٠٠ | ١٦٩٨٥٧٥ |
| ١٩١٠ | ٢١٨٥٢٨٣ |
| ١٩٢٠ | ٢٧٠١٧٠٥ |
| ١٩٣٠ | ٣٣٧٥٣٢٩ |
| ١٩٤٠ | ٣٣٤٨٥٥٦ |
| ١٩٥٠ | ٣٦٢٠٩٦٢ |

المصدر: الملخصات الإحصائية للولايات المتحدة (واشنطن)، مكتب الطباعة الحكومى الأمريكى، ١٩١٢، ١٩٣١، ١٩٤١، ١٩٦١.

**١- روبرت بارك وعلم الاجتماع فى جامعة شيكاغو:**

ظهر علم الاجتماع الأمريكى فى القرن العشرين، وبالرغم من إلقاء محاضرات فى "علم الاجتماع" منذ فترة طويلة منذ عام ١٨٦٥، فإن الموضوع نال اعتباره الفكرى الأول عندما دعت جامعة شيكاغو "البيون مول" Albion Small (الذى صار بعد ذلك رئيساً لكلية كولبى Colby) لتأسيس قسم الاجتماع فى عام ١٨٩٢، وجذب القسم فى الثلاثين عاماً التالية العديد من المتخصصين البارزين، وكان "روبرت عذرا بارك" Robert Ezra Park (١٨٦٤-١٩٤٤) أحد هؤلاء البارزين العظام.

ترك بارك وظيفته كصحفى فى عام ١٩١٥ ليلتحق بالقسم، وأسس المركز الأول للدراسات الحضرية فى الولايات المتحدة، وكان لاهتمامه بالشئون الحضرية جذوراً أوربية وأمريكية. ففى سنواته الأولى درس مع عالم الاجتماع الروسى "كيستيا كوفسكى" Kistiakowski وهو متخصص شارك فى كثير من رؤى التغير الاجتماعى مثل تونييز، ومع جورج زيمل، وتأثر بشدة بكتاب لينكولن ستيفنس L. Steffens "عار المدن" The Shame of the Cities وهو الكتاب الذى ذهب إلى أن اضطراب المدن وتوعك المدينة الحديثة كان مسئولية الجميع.

وبالرغم من الوعى بالصالح والطالح، فإنه كان الممكن عدم وجود أى تساؤل عن انبهار بارك بصورة غير محددة تقريباً بالمدينة. فلم يعمل بارك - على توجيه أجيال عديدة من الطلاب على اكتشاف كافة الجوانب فى مدينة شيكاغو فقط، بل عمل أيضاً كأول رئيس للاتحاد الحضرى فى شيكاغو، وكرس نفسه للاكتشاف الشخصى غير المحدد للمدينة. وكتب مؤخراً:

أتوقع أن أكون قد اكتشفت فعلاً مسلمات تتم فى المدن فى مختلف أجزاء العالم، أكثر من أى شخص آخر. وبعيداً عن ذلك، فقد اكتسبت من بين ما اكتسبت، أن مفهوم المدينة – والمجتمع المحلى والإقليم – ليس ظاهرة جغرافية فقط، بل إنه نوع من الكائن العضوى الاجتماعى.

### أ – علم الاجتماع الحضرى المنظم:

ذكر بارك البرنامج الذى استخدمه فى توجيه علم الاجتماع الحضرى فى شيكاغو فى مقالته الكلاسيكية "المدينة: اقتراحات لبحث السلوك البشرى فى البيئة الحضرية(*)" فى عام ١٩١٦ وذهب إلى ضرورة إجراء

---

(*) بالنسبة للتأثيرات الاجتماعية للمدينة، يمكن تحديد ثلاثة اتجاهات هى:

١– الاتجاه الحتمى Determinist atitude: ويتبنى فكرة أن الحياة الحضرية أدت إلى ضعف العلاقات التقليدية للأسرة والقرابة والمجتمع المحلى، واستبدلتها بالروابط الثانوية، ويمثل هذا الاتجاه "جورج زيمل" و"لويس ويرث".

٢– الاتجاه التكوينى Compositional: ويرجع الفروق بين سكان الريف وسكان الحضر إلى الاختلافات التكوينية، وخصائص السكان فى كل من المجتمعين مثل الفروق فى الخصائص الفردية كالسن والتعليم، والدخل وغيرها، وليس إلى التأثيرات الإيكولوجية المستقلة، كما أبدى الاتجاه الحتمى، ومن رواد هذا الاتجاه "أوسكار لويس" و"هربرت جانز".

٣– اتجاه الثقافة الفرعية Sub – Cultural؛ ورائده هو "كلود فيشر" الذى حاول الجمع بين افتراضات الاتجاهين السابقين، حيث رفض الحتمية الإيكولوجية المبسطة، واتفق مع بعض افتراضات الاتجاه التكوينى فى أن الفروق بين السكان والثقافات والاختلافات السلوكية ترجع فى جزء منها إلى عوامل وخصائص السكان. واعتمد هذا الاتجاه على أربعة فروض هى أنه كلما زاده درجة التحضر: =

البحث الحضرى عن طريق الملاحظة المنظمة بطريقة تشبه كثيراً طريقة الأنثروبولوجيين الذين يدرسون الثقافات الأخرى. ثانياً: أدرك أن المدينة ككائن عضوى اجتماعى لها عناصر مكونة مميزة تحددها معاً العمليات الداخلية. ومع ذلك لم تكن المدينة فوضى وعديمة النظام (أنماط مدينة شيكاغو خلال عهد "العقد الثالث المزدهر") ولكن على العكس تميل نحو المجموعات المنظمة والنموذجية لسكانها ونظمها، فقد ذكر أن لكل مدينة كبيرة مستعمراتها العنصرية مثل الأحياء الصينية **Chinatowns** فى سان فرانسيسكو ونيويورك، وليتيل سيسلى **Little Sicily** فى شيكاغو، والأنماط الأخرى المختلفة الأقل وضوحاً، بالإضافة إلى أنه بمعظم المدن توجد مقاطعاتها الفرعية المنعزلة، وملتقيات للمجرمين من مختلف الأنواع. ولكل مدينة كبيرة ضواحيها المهنية مثل مربى الماشية فى شيكاغو، ولها جيوبها السكنية مثل بروكلين **Brokine** فى بوسطن، وما يسمى "بالساحل الذهبى" فى شيكاغو، وجرينوتش فيلاج **Greenwich Village** فى نيويورك، وكل منهم له حجم وشخصية بلدة أو قرية أو مدينة منفصلة بصورة كاملة، باستثناء أن سكانها هم فئة مختارة.

ولايوجد شك فى أن هذه الرؤية فى نظام المدينة كانت مسئولة عن

---

= أ – زاد تنوع الثقافات الفرعية. ب– زادت كثافتها.
جـ– تعددت مصادر نشر الثقافة الفرعية وبالتالى انتشارها.
د – زادت معدلات الالتزام بالتقاليد.
لمزيد من التفاصيل حول هذه الاتجاهات أنظر:
وجدى شفيق، قضايا الانتماء فى المجتمع الحضرى، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الآداب، جامعة طنطا، ١٩٩٨، الفصل الثالث.

إلحاح بارك على طلابه بضرورة إجراء دراسات منفصلة عن كافة أجزاء المدينة. فلم تتم دراسة عمال الصناعة والمسئولين فى النواحى العقارية والشخصيات الهامة فقط، بل درس أيضاً المهاجرون والمتشردون والموسيقيون والبغايا والعاملون فى صالات الرقص. ويكمن دليله على ارتباط أجزاء وعمليات المدينة بصورة معقدة فى قلب كتابه الاجتماعى الجديد الذى أسماه "الإيكولوجيا البشرية(*)" كتمييز عن ايكولوجيا النبات والحيوان. وأخيراً كان بارك حساساً بقدر ما لقضية القيم البشرية فى مدخلة للمدينة، فقد نظر إلى المدينة باعتبارها "تنظيم معيارى وطبيعى"، وقدم أحكاماً تقيمية للحياة الحضرية تتعمق فى علمه الاجتماعى.

---

(*) يرجع استخدام مصطلح "ايكولوجيا" Ecology تاريخياً إلى العالم البيولوجى الألمانى "ارنست هايكل" Ernst Haeckel عام ١٨٦٩، حيث استخدم كلمة Ockolgie ليشير بها إلى "علاقة الكائن الحى ببيئته العضوية وغير العضوية" ثم عدل المصطلح بعد ذلك إلى Ecology. وقد اشتق المصطلح من الأصل اليونانى أوكوس Oikos الذى يعنى المسكن أو المنزل أو مكان العيش، ومن ثم فهمت الايكولوجيا على أنها "علاقة الكائن الحى ببيئته"[1].

ويدرك الإيكولوجيون المدينة – والمجتمع الحضرى بصفة عامة – على أنها تنظيمات اجتماعية تحتل مواقع جغرافية، ويفترضون إلى أن أفضل فهم للحياة الحضرية يكون عن طريق كونها فسيفساء من المناطق حيث تؤدى العوامل الطبيعية إلى توزيع منتظم، وأيضاً متغير باستمرار للسكان والتسهيلات والأنشطة[2].

(١) السيد عبد العاطى السيد، الإيكولوجيا الاجتماعية: مدخل لدراسة الإنسان والبيئة والمجتمع، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، ١٩٨٥، ص٣٠.

(2) Cousins, Albert N. & Nagpaul, Hans, Urban Life; The Sociology of Cities and Urban Society, John Wily & Sons, New York, 1979, p. 113.

**ب - تصور بارك للمدينة:**

من خلال بعض أفكار مدخل بارك لمهمة دراسة المدينة، دعونا نستكشف الآن ما لاحظه فعليا لماهية المدينة، ماذا عن المدينة التى بهرته؟

أولاً: رأى بارك فى المدينة الحديثة بناءً تجارياً Commercial Structure يدين فى وجوده إلى السوق الذى تتوسع المدينة حوله. وذهب بارك، مثل علماء الاجتماع الأوربيين، إلى تميز حياة المدينة الحديثة بالتقسيم المعقد للعمل الذى يندفع بسرعة نتيجة للمنافسة الصناعية. وذهب بارك متفقاً مع تونييز إلى أن هيمنة السوق ستؤدى إلى الانهيار المستمر للطرق التقليدية فى الحياة، وسيتحول الاهتمام السابق "بالعلاقات الأسرية والروابط المحلية.....والطبقة والمكانة" حتماً إلى نظام مثل المجتمع "الذى يعتمد على التعاون والمصالح المهنية".

ثانياً: أدرك بارك أن أفضل توضيح للمدينة باعتبارها تتسم بالبناءات الرسمية بصورة متزايدة يكون عن طريق البيروقراطيات الكبيرة Large - Scale Bırreaucracies، ففى وقت ما ستحل محل الوسائل "غير الرسمية" الكثيرة والتى عن طريقها نظم السكان حياتهم اليومية على مدى التاريخ. وستلعب الأجهزة البيروقراطية، مثل الشرطة والمحاكم والمؤسسات الخيرية وهيئات الرفاهية الاجتماعية، دوراً متزايداً فى النظم الحضرية، وبالمثل ستطور السياسات نغمة أكثر رسمية، فقد أكد بارك على أنه:

لم يعد شكل الحكومة - الذى له جذوره فى اجتماعات البلدة، والذى كان منسابا جداً لحاجات المجتمع المحلى الصغير المعتمد على

العلاقات الأولية، مناسباً لحكم السكان المتغيرين والمتباينين فى مدن بها ثلاثة أو أربعة ملايين نسمة.

وكان على ساكن المدينة الغير قادر مطلقاً على فهم كافة القضايا فى عملية المدينة المعقدة، أن يعتمد على "التنظيم الذى تمثله القيادة السياسية والآلة السياسية والمنظمات المدنية الأخرى مثل الاتحادات الانتخابية.

واستطاع بارك، مثل الصحفى، أن يتوقع صعوبة تجاهل وسائل الإعلام من وصفه لرسمية حياة المدينة. فعلاقة حوار الوجه للوجه والتى عن طريقها تتدفق المعلومات إلى القرية ("القيل والقال" هو المصطلح الأكثر دقة، وإن كان أقل دقة من الناحية العلمية) ستستبدل بالاعتماد على وسائل الإعلام، فالمعلومات أصبحت تنتقل بصورة غير شخصية وروتينية كبيرة جداً للجمهور المستهلك للمعلومات. ومثلما كانت أهمية صحيفة المدينة لبارك، فإن الأخبار تضخمت حتماً عن طريق الراديو، ثم مؤخراً عن طريق التليفزيون المنتشر فى كل مكان.

ويتمثل البعد الثالث فى تصور بارك للمدينة - والذى يوضح تأثر دراساته بكتابات زيمل - فى تركيزه على البعد النفسى للحياة الحضرية. وذهب بارك إلى أن الحياة داخل المدينة أصبحت أقل عاطفية وأكثر عقلانية عن الحياة فى أى مكان آخر، فقد أفسحت المشاعر العميقة والمحاباة المجال للعقلانية المعتمدة على المصلحة الشخصية. بيد أن بارك كان واعياً فى الوقت نفسه بأنه ربما يؤدى انهيار الروابط العاطفية التقليدية فى المدينة إلى ظهور روابط اجتماعية جديدة معتمدة على جماعات المصلحة، وفى ذلك نجده تأثر بدوركايم، حيث يستبدل التضامن المعتمد على التشابه بالتضامن المعتمد على

الاعتماد المتبادل للأجزاء المتباينة.

## جـ - الحرية والتسامح فى المدينة:

أدرك بارك، كالمصلح الاجتماعى، أن المدينة الحديثة قد تسببت فى مشكلات كثيرة، ولكنه كان أيضاً مبهوراً بما اعتقده فى احتماليات الحرية والتسامح فى المدينة. فقد ذكر أنه:

ترجع جاذبية المتروبوليس جزئياً إلى حقيقة أنه على المدى الطويل يجد الفرد أينما كان - من بين المظاهر المتنوعة لحياة المدينة - نوعية البيئة التى يتفاعل معها ويشعر فيها بالراحة، فهو باختصار يجد المناخ المعيارى الذى تكتسب طبيعته الخاصة على المثيرات التى تجلب نزعته الفطرية للتعبير الحر والكامل، إنها، كما أظن، دوافع من ذلك النوع الذى يضم طبيعتهم، وليس فى المصالح أو حتى فى المشاعر، ولكن فى شىء ما أكثر جوهرية وأساسية، والذى يقود كثيراً من الشباب - إن لم يكن معظمهم - بعيداً عن مساكنهم فى الريف إلى حياة المدينة الكبيرة والمثيرة وذات الارتباك العالمى.

ما أروع التصورات التى رأها تونييز فقط كعوامل للتفكك، ونظر إليها بارك باعتبارها امكانية للخبرة البشرية الكبيرة، فقد أكد على أنه: يوجد الإنسان الطبيعى فى المجتمع المحلى الصغير، ذلك الإنسان غير المختلف أو الذكى الذى يبدو أقرب إلى النجاح، وغالباً ما يتسامح المجتمع المحلى الصغير فى الاختلاف الذى تعوضه المدينة، فليس للمجرم ولا للمخادع ولا للذكى نفس الفرصة فى تطوير نزعته الفطرية فى البلدة الصغيرة التى سيجدها ثابتة فى المدينة الكبيرة.

باختصار، رأينا فى أفكار بارك اهتمام جديد بإجراء البحث الحضرى، والبحث الواقعى للمدينة المختلف تماماً عن التنظير الأكثر تجريداً عند تونييز ودوركايم وزيمل، والمختلف عن العمل التاريخى لفيبر، فالاسهام الرئيس لبارك تمثل فى دعوته للخروج من النظرية والرؤية الواقعية لكيفية عمل المدينة.

**٢ـ لويس ويرث والنظرية الحضرية:**

لو كان لدى المنظرين الأوربيين ميل للانحياز نحو تقديم نظرية كبيرة(*) تعتمد على قليل من البحث، فإنه لم توجد موضة النظرى ولا الإميريقى بصورة مباشرة فى جامعة شيكاغو. وخلال العشرين عاماً التالية لنشر برنامج بارك للدراسات الحضرية فى عام ١٩١٦، قام علماء الاجتماع

---

(*) لايمكن القول بأى حال من الأحوال بانفصال النظرية عن البحث، فالعلاقة لا تسير فى اتجاه واحد، وإنما تسير فى اتجاهين متضادين هما:

أ – يشير الاتجاه الأول إلى تأثير النظرية فى البحث، إذ تعمل النظرية على توجيه دوائر البحث نحو الموضوعات المثمرة، وتضفى مغزى ودلالة على النتائج. كما تساعدنا على تنمية وتطوير البحث من ناحية أخرى.

ب– يشير الاتجاه الثانى إلى أثر البحث فى النظرية، فلا يقف دور البحث عند الدور السلبى فى التحقق من فروض النظرية واختبارها فقط، وإنما يتجاوزه إلى دور إيجابى، حيث يمكن للبحث أن يسهم فى تطوير النظرية وفى إعادة صياغتها وتعديلها وتوضيحها[1].

(١) لمزيد من التفاصيل حول العلاقة المتبادلة بين النظرية والبحث أنظر:
على عبد الرازق جلبى، النظرية والبحث فى علم الاجتماع المعاصر، فى: محمد عاطف غيث وآخرين، مجالات علم الاجتماع المعاصر: أسس نظرية ودراسات واقعية، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، ط١، ١٩٨٢، ص ص ١٦٧–١٨٤.

فى شيكاغو بإنتاج ثروة من الدراسات الوصفيــة بصـورة أساسـية. وبـدأ هـذا الوضع يتغير منذ عــام ١٩٣٨ حينمـا نشـر "لويـس ويـرث" Louis Wirth (١٨٩٧-١٩٥٢) مقالته الشهيرة "الحضرية كطريقة فى الحياة" Urbanism as a way of life.

وتمثل الإسهام الكبير لويرث فى علم الاجتماع الحضرى فى التنظيـم المتـأنى والمنظـم لـرؤى علمـاء الاجتمـاع الحضـرى السـابقين حـول النظريـة السوسيولوجية الأولى للمدينة. نعنى أنه عــن طريـق نظريتـه للمدينـة، بـدأ ويرث تحليله ثم استنتج بصورة منظمة الدلالات التى تتضمنها هذه العوامل لتحديد سمة الحياة الاجتماعية الحضرية. فقد ذهب، كما فعل كل المنظريـن الواعين، إلى العلاقة الارتباطية فى التأثير.

وأطلق ويرث على الطريقة المتميزة لحياة المدينة مصطلح "الحضريـة" Urbanism وتشير الحضرية إلى "أشكال الفعـل والتنظيـم الاجتمـاعى التـى تظهر بصورة منظمة فى التفاعل المستمر نسبياً للمناطق ذات الأعداد الكبـيرة من السكان المتباينين".

فقد بدأ ويرث تعريفه للمدينة بأنها:

١- كبيرة.

٢- منطقة كثيفة السكان.

٣- يتباين السكان ثقافياً واجتماعياً. ولنشرح الآن كيفية خلق كل عنصـر مـن هذه العناصر لظروف محددة للحياة الحضرية.

**أ - حجم السكان** Population Size:

ذهب ويرث إلى أن حجم السكان بمفرده سيخلق تنوعاً كبيراً فى

الخصائص الثقافية والمهنية فى المدينة، ويرجع ذلك جزئياً إلى الحقيقة المبسطة التى مؤداها أنه كلما زاد عدد السكان فى مكان ما، فإنه من المحتمل أن يزداد التباين بينهم. ويرجع ذلك جزئياً إلى وعيه بهجرة الجماعات المختلفة إلى المدينة (وهو العامل الرئيسى فى مدينة شيكاغو حيث كان ويرث يكتب).

ثانياً: إن لحالة التنوع الثقافى تأثير لاحق فى خلق الحاجة لبناءات الضبط الرسمى (مثل النظام القانونى) فى حياة المدينة.

ثالثاً: سيدعم العدد الكبير من السكان المتباينين نمو التخصص، وسيظهر بناء مهنى يعتمد على التخصصات المختلفة (كالفنانين، والمشتغلين بالسياسة، وسائقى سيارات الأجرة).

رابعاً: سينظم التخصص العلاقات الإنسانية، بصورة كبيرة، على أساس "المصلحة الخاصة" التى وصفها ويرث بالانقسام الاجتماعى على النحو التالى:

"يقابل الحضريون، بصورة مميزة، كل منهم الآخر بأدوار انقسامية بصورة كبيرة، ويعتمد عليها السكان بكل تأكيد فى اشباع حاجاتهم الحياتية، أكثر مما يعتمد عليها السكان الريفيون. ولكنهم أقل اعتماداً على أشخاص معينين، ويقتصر اعتمادهم على الآخرين على جوانب انقسامية بصورة كبيرة من دائرة نشاط الآخرين. وهذا ما أعنيه أساساً من القول بتميز المدينة بالتفاعلات الثانوية أكثر من التفاعلات الأولية، فالتفاعلات ربما تكون فعلياً فى المدينة هى علاقات الوجه للوجه، ولكنها تكون مع ذلك غير شخصية وعابرة وانقسامية".

بمعنى آخر، بدلاً من فهم الآخرين "من حيث من يكونون"، فإن الحضرى يدرك الآخرين بصورة نمطية من حيث ماذا يفعلون" من حيث أدوارهم وما يمكن أن يفعلوه للوصول إلى غاياتهم التقدمية. وتعتبر السمات الحضرية للعقلانية والتعقيد ببساطة وسائل إضافية للقول بأن العلاقات الحضرية تصبح فى جوهرها علاقات المنفعة. أخيراً لم يستطع ويرث – بالرغم من القيود المستمرة من الضوابط الرسمية واللوائح المهنية– المفر من استنتاج أن الحجم الكبير للسكان يتضمن معه إمكانية التفكك وعدم التكامل، وهو الوضع الذى حذر منه كل المنظرين الأوربيين.

**ب – كثافة السكان Population Density :**

ينتج عن الكثافة السكانية تكثيف آثار الحجم الكبير للسكان على الحياة الاجتماعية فبدلاً من اظهار نوعية التماثل فى احتمالية ارتباط الفرد بالريف، فإن المدينة تصبح منعزلة فى فسيسفاء(*) محدد بسرعة من المناطق أو المقاطعات (ويمكن أن نرى هنا التأثر المباشر ببارك أستاذ ويرث). فتؤدى كل من العوامل الاقتصادية (مثل أسعار الأرض) المختلفة والعمليات الاجتماعية (مثل الاختلافات العرقية والاثينية) إلى تكوين جيرات

---

(*) تعنى كلمة Mosaic الفسيفساء وهى مادة تستخدم لأغراض الزينة وتشع منها ألوان متعددة(١). ويقصد ويرث أن المدينة يوجد بها عدد كبير من المناطق المتعددة المتمايزة.

(١) فينسنت فرانسيس كوستيللو، التحضر فى الشرق الأوسط، ترجمة وتعليق: غريب سيد أحمد، عبد الهادى والى، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، ١٩٩٧، ص٢٦٠.

ومقاطعات مختلفة تماماً.

فعلى سبيل المثال، يوجد بالكثير من المدن الأمريكية منطقة إيطالية مهيمنة (نورث إند فى بوسطن)، وحى صينى (مثل الذى فى سان فرانسيسكو) أو منطقة مليئة بالحانات والفنادق الرخيصة (مثل باورى فى نيويورك). وبالمثل، فغالباً ما توجد فى المدن الرئيسية منطقة للكساء ومنطقة تمويلية (مثل وول ستريت فى نيويورك). وأطلق ويرث على هذه العملية، عملية تقسيم المدينة إلى مقاطعات "الخصوصية الايكولوجية".

وتؤثر الكثافة السكانية أيضاً على المستوى النفسى - الاجتماعى، فنتيجة لتعرض ساكن المدينة "للتناقضات الواضحة.... الروعة والقذارة... الغنى والفقر) فإنه يشكل تصوراً عقلياً للمدينة ومناطقها وسكانها. وتساعدنا هذه الرؤية - امتداداً لزيمل - على فهم نزعة الحضرى إلى التفكير النمطى والقاطع والاعتماد على فهم المدينة من خلال الرموز والأشكال المرئية (كالملابس والسيارات وأسماء الشوارع المتغيرة). وتتضح دلالة ذلك حيث تشجع كثافة السكان على فقدان الحساسية للكثير من الجوانب الشخصية للآخرين، وتفسر السبب فى كون سكان المدينة غالباً ما يبدون "لامبالين وفاقدى العواطف".

وأكد ويرث - متفقاً مع دوركايم وزيمل - على أن "مكانة الشخصيات المختلفة وأنماط الحياة المختلفة" ستؤدى إلى التسامح فى الاختلافات بين الحضريين بالمعنى الواسع. ووفقاً لذلك، فإن التقارب المكانى يؤدى إلى زيادة المسافة الاجتماعية بين سكان الحضر. ويتسم الحضريون نتيجة للتقارب المكانى، بالإنغلاق عمن حولهم أو يبتعدون عنهم (أحياناً ما يحدث ذلك،

كلما دخل السكان المندمجين فى الحديث مصعداً مزدحماً، فإنهم يصمتون فجأة ويحملقون فى الأرقام الموجودة على جدار المصعد).

ويفترض ويرث احتمالية أن تؤدى الكثافة العالية إلى زيادة فى السلوك غير الاجتماعى – يتضح تأثير زيمل مرة أخرى – فقد ذكر ويرث أن "الانتقال الضرورى لأعداد كبيرة من السكان إلى مواطن مزدحمة يؤدى إلى الخلاف والإثارة".

**جـ – التباين** Heterogeneity:

استكمالاً لنظريته فى الحضرية، ذهب ويرث إلى أن النتائج المتعددة للاختلاف أو التباين الاجتماعى تتمثل فيما يلى:

*أولاً:* "يميل التفاعل الاجتماعى بين ذلك التنوع من أنماط الشخصية فى البيئة الحضرية إلى تدمير جمود الفواصل الطبقية، ويعقد البناء الطبقى" ونتيجة لذلك يوجد ميل لزيادة الحراك الاجتماعى فى المدينة نتيجة لضعف العوامل الثابتة مثل المكانة الاجتماعية الأسرية فى مواجهة الانجازات الشخصية الكبيرة.

*ثانياً:* ربما يصاحب الحراك الاجتماعى بانتقال مكانى، فلم يعد ساكن الحضر بصورة كبيرة مالكاً لسكنه، ومن ثم لم تخلق المواطن المتغيرة تقاليداً وميولاً ملزمة، "فمن النادر فقط أن يكون ساكن المدينة جاراً حقيقياً.

*أخيراً:* يؤدى تركز السكان المتباينين حتماً إلى تعميق الجوانب اللاشخصية، ففى مقابل خلفية الإنتاج والاستهلاك التجارى الكبير، فإن العلاقات الشخصية ربما تستبدل بالاهتمام بالنقود، ومن ثم فقد كرر ويرث

رؤية زيمل السابقة عن الأهمية الكبيرة للنقود، ووصف المدينة بأنها "رابطة مالية".

وتتفاعل هذه الأبعاد الثلاثة فى نظرية ويرث – حجم وكثافة وتباين السكان – مع بعضها البعض لتؤدى إلى طريقة فريدة فى الحياة أطلق عليها الحضرية.

وكان ويرث متفاءلا بشدة بشأن الحضرية كطريقة فى الحياة، فقد نظر إلى المدينة باعتبارها حمض يذيب مع الوقت القيم التقليدية، ويقوض تكوين مؤسسات وعلاقات ذات معنى. ورأى ويرث، مثل بارك. امكانيات الحريات الكبيرة فى المدينة، ولكنه كان قلقا أيضا من أن تتساوى هذه الجوانب الإيجابية حتما مع التفكك الذى لاحظه فى مدينة شيكاغو المضطربة. ورأى ويرث إمكانية خلق البيئات الحضرية الإنسانية فقط من خلال المحاولات الجادة للسيطرة على المدينة (التخطيط الحضرى) (*).

---

(*) تعرضت نظرية ويرث لانتقادات عديدة استنادا إلى اعتبارات نظرية وواقعية، وأول هذه الانتقادات التى تضمنتها هذه النظرية أنها لا تنطبق على كافة المدن المعاصرة، إذ تبدو أكثر انطباقا على المدن الصناعية وحدها، وخاصة المدن الأمريكية فى ثلاثينيات القرن الماضى[1].
كما أن متغير الحجم عند ويرث هو مؤشر ضعيف للحضرية، لأن سكان بلدة صغيرة، قد يكونون أكثر تحضرا فى أساليب حياتهم من سكان بلدة أكبر منها على الرغم من أنهما يقعان فى منطقة ريفية واحدة، لأن ظهور أساليب الحياة الحضرية، لا يتوقف على الحجم عندئذ، ولا يتوقف كذلك على كثافة السكان أو تباينهم، وإنما قد يعتمد على استعداد القرويين للتأثر بمدينة حضرية قريبة[2].

(١) السيد حنفى عوض، علم الاجتماع الحضرى، مكتبة وهبة، القاهرة، ط٢، ١٩٨٧، ص٣٥.

(٢) محمد عاطف غيث، علم الاجتماع الحضرى: مدخل نظرى، مرجع سابق، ص١٢.

### ٣- تقييم التراث الأمريكى:

يجب علينا ألا نقبل بسرعة هذا القضايا، فقد استجاب علماء الاجتماع فى شيكاغو، مثل زملائهم الأوربيين - لنوع معين من المدينة هى المدينة الغربية الرأسمالية المتحولة إلى درجة كبيرة من التصنيع المتقدم. وبذلك فقد قلت أهمية كتاباتهم نتيجة لضيق مجال اهتمامهم الضيق. فعلى سبيل المثال أهملت مدرسة شيكاغو التحليل التاريخى أو المقارن. فكيف تغيرت تقييماتهم للبيئة الحضرية، وهل نظروا - مثل فيبر - إلى المدن - تاريخياً أو عبر الثقافات؟ ماذا كان من الممكن أن يحدث لو لم تعتمد نظرياتهم بصورة شبه كاملة على مدينة شيكاغو العرقية والكبيرة وكثيفة السكان؟

ربما انحازت دراساتهم لسبب آخر، فتصميم بارك الكبير على الدراسة الواقعية مع اهتمامه بالتفكك والمشكلات الحضرية، قاده وزملاءه إلى التركيز على "الجانب المؤلم" من حياة المدينة أكثر من الجوانب الأخرى. وتظهر هذا التحيز قائمة جزئية من المنشورات الكلاسيكية من بين الكتابات البارزة مثل كتاب "المتشردون" لنيلز أندرسون، والتفكك الأسرى" لإرنست مونر، و"الساحل الذهبى والمناطق المتخلفة" لهارفى زورباخ، و"العصابة" لفريدرتش ثراشر، و"العوامل الاجتماعية فى انحراف الأحداث" لكل من كليفورد شو وهنرى ماكى، وصالة رقص التاكسى" لبول كريسى، و"حياة الفندق" لنورمان هاينر، و"اللص المحترف" لإدوين سوزرلاند. وبالرغم من أنها ليست هى الجوانب الهامة فى حياة المدينة، وأنها ليست كل ما يوجد ببساطة فى حياة المدينة، فإن ويرث اعتمد عليها بشدة فى نظريته.

ومع ذلك، يجب ألا ننسى الإسـهامات العظيمـة لجماعـة شـيكاغو، فإلى بارك يرجع الفضل الأول بصورة مسـتمرة فـى اسـتنتاجه أهميـة دراسـة المدينة، حيث ذهب إلى عـدم كفايـة "النظريـات المكتبيـة" وأنـه علـى علمـاء الاجتماع الحضرى الخروج الفعلى والملاحظـة المباشـرة لحيـاة المدينـة. وكـان الإسهام الثـانى لنظريـة ويـرث – التـى أصبحـت وثيقـة مقنعـة ذات تنويـم مغناطيسى تقريباً، والتى ستهيمن على المجال خلال العشرين عاماً القادمة، حيـث ربطـت بـين رؤى الـتراث الأوربـى والدراسـات التـى اعتمـدت علـى الملاحظة لجامعة شيكاغو. وأوضـح ويـرث للمـرة الأولى إمكانيـة التوصـل إلى النظرية الحضرية الحقيقية.

# الفصل الثالث

## العولمة والعلاقات الريفية - الحضرية في العالم النامي

تمهيد.

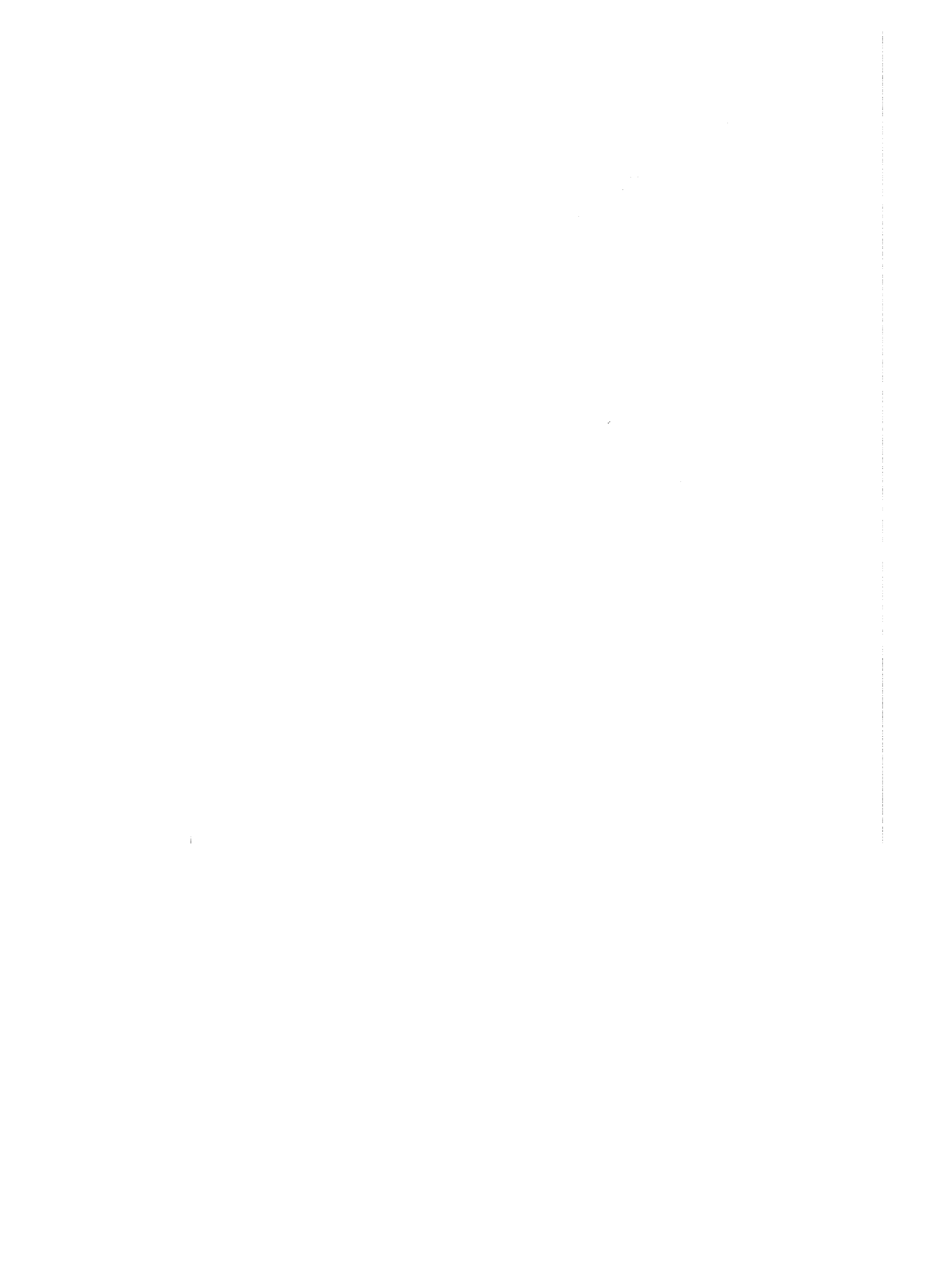
أولاً : هيكلة التحول الحضرى.

ثانياً: العولمة والتقسيم الريفى - الحضرى.

ثالثاً: العولمة والنظام الحضرى.

رابعاً: التحول الحضرى: الديناميات الريفية - الحضرية فى البرازيل ونيجيريا واندونيسيا.

خامساً: السياسات المتطورة للديناميات الريفية - الحضرية "الجديدة" فى العالم النامى.



## تمهيد(*):

من المتوقع أن يعيش أكثر من نصف سكان العالم في المناطق الحضرية، لأول مرة في تاريخ البشرية، في السنوات الأولى من القرن الحادى والعشرين. وستقترب هذه النسبة من (٥٨٪) في عام ٢٠٢٥. وسيبدو أن العالم يسير حتماً في طريق التحضر، مما قد يؤدى إلى القول بأن المناطق الريفية ستصبح أقل أهمية، وأنه يجب توجيه الاهتمام الأكبر إلى مشكلات وتحديات التحضر.

في الواقع ربما يشك في هذا القول اعتماداً على مسلمات فقدان فائدة ثنائية الريفى – الحضرى كمفهوم موجه وكنموذج سياسة. فمنذ أربعين عاماً تقريباً، ذهبت إلى أن مفهوم التقسيم الريفى – الحضرى المعتمد على التمييز المكانى، تقسيم مصطنع ويحتاج إلى مراجعة في إطار نظرية واسعة للنمو الاقتصادى والتحضر. ويؤكد هذا الافتراض على ضرورة أن يتركز الاهتمام الجديد على التحليل المستمر للروابط بين الأنشطة الزراعية وغير الزراعية، وأن يوجه اهتمام أكبر إلى تدفقات الأشخاص والسلع ورؤوس الأموال والمعلومات.

فبدلاً من التفكير في ثنائية الريفى – الحضرى، فإنه من الأكثر

---

(*) ترجم هذا الفصل وعلق عليه د. وجدى شفيق عبد اللطيف عن المصدر التالى:
T. G. McGee, Globalization and Rural – Urban Relations in the Developing World, In: Lo, Fu -Chen & Yeung, Yue –Man (eds.), Globalization and the World of Large Cities, United Nations University press, Tokyo, 1998, p.p. 471-496.

واقعيـة الاهتمـام بتحـول الحـراك حيـث تكـون القـدرة المـتزايدة لانتقـال الأشخاص والسلع ورؤوس الأموال والمعلومات هى العنصـر الرئيسـي لعمليـة التطور. فقد حاول "زيلنسـكى" Zelinsky تطويـر هـذه الفكـرة فـى نمـوذج تطورى للسلوك المكانى حيث يذهب إلى "وجود تشريعات منظمة ومحددة فى نمو الحراك الشخصى عبر المكان – الزمان خلال التـاريخ الحديـث وتتضمـن هذه التشريعات العنصر الرئيسى لعملية التحديث".

وقد حاولت مؤخراً فى كتابى أن أتجنب الخصائص التطورية لنموذج زيلنسكى ذى مفهوم السلاسل المنتقلة المستمرة من تدفق التعاملات عبر المكان القومى والدولى.. ويمكن تصنيف هذه التدفقات بصورة عامـة إلى أربـع فئـات هى:

١- الأشخاص. ٢- السلع.

٣- رؤوس الأموال. ٤- المعلومات.

لذلك، فإن الهجرة تعد شكلاً من الفعل الجغرافى يقوم به الأفراد، وشحن البـهارات مـن إندونيسـيا إلى روتـردام هـو تدفـق للسـلع، وانتقـال الائتمـان مـن نيويـورك إلى سـنغافورة هـو تدفـق رؤوس أمـوال، والـبرامج الإخباريـة الجديـدة التـى يبثـها التليفزيـون الـدولى إلى العـالم هـو تدفـق معلومات.

إن النقطة الرئيسية التى تستنتج تتمثل فى أن تدفـق رؤوس الأمـوال والمعلومات، نظرياً على الأقل، هو تدفق سـريع وغـير مقيـد، بينمـا مـا زال تدفق الأفراد والسلع – بالرغم من انهيار بعـدى الوقـت – المسـافة – خاضعـاً لمحددات المكان. وقد أدرك كثير من المخططين تركيز العمليات على مركزيـة

النظم الحضرية وتغلغل وتحول المناطق غير الحضرية فى العالم، التى مازالت تعرف على أنها مناطق ريفية.

ويجب أن نؤكد على أن ثورة التدفقات على المستوى العالمى تتم بحرية وفى قفزات مؤدية إلى تأثير غير متكافئ بصورة كبيرة فى نمط التحضر والتغير الريفى على المستويين العالمى والقومى، مما يجعل مهمة محاولة تعميم الديناميات الريفية – الحضرية أمراً بالغ التعقيد.

ولأداء هذه المهمة، حاولت أن أحلل عملية العلاقات الحضرية – الريفية داخل إطار التحول الحضرى من حيث ثلاثة عناصر هى:

أولاً : التنوع الجغرافى للدول النامية.

ثانياً: آثار العولمة على العلاقات الحضرية – الريفية .

وأخيراً: التأثيرات على النظام الحضرى، ثم أحلل العلاقات الريفية – الحضرية فى ثلاث دول نامية متوسطة الحجم هى البرازيل وإندونيسيا ونيجيريا خلال العقدين الماضيين،ويناقش الجزء الأخير الحاجة إلى تطوير سياسات جديدة لتسهيل الديناميات الريفية – الحضرية فى الدول النامية.

## أولاً: هيكلة التحول الحضرى:

### التنوع الجغرافى للتحول الحضرى:

يبدو أن العالم، كما أشرت فى المقدمة، يخطو طريق خلق المجتمعات الحضرية، بيد أن هذا الاتجاه العام يطمس الفروق الجوهرية بين المناطق الرئيسية فى العالم، خاصة بين المناطق المتقدمة والمناطق المتخلفة.

فقد قدر سكان العالم فى عام ١٩٩٠ بحوالى (٥,٣) بليون نسمة، يعيش (٤,١) بليون نسمة منهم فى الدول النامية و (١,٢) بليون نسمة فى الدول المتقدمة، ويعيش (٤٥٪) من إجمالى سكان العالم فى المناطق الحضرية. وبالرغم من أن نسبة سكان الحضر فى الدول النامية هى (٣٧٪)، فإن إجمالى سكان الحضر بها قد زاد بدرجة كبيرة عن سكان الحضر فى الدول النامية التى كان مستوى تحضرها (٧٣٪). ويتوقع أن يصل مستوى التحضر فى الدول النامية فى عام (٢٠٢٥) إلى (٦١٪)، حيث سيعيش (٤,٤) بليون نسمة فى المراكز الحضرية فى الدول النامية ممثلين (٨٠٪) من إجمالى سكان الحضر فى العالم.

وسيحدث العكس وبنسبة أكبر لسكان الريف فى العالم. فمن المتوقع أن يزداد سكان الريف من (٢,٥) بليون نسمة فى عام ١٩٩٠ إلى (٢,٧) بليون نسمة فى عام ٢٠٢٥ وسيعيش (٩٢٪) منهم فى الدول النامية.

لذلك تتضمن جميع دراسات التحول الحضرى فى الدول النامية حقيقة استمرار زيادة السكان فى المناطق الحضرية والريفية خلال (١٠-١٥) سنة القادمة. وعلى النقيض من الدول المتقدمة، فإن الدول المتخلفة كإقليم لن تعايش تدهور مطلق فى حجم سكان الريف فى هذه الفترة(*). ويضع ذلك

---

(*) جدير بالذكر وجود اختلافات بين عملية التحضر فى كل من الدول النامية والدول المتقدمة، فقد حدد بيرى Berry وكاساردا Casarda مجموعة من الظروف فى الدول النامية تتناقض مع العمليات المبكرة للتحضر فى الدول المتقدمة تتمثل فيما يلى[1]:

١- إنها قد حدثت فى دول ذات مستويات تنمية منخفضة اقتصادياً، وليست مرتفعة، كما كان الحال فى بداية عملية التحضر فى أوربا وأمريكا.

٢- إنها تضم دولاً مستوى توقع حياة سكانها عند الميلاد منخفض، وذات مستويات تغذية أفقر، ومستويات استهلاكية أقل للطاقة، ومستويات تعليمية منخفضة.

٣- إنها ذات عدد سكان أكبر مما كان فى الدول المتقدمة.

=

تحديات كبيرة أمام المسئولين فى الدول النامية. ففى الدول المتقدمة تصمم استراتيجيات سياسة تكييف عملية تناقص سكان الريف، ولكن ربما يصعب تنفيذ سياسات مماثلة فى الدول النامية، أو ربما تكون غير مناسبة لها.

وبالطبع تتطلب أيضاً هذه الصورة شديدة التعميم للعالم المتخلف إلى الحذر، نتيجة لوجود تناقضات رئيسية بين الأقاليم القارية الأساسية الثلاثة. ويوضح جدول (٢) أنه خلال الثلاثين عاماً القادمة ستظهر أنماط مختلفة فى الأقاليم الثلاثة، حيث سيزداد مستوى التحضر فى أمريكا اللاتينية - الأكثر تحضراً - إلى (٨٤٪) وتستمر فى فقدان سكانها الريفيين، وسينمو سكان الحضر فى آسيا إلى (١,٩) بليون نسمة بنسبة (٥٩٪)، بينما سيتناقص سكان الريف، فى الوقت
نفسه، بحوالى (٥٠) مليون نسمة.

وتظهر أفريقيا نمطاً مختلفاً تماماً، فبينما سيزداد مستوى تحضرها من (٣٤٪) إلى (٥٧٪) فى عام ٢٠٢٥، سيزداد سكانها الريفيين بحوالى أكثر

---

= ٤- كانت الهجرة أكثر سرعة.

٥- عادة ما تكون البيئة فى مدن العالم الثالث أكثر صحية من ظهيرها الريفى على العكس مما هو موجود فى الدول الصناعية فى الغرب.

٦- معدلات الانجاب والخصوبة فى مدن العالم الثالث أعلى منها فى الدول الصناعية.

٧- بالرغم من وجود المناطق المتخلفة فى جميع أرجاء العالم، إلا أنها تكون أكثر حدة فى معظم المدن الكبرى فى الدول النامية.

(١) انظر:

**Pacione, Michael, Problems & Planning in Third World Countries, Croom Helm, London, 1981, p. 20.**

من ثلث إجمالى سكانها (٢٦١) مليون نسمة. لذا تحتاج ديناميات التحول الحضرى، والعلاقة الريفية - الحضرية إلى التحليل الدقيق فى كل إطار قارى.

وتتمل المكونات الديمودجرافية لهذه الأنماط فى ثلاثة عناصر هى: الزيادة الطبيعية، والهجرة(*)، وإعادة تحديد المناطق الحضرية والريفية. فيوضح جدول (٣) أن الزيادة الطبيعية هى العنصر الرئيسى للنمو الحضرى فى السنوات الأخيرة فى أفريقيا وأمريكا اللاتينية، ومن المتوقع أن يستمر

---

(*) أجمع كثير من الباحثين على أن الهجرة الريفية - الحضرية، والزيادة الطبيعية للسكان هما العاملان الأساسيان للنمو السريع لسكان الحضر فى الدول النامية. وقد فسرت الهجرة الريفية - الحضرية فى ضوء عوامل الجذب والطرد. فالمناطق الحضرية بها فرص عمل أفضل. وتزود سكانها بالأجور المرتفعة. علاوة على تركز الخدمات الاجتماعية والتعليمية والصحية الأفضل. وتركز القوى السياسية والإدارية والتحسينات فى وسائل النقل وتسهيلات الاتصال التى جعلت الريفيين أكثر وعيا بالفرص المتاحة فى المدن لتحسين أوضاعهم الاقتصادية ومستقبل أبنائهم. أما عوامل الطرد فتتمثل فى زيادة الضغط على الأرض الزراعية نتيجة للنمو السكانى مما يؤدى إلى البطالة فى المناطق الريفية، بالإضافة إلى عدم قدرة الحكومات فى الدول النامية على دفع الإصلاحات الزراعية التى تؤدى إلى علاقات الخضوع المستمر للريف. فضلاً عن مستويات الدخول المنخفضة.

(١) أنظر:

Cheema, Shabbir C., Priority Urban Management Issues in Developing Countries, In: Fuchs, Ronald J., et al (eds.), Mega-city: Growth and the Future, Limited Nations University press, Tokyo, 1994, p. 414.

ذلك فى القرن الحادى والعشرين، بيد أن هناك اختلافات ملحوظة فى البواعث الديموجرافية التى تؤدى إلى ذلك النمط العام. ففى أفريقيا يتضاعف سكان الحضر كل اثنى عشر عاماً – معدل نموها الحضرى من أعلى المعدلات فى العالم – ويعكس ذلك خصوبة حضرية عالية، ومعدلات مرتفعة ومستمرة من الهجرة الريفية – الحضرية. بيد أن أمريكا اللاتينية تظهر نمطاً مختلفاً حيث مستوى التحضر المرتفع، وتوجد هجرة كبيرة داخل المدن، فكان يشير "جيلبرت" Gilbert تحولت أمريكا اللاتينية من منطقة ريفية إلى منطقة حضرية نتيجة لانخفاض معدلات الوفيات، والهجرة الداخلية المتسارعة والتنمية الاقتصادية والتكنولوجيا المتغيرة. وبدأت أيضاً معدلات الخصوبة فى الانخفاض فى الثمانينيات، وكان معدل النمو السنوى للمناطق الحضرية حوالى (٣٠٪) مقارنة بحوالى (٣,٩٪) فى الفترة (١٩٦٥–١٩٨٠).

**جدول (٢)**

**سكان الريف والحضر فى المناطق الرئيسية فى الدول المتخلفة (١٩٩٠–٢٠٢٥) بالآلاف**

| السنة | أفريقيا | | | أمريكا اللاتينية | | | آسيا | | |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| | حضر | ريف | إجمالى | حضر | ريف | إجمالى | حضر | ريف | إجمالى |
| ١٩٩٠ | ٢١٧٤٤٠ | ٤٢٤٧٦١ | ٦٤٢١١١ | ٣٢٠٤٩٣ | ١٢٧٥٨٣ | ٤٤٨٠٧٦ | ٩٧٥٣٣٥ | ٢٠١٣٩٠٠ | ٢٩٨٩٢٣٥ |
| ٢٠٢٥ | ٩١١٧٣٥ | ٦٨٥١٢٠ | ١٥٩٦٨٥٥ | ٦٣٧٥٤١ | ١١٩٨٥٠ | ٧٥٧٣٩١ | ٢٨٢١٦٤٧ | ١٩٦٣٣٤٢ | ٤٧٨٤٩٨٩ |

المصدر: الأمم المتحدة (١٩٩١)

جدول رقم (٣)

عناصر النمو الحضرى وفقاً للدولة أو المنطقة (١٩٨٠-٢٠٠٥) (٪)

| المنطقة الفرعية أو الدولة أو المنطقة | ١٩٨٠-١٩٨٥ | | ١٩٩٠-١٩٩٥ | | ٢٠٠٠-٢٠٠٥ | |
|---|---|---|---|---|---|---|
| | الزيادة الطبيعية | الهجرة وإعادة التصنيف | الزيادة الطبيعية | الهجرة وإعادة التصنيف | الزيادة الطبيعية | الهجرة وإعادة التصنيف |
| العالم | ٥٧ | ٤٣ | ٥٨ | ٤٢ | ٥٨ | ٤٢ |
| الدول المتقدمة | ٦٥ | ٣٥ | ٦٢ | ٣٨ | ٤٩ | ٥١ |
| الدول المتخلفة | ٤٥ | ٥٥ | ٥٠ | ٥٠ | ٥٤ | ٤٦ |
| أوربا | ٤٥ | ٥٥ | ٣٤ | ٦٦ | ٢٦ | ٧٤ |
| أمريكا الشمالية | ٨٥ | ١٥ | ٧٥ | ٢٥ | ٦٠ | ٤٠ |
| الاتحاد السوفيتى (السابق) | ٥٤ | ٤٦ | ٧٩ | ٢١ | ٥٦ | ٤٤ |
| الأوكيانوس | ١١٠ | -١٠ (أ) | ٩٧ | ٣ | ٨٣ | ١٧ |
| أمريكا اللاتينية | ٦٧ | ٣٣ | ٧٣ | ٢٧ | ٧٧ | ٢٣ |
| أفريقيا | ٦٠ | ٤٠ | ٦١ | ٣٩ | ٦٥ | ٣٥ |
| آسيا | ٤٠ | ٦٠ | ٤٤ | ٥٦ | ٤٦ | ٥٤ |

المصدر: الأمم المتحدة (١٩٩١) جدول (٦).

ملحوظة: تم حساب نصيب الزيادة الطبيعية على أساس افتراض بأن معدل الزيادة الطبيعية لسكان الحضر هو نفس معدل الزيادة الطبيعية لسكان الدولة، وحسبت فئة الهجرة وإعادة التصنيف على أساس المتبقى.

(أ) عايشت منطقة الأوكاينوس هجرة صافية من المناطق الحضريه خلال الفترة (١٩٨٠-١٩٨٥).

وفى آسيا كانت الهجرة وإعادة التصنيف أكثر أهمية فى النمو الحضرى، بيد أن المعدلات الآسيوية تأثرت بشدة حتى عام ١٩٩٠ كنتيجة

أساسية للتغيرات فى التحديد الصينى للتحضر. ولو استثنيا الصين، فإن الزيادة الطبيعية لشرق آسيا تفسر ثلثى الزيادة الحضرية، بالرغم من استمرار نصيب الهجرة الريفية - الحضرية بأكثر من (٥٠٪) فى باقى قارة آسيا.

وتؤكد التباينات الحادة فى حجم السكان الفروق بين عملية التحضر التى عايشتها أفريقيا وآسيا وأمريكا اللاتينية. لذا فإن طموحات آسيا، ذات ما يقرب من ثلاثة بلايين نسمة فى عام ١٩٩٠، تختلف كثيراً عن طموحات أفريقيا (٤٦٢ مليون نسمة) وأمريكا اللاتينية (٤٤٨ مليون نسمة)، وفى كل من هذه القارات سيطرت التركزات الكبيرة للسكان فى دول قليلة على السكان. لذلك تستحوذ دولتان فى أمريكا اللاتينية هما البرازيل (١٥٠ مليون نسمة) والمكسيك (٨٨ مليون نسمة) على (٥٣٪) من إجمالى سكان القارة فى عام ١٩٩٠. وفى أفريقيا تستحوذ ثلاث دول هى أثيوبيا (٤٩ مليون نسمة) ومصر (٥٢ مليون نسمة) ونيجيريا (١٠٨ مليون نسمة) على (٣٣٪) من إجمالى سكان أفريقيا. وفى آسيا شكلت خمس دول هى الصين (١, ١ بليون نسمة) وإندونيسيا (١٨٤ مليون نسمة) وبنجلاديش (١١٥ مليون نسمة) والهند (٨٥٣) مليون نسمة وباكستان (١٢٢مليون نسمة) أكثر من (٨٠٪) من إجمالى سكان وثلثى السكان الحضر فى قارة آسيا، لذلك يمكن القول بأن هؤلاء هم عمالقة السكان الذين يمثلون بعض التحديات الرئيسية للتحضر وللديناميات الريفية - الحضرية.

لذلك سندرس ثلاث حالات، حالة من كل قارة هى: نيجيريا من أفريقيا، وإندونيسيا من آسيا، والبرازيل من أمريكا اللاتينية، وسنحاول

تطوير تحليل أكثر دقة وتعميمات أكثر صدقاً من خلال الاهتمام بالديناميات الريفية – الحضرية للتحول الحضرى.

## ثانياً: العولمة والتقسيم الريفى - الحضرى:

من المتفق عليه بصفة عامة أننا نعيش فى عصر "الأوامر العالمية" للإنتاج والتجارة والاستثمار الذى يؤدى إلى تكامل متزايد وعولمة النشاط الاقتصادى وتركز معظم تحليلات هذه العملية على ثلاثة مظاهر هى:

*أولاً*: دور التغير التكنولوجى – الاتصالات، والحاسبات الآلية، والحاويات والنقل الجوى – فى تسهيل هذه العملية.

*ثانياً*: الملامح المتغيرة للنظام العالمى الذى شهد انهيار وتفتت الكتلة الشيوعية ومحاولات تحرير البيئة المنظمة عالمياً التى تسمح بحراك كبير للعمالة ورؤوس الأموال والسلع.

*وأخيراً*: "العولمة" المتزايدة للمعلومات والتى أطلق عليها "بارنت" **Barnet** "وكافانج" **Cavanagh** "السوق الثقافى العالمى" **Global Cultural Bazar** وهى "الشبكات العالمية الأحدث والأكثر عمومية فى مداها"، فالسينما والتليفزيون والراديو والموسيقى والمحال التجارية، والقمصان، واللعب، والألعاب، والمتنزهات جميعها وسائل لنشر التصورات العالمية. وبدأ بعض الكتاب فى النظر إلى شبكات المعلومات هذه باعتبارها شكلاً للتجاوز المكانى. فقد كتب "كاسيل" **Castells** فى كتابه المدينة المعلوماتية **The Informational City** فى عام ١٩٨٩ ما يلى:

"خلق الاقتصاد الدولى الجديد هندسة متغيرة للإنتاج والاستهلاك

والعمالة وإدارة رؤوس الأموال والمعلومات، تلك الهندسة التى تنكر المعنى الخاص لأى مكان خارج موقعه فى شبكة ذات تغيرات حادة غير رحيمة استجابة للرسائل والإشارات غير المرئية والأنماط غير المعروفة".

ويعتبر فهم أثر هذه العولمة على الديناميات الريفية – الحضرية فى الدول النامية أمرا صعبا، بيد أنه من الممكن تحليل عملية العولمة على مستويين هما: على مستوى دول معينة، وعلى مستوى النظام الدولى.

فقد ذهب "دى ماتوس" De Mattos إلى أن التأثير الرئيسى للتطورات العالمية يجب أن يقضى على النظريات الكينزية[*] Keynesian التى تتعدى على حقوق الآخرين، ونادت بإمكانية تصحيح مشكلات النمو الاقتصادى عن طريق التدخل الرشيد للدولة. ورأى دى ماتوس أن أحد

---

(*) وتنسب هذه النظريات إلى جون مينارد كينز J. M. Keynes الذى ذهب إلى أن إمكانية تأثير الحكومة فى مستويات الدخل القومى والعمالة بمعالجة المقومات الأساسية للاقتصاد وهى "الاستهلاك والمدخرات والاستثمار"، فالحكومة تستطيع أن تتحكم فى توزيع الدخل من خلال فرض الضرائب، وذلك للاحتفاظ بمستوى عادل للدخول، الأمر الذى يؤدى فى النهاية إلى زيادة معدلات الاستهلاك[١]
ويرى كينز أنه لايوجد سبيل لحل المشكلات الاقتصادية إلا بتدخل الحكومة لرفع مستوى الانفاق الاستثمارى، أى قيام الحكومة بالإنفاق والاقتراض من أجل الأغراض العامة، أى العجز العمدى، وهذا هو صلب ما يسمى "بالثورة الكينزية"[٢].

(١) محمد أحمد بيومى، علم الاجتماع الاقتصادى، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، ١٩٩٦، ص٣٥.

(٢) جون كينيث جالبريث، تاريخ الفكر الاقتصادى: الماضى صورة الحاضر، ترجمة أحمد فؤاد بلبع، عالم المعرفة، العدد ٢٦١، سبتمبر، ٢٠٠٠، صص٢٥٩–٢٦٠.

الأهداف الأساسية لسياسات الدولة تمثـل فـى تحقيـق توزيـع مكـانى أكـثر توازناً للأنشطة الإنتاجيـة وفـرص العمـل والسـكان، متـأثراً ببـاحثين مثـل "هيرشمـان" Hirschman و"مـيردال" Myrdal و"نورسـك" Nurske و"روبينسـون" Robinson و"روسينشـتين - رودان" - Rosenstein Rodan.

شكلت ثلاثة مبادئ رئيسية جوهـر اسـتراتيجيات التنميـة القوميـة التـى تم تبنيـها خـلال الفـترة هـى: أ - تشـجيع النمـو الاقتصـادى الموجـه داخلياً، حيث ستصبح الأسواق الداخلية الداعم الرئيسى للأنشطة الإنتاجية. ب- تشجيع التصنيع لإحلال الواردات. جـ- إنشاء نمط جديد مـن التشـريع يتضمن نظرية جديدة لتخطيط التنمية.

وذهب "دى ماتوس" إلى أن هذه السياسات كانت ناجحة فـى منـاطق كثيرة من أمريكـا اللاتينيـة وآسـيا فـى فـترة مـا بـين عـام ١٩٥٠ ومنتصـف السبعينيات، وكان معدل النمو الصناعى فى أمريكا اللاتينيـة وآسـيا (٦٠٪) سنوياً، وكانت مسئولة عن تعجيل تغلغل نمط الإنتاج الرأسمـالى فـى المنـاطق الريفية والهجرة والتحضر المتزايدين. وأظهرت أيضاً صحراء جنوب أفريقيـا اتجاهات مشابهة فى الخمسينيات والستينيات. وفى الوقـت نفسـه شـجعت هذه السياسات الهيكلية فى الاقتصاديـات الرأسماليـة والمختلطـة فـى معظـم الدول المتخلفة تركز الاستثمار الخاص فى المراكـز الحضريـة الموجـودة "ممـا يدعم عمليـة الـتركز والتوزيـع الإقليمـى غـير المتكـافئ لكـل مـن رأس المـال والسكان".

حتى فى الدول الاشتراكية، مثل الصين وفيتنام، ذات السياسات

التى تحاول أن تمنع الهجرة من المناطق الريفية إلى المناطق الحضريـة، فإنـه يوجد جدل واسع حول نجاح هذه السياسات. لذلك فإن افتراضات "تشان" K.W. Chan الخاصة بضرورة توفير تكاليف التحضر كعنصر أساسى لتحقيق الهدف الصينى المتمثل فى إبقاء السكان فى المناطق الريفية فى الفترة (١٩٥٣-١٩٧٦) تحتاج إلى التعديل عن طريق استيعاب التركز المستمر لمعظم النشاط الاقتصادى المنتج فى المناطق الساحلية مرتفعة التحضر، بالإضافة إلى أن هذا التفسير يوجه اهتماماً ضئيلاً للروابط الريفية - الحضرية المستمرة فى المناطق التروبوليتانية[*] المتمدة مثل هونج كونج، وجوانجزهو Guangzhou، وسيتشوان بلين Sichuan Plain، وتيانجين - بيجنج Tianjin - Beijing، وداليان - شينيانج Dalian - Shenyang. وذهب "سريفت" Thrift و"فوربس" فى بحث مماثل، عن التحضر فى فيتنام فى الفترة (١٩٧٦-١٩٨٦) إلى نجاح سياسات احتواء الهجرة الريفية - الحضرية، ولكن كما تشير الدراسة الدقيقة "لداى جريجوريو" Di Gregorio عن تدوير قمامة هانوى، حيث جمع القرويون والريفيون كثيراً من نفايات الحياة الحضرية لهانوى مثل أجزاء الدراجات والنفايات

---

(*) المنطقة المتروبوليتانية هى منطقة كبيرة تسيطر عليها اقتصادياً وثقافياً مدينة متروبوليتانية، وتمتد إلى أبعد من الحدود المحيطة بضواحى هذه المدينة وتنقسم المنطقة المتروبوليتانية إلى مدينة متروبوليتانية وظهير، ويوجد فى نطاقها عدة مدن صغيرة ومناطق ريفية، وتختلف حدود المنطقة المتروبوليتانية طبقاً للمعيار المستخدم فى رسم أبعادها[1]. وبذلك يمكن القول بأن القاهرة الكبرى هى منطقة متروبوليتانية ممتدة بمفهوم هذا المقال.
أنظر: محمد عاطف غيث، المرجع فى مصطلحات العلوم الاجتماعية، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، ١٩٨٥، ص٢٨٩.

العضوية من أماكن تبعد ما يزيد على خمسين كيلو متراً عن المدينة، ويعاد تدوير هذه المواد بطرق مختلفة لمساعدة عملية الإنتاج الريفية، وقد استخدم "ويتنى" Whitney أمثلة مشابهة.

وفى الواقع، إن التركيز على بقاء الروابط الريفية – الحضرية فى هذه الاقتصاديات الاشتراكية، خلال فترات "الاحتواء الريفى" النشطة جداً سلكت طريقاً طويلاً لتفسير لماذا أصبح الترابط الريفى – الحضرى نشطاً بسهولة كبيرة بمجرد الغاء هذه السياسات، كما فى الصين بعد عام ١٩٧٦، وفى فيتنام بعد ١٩٨٦. وتوجد فى الصين دراسات حالة كثيرة للنشاط الاقتصادى فى الأقاليم – مثل جوانجدونج Guangdong، وجيانجسو Jiangsu، وإقليم شنغهاى Shanghai، ومقاطعة ليونينج Liaoning – أوضحت الطريقة التى تكون فيها الروابط الريفية – الحضرية هامة لإحياء النمو الاقتصادى الذى صاحبه التحول إلى اقتصاديات السوق(*).

---

(*) بدأ البنك الدولى وصندوق النقد الدولى، سياسات التثبيت Stabilization والتكيف الهيكلى Structural Adgustment أساساً لمساعدة الدول النامية ذات المديونية العالية لمواجهة فوائد الدين، والتخلص من الأزمات الشديدة لميزان المدفوعات فى الثمانينيات، وحل العجز المزدوج – العجز التجارى وعجز ميزان المدفوعات – عن طريق التثبيت – مسئولية صندوق النقد الدولى – والتكيف الهيكلى – مسئولية البنك الدولى، وهاتان السياستان عرفتا معاً بالإصلاح الاقتصادى Economic Reform[1].

وقد أكد البنك الدولى فى عام ١٩٩١ على أربعة عناصر أساسية مرتبطة بالانتقال إلى معدلات النمو الاقتصادى الأعلى تتمثل فى الاستثمارات فى التعليم، وتغير الإنتاجية الداخلية، والاندماج الأكبر فى الاقتصاد العالمى والإصلاح =

وشجعت السياسات الهيكلية فى الاقتصاديات المختلطة واقتصاديات السوق فى كثير من الدول المتقدمة، الهجرة الريفية – الحضرية والتحضر. وكانت السياسات القوية للتنمية الريفية فى قلة من الدول مثل ماليزيا، حيث المجتمع متعدد الأعراق الموزعة مكانياً بصورة غير متكافئة بين المناطق الريفية والحضرية، مسئولة عن احتواء الريفيين لفترات قصيرة، ولكن هذه السياسات بصفة عامة تخفض بصورة ضعيفة من التحضر.

وبدأت فى السبعينيات تظهر أزمة اقتصادية هيكلية خطيرة فى كل من الدول المتقدمة والنامية، أدت إلى انخفاض الإنتاجية وعدم الاستقرار السياسى بصورة متزايدة، وأزمة تنمية فى كثير من دول العالم الثالث، واستجابة لذلك تم تبنى "سياسات التكيف الهيكلى" Structural Adjustment Policies التى تهدف إلى تقليل دور الرفاهية للدولة، وإعطاء الأولوية لقوى السوق وإنشاء اقتصاد مفتوح ذى روابط قوية بالاقتصاد العالمى، وتقسيم دولى للعمل. وأظهر هذا الجانب الهيكلى

---

=الاقتصادى[٢]. كما توصي برامج التكيف الهيكلي بالاعتماد الكبير على آليات السوق، والتخلى عن ضوابط الأسعار والدعم والأشكال الأخرى من اختلالات السوق[٣].

(1)Sinha, Redha, Economic Reform in Developing Countries: Some Conceptual Issues, World Development, Vol. 23, No. 4, 1995, p.p. 557-558.

(2) Fishlow Albert, Economic Development in the 1990s, World Development, Vol. 22, No. 12, 1994, p. 1825.

(3) Prendergast, Renee & Singer H., Development Perspectives For the 1990s, Macmillan, London, 1991, p. XIX.

اختلافات ملحوظة فى الدول النامية.

وذهب البعض إلى أن هذه السياسات تم تنفيذها بفاعلية فى آسيا فى دول ككوريا وتايوان وهونج كونج وسنغافورة فى الستينيات، واستمرت فى الثمانينيات فى ماليزيا وتايلاند. وفى جميع الدول انخفض سكان الريف بصورة كبيرة، وزادت مستويات التحضر بسرعة. ومن ناحية أخرى كان للأزمة فى أمريكا اللاتينية تأثيراً مختلفاً وأكثر خطورة، فقد بدأ نمو المدينة الأعلى تحضراً (٦٤٪فى عام ١٩٨٠) فى البطء كلما تناقص فعليا الناتج القومى الإجمالى GNP وواجهت الحكومات، التى كانت قادرة فى السابق على تمويل بعض الخدمات الأساسية، أزمة الدين، ولم تعد قادرة على تقديم الخدمات الشاملة، وزاد التضخم والبطالة، وزادت سريعاً نسبة فقراء الحضر وسكان المناطق المتخلفة. واستشهد جيلبرت Gilbert "بإجليسيا" Iglesia مقرراً أنه: "اعتماداً على التقديرات المحافظة، ارتفعت نسبة الفقراء من (٤١٪) فى عام ١٩٨٠ إلى (٤٤٪) فى عام ١٩٨٩، وهم (١٨٣) مليون نسمة" منهم (١٠٤) مليون فى المراكز الحضرية. وبالرغم من تأثير هذه الأزمة التنموية على المناطق الحضرية بصفة خاصة، فإن الفقر الريفى ظل مرتفعاً (٦١٪). ورأى جيلبرت بعض التفاؤل لبعض الدول فى التسعينيات، كلما بدأت معدلات النمو فى الزيادة مع الاندماج الكبير فى الاقتصاد العالمى، ولكن المشكلات الخانقة كالتفاوت الكبير فى توزيع الدخل والفقر الحضرى المتزايد والإدارة الحكومية غير الفعالة، مازالت موجودة.

وفى أفريقيا[*] التى ما زالت من أكثر مناطق التحضر السريع فى العالم. عايشت غالبية الدول تدهوراً أو ركوداً فعلياً فى الدخل الفردى وانخفض تصيب الفرد من إنتاج الغذاء فى ثلثى الدول وانخفضت القيمة المطلقة للتصنيع فى ثلث الدول فى عقد الثمانينيات، وكان ذلك نتيجة للانهيار الاقتصادى الفعلى، وأدى إلى إجراءات صارمة تتضمن خفض قيمة العملة بصورة كبيرة، وإلغاء التعريفات وسياسات خفض الانفاق العام. وكانت هذه السياسات ضارة جداً خاصة على المراكز الحضرية، حيث زادت البطالة، ونما الفقر بصورة كبيرة وفى هذا الوضع، أدى المستوى المرتفع من التفاعل الريفى - الحضرى لصحراء أفريقيا على الزيادة الإجمالية فى الفقر.

---

(*) بالرغم من التطبيق الكبير لسياسة الخصخصة، فإن الدليل الامبريقى يشير إلى أن فوائد وثمار الخصخصة لم يتم الشعور بها، فقد أوضحت معظم الدراسات الأداء الضعيف نسبياً لجهود الإصلاح الاقتصادى فى الدول النامية بصفة عامة وفى أفريقيا بصورة خاصة[1].

فمع دخول سياسات الخصخصة حيز التطبيق سرعان ما بدأت تفرز تأثيراتها السلبية، فقد ألحق تقلص الدعم وارتفاع أسعار السلع الأساسية أضراراً كبيرة بمستوى معيشة الفقراء ومحدودى الدخل. كما أن سياسات الخصخصة لم تؤد فى حالات عديدة إلى حل بعض المشكلات الاقتصادية والاجتماعية الحادة التى يعانى منها الكثير من دول العالم الثالث بل أدت إلى تفاقمها[2]. =

= (1) Ariyo, Ademda & Jerome, Afeikena, Privatization in Aftica An Appraisal, World Development, Vol. 27, No. 1, 1998, p. 201.

(٢) حسنين توفيق إبراهيم، العولمة: الأبعاد والانعكاسات السياسية، عالم الفكر، المجلد الثامن والعشرون، العدد الثانى، أكتوبر - ديسمبر، ١٩٩٩، ص٢١٠.

وبينما رأى بعض الباحثين أن التكيف الهيكلى ربما يؤدى إلى بطء التحضر فى أفريقيا، فإن الاضطراب المتزايد للدولة وعدم الاستقرار السياسى المستمر فى دول كثيرة يعجل من تدفقات هجرة "اللاجئين" إلى المناطق الحضرية.

## ثالثاً: العولمة والنظام الحضرى:

إن لتقديم الأفكار النظرية المتضمنة فى "العولمة الجديدة" له دلالات هامة للنظام الحضرى الموجود والعلاقات الحضرية الريفية. فكما ذهب دى ماتوس "إنه فى ظل النظريات الجديدة للديناميات الريفية الحضرية، والمبادئ الأيديولوجية النابعة من المدخل الكلاسيكى المحدث، فإنه من المفترض أن يكون الدور الحر لقوى السوق ضرورة لتحقيق توزيع إقليمى أكثر توازناً للأنشطة الإنتاجية والسكان". لذلك فبالرغم من حدوث التسلط Primacy(*) والمركزية Centralization فى المراحل المبكرة لهذا المدخل،

---

(*) يدل التسلط الحضرى Urban Primacy على سيطرة مدينة كبيرة أو مدينتين كبيرتين فى دولة من الدول. أو إقليم من الأقاليم، دون أن تكون لذلك حدوداً رقمية قصوى، ويرتبط ذلك فى النهاية بنمط توزيع المدن على رقعة الإقليم وتفاوتها فى الحجم[1].

وفى إطار التسلط الحضرى تصبح العاصمة هى الدولة أو تكاد، ودائماً ما يكون مجتمع المدن فى الدولة أبعد ما يكون فى تركيبه عن الشكل الهرمى المتدرج المتزن الناضج، بل يصبح مفلطح القاعدة جداً، وحاد القامة جداً ومختنقاً فى خاصرته اختناقاً شديداً[2].

وفى ضوء ذلك فإنى أرى أن تضخم المدن الأولى وتسلطها له نتائج سلبية على التنمية، ويتنافى مع مبدأ عدالة التوزيع بين مختلف المدن فى الدولة ويمكن أن يكون له نتيجتين سلبيتين هما: =

فإنها ستنتهى كلما زاد متوسط نصيب الفرد من الدخل مؤدية إلى تناقص التفاوتات الإقليمية وإلى نظام حضرى أكثر توازناً.

بيد أنه ليس من الواضح إذا ما كان هذا المدخل الجديد للإدارة العامة الذى يستخدم وسائل عديدة مثل الحوافز المالية والمواصلات الميسرة والبنية التحتية التكنولوجية، والمهتم بشبكات الاتصالات والمعلومات - سيؤدى بالضرورة إلى أنماط مكانية تعكس توزيعاً مكانياً أكثر توازناً. فنتيجة للاعتماد بصورة أساسية على استثمار القطاع الخاص، فإن هذه الاستراتيجيات اهتمت بالحراك الإقليمى لرأس المال الذى أدى إلى كل من تركز (الخدمات التمويلية) ولامركزية (النشاط الإنتاجى) داخل التجمعات الحضرية الكبيرة.

ولكن التحليلات الإحصائية السطحية لنمو المدن الكبرى فى القارات الثلاث لم تدعم نظرية حدوث التركز الزائد فى المراكز الحضرية الرئيسية. لذا أكد "لاتس" Lattes أنه وفقاً لتقديرات الأمم المتحدة، فإن تركز سكان حضر أمريكا اللاتينية فى أكبر

---

= ١- يؤدى التسلط الحضرى إلى تركز الاستثمارات والأنشطة الإنتاجية فى المدن الأولى، وإهمال باقى الهيراركية الحضرية من ناحية والريف من ناحية أخرى.

٢- يؤدى التسلط الحضرى إلى سيل جارف من الهجرة الريفية - الحضرية، وبالتالى إلى زيادة مستمرة فى تركز السكان فى المدن الأولى بما يزيد عن طاقتها الاستيعابية، ويؤدى بدوره إلى المزيد من المشكلات فى المدينة. أى أن التسلط الحضرى يؤدى إلى تخلف المدينة والريف على السواء.

(١) فتحى محمد أبو عيانة، السكان والعمران الحضرى، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، ١٩٨٧، ص٢٩١.

(٢) جمال حمدان، جغرافية المدن، عالم الكتب، القاهرة، ١٩٧٧، ص ص ٤٠٨-٤٠٩.

مدينة فى كل دولة وصل إلى ذروته فى الفترة (١٩٤٥-١٩٥٥) وانخفض حتى عام ١٩٨٠، وظل ثابتاً منذ ذلك الحين" وبالرغم من ارتفاع الرقم بصورة كبيرة عند (٢٧,٨٪)، فإن ذلك قاد بعض العلماء مثل "بورتيس" Portes و"جيلبرت" Glibert إلى القول بأن البطء فى نمو المراكز الحضرية الكبيرة سيستمر مع زيادة السكان فى المراكز المتوسطة(*) Intermediate Centers.

وتوضح الجداول من (٤) إلى (٧) وجود نسبة منخفضة جداً من السكان فى التجمعات الكبيرة فى قارة أفريقيا، وأن هذه النسبة انخفضت فى عقدى السبعينيات والثمانينات. بيد أن بيكر وزملاءه ذهبوا إلى الزيادة الفعلية فى نسبة سكان أكبر مدينة فى كل دولة فى عقد الثمانينيات. ويشير تحليل نمو المدن الكبيرة ذات مليونى نسمة فأكثر فى قارة آسيا إلى ثلاثة أنماط واسعة هى:

أولاً: الزيادة السريعة فى حجم سكان هذه التجمعات الحضرية الكبيرة وعددها. لذلك زاد النصيب العالمى لقارة آسيا من سكان التجمعات الحضرية من (٤٢٪) إلى (٤٦,٥٪). بالرغم من حدوث انخفاض كبير فى متوسط معدل النمو كما فى قارتى أفريقيا (٤٪) وأمريكا اللاتينية

---

(*) يختلف تحديد المدن المتوسطة من دولة لأخرى وفقاً لأحجام ووظائف المراكز الحضرية بكل دولة، إلا أن المدن المتوسطة تقع عادة فى المرتبة الثانية من حيث الوظائف والحجم. وفى مصر يمكن القول بأن المدن المتوسطة هى المدن التى يتراوح حجمها بين مائة ألف وخمسمائة ألف نسمة.
لمزيد من التفاصيل انظر:
وجدى شفيق عبد اللطيف، التخلف والتنمية فى المدن المتوسطة، رسالة دكتوراه غير منشورة، كلية الآداب، جامعة طنطا، ٢٠٠١، الفصل الثانى.

(٣,٤) بحوالى (٢,٨٪) سنويا. وفى الوقت نفسه، انخفضت بصورة كبيرة جداً نسبة سكان الحضر فى المراكز الحضرية الكبيرة من (٣٠٪) إلى (٢٣٪) فى الفترة (١٩٧٠-١٩٩٠). ويرجع ذلك مرة أخرى - كما فى حالة أمريكا اللاتينية - إلى لامركزية الأنشطة الاقتصادية والسكان فى الأجزاء الأخرى للهيراركية الحضرية. وبالرغم من تحقق ذلك بدرجة ما، فإنه مازالت توجد زيادة كبيرة فى سكان الحضر فى المناطق القريبة من المدن الرئيسية.

**جدول (٤)**

**عدد المدن ذات مليوني نسمة فأكثر وفقاً للمناطق الرئيسية (١٩٦٠-٢٠٠٠)**

| المنطقة(*) | ١٩٦٠ | ١٩٧٠ | ١٩٨٠ | ١٩٩٠ | ٢٠٠٠ |
|---|---|---|---|---|---|
| إجمالى العالم | ٥٤ | ٦١ | ٨٨ | ١١٦ | ١٥٧ |
| قارة آسيا | ١٧ | ٢٢ | ٣٦ | ٤٩ | ٧١ |
| الأوكيانوس | ١ | ٢ | ٢ | ٢ | ٢ |
| أفريقيا | ١ | ٢ | ٦ | ٩ | ١٨ |
| أمريكا اللاتينية | ٥ | ٨ | ١٣ | ١٩ | ٢٣ |
| أمريكا الشمالية | ٨ | ١١ | ١٢ | ١٦ | ١٨ |
| الاتحاد السوفيتى (السابق) | ٢ | ٢ | ٣ | ٤ | ٤ |
| أوربا | ١٢ | ١٤ | ١٦ | ١٧ | ٢١ |

المصدر: الأمم المتحدة (١٩٩١)

(*) تتبع هذه التقسيمات اتجاهات التحضر العالمى (١٩٩٠). التقسيمات الإقليمية: أفريقيا (شمال وشرق وجنوب وغرب) وأمريكا اللاتينية (الكاريبى ووسط وجنوب أمريكا) وأوريا (شرق وشمال وجنوب وغرب)، والأوكيانوس (استراليا ونيوزلاندا وبولينيسيا وميلانيسيا) والاتحاد السوفيتى.

جدول (٥)

**التجمعات الحضرية ذات مليونى نسمة فأكثر فى عام ١٩٨٥: متوسط معدل النمو السنوى خلال (١٩٧٠-١٩٩٠)٪**

| المنطقة | ١٩٧٠-١٩٨٠ | ١٩٨٠-١٩٩٠ | ١٩٧٠-١٩٩٠ |
|---|---|---|---|
| إجمالى العالم | ٢,٣ | ٢, ٢ | ٢,٣ |
| آسيا | ٢,٨ | ٢,٨ | ٢,٨ |
| الأوكيانوس | ٢,٠ | ١,٣ | ١,٦ |
| أفريقيا | ٤,٣ | ٣.٨ | ٤,٠ |
| أمريكا اللاتينية | ٣,٧ | ٣,١ | ٣,٤ |
| أمريكا الشمالية | ٠,٥ | ٠,٦ | ٠,٥ |
| الاتحاد السوفيتى (السابق) | ١,٨ | ١,٦ | ١,٧ |
| أوربا | ٠,٥ | ٠,٤ | ١,٠ |

المصدر: الأمم المتحدة (١٩٩١)

جدول (٦)

توزيع عدد السكان فى التجمعات ذات مليونى نسمة فأكثر فى ١٩٨٥و (١٩٧٠-١٩٩٠)٪

| المنطقة | ١٩٧٠ | ١٩٨٠ | ١٩٩٠ |
|---|---|---|---|
| إجمالى العالم | ١٠٠٪ | ١٠٠٪ | ١٠٠٪ |
| آسيا | ٤٢,٠ | ٤٤,١ | ٤٦,٥ |
| الأوكيانوس | ١,٤ | ١,٤ | ١,٣ |
| أفريقيا | ٣,٩ | ٤,٧ | ٥, ٥ |
| أمريكا اللاتينية | ١٤,٨ | ١٦,٩ | ١٨,٤ |
| أمريكا الشمالية | ١٦,٣ | ١٣,٦ | ١١,٥ |
| الاتحاد السوفيتى (السابق) | ٤,١ | ٣,٩ | ٣,٧ |
| أوربا | ١٧,٥ | ١٥,٤ | ١٣,١ |

المصدر: الأمم المتحدة (١٩٩١)

## جدول (٧)

### التجمعات الحضرية ذات مليونى نسمة فأكثر فى عام ١٩٨٥ كنسبة من إجمالي سكان كل منطقة (١٩٧٠-١٩٩٠)

| المنطقة | ١٩٧٠ | ١٩٨٠ | ١٩٩٠ |
|---|---|---|---|
| إجمالى العالم | ٢٥,٥ | ٢٤,٧ | ٢٢,٧ |
| آسيا | ٣٠,١ | ٢٨,٣ | ٢٣,٥ |
| الأوكيانوس | ٣٦,٦ | ٣٧,٤ | ٣٦,٨ |
| أفريقيا | ١٦,٢ | ١٥,٤ | ١٣,٦ |
| أمريكا اللاتينية | ٣١,٢ | ٣١,٢ | ٣١,١ |
| أمريكا الشمالية | ٣٣,٧ | ٣١,٧ | ٣٠,١ |
| الاتحاد السوفيتى (السابق) | ١٠,٣ | ١٠,٢ | ١٠,٥ |
| أوربا | ١٩,٧ | ١٩,٤ | ١٩,٤ |

المصدر: الأمم المتحدة (١٩٩١)

لذلك فمن الممكن القول بأنه ليست هذه الاتجاهات الكبرى بالضرورة فى كل القارات الثلاث إشارة إلى تحول التركز الحضرى فى الاتجاه المعاكس، ولكن يمكن القول بحدوث اللامركزية فعلياً فى نطاق التجمعات أكثر من التجمعات الحضرية التى تشملها تحديدات الأمم المتحدة. فقد ساهمت عمليات الانتقال السكنى للخارج (الاتجاه نحو الضواحى) Suburbanization واللامركزية الصناعية تجاه المناطق الصناعية الجديدة، وإنشاء شبكات النقل والمواصلات، والحاجات الاستهلاكية للصفوة والطبقات

الوسطى، وتدهور وتغير استخدام الأرض Land use فـى المراكـز الداخليـة لمناطق كثيرة، إلى خلق ما أصفه بالمناطق المتروبوليتانية المتدة" Extended Metropolitan Regions (EMRs).

وتعتبر المناطق المتروبوليتانية المتدة مواقـع هامـة للغايـة فـى خلـق الدخل القومى. وبالرغم من عدم اتاحة البيانات الخاصـة بالمنـاطق الحضريـة فى أفريقيا بسهولة فإن بيكـر وزمـلاءه قـدروا "أنـه علـى الرغـم مـن وجـود (٢٩٪) من سكان أفريقيا فى المناطق الحضرية، فإن من (٤٢٪) إلى (٦٢٪) من الناتج المحلى الإجمالى GDP يخلق فى المناطق الحضرية. ويخلق فى أمريكا اللاتينية – ذات النسبة الأعلى من سكان الحضر – ما يزيد علـى (٨٠٪) مـن الناتج المحلى الإجمالى فى المناطق الحضرية. ويتولد ما يزيد على (٤٠٪) من الناتج المحلى الإجمالى فى بعض الدول الآسيوية فى المنـاطق المتروبوليتانيـة المتدة.

وقدم "ماكجى" McGee و"روبينسون" Robinson فى عدة دراسات نشرت حديثاً، دليلاً على التركز المتزايد للسـكان فـى التجمعـات الحضريـة الكبيرة، لذا زادت نسبة سـكان منطقـة بـانكوك Bangkok المتروبوليتانيـة بحوالى (٦٪) من إجمالى سكان الحضر فى تايلاند فى عقد الثمانينيات. واتبع "جابوتابيك" Jobotabek اتجاهات مماثلة كما فى منطقـة مـانيلا Manila المتروبوليتانية، حيث زادت أيضاً جذرياً نسبة السكان الملتحقين بالمهن غـير الزراعية فى هذه المناطق، وهيمنوا على الانتاج الصناعى لدولتهم.

وبالطبع من الصعوبة تعميم الافتراضات الخاصة بـالتضخم الحضـرى المتزايد المعتمد على الخـبرة الآسـيوية علـى العـالم الثـالث ككـل. فقـد أبـرز

جيلبرت الافتراض القوى الخاص بحدوث الاستقطاب العكسى فى كثير من دول أمريكا اللاتينية. وذكر أنه "من المؤكد إنه فى حين استمرار نمو وتدفق الأعداد الكبيرة من السكان فى الحضر فى أمريكا اللاتينية نتيجة للعاملين المرتبطين بالهجرة والزيادة الطبيعية، فإنه توجد اشارات قوية على بطء الخطى الكلية للنمو المتروبوليتانى".

بيد أن افتراضات جيلبرت تستند على تضخم "المدن" و"المناطق المتروبوليتانية". وذهب فى تحديده للعوامل المسببة لبطء نمو المدن الكبرى فى أمريكا اللاتينية إلى أن ذلك يرجع إلى "تأثير انتشار فرص العمل داخل المناطق المتروبوليتانية". ولكن من المؤكد أن هذا يعد جزءاً من عملية التوجه المتروبوليتانى Metropolitanization التى ذهب جيلبرت إلى بطئها. وفى الواقع تعتبر لامركزية فرص العمل من المركز الحضرى إلى هوامش المدن عاملاً رئيسياً فى جذب الهجرة الريفية - الحضرية. فعلى سبيل المثال قدر أن (٦٠٪) من العمال فى الصناعات القائمة داخل محيط منطقة بانكوك المتروبوليتانية هم أساساً من المناطق الريفية لتايلاند.

لذلك، فبالرغم من احتمالية وجود اختلافات بين المناطق المختلفة فى العالم الثالث، فإنه يمكن القول بصفة عامة بأن تأثير نمو هذه الأنساق الفرعية المركزية Central Subsystems على الديناميات الريفية الحضرية هو تأثير جذرى حيث:

*أولاً :* يؤدى التوسع فى المناطق الزراعية المحيطة إلى تغيرات سريعة فى هذه المناطق مع زيادة فى المحاصيل النقدية وفقدان الأرض الزراعية.

*ثانياً :* توجد المناطق المتروبوليتانية الممتدة داخل الإطار القومى الواسع،

حيث يكون دخل الأسرة أحياناً أربعة أضعاف الدخول الريفية، مما يخلق عوامل جذب هامة للمهاجرين من الأسر الزراعية.

*أخيراً:* يعمل نمو هذه الأنساق الفرعية المركزية الحضرية كعامل رئيسى فى (الإسراع من التدفقات الريفية – الحضرية للسكان والأموال والسلع. فالريف والمدينة لم ينفصلا، وإنما يندمجان فى "شبكة من العلاقات" تدمر العلاقات الريفية – الحضرية الموجودة منذ فترة طويلة. وقد ذهبت مسبقاً إلى أن هذه الأنماط ستختلف جذرياً بين القارات الثلاث. وفى الجزء التالى سأوضح عملية الديناميات الريفية – الحضرية فى حالات البرازيل، ونيجيريا، وإندونيسيا.

## رابعاً: التحول الحضرى: الديناميات الريفية – الحضرية فى البرازيل ونيجيريا وإندونيسيا:

إذا ما أردنا تحليل الديناميات الريفية – الحضرية بدقة داخل نطاق دول ومناطق معينة، فمن الضرورى النظر إلى هذه القضية فى عدة دول.

توجد فى دول البرازيل ونيجيريا وإندونيسيا عدة ملامح مشتركة، فهى دول كبيرة ذات عدد كبير من السكان (جدول ٨)، حيث تشكل كل منها أكبر مكون إقليمى وديموجرافى تقريباً فى المنطقة الجغرافية التى تقع فيها – أمريكا اللاتينية وأفريقيا، وجنوب شرق آسيا – وتظهر هذه الدول توزيعاً سكانياً غير متوازن بصورة كبيرة، ففى حالة البرازيل، تعيش نسبة كبيرة من السكان فى الجزء الجنوبى والجنوبى الشرقى مما يشكلان معاً المنطقتين الحضريتين الرئيسيتين (ساو باولو **Sao Paulo** وريودى جانيرو **Rio de Janiro**). ويتركز ثلثا سكان نيجيريا تقريباً فى المنطقة الجنوبية

(بالرغم من وجود تركز عال فى الولايات الشمالية)، وبالمقارنة تكون المنطقة المركزية أقل من حيث عدد السكان. وتظهر إندونيسيا نمطاً مشابهاً، حيث يتوطن (٦٠٪) من إجمالى سكان الدولة فى جزيرة "جافا" Java التى تمثل (٦٪) من إجمالى مساحة إندونيسيا.

**جدول (٨)**

**مساحة وعدد سكان دول البرازيل ونيجيريا وإندونيسيا فى عام ١٩٨٨**

| | البرازيل | نيجيريا | إندونيسيا |
|---|---|---|---|
| إجمالى عدد السكان (بالمليون) | ١٤٤,٤ | ١١٠,١ | ١٧٤.٨ |
| إجمالى المساحة (بالألف كيلو متر مربع) | ٨٥١٢ | ٩٢٤ | ١٩٠٥ |

المصدر: البنك الدولى (١٩٩٠)

ويزداد أيضاً التوزيع غير المتوازن للسكان تعقيداً نتيجة للاختلافات العرقية واللغوية. ففى البرازيل توجد اختلافات كبيرة بين الهنود الذين يسكنون المناطق الحدودية مثل الأمازون Amazon والمليستيزوس Mestizos، والبرازيليين ذوى الأصل الأوربى الذين يسكنون المناطق الساحلية. وفى نيجيريا فإن سكان الهوسا Hausa الذين يسكنون فى الشمال مع الجماعات اللغوية الأخرى مسلمون أساساً، وفى الجنوب توجد جماعتان هامتان هما يوريوبا Yoruba وايجبو Igbo، واتسمت إندونيسيا أيضاً بالتباين اللغوى والعرقى، خاصة بين سكان الجافا المهيمنين وكثير من الجماعات المختلفة ثقافياً ولغوياً فى الجزر الخارجية.

وعايشت هذه الدول نمطا مشتركا من الاندماج فى النسق العالمى، حيث تضمنت تشكيل اقتصادياتها بطريقة جعلتها المورد الرئيسى للمواد الخام للدول المتقدمة. فمنذ القرن الخامس عشر وحتى القرن الثامن عشر ارتبطت نيجيريا والبرازيل بقوة نتيجة لانخراط البرتغاليين فى تجارة العبيد. وكانت المنتجات الرئيسية فى حالة البرازيل هى البن والسكر والمطاط، وصدرت إندونيسيا البهارات والشاى والمطاط والألياف، وصدرت نيجيريا الكاكاو وزيت النخيل والمطاط. وكانت المعادن أيضا مثل القصدير والذهب والأحجار الكريمة بمثابة صادرات هامة. وأسس هذا النمط من التطور الاستعمارى بناء زراعيا يتسم بالتقسيم الحاد بين مناطق زراعة المحاصيل النقدية، والمناطق الحدودية التى تهيمن عليها زراعة الاستهلاك المحلى. وتضمن التنظيم الاستعمارى للاقتصاد الزراعى فى الدول الثلاث استخدام الضرائب لإجبار منتجى محاصيل الاستهلاك المحلى على إنتاج المحاصيل النقدية، وإنشاء الزراعات كثيفة الإنتاج للمحاصيل مثل قصب السكر، والتغلغل المتزايد للرأسمالية فى المناطق الريفية، وبخاصة تلك المناطق الأكثر اندماجا فى الشبكة الاستعمارية(*).

---

(*) من المؤكد أن للاستعمار تأثير كبير على الدول النامية بصفة عامة وعلى مدنها بصفة خاصة. فقد ذهب "كينج" إلى أن المدن، بل وعملية التحضر نفسها، يمكن أن تفهم فى ضوء التوسع والهيمنة الاستعمارية، ودعم ذلك من خلال الأوضاع الداخلية، والشبكة العالمية للعلاقات الاقتصادية التى تعمل على اندماج المدن فى العالم. فعلى المستوى المحلى، نجد أن المركز الحضرى يسيطر على استخراج مواد ظهيره المباشر، وعلى المستوى الدولى، يوجد نسق دولى من المراكز الحضرية الرئيسية والتابعة، حيث يهيمن من وكلاء المدن المسيطرة ليس فقط على الفوائض الداخلية للظهير المباشر، ولكن على الفوائض فى المدن الأخرى التابعة. =

وفى الوقت نفسه، مع تطور الزراعة، تطور نظام من البلدان والموانى الاستعمارية لتكون بمثابة قنوات لهذه المنتجات. لذا ظهرت مدن، مثل ريودى جانيرو، ولاجوس، وجاكرتا، كمراكز مهيمنة، وذلك بالرغم من أن المدن الثانوية مثل ريسيف Recife وكانو Kano وميدان Medan كانت أيضاً أجزاء هامة من النظام الاستعمارى للإدارة والتجارة.

واستقلت أمريكا اللاتينية سياسياً قبل المناطق الأخرى فى العالم بفترة بعيدة فقد استقلت دولة البرازيل فى عام ١٨٨٢، فى حين استقلت نيجيريا فى عام ١٩٦٢ وإندونيسيا فى عام ١٩٤٩. لذلك فقد عجل التاريخ الطويل للاستقلال وجهود الحكومات المختلفة لتأسيس قاعدة صناعية فى البرازيل بالنمو المبكر للتصنيع والتحضر: فقد كان مستوى التحضر فى البرازيل حوالى (٣١٪) فى عام ١٩٧٠، فى الوقت الذى لم يزد فيه سكان الحضر فى نيجيريا وإندونيسيا عن (١٥٪). وعجلت هذه التطورات فى البرازيل من الهجرة الريفية – الحضرية السريعة، وانخفاض معدلات الوفيات المصاحبة بالخصوبة المرتفعة باستمرار والمؤدية إلى معدلات عالية من الزيادة الطبيعية فى الريف والحضر على السواء، مما دفع بمستوى التحضر إلى (٧٥٪) فى عام ١٩٩٠. وأيضاً تسارعت معدلات التحضر فى إندونيسيا ونيجيريا بعد استقلالها، ولكنها وصلت فى عام ١٩٩٠ فقط حوالى (٣٥,٢٪) فى نيجيريا و (٣٠,٥٪) فى إندونيسيا.

---

= أنظر:

(1) Flanagan, William G., Contemporary Urban Sociology, Cambridge University press, Cambridge, 1993, p.p. 118-119.

ولكن المناطق الريفية فى الدول الثلاث بدأت تعايش تغيرات متسارعة ويوضح جدول رقم (٩) النصيب النسبى للقطاعات الإنتاجية المختلفة فى الناتج المحلى الإجمالى، مشيراً إلى تناقص نصيب الزراعة، وزيادة أهمية الصناعة. وفى الدول الثلاث، لعبت الزيادة فى الدخل الناتج عن صادرات الفحم والمعادن، دوراً رئيسياً فى زيادة نصيب الصناعة من الدخل المحلى الإجمالى (خاصة النترول فى حالتى إندونيسيا ونيجيريا).

وانعكاساً للتأثيرات الكينزية، حاولت الحكومات الثلاث إعادة توجيه السكان من المناطق عالية الكثافة إلى المناطق الحدودية، متبنية سياسات خطط تنمية الأرض، وانفتاح منطقة الأمازون، و"الهجرة العابرة" فى إندونيسيا من إقليم جافا إلى الأقاليم الخارجية، وكذلك محاولات التدخل فى النظام الحضرى مع خلق عواصم جديدة. وكانت أكثر الجهود نجاحاً من السياسات السابقة فى البرازيل، حيث وصلت برازيليا - Brazilia- التى أنشئت فى عام ١٩٦٠- إلى حوالى (٢,١) مليون نسمة. وفى نيجيريا، مازال القرار الذى اتخذ فى السبعينيات، عندما ارتفعت مكانة الدولة فى امتيازات البترول، والخاص بإنشاء عاصمة جديدة - هى أبوجا -Abuga فى الساحل المركزى، لم ينفذ بعد.

## جدول (٩)

## هيكل الإنتاج فى البرازيل ونيجيريا وإندونيسيا فى الفترة (١٩٦٣– ١٩٨٨) (النسب المئوية لنصيب الناتج المحلى الإجمالى)

| | البرازيل | | نيجيريا | | إندونيسيا | |
|---|---|---|---|---|---|---|
| | ١٩٦٣ | ١٩٨٨ | ١٩٦٣ | ١٩٨٨ | ١٩٦٣ | ١٩٨٨ |
| الزراعة | ١٩ | ٩ | ٥٤ | ٣٤ | ٥٦ | ٢٤ |
| الصناعة | ٣٣ | ٤٣ | ١٣ | ٣٦ | ١٣ | ٣٦ |
| (التصنيع) | (٢٦) | (٢٩) | (٦) | (١٨) | (٨) | (١٩) |
| الخدمات | ٤٨ | ٤٩ | ٣٣ | ٢٩ | ٣٢ | ٤١ |
| حجم الناتج المحلى الإجمالى (بالمليون دولار أمريكى) | ٥٨٥٠ | ٢٩٣٧٠ | ١٩٤٥٠ | ٣٢٣٦١٠ | ٣٨٤٠ | ٨٥٢٢٠ |
| نصيب الفرد من الناتج المحلى الاجمالى عام ١٩٩٠ (بالدولار الأمريكى) | | ٢١٦٠ | | ٢٩٠ | | ٤٤٠ |

المصدر: البنك الدولى (١٩٩٠)

وفى الدول الثلاث، أدى وجود أقاليم كثيرة ذات اقتصاديات إقليمية متنوعة إلى خلق نظام حضرى أكثر تطوراً، لذلك توجد فى نيجيريا تسع مدن، وأربع عشرة مدينة فى البرازيل، وسبع مدن فى إندونيسيا ذات مليون نسمة فأكثر. وأدى ذلك إلى تقليل نسبة إجمالى السكان فى أكبر مركز حضرى، ولكنها ذات تأثير محدود على أعداد السكان المتزايدة فى الأنساق الفرعية المركزية الحضرية لهذه الدول. ففى البرازيل يعيش الآن (٤٥٪) من سكان الحضر فى تسع مناطق متروبوليتانية، ويعيش (٥٠٪) من سكان الحضر فى نيجيريا فى تسع مناطق متروبوليتانية كبرى، ويعيش (٣٠٪)

من سكان الحضر فى اندونيسيا فى أربعة مراكز كبرى. وأدى هذا التركز السكانى إلى سلسلة من التحديات الرئيسية هى:

*أولاً* : بالرغم من زيادة فرص العمل الرسمية، فإنها لا تكفى لاستيعاب كل السكان المتزايدين، ونتيجة لذلك فقد تم استيعاب السكان فى القطاع غير الرسمى.

*ثانياً*: توجد أيضاً أزمة مستمرة (تفجرت فى الثمانينيات) فى تقديم الإسكان وتسهيلات وخدمات الاستهلاك الجمعى، فى حين توجد مساحات كبيرة داخل المدن غير مستخدمة تنتظر إعادة التنمية، ففى البرازيل وحدها يعيش (٣٠٪) من سكان المناطق المتروبوليتانية فى مناطق متخلفة و(٣٠٪) فى المناطق العشوائية (التقسيمات غير الشرعية للأرض).

ويجب أن توضع الديناميات الريفية - الحضرية فى الدول الثلاث فى مقابل هذه الخلفية للتركز المتنامى للحياة الحضرية وسياسات التكيف الهيكلى والعولمة المتزايدة للاقتصاديات القومية. وفى ضوء النمط العكسى الذى وصف من الممكن فقط أن نحدد الملامح العامة. أولاً: يجب أن نؤكد على أن السمة المحورية للديناميات الريفية - الحضرية فى هذه الدول قد ارتبطت بشدة بالخبرة التاريخية للاندماج فى النسق العالمى، وبنمط التنمية الاقتصادية، وبالبناء الزراعى المتطور فى هذه الدول الثلاث.

وبالطبع تتمثل أكثر الوسائل أهمية فى تغليف التجربة المشتركة للديناميات الريفية - الحضرية فى استخدام مفهوم "ريتشارد مورس" Richard Morse للتنمية الحضرية فى أمريكا اللاتينية وتطبيقه على الديناميات الريفية - الحضرية فى الدول الثلاث. فقد ذهب فى مقالته إلى

تميز مدن أمريكا اللاتينية فى الفترة (١٥٠٠-١٩٠٠) بمرحلة التباعد عن المركز Cenrtifugal، حيث تمثلت وظيفتها الأساسية فى العمل كقنوات للاستغلال الاقتصادى لظهيرها، وبالتأكيد يصدق ذلك على مدن مثل لاجوس وأبيدجان فى نيجيريا، وجاكرتا فى إندونيسيا، وريودى جانيور فى البرازيل. فقد كانت المدن مركزاً للاقتصاد الاستعمارى وتخدم أساساً الصفوة الحضرية المشكلة من مديرى الاستعمار والتجار والصفوات المحلية المتحالفة والجماعات المؤسسية مثل الكنيسة والجيش. وتعرضت هذه العلاقة بين المراكز الحضرية والريف فى الدول الثلاث لتباينات إقليمية مدمرة. فعلى سبيل المثال، كانت العلاقات الريفية - الحضرية فى مناطق اليوريوبا Yoruba فى نيجيريا، وفى مناطق الزراعة المكثفة للأرز فى جافا إندونيسيا، أكثر قوة عنها فى شمال شرق البرازيل حيث فصلت التباينات الطبقية الحادة الصفوات الحضرية عن عمال النيجرو Negro الريفيين.

وكلما استقلت الدول، اندفعت المدن نحو المركز Centripetal متضمنة هجرة ريفية - حضرية متزايدة (وقد بدأت فى بداية القرن العشرين فى البرازيل وفى منتصف القرن العشرين فى إندونيسيا ونيجيريا). فقد كتب "روبرتس" Roberts عن أمريكا اللاتينية: "تنمو المدن مقارنة بالمناطق الريفية كلما أصبحت الصناعة مصدراً هاماً لفرص العمل، فقد تم التحديث الاقتصادى جنباً إلى جنب مع المركزية السياسية، وسياسات التنمية الحضرية المؤدية إلى التوسع السريع للبنية التحتية الحضرية، وبيروقراطية الدولة ذات الأساس الحضرى. "ويمكن قول الكثير المشابه عن نيجيريا وإندونيسيا.

وصاحبت هذه العملية تغيرات ملحوظة فى البناءات الزراعية فى الدول الثلاث والتى زادت من هذه الهجرة. ولكن أسباب ذلك لم تكن متطابقة فى الدول الثلاث، ففى نيجيريا والبرازيل كلما ركدت الزراعة وزادت أعداد الفقراء، زادت أهمية عوامل الطرد بصورة رئيسية. وفى اندونيسيا وبصفة خاصة فى جافا، أدت "الثورة الخضراء" Green Revolution إلى الزيادة الكبيرة فى الإنتاجية، ولكنها شجعت أيضاً على طرد العمالة، فقد زادت نسبة سكان الريف الملتحقين بالأنشطة ذات الأجور إما فى الأنشطة الزراعية أو غير الزراعية فى الدول الثلاث. وفى إندونيسيا ونيجيريا كان هؤلاء السكان متنقلين بصورة كبيرة ملتحقين بشكل من الهجرة الدورية بين القرية والبلدة.

وقد شجعت أيضاً الاتاحة المتزايدة هذه الهجرة، نتيجة لتطور وسائل المواصلات، والطلب المتزايد على السلع الاستهلاكية المنتجة فى الحضر والتى خلقتها شبكات الاتصال مثل التليفزيون. وفى هذه الحالة، سيصبح التمييز بين الريفى والحضرى غير واضح كلما استخدمت شبكة العلاقات المتغيرة وتدفقات الدخل المكتسب من المناطق الحضرية لإعانة الأسر الريفية، فى حين ينتقل الغذاء المنتج فى المناطق الريفية إلى الأسر الحضرية.

لذلك، فبالرغم من الاختلافات الملحوظة بين هذه الدول الثلاث، فإنها تشترك فى عملية تقليل التفاوتات الريفية – الحضرية. وفى الجزء الأخير سأناقش دلالات السياسة لهذه النتائج.

## خامساً: السياسات المتطورة للديناميات الريفية – الحضرية «الجديدة» فى العالم النامى:

من الأهمية إدراك ضرورة استبدال التمييز بين الريفى والحضرى

ذى الصدق المحدودة بفكرة شبكات التفاعلات. حيث أن لذلك دلالات هامة لصنع السياسة، فمن المهم أن نؤكد – فى تحديد أولويات السياسة – على ضرورة النظر إليها من خلال المذهب الكلاسيكى المحدث السائد الذى تمت مناقشته مسبقاً. لذلك لايوجد شك فى أن السياسات الحكومية ستؤثر على شبكات التعاملات بين المدن والريف.

وبصفة عامة تدعم نتائج هذه الورقة الرؤية الخاصة بأن عمليات النمو الاقتصادى التى حللها مذهب السياسة الكلاسيكى المحدث تشجع النمو فى الأنساق الفرعية المركزية الحضرية. وبالرغم من وجود دليل على أن التأثير المباشر لسياسات التكيف الهيكلى ربما يبطء من النمو، فإنه لم يظهر بصورة قاطعة أن ذلك سيكون اتجاهاً ثابتاً.

ويؤدى فى الواقع الاستثمار المتزايد فى مكونات بيئة التفاعل (كالطرق والاتصالات وغيرها) إلى زيادة الروابط بين المدينة والريف، وإلى أهمية الأنساق الفرعية المركزية الحضرية. وبالرغم من أن حكومات كثيرة فى الدول النامية مازالت تدعم القطاع الزراعى عن طريق دعم أسعار المنتجات الزراعية، فإن سياسات التكيف الهيكلى تدعو إلى إلغاء الدعم الزراعى. وسيعجل أيضاً التناقص اللاحق فى الدخل الزراعى من هجر العمل الريفى.

لذلك ستبقى "المسألة الزراعية" **Agricultural Question** هى القضية المحورية لجميع صانعى السياسة فى الدول النامية، خاصة كلما حدث التحول الحضرى. ومن خلال النظر إلى تقديرات بقاء سكان الريف فى أفريقيا وآسيا كلما حدث التحول الحضرى، فإنه من الضرورى أن تكون محددة بصفة خاصة لتحول دون اتساع الفجوة فى الرفاهية والدخل بين

القطاعين الريفى والحضرى. ففى أمريكا اللاتينية، مازال ثلثى سكان الريف تقريباً المتناقضين يعيشون فى الفقر، وبالتالى ستكون اجراءات تقويض الفقر ضرورية.

ويبدو أن تقسيم الريفى - الحضرى فى نمط "دعه يعمل" Laissez Faire الحالى لمارسة التنمية، سيستمر فى الانهيار، ويجب أن توجه سياسة التدخل إلى تقويض أسوأ جوانب هذا التحول مثل تقليل الفقر، وتجسين البيئات الحضرية المتدهورة، ومحاولة تسهيل انتقال السكان إلى المناطق الحضرية بأقل قدر من المشكلات الاجتماعية والاقتصادية.

بيد أنه فى مواجهتها تتركز أكثر المشكلات خطورة على قضية خلق فرص عمل متاحة، ففى المناطق الثلاث توجد مشكلة مستمرة فى استيعاب العمالة فى التوظيف الإنتاجى. وكما هو معروف لايؤدى ذلك إلى المعدلات المرتفعة من البطالة، ولكن إلى عدم الاستخدام للعمالة بصفة عامة فى القطاعات الأقل انتاجية للخدمات وصناعة الإسكان. لذلك فبينما تركزت البطالة فى أمريكا اللاتينية فى السبعينيات فى القطاع الزراعى، فإنها تناقصت فى ذلك القطاع مع بداية الثمانينيات وزادت بصورة كبيرة فى الأنشطة الحضرية. وفى آسيا (باستثناء الدول حديثة التصنيع) كان الاستيعاب الرئيسى للعمالة فى الأنشطة غير الزراعية فى المناطق الريفية. وتبرز هيمنة الصين والهند وإندونيسيا فى هذا الاتجاه، ولكننا يمكن أن نؤكد أن المناطق المتروبوليتانية الممتدة تستوعب منها نسبها كبيرة جداً. وفى أفريقيا تسارع نمو التوظيف فى القطاع غير الزراعى للمناطق الريفية والحضرية، نتيجة لنقص فرص العمل فى القطاع الرسمى فى الحكومة

والقطاع الخاص فى الثمانينيات.

وتظل مشكلة خلق فرص عمل متاحة فى الدول النامية باقية. وبالنظر إلى الأعداد المحتملة من قوة العمل، فليس بالإمكان الوصول إلى التوظيف الكامل فى المناطق الحضرية فقط. وبدلاً من ذلك، ستنتشر فرص العمل عبر المناطق المندمجة وظيفياً مع النسق الفرعى المركزى الحضرى.

لذلك توجد حاجة للبحث عن مذاهب جديدة تبتعد عن ثنائية الريفى - الحضرى . فتحطيم الوقت والمكان وتداخل الحدود بين الريفى والحضرى يشير إلى اهتمام جديد بتدفق السكان والسلع ورؤوس الأموال عبر المكان الذى لا يكون ريفى أو حضرى، ولكنه خليط من الاثنين. وكما ذكرت يكون ذلك الخليط أشد فى الدول النامية فى المناطق المتروبوليتانية المحيطة بمراكز المدينة الكبيرة. وطرحت هذه الظروف المتغيرة سياسة رئيسية لإدارة وتنمية السياسة السكانية، وتوفير البنية التحتية والرفاهية وسيكون ذلك أكثر نجاحاً إذا ما تشكلت من خلال مذاهب الديناميات الريفية - الحضرية، وليس من خلال ثنائية الريفى - الحضرى(*).

---

(*) أثارت الورقة قضيتين فى غاية الأهمية هما:

١- إنه من الضرورى أن يتطور علم الاجتماع الحضرى بنظرياته الكلاسيكية المعتمدة على الثنائيات والمتصل الريفى الحضرى، والتصنيفات المكانية الجامدة، حتى يواكب ما يطرأ على المجتمع من تغيرات وما يثار من قضايا ومفهومات وأن يوجد ما يمكن أن أطلق عليه بعلم الاجتماع الحضرى المعاصر.

٢- نظراً لتشابك العلاقات بين الريف والحضر، وما طرأ من ظواهر مثل ترييف المدينة وتحضر القرية، وبخاصة فى الدول النامية، فإننا نحتاج إلى تعاون مثمر بين المتخصصين فى فرعى علم الاجتماع الريفى والحضرى، حتى يتم التفسير المتكامل للقضايا المتشابكة المتزايدة فى هذا العصر.

# الفصل الرابع

# التحضر فى مصر

أولاً: الاتجاهات العامة للتحضر فى المجتمع المصرى.

ثانياً: التنمية الحضرية فى مصر.

## أولا : الاتجاهات العامة للتحضر في المجتمع المصري(*):

لمصر تاريخ طويل من حيث أنماط الاستيطان الحضرى، فمصر مهد للحضارات منذ قديم الأزل، ونمت على ضفاف النيل المدن، والإمبراطوريات الكبرى، فقد تأسست الإسكندرية عام (٣٣٢) ق.م، وكانت المدينة الثانية فى الإمبراطورية الرومانية،وظلت ميناء رئيسياً على البحر الأبيض المتوسط، كما كانت القاهرة عاصمة لمصر منذ (١٣٠٠) عام[١].

فقد نشأت المدن فى مصر أول ما نشأت فى الإقليم الجنوبى على ضفاف النيل منذ أكثر من خمسة آلاف سنة، ولاشك أن وجود نهر النيل كوسيلة للموصلات، وكمصدر للحياة، ووجود السواحل البحرية كوسائل للاتصال الخارجى، قد حددت مواقع المدن فى مصر، كذلك فإن مصالح الاحتلال الأجنبى منذ العهد اليونانى والرومانى تدخلت فى تحديد مواقع بعض المدن، كما أن المصالح الاقتصادية المحلية كانت السبب الرئيسى فى وجود أغلب المدن على شاطئ النهر والبحر على قناة السويس[٢].

---

(١) El- Shakhs, Salah, Urbanization in Egypt: National Imperative and New Direction, In: Obudho, R. A .& El- Shakhs, Salah (eds.) , Development of Urban System in Africa, Preager Publishers, New York, 1979, p. 116.

(٢) عبد الهادى الجوهرى، حسين رشوان، علم الاجتماع الحضرى: مفاهيم وقضايا، مكتبة نهضة الشرق، القاهرة، ١٩٩٦، ص ١٤٨.

إلا أن المدينة المصرية فيما قبل العصر الحديث - أى حتى الحملة الفرنسية تقريباً- لم تكن تختلف عن زميلتها القرية في الحجم أو فى المساحة، أو في الشكل، أوالتركيب، أو الجو العام، والفارق الوحيد فى الوظيفة. غير أنه مع عملية التحضر الحديث بدأت عملية تباين مطرد ما بين المدينة والقرية، إلى أن اكتملت التفرقة التامة بين النوعين فى العقود الأخيرة، بل حتى وصلت إلى حد الهوة السحيقة بينهما فى بعض الحالات، المهم أن العملية لم تصب كل المدن بدرجة واحدة، ولا بمعدلات، أو توقيتات واحدة، وإنما جاءت أبكر وأسرع وأبعد مدى فى العواصم والمدن الكبرى، وتخلفت، وتباطأت وكانت محدودة القوى والمدى فى المدن الصغرى والمتوسطة[1].

وتعد المدينة المصرية قضية من القضايا المحورية والمؤثرة فى شتى جوانب الحياة بالمجتمع المصرى، وهى إن كانت طوال تاريخها على قدر كبير من الأهمية والحساسية، إلا أنها قد اكتسبت فى تاريخها الحديث قدراً خاصاً ومتميزاً من الثقل والتأثير، ولعل ذلك يرد بالدرجة الأولى إلى التغيرات الجذرية التى لحقت بالمجتمع المصرى بصفة عامة منذ أوائل هذا القرن. كما تعد المدينة المصرية نموذجاً صالحاً لدراسة أحوال المجتمع المصرى بعامة، وذلك إذا ما وضعنا فى الاعتبار أن قضاياها لا تمس المجتمع الحضرى وحده، وإنما هى إنعكاس طبيعى لكل التفاعلات الناجمة عن

---

(١) جمال حمدان، شخصية مصر: دراسة فى عبقرية المكان، جـ٢، عالم الكتب، القاهرة، ١٩٨١، ص ٢٢٨.

التكوين الاجتماعي - الاقتصادى لمصر ككل، وعبر التاريخ المكون لهذه التفاعلات[١].

وقد حدد الحضر فى مصر منذ التعداد العام للسكان والإسكان والمنشآت لسنة ١٩٦٠ تحديداً إدارياً على أنه[٢]:

١ - المحافظات الحضرية الأربع: وهى القاهرة والإسكندرية والسويس وبورسعيد.

٢ - عواصم باقى المحافظات.

٣ - عواصم المراكز: وهى الوحدات الإدارية التى تنقسم إليها المحافظات.

٤ - المناطق الريفية التى يصدر بشأنها قرار إدارى بتحويلها إلى مدن مستقبلاً.

وعلى أساس هذا التقسيم تعتبر المدن حضراً، بينما تعتبر القرى وتوابعها من عزب وكفور وغيرها ريفاً، والتقسيم إلى مدن وقرى هو تقسيم وزارة الإدارة المحلية، ويفترض فى المدينة أن تكون بلدة كبيرة ذات مرافق وأنشطة اقتصادية واجتماعية وثقافية واسعة وأكثر تحضراً بالمقارنة بالقرى. ويعتبر هذا المقياس تقديرياً حيث يمكن تحويل بعض القرى إلى مدن إذا ما طرأت عليها تغيرات تبرر ذلك، وفى ظل نظام الإدارة المحلية، يشكل لكل

---

(١) محمود الكردى، المدينة المصرية: مشكلاتها وظواهرها،الكتاب السنوى لعلم الاجتماع ،دار المعارف،القاهرة،العدد الرابع،١٩٨٣، ص ص ١٨ - ١٩.

(٢) El- Attar, Mohamed, Egypt, in: Tarver, James D. (eds.), Urbanization in Africa, GreenWood Press , London, 1994, p. 167.

مدينة مجلس محلى، أما القرى وتوابعها فيشكل لكل مجموعة منها مجلس قروى يكون مقره إحدى هذه القرى[١].

ويلاحظ على هذا التقسيم أن الهيكل الإدارى لمصر دائم التغير والتبدل، وقد جاء ذلك نتيجة التغيرات المستمرة فى الظروف السياسية، وما تبعه من تذبذب فى عدد السكان بين الزيادة والنقصان، وتكون أعداد كبيرة من سكان الريف قد انتقلت إلى المراكز الحضرية. كما أن الاتجاه لسكنى الحضر كان نتيجة للتغيرات المستمرة التى حدثت فى التقسيم الإدارى لمصر، فالسكان يفدون دائماً إلى المكان الذى يجدون فيه فرصة عمل أرحب . هذا فضلاً عن المشكلات الناجمة عن التكدس فى المدن والمراكز الحضرية، قد جاءت نتيجة لتقسيم إدارى لم تراع فيه المعايير الاقتصادية فى توزيع الموارد، ولم يهتم فيه بالقيم الحضرية التى واكبت نمو المدن[٢].

ويمكن القول إن اتجاه التقسيم الإدارى المتبع فى مصر لا يعكس بصورة واضحة طبيعة التحضر فى المجتمع المصرى، فهو تقسيم متحيز، لا يأخذ فى اعتباره أن الريفية والحضرية هى أولاً وقبل كل شئ طريقة وأسلوب فى الحيا ويتضح ذلك بصورة واضحة إذا ما نظرنا إلى بعض المدن التى تعد مناطق حضرية وفقاً لهذا التقسيم، فسوف نجدها لا تختلف فى طبيعتها كثيراً عن المناطق الريفية. كما أن الأخذ بمعيار توافر المؤسسات والخدمات

---

(١) محمود إبراهيم العزبى، السكان الريفيون، الشنهابى للطباعة والنشر، الإسكندرية، ١٩٩٥، ص ١٦.

(٢) محمود الكردى، النمو الحضرى: دراسة لظاهرة الاستقطاب الحضرى فى مصر، دار المعارف،القاهرة،ط٢، ١٩٨٠، ص ١٥٩.

المختلفة. عند تحديد الريف والمدينة، يعد تحيزاً للمناطق التى تتوافر بها تلك الخدمات، وضد المناطق المحرومة منها.

وإذا ما نظرنا إلى الاتجاهات العامة للنمو الحضرى من خلال النتائج العامة للتعداد العام للسكان والإسكان والمنشآت لسنة ١٩٩٦، فسوف نجدها كالتالى:

**جدول (١)**

**النمو الحضرى ونسبة الحضرى إلى الريفى فى مصر وفقاً للتعدادات المختلفة**

| سنة التعداد | نسبة الحضر | نسبة الريف | المجموع | | نسبة الحضرى/ الريفى |
|---|---|---|---|---|---|
| | | | العدد | ٪ | |
| ١٩٠٧ | ١٧,٢ | ٨٢,٨ | ١١,١٨٩,٩٧٨ | ١٠٠ | ٠,٢٠ |
| ١٩١٧ | ٢٢,٦ | ٧٧,٤ | ١٢,٧١٨,٢٥٥ | ١٠٠ | ٠,٢٩ |
| ١٩٢٧ | ٢٦,٩ | ٧٣,١ | ١٤,١٧٧,٨٦٤ | ١٠٠ | ٠,٣٦ |
| ١٩٣٧ | ٢٨,٢ | ٧١,٨ | ١٥,٩٢٠,٦٩٤ | ١٠٠ | ٠,٣٩ |
| ١٩٤٧ | ٣٣,٥ | ٦٦,٥ | ١٨,٦١٩,٧٦٧ | ١٠٠ | ٠,٥٠ |
| ١٩٦٠ | ٣٨ | ٦٢ | ٢٥,٩٨٤,١٠١ | ١٠٠ | ٠,٦١ |
| ١٩٦٦ | ٤٠,٥ | ٥٩,٥ | ٢٩,٧٢٤,٠٩٩ | ١٠٠ | ٠,٦٨ |
| ١٩٧٦ | ٤٣,٨ | ٥٦,٢ | ٣٦,٦٢٦,٢٠٤ | ١٠٠ | ٠,٧٧ |
| ١٩٨٦ | ٤٣,٩ | ٥٦,١ | ٤٨,٢٠٥,٠٤٩ | ١٠٠ | ٠,٧٨ |
| ١٩٩٦ | ٤٢,٦٠ | ٥٧,٤ | ٥٩,٣١٢,٩١٤ | ١٠٠ | ٠,٧٤ |

المصدر: جدول مركب من بيانات الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء. التعداد العام للسكان والإسكان والمنشآت. تعدادى ١٩٨٦، ١٩٩٦. ونسبة الحضرى إلى الريفى من حساب الباحث. حيث أنها تساوى حاصل قسمة نسبة الحضر على نسبة الريف. وتعتبر نسبة الحضرى إلى الريفى مقياساً آخر لدرجة التحضر. يختلف عن نسبة الحضرى فقط. حيث أنه يوضح عدد الحضريين بالنسبة إلى عدد الريفيين. بينما توضح نسبة الحضرى نسبة سكان الحضر إلى إجمالى السكان.

يوضح الجدول السابق استمرار النمو الحضرى بزيادة متسارعة منذ التعداد العام للسكان والإسكان والمنشآت لعام ١٩٠٧ وحتى عام ١٩٧٦، حيث زادت نسبة الحضر من (١٧,٢٪) إلى (٤٣,٨٪)، وزادت نسبة الحضرى إلى الريفى من (٠,٢٠) إلى (٠,٧٧) فى نفس الفترة، ثم زادت نسبة سكان الحضر زيادة طفيفة فى الفترة من ١٩٧٦ - ١٩٨٦، وزيادة نسبة الحضرى إلى الريفى أيضاً بزيادة قدرها (٠,٠١) فقط فى نفس الفترة، وقد يدعو ذلك إلى القول بالاتجاه إلى الاستقرار فى المجتمع الحضرى. ثم اتجه هذا النمو إلى الانخفاض فى التعداد الأخير، مما يدعو إلى القول بوجود هجرة ارتدادية إلى الريف، وربما يكون ذلك نتيجة للمشكلات المتأزمة فى المدن.

وجدير بالذكر أن هذا الانخفاض ربما يرجع إلى عدم دقة التعريف الإدارى للمدن فى مصر، حيث توجد الكثير من المناطق التى تتسم بخصائص حضرية، وتعد وفقاً لهذا التعريف مناطق ريفية، الأمر الذى يدعو إلى مراجعة التحديد الإدارى للمدن المصرية، بل والمجتمع المصرى عامة منذ التعداد العام لسنة ١٩٦٠، ويمكن اقتراح استخدام مقياس ثلاثى يدمج بين الحجم، والمهنة، والتحديد الإدارى.

جدول (٢)

نسبة سكان الحضر والريف، ونسبة الحضرى إلى الريفى فى محافظات الجمهورية (١٩٩٦)

| المحافظة | نسبة سكان الحضر | نسبة سكان الريف | نسبة الحضرى / الريفى |
|---|---|---|---|
| **أولاً: المحافظات الحضرية** | | | |
| ١- القاهرة. | ١٠٠٪ | - | - |
| ٢- الإسكندرية. | ١٠٠٪ | - | - |
| ٣ - بورسعيد. | ١٠٠٪ | - | - |
| ٤ - السويس | ١٠٠٪ | - | - |
| **ثانيا: محافظات الوجه البحرى** | | | |
| ٥- دمياط. | ٢٧,٤٣ | ٧٢,٥٧ | ٠,٣٨ |
| ٦ - الدقهلية | ٢٧,٨١ | ٧٢,١٩ | ٠,٣٩ |
| ٧- الشرقية | ٢٢,٥٤ | ٧٧,٤٦ | ٠,٢٩ |
| ٨ - القليوبية. | ٤٠,٦٢ | ٥٩,٣٨ | ٠,٦٨ |
| ٩- كفر الشيخ. | ٢٢,٩٣ | ٧٧,٠٧ | ٠,٣٠ |
| ١٠- الغربية. | ٣١,٠٧ | ٦٨,٩٢ | ٠,٤٥ |
| ١١- المنوفية. | ١٩,٨٥ | ٨٠,١٥ | ٠,٢٥ |
| ١٢ - البحيرة. | ٢٢,٧٩ | ٧٧,٢١ | ٠,٣٠ |
| ١٣- الإسماعيلية. | ٥٠,٣١ | ٤٦,٦٩ | ١,٠١ |
| **إجمالى الوجه البحرى** | ٢٧,٥٦ | ٧٢,٤٤ | ٠,٣٨ |
| **ثالثا: محافظات الوجه القبلى** | | | |
| ١٤- الجيزة. | ٥٤,١٣ | ٤٥,٨٧ | ١,١٨ |
| ١٥ - بنى سويف | ٢٣,٥٤ | ٧٦,٤٦ | ٠,٣١ |
| ١٦- الفيوم | ٢٢,٤٥ | ٧٧,٥٥ | ٠,٢٩ |
| ١٧- المنيا | ١٩,٤٣ | ٨٠,٥٧ | ٠,٢٤ |
| ١٨- أسيوط | ٢٧,٢٧ | ٧٢,٧٣ | ٠,٣٧ |
| ١٩- سوهاج | ٢١,٧٣ | ٧٨,٢٧ | ٠,٢٨ |
| ٢٠ - قنا | ٢١,٩٠ | ٧٨,٨٠ | ٠,٢٧ |
| ٢١ - أسوان | ٤٢,٦٢ | ٥٧,٣٨ | ٠,٧٤ |
| ٢٢- الأقصر | ٤٦,٠٥ | ٥٣,٩٥ | ٠,٨٥ |
| **إجمالى الوجه القبلى** | ٣٠,٧٦ | ٦٩,٢٤ | ٠,٤٤ |
| **رابعا: محافظات الحدود** | | | |
| ٢٣ - البحر الأحمر | ٧٤,٦٩ | ٢٥,٣١ | ٢,٩٥ |
| ٢٤ - الوادى الجديد | ٢٨,٢٥ | ٥١,٧٥ | ٠,٩٣ |
| ٢٥ - مطروح | ٥٥,٥٥ | ٤٤,٤٥ | ١,٢٥ |
| ٢٦- شمال سيناء | ٥٩,١٥ | ٤٠,٨٥ | ١,٤٥ |
| ٢٧- جنوب سيناء | ٤٩,٩٨ | ٥٠,٠٢ | ١,٠٠ |
| **إجمالى محافظات الحدود** | ٥٨,٧ | ٤١,٣ | ١,٤٢ |

المصدر : البيانات الأولية مستقاة من الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء، التعداد العام للسكان والإسكان والمنشآت، ١٩٩٦. والجدول من إعداد الباحث.

يوضح جدول (٢) التحليل الميكرو لهذا النمو الحضرى بالنظر إلى الجوانب التفصيلية لهذا النمو على مستوى المحافظات المصرية، ومن مؤشرات هذا النمو ما يلى:

١- تمثل محافظات الحدود أعلى نسبة تحضر على مستوى الجمهورية ( ٥٨,٧٪) - وذلك بعد استثناء المحافظات الحضرية- يليها الوجه القبلى (٣٠,٧٦٪)، ثم محافظات الوجه البحرى ( ٢٧,٥٦٪).

٢ - تمثل محافظة الإسماعيلية أعلى نسبة تحضر على مستوى محافظات الوجه البحرى (٥٠,٣١٪)، وقد يرجع ذلك إلى زيادة عدد سكان مدينة الإسماعيلية التى تمثل بمفردها (٣٥,٧٪) من جملة محافظة الإسماعيلية فى عام ١٩٩٦، ثم تليها محافظة القليوبية (٤٠,٦٢٪)، وذلك لزيادة عدد السكان فى مدينتى شبرا وبنها.

٣ - تمثل محافظة المنوفية أقل محافظات الوجه البحرى من حيث نسبة التحضر (١٩,٨٥٪)، يليها محافظتى الشرقية والبحيرة، ويمكن اعتبار هذه المحافظات من أكثر محافظات الجمهورية من حيث نسبة سكان الريف.

٤ - تمثل محافظة الجيزة أعلى محافظات الوجهين القبلى والبحرى من حيث نسبة سكان الحضر (٥٤,١٣٪)، وقد يرجع ذلك إلى زيادة نسبة سكان مدينة الجيزة وهى المدينة المليونية الثالثة فى مصر.

٥- تعد محافظة المنيا من أكثر المحافظات من حيث نسبة سكان الريف (٨٠,٧٥٪) تليها محافظة المنوفية (٨٠,١٥٪).

٦- توجد أكبر نسبة تحضر على مستوى الجمهورية- بعد المحافظات الحضرية - فى محافظة البحر الأحمر (٧٤,٦٩٪)، ثم شمال سيناء (٥٩,١٥٪)، ثم محافظة مطروح (٥٥,٥٥٪) ومحافظة الجيزة (٥٤,١٣٪).

٧- أما إذا نظرنا إلى نسبة "الحضرى إلى الريفى"، فيمكن تقسيم الجمهورية إلى ما يلى:

أ - **المحافظات الحضرية** : حيث تمثل نسبة التحضر (١٠٠٪)، وهى القاهرة والإسكندرية وبورسعيد والسويس.

ب - **محافظات عالية التحضر** : حيث تزداد نسبة الحضرى إلى الريفى عن (٠,٨٠). وتقع فى هذه الفئة محافظات البحر الأحمر (٢,٩٥)، شمال سيناء (١,٤٥)، ومطروح (١,٢٥) والجيزة (١,١٨) والإسماعيلية (١,٠١)، وجنوب سيناء (١,٠٠)، والوادى الجديد (٠,٩٣)، والأقصر (٠,٨٥). ويلاحظ أن جميع محافظات الحدود تقع فى هذه الفئة. وذلك نتيجة لارتفاع نسبة سكان الحضر فى هذه المحافظات.

جـ- **محافظات متوسطة التحضر** : وهى التى تتراوح نسبة الحضرى إلى الريفى بها من (٠,٤) وأقل من (٠,٨) وتقع فى هذه الفئة المحافظات التالية: أسوان (٠,٧٤)، والقليوبية (٠,٦٨)، والغربية (٠,٤٥) .

د - **محافظات منخفضة التحضر** : وهى التى تتراوح بها نسبة الحضرى إلى الريفى من (٠,٢) وأقل من (٠,٤)، وتقع فى هذه الفئة محافظات، الدقهلية (٠,٣٩) ، ودمياط (٠,٣٨)، وأسيوط (٠,٣٧)، وبنى سويف (٠,٣١) والبحيرة (٠,٣٠)، وكفر الشيخ (٠,٣٠) والشرقية (٠,٢٩) والفيوم (٠,٢٩)، وسوهاج (٠,٢٨)،وقنا (٠,٢٧)، والمنوفية (٠,٢٥)،

ويلاحظ على هذه الفئة، أن معظم محافظات الجمهورية تقع فيها، مما قد يرجع إلى زيادة سكان الريف فى هذه المحافظات.

جدول (٣)

التركز الحضرى فى المدن المليونية الثلاث

| المدينة | عدد السكان | | التغير | | ٪ من إجمالى سكان الحضر بالجمهورية عام ١٩٩٦ |
|---|---|---|---|---|---|
| | ١٩٨٦ | ١٩٩٦ | نسمة | ٪ | |
| القاهرة | ٦٠٥٢٨٣٦ | ٦٨٠٠٩٩٢ | ٧٤٨١٥٦ | ١٢,٣٦ | ٢٦,٩ |
| الإسكندرية | ٢٩١٧٣٢٧ | ٣٣٣٩٠٧٦ | ٤٢١٧٤٩ | ١٤,٤٦ | ١٣,٢١ |
| الجيزة | ١٨٧٠٥٠٨ | ٢٢٢١٨١٧ | ٣٥١٣٠٩ | ١٨,٧٨ | ٨,٧٩ |
| إجمالى المدن الثلاث | ١٠٨٤٠٦٧١ | ١٢٣٦١٨٨٥ | ١٥٢١٢١٤ | ١٤,٠٣ | ٤٨,٩ |

المصدر : البيانات مستقاه من الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء. التعداد العام للسكان والإسكان والمنشآت، تعدادى ١٩٨٦، ١٩٩٦. والجدول من إعداد الباحث.

يوضح جدول رقم (٣) نسبة التركز الحضرى فى مصر، حيث تمثل مدينة القاهرة بمفردها (٢٦,٩٪) أى ما يزيد على ربع إجمالى سكان الحضر بالجمهورية، وتمثل المدن الثلاث ما يقرب من نصف إجمالى سكان الحضر (٤٨,٩٪) . وجدير بالذكر أنه يجب العمل على رفع كفاءة هذه المدن، حتى يمكنها تلبية حاجات سكانها من ناحية، والعمل على التقليل من قوة جذب هذه المدن، وذلك عن طريق عدم إقامة أية مشروعات صناعية جديدة داخلها، بل ونقل ما يمكن نقله من منشآت مقامة حالياً إلى المدن الأخرى، والتى يمكن اعتبار المدن المتوسطة من أهمها، وذلك لموقعها المتميز فى المنتصف بين المدن

الكبرى من ناحية، والمدن الصغرى والريف من ناحية أخرى.

ويمكن تقسيم مدن الجمهورية إلى الفئات التالية:

١- **مدن كبرى :** وهى المدن المليونية الثلاث: القاهرة، الإسكندرية، والجيزة.

٢- **مدن كبيرة :** وهى المدن التى تتراوح بين (٥٠٠) ألف، نسمة وأقل من مليون نسمة مثل مدينة شبرا الخيمة.

٣- **مدن متوسطة :** وهى التى تتراوح بين (١٠٠) ألف وأقل من (٥٠٠) ألف نسمة، وبالنظر إلى تعداد ١٩٩٦ نجد أن هذه المدن تتمثل فى (٢٤) مدينة على مستوى الجمهورية.

٤- **مدن صغيرة :** وتتراوح بين خمسين ألف، وأقل من مائة ألف نسمة.

٥- **مدن صغرى :** وهى التى يكون تعدادها السكانى أقل من خمسين ألف نسمة.

وتأثرت المدينة المصرية فى نشأتها ونموها وتطورها بعدة عوامل فيزيقية، وديموجرافية، واقتصادية، وسياسية، واجتماعية- ثقافية على النحو التالى[1]:

**١- العوامل الفيزيقية:**

فقد لعب نهر النيل دوراً حاسماً فى تكوين المدن ونموها، وأيضاً فى توزيعها، فضلاً عن تحديد وظائفها، فكل مدن الصعيد تقع على النيل، بينما يقتسم النيل والبحر المتوسط وقناة السويس مدن الدلتا والسواحل، فمدن الدلتا تقع إما على فرعى النيل، أو على فروعه المترامية.

**٢- العوامل الديموجرافية :**

وقد تراوحت بين الزيادة الطبيعية والهجرة، وكانت الزيادة

---

(١) محمود الكردى، المدينة المصرية: مشكلاتها وظواهرها، مرجع سابق، ص ص ٢٦ -٢٧.

الطبيعية ولا تزال العامل الديموجرافى الحاسم فى زيادة معدلات السكان عموماً، أما الهجرة الداخلية فلم يبرز تأثيرها الحقيقى إلا مع الأربعينات من القرن العشرين حين ساءت أحوال الريف، فكان ذلك بمثابة عامل طرد لسكانه إلى الحضر.

ويمكن القول أن عامل الهجرة الداخلية قد خفت وطأته فى الأعوام الأخيرة نتيجة لسوء أحوال المدينة، وما بها من مشكلات حادة، الأمر الذى قاد إلى حدوث هجرة داخلية إلى الظهير الريفى فى محاولة لتجاوز هذه المشكلات.

**٣- العوامل الاقتصادية :**

وتمثل هذه العوامل عنصراً رئيسياً فى نمو المدينة المصرية، فإذا كانت المدن تتفاوت من حيث وظائفها، فإنها تشترك جميعاً فى اعتمادها على قاعدة اقتصادية ما.

فيمكن إرجاع النمو الحضرى فى مصر إلى التنمية الزراعية المكثفة فى بعض المناطق، وخاصة فى الدلتا مما أدى إلى نشأة العديد من المدن التجارية التى تعتمد على التجارة فى الإنتاج الزراعى، وارتباط المدن بشبكة السكك الحديدية، فضلاً عن النهضة الصناعية التى ساهمت فى نشأة تجمعات حضرية جديدة جذبت إليها آلاف العمال من الريف إلى هذه التجمعات[(١)].

---

(١) عبد المنعم عبد الحى، علم الاجتماع الحضرى، مكتبة الشيمى، طنطا، ١٩٩١، ص ص ٤٤ – ٤٥.

**٤ـ العوامل السياسية :**

أسـهمت العوامل السياسية طوال التاريخ المصرى فى نشأة المدن، فقد ظلـت القاهـرة لـمدة تـزيد علـى ألف عام – ولم تزل – مقراً للحاكم وللهيئات السياسـية المخـتلفة، رغـم أن هـناك مدناً بعينها قد أنشأها الحكام فضلاً عن الإمـتدادات التـى حدثت لبعض الأحياء، فإن ذلك لم يؤثر على وضع القاهرة كعاصمة سياسية.

**٥ـ الأبعاد الاجتماعية – الثقافية:**

وقـد كانـت تلـك الأبعـاد دائمـاً هـى الإنعكـاس الطبيعـى للعـوامل السـابقة، فقـد أسـهمت فـى تشكيل تركيب طبقى حضرى يمثل أصدق تمثيل التركـيب الاجتماعـى العـام للمجـتمع المصـرى. فالصـفوة المتميـزة اقتصـادياً وسياسـياً تسـكن أحـياء بعيـنها من المدينة، وفى المقابل نلحظ طبقة الأغلبية الساحقة المتدنية اقتصادياً واجتماعياً تسكن أحياء أخرى.

ويتسم التحضر فى مصر بمجموعة مترابطة من السمات يمكن عرضها على النحو التالى :

**١ – عـدم التـوازن بـين المعمور واللامـعمور :**

توضـح النظـرة الفاحصـة لخـريطة مصر، أن الصحارى المصرية تمثل (٩٦٪) مـن جملة مساحة مصر، وباقى المساحة التى لا تزيد عن (٤٪) عبارة عـن شـريط ضـيق محـيط بنهر النيل يتركز فيه (٩٩٪) من السكان، وتنتشر هـذه الكـثافة السـكانية المتركـزة فـى هـذا الوادى الضيق المحيط بالنيل فى المراكز الحضرية والقرى المنتشرة فى داخل الرقعة الزراعية المحدودة[1].

---

(١) محمـد أحمـد غنـيم، المديـنة: دراسـة فـى الأنثـروبولوجيا الحضـرية، دار المعـرفة الجامعية، الاسكندرية، ١٩٨٧، ص ص ٢٨٧ – ٢٨٨.

ففى حين تبلغ المساحة الكلية نحو مليون كم$^2$ تقريباً، يتركز السكان والأنشطة الاقتصادية المختلفة على نحو (٤٢) ألف كم$^2$ ، وباقى المساحة - (٩٥٨) ألف كم$^2$ - غير مأهولة ، وتشمل المساحة المأهولة (٢٥) ألف كم$^2$ مسطح زراعى، ونحو (١٧) ألف كم$^2$ مسطح عمرانى، ويلاحظ أنه بالرغم من تضاعف عدد السكان منذ مطلع الستينات، فإن المساحة المأهولة تغيرت تغيراً طفيفاً ، مما أدى إلى تضاعف الكثافة السكانية لكل كيلو متر مربع بالمناطق المأهولة[1].

وقد أدركت مصر ذلك فى السنوات الأخيرة، واتجهت إلى رصد الميزانيات لبناء المدن الجديدة، والتوسع فى جنوب الوادى، وغيرها، وذلك من أجل تخفيف الضغط على المساحة المأهولة. ويمكن أن توجه الدولة جل اهتمامها لتنمية المدن المتوسطة ، حيث أنها لا تكلف الدولة كثيراً بالمقارنة بإنشاء المدن الجديدة، كما أن قدرتها الاستيعابية يمكن أن تكون أعلى، هذا فضلاً عن أهميتها ودورها فى التنمية الريفية، وتخفيف الضغوط عن المدن المليونية.

**٢- ظاهرة المدينة الأولى والتسلط الحضرى :**

ويعنى ذلك، كما اتضح مسبقاً، أن هناك مدينة واحدة، أو مدينتان،

---

(١) محمد جمال الدين، أهمية المجتمعات والمدن الجديدة، لمواجهة النمو الحضرى، فى : ندوة التوسع الحضرى: دوافعه ومشاكله وسياسات التنمية الحضرية،أوراق ومداولات الندوة،معهد التخطيط القومى بالاشتراك مع مؤسسة فريدريتش أيبرت،القاهرة،(٢٦- ٢٨ ديسمبر ١٩٨٨)، ص ٥٥٨.

تستحوذ على معظم السكان والاستثمارات. وغالباً ما تكون هذه المدينة هى العاصمة. وقد فسر "آلان منتجوى" ذلك فى ضوء أن كل عمليات التنمية فى العالم الثالث لا تتجه إلى الإزدياد فقط، ولكنها تتجه أيضاً نحو التركز مكانياً، إذ توجد معظم الخدمات الأساسية التى تحتاجها الصناعة مثل الكهرباء، والمياه النقية، وطرق وتسهيلات الموانئ، والسكك الحديدية فى المدن الكبرى فقط، وغالباً ما تكون فى العواصم[١].

فقد اتخذت الدولة من التخطيط أسلوباً للتنمية، غير أن الخطط المختلفة - كما سيتضح فيما بعد - قد عملت على تركيز الاستثمارات فى عدد محدود من المحافظات، مما أدى إلى نموها وتقدمها وتسلطها على حساب تدهور المحافظات الأخرى التى حرمت من عوامل نموها والمتمثلة فى الاستثمارات التى وجهت إلى مناطق أخرى، وفى الفئة النشطة من السكان التى هاجرت إلى الحضر، وفى الأنشطة التى توطنت أيضاً فى الحضر حيث الخدمات والوفورات والمناخ الملاءم[٢].

وقد احتلت مدينة القاهرة دائماً موقع المدينة الأولى بالنسبة للمدن المصرية الأخرى، بل أنها تتجاوز ذلك أحياناً لتصير أهم مركز حضرى فى إفريقيا والشرق الأوسط على الإطلاق، فى حين نجد أن المركز الثانى والثالث

---

(١) محمد الجوهرى وآخرون، تنمية العالم الثالث، دار الثقافة للنشر والتوزيع، القاهرة، ١٩٨٤، ص ٤٨٩.

(٢) معهد التخطيط القومى، التفاوتات الإقليمية للنمو الاقتصادى والاجتماعى وطرق قياسها فى جمهورية مصر العربية، قضايا التخطيط والتنمية فى مصر رقم ٣٣، ١٩٨٦، ص ٣٢.

قد تبادلهما عديد من المدن المصرية خلال القرنين التاسع عشر والعشرين، ففى عام (١٨٠٠) احتلت مدينة دمياط المركز الثانى، بينما جاءت المحلة الكبرى فى المركز الثالث، فى حين شغلت الإسكندرية المركز الرابع. ومع أول تعداد أجرى بمصر عام (١٨٨٢) احتلت مدينة الإسكندرية وحتى اليوم المركز الثانى بين المدن المصرية[١].

وفى ظل وجود مدينة واحدة تمثل نقطة الجذب الرئيسية ليس فقط من حيث السكان، ولكن أيضاً من حيث تركز الأنشطة والخدمات والمشروعات الصناعية والاقتصادية والخدمية الحديثة، وكذا من حيث استئثارها بنسبة كبيرة من الاستثمارات العامة، وتمتعها بوضع سياسى ،إدارى متميز نظراً لتركز المؤسسات السياسية والحكومية والإعلامية، واحتكار السلطة المركزية لعملية صنع القرار على مستوى الدولة فى ظل ضيق نطاق الاختصاصات والصلاحيات الفعلية لأجهزة الإدارة والحكم المحلى فى المناطق الأخرى. فعلى سبيل المثال قدرت دراسة حديثة أن القاهرة تستأثر بـ (٧٠٪) من جملة الاستثمارات الحكومية، وحوالى (٩٠٪) من الاعتمادات المخصصة لمشروعات الصرف الصحى[٢].

الأمر الذى يمكن من خلاله القول بأن علاقة القاهرة ببقية الهياكل الحضرية هى علاقة استغلالية أدت إلى إضعاف باقى الهيكل الحضرى فى الدولة، ومن ثم لابد أن تبحث الدولة عن سياسات بديلة لتصحيح مسار هذه العلاقة.

---

(١) محمود الكردى، المدينة المصرية: مشكلاتها وظواهرها، مرجع سابق، ص ٤٢.

(٢) جلال معوض، الهامشيون الحضريون والتنمية فى مصر، مركز دراسات وبحوث الدول النامية، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، ١٩٩٨، ص ٢٠.

**٣- تحضر حدى :**

وصف "جيرالد بريز" التحضر فى الدول النامية بصفة عامة بأنه تحضر حدى Subsistence Urbanization، وهو الذى لا تتوافر فيه للمواطن العادى سوى الضرورات فقط وعيش الكفاف ،وفى بعض الأحيان لا تكتمل حتى تلك الضرورات اللازمة للحياة فى البيئة الحضرية، وليس هذا بالوصف الثانوى للتحضر فى الدول النامية أو الآخذة فى النمو، بل إن الشواهد المتاحة تؤكد أن الغالبية العظمى فى تلك الأماكن تعيش فعلاً فى مستوى التحضر الحدى، حيث تشهد المدن مستوى منخفض جداً من التغذية، والإسكان، ووسائل المواصلات، والترفيه(١).

والتحضر فى مصر لا يقترن بتحقيق معدلات مرتفعة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية، فهناك ارتباط محدود للنمو الحضرى فى مصر، بتطور اجتماعى واقتصادى حقيقى، ولذا فإن نسبة كبيرة ممن يدرجون ضمن الإحصاءات باعتبارهم من سكان الحضر، هم فى الواقع من سكان العشش، والأكواخ، وبيوت الصفيح، والأحياء القديمة المتداعية، والأحياء العشوائية،والمناطق الفقيرة المحيطة والمتخللة للعديد من المدن المصرية، أى ممن يعبرون عن ظاهرة الهامشية الحضرية(٢).

ولعل ذلك سوف يتضح بصورة كبيرة فى الفصل التالى، حيث ترتفع نسبة الفقراء والازدواجية الحضرية ومعدلات البطالة وتأزم مشكلة

---

(١) جيرالد بريز، مجتمع المدينة فى البلاد النامية، ترجمة وتقديم: محمد الجوهرى، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، ط١، ١٩٨٥ ، ص ٣٤.

(٢) جلال معوض، مرجع سابق، ص ٢٠.

الإسكان، وعدم كفاية المرافق وتدهورها، وانعدام التخطيط العمراني، وانتشار المناطق المتخلفة، وسوء توزيع الخدمات. الأمر الذى يؤكد أن المدن فى العالم الثالث بصفة عامة والمدن المصرية بصورة خاصة تعيش فى حالة تحضر حدى.

وإذا كانت هذه هى الصورة فى المدن فى الدول النامية بصفة عامة، فإن الحالة تزداد سوءاً فى المدن المتوسطة، حيث تحرم هذه المدن من عوامل النمو والتقدم المتمثلة فى ضعف القاعدة الاقتصادية، والاستثمارات غير الكافية.

**٤ـ تريف المدينة وتحضر القرية:**

تشهد المدن فى الدول النامية نمواً حضرياً متزايداً نتيجة لموجات الهجرة المتدفقة عليها عن الأقاليم الريفية، مما أدى إلى انتقال خصائص ريفية كثيرة إلى المدن الكبرى والمراكز الحضرية، وعلى الجانب الآخر انتقال كثير من الخصائص الحضرية إلى القرى. أى أن الاتصال المتزايد بين القرية والمدينة قد ترتب عليه حدوث عملية مزدوجة فى وقت واحد هى تريف المدينة وتحضر القرية[1].

ولا يخرج التحضر فى المجتمع المصرى عن هذا الإطار فنتيجة لتضخم معدلات الهجرة الريفية - الحضرية، يحدث ما يسمى بتريف المدينة. فكما ترى "جانيت أبو لغد" أن المهاجرين الريفيين ينتمون إلى

---

(١) سعد الدين إبراهيم وآخرون، المجتمع والدولة فى الوطن العربى، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ١٩٨٨، ص ص ٤٢٣ - ٤٢٥.

نمطين يتكون النمط الأول – وهو أفضل المهاجرين من حيث الكيف وأقلهم من حيث العدد– من الشباب فى مقتبل العمر، المهاجر من أجل البحث عن العلم، أو من أجل هدف أكبر، ويكون لدى هذا النوع من المهاجرين الدافع والقدرة على التكيف السريع لثقافة المدينة. ويتمثل النمط الثانى فى المهاجرين من غير المنتخبين، ويتكون بصفة أساسية من معدمى الريف، ويندفع هؤلاء المهاجرون – بأعداد كبيرة– إلى المدينة بنفس درجة طرد أرض القرية الجدباء لهم، ويحاول هؤلاء المهاجرون أن يكونوا لأنفسهم داخل المدينة صورة طبق الأصل من الثقافة التى تركوها وراءهم، وذلك لقدرتهم المحدودة على تمثل ثقافة المدينة[1].

وهؤلاء المهاجرون يحملون الكثير من عناصر ثقافتهم المحلية إلى مجتمع الحضر الذى يقيمون فيه، وليسوا بالشخصيات "التافهة" التى لا وزن لها، ولا هم عجينه طيعة سهلة التشكيل، فمنهم من يفدون إلى المدينة مغلفين بغشاء من التراث الريفى، وبأساليب مستقرة فى السلوك والعمل وأنماط محددة من الولاء والالتزامات والأوضاع الاقتصادية، وقنوات الاتصال، وهى جميعاً أشياء ليس من السهل أن تموت فى البيئة الحضرية[2].

ولا شك أن هذه الظاهرة تبدو أكثر وضوحاً فى المدن المتوسطة المصرية، التى تجمع بين ما هو حضرى، وما هو ريفى، الأمر الذى يمكن أن نطلق عليها المجتمعات شبه الحضرية أو نصف الحضرية.

---

(١) السيد حنفى عوض، علم الاجتماع الحضرى،مكتبة وهبة، القاهرة، ١٩٨٧ ، ص ١٢٠.
(٢) محمود الكردى، المدينة المصرية: مشكلاتها وظواهرها، مرجع سابق، ص ٤٤.

**هـ الازدواجية الحضرية :**

إن النظرة الفاحصة للمدن المصرية بصفة عامة، والمدن المتوسطة بصفة خاصة، توضح أنها تتسم بالازدواجية بين بناء حضرى حديث وآخر قديم، كما تنطبق هذه الازدواجية على الخصائص الاجتماعية للمدن المصرية، فتتميز المناطق الراقية فى المدينة بسيادة الفردية، والتفاعل الاجتماعى الرسمى، والعلاقات الرسمية، والضبط الاجتماعى الرسمى، والتسامح، أما المناطق العشوائية والأحياء القديمة المتداعية، فتتسم إلى حد ما بعلاقات وسط لا هى بالريفية ولا بالحضرية.

فقد لاحظ أحد الباحثين في مدينة القاهرة بعض التداخلات النسبية بين أنماط الحياة فى بعض المناطق بحيث يمكن القول بأن النمط الغالب للحياة بوجه عام هو إما مناطق حضرية متخلفة كالجمالية والدرب الأحمر والخليفة، وهى مناطق قاهرة العصور الوسطى التى تحتفظ بالإرث الثقافى لهذه المرحلة التاريخية. وإما مناطق أطراف ريفية حضرية كمناطق عين شمس والسلام والمطرية على سبيل المثال، وهى مناطق تتسم بدورها بشيوع نمط الحياة المادى الاجتماعى والثقافى للمناطق الريفية المجاورة للقاهرة. وإما مناطق منخفضة التحضر كالوايلى وعابدين والسيدة زينب، ويغلب عليها عادات وتقاليد المناطق الشعبية التى تحتفظ بعض مناطقها بخصائص المناطق المتخلفة وبعض خصائص المناطق متوسطة التحضر، وإن كانت السمة الغالبة هى الشعبية. وتوجد مناطق أخرى تتسم بالتحضر المتوسط كمنطقة مصر الجديدة التى ينسحب فيها النمط من نمط التحضر المنخفض إلى نمط التحضر الذى يجمع بين خصائص التحضر العالى والتحضر المنخفض. ويأتى

النمط الأخير مجسداً للنمط العالى الذى يميز منطقة قلب المدينة أى قسم قصر النيل وذلك من الناحية العمرانية على وجه الخصوص، وتتباين هذه المستويات الخمسة من حيث نمط التنظيم العمرانى المادى والاجتماعى ونوع الحياة الموجود بداخلها(١).

## ثانياً : التنمية الحضرية فى مصر :

يمكن استخلاص ملامح تلك السياسة غير المتبلورة للتنمية الحضرية من خلال تحليل بعض الوثائق والخطط القومية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية التى توافرت للباحث .

فعلى الرغم من خطورة المشكلة العمرانية، وتزايد حدتها بمرور الوقت، إلا أنها لم تحظ بعناية تذكر، إلا فى الآونة الأخيرة، وعلى وجه التحديد، اعتباراً من النصف الثانى من السبعينيات. أما قبل ذلك، فكان اهتمام الدولة بالتنمية الاقتصادية والاجتماعية مقصوراً على المنظور القومى، دون مراعاة البعد المكانى لعملية التنمية، والتوزيع الجغرافى العادل لثمارها، الأمر الذى أدي إلى خلل واضح فى نمط تخصيص الموارد الاستثمارية لصالح المدن الكبرى، ومن ثم تعميق حدة الاستقطاب(٢).

---

(١) أحمد النكلاوى، علم الاجتماع وقضايا التخلف: دراسة تحليلية لرؤية ماكروسكوبية، دار الثقافة العربية، القاهرة، ط١، ١٩٩٨، ص ص ٢٦٦-٢٦٧.

(٢) محمد فتحى، استراتيجية التنمية المعمرانية فى مصر حتى عام ٢٠٠٠ ،المجلة الاجتماعية القومية ، المجلد الرابع والعشرون،العدد الثالث،سبتمبر، ١٩٨٧ ، ص ص ٥٩- ٦٠

وحددت وزارة التعمير والمجتمعات العمرانية الجديدة والإسكان والمرافق، أهم أهدافها منذ قيامها فى منتصف السبعينيات وحتى الآن فى إعادة رسم خريطة مصر، بما يحقق حل مشكلات المدن القائمة، والانفجار الحضرى، وغياب التوازن بين الأقاليم الاقتصادية، واختلال الهياكل العمرانية، وتضخم المدن العملاقة، وحماية الأراضى الزراعية والموارد البيئية. بالإضافة إلى توفير هياكل البنية الأساسية والخدمات المجتمعية، والقواعد الاقتصادية للمجتمعات القائمة والجديدة، ويمكن إعادة صياغة هذا الهدف فى عدة أهداف تتمثل فى[١]:

١- إقامة ركائز عمرانية للتنمية المتكاملة لرفع العبء عن الهياكل العمرانية الحالية، بحيث تتكامل معها وتدعمها.

٢ - تنمية المناطق البعيدة والمتطرفة خارج وادى النيل والدلتا، وخاصة تلك الغنية بمواردها، وإمكاناتها وضمها إلى عمران مصر.

٣- حل مشاكل المراكز العمرانية والمدن القائمة،وفى مقدمتها مشكلات السكان والإسكان والخدمات والمرافق، ويترتب على ذلك ما يلى:

أ - حماية الأراضى الزراعية من التهديد المستمر نتيجة للامتداد العشوائى والنمو المخطط.

ب - المساهمة الإيجابية فى مواجهة مشكلات الزيادة السكانية والانفجار الحضرى.

---

(١) وزارة التعمير والمجتمعات العمرانية الجديد والإسكان والمرافق، التعمير والمجتمعات الجديدة والإسكان والمرافق فى مصر، القاهرة، ١٩٩٣، ص ١٣.

جـ- تشجيع الامتداد العمرانى إلى المجتمعات الجديدة تخفيفاً من الضغط على المدن الكبرى.

كما حددت الخطة الخمسية الماضية (٩٧/ ١٩٩٨ - ٢٠٠١ /٢٠٠٢) المحاور الأساسية التى ترتكز عليها سياسات التنمية الحضرية فى المحورين التاليين [١]:

**١- المحور الخاص بالمواطن المصرى، باعتباره هدف التنمية ووسيلتها، حيث ينصب اهتمام هذه السياسات وتوجهاتها على ضرورة الارتقاء بالإنسان وتحويله إلى نموذج جديد للقوى المنتجة التى تشارك بجهودها وطاقاتها فى تنمية المجتمع، وتدرك وتعى حقوقها وواجباتها فى تحقيق مجتمع أفضل.**

٢- محور التنمية العمرانية السليمة، وهو المحور الذى يهتم بتحقيق التوازن فى توزيع كل من السكان والأنشطة الاقتصادية على الحيز المكانى لتحقيق أكفأ توزيع لعوامل النمو ولبناء اقتصاد قومى متوازن وقوى. وينبثق عن هذين المحورين السياسات التالية[٢]:

أ - تعبئة الموارد المتاحة للأقاليم واستخدامها الاستخدام الأمثل وتوجيه الاستثمارات المخصصة للمحليات لزيادة معدلات النمو، وتحقيق أعلى

---

(١) وزارة التخطيط، المحليات والتخطيط الإقليمى، الخطة الخمسية الرابعة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية (١٩٩٨/٩٧ - ٢٠٠١ /٢٠٠٢) وخطة عامها الأول، جـ١، يوليو، ١٩٩٨، ص ص ١٢ -١٣.

(٢) المرجع السابق، ص ١٣ - ١٤.

مستوى من التنمية لتقليل الفوارق الاقتصادية والاجتماعية بين الأقاليم المختلفة، حتى تساهم كلها بفاعلية فى تحقيق الأهداف القومية للتنمية.

ب - استخدام الطاقات العاطلة، وتنويع الإنتاج، ورفع مستويات الإنتاجية من خلال توطين الأنشطة الاقتصادية وفقاً لإمكانيات كل منطقة وظروفها.

جـ- توفير كوادر فنية قادرة على المساهمة فى وضع خطط التنمية المحلية التى تتفق وإمكانيات كل إقليم وموارده، وتتكامل مع بعضها البعض من أجل الوصول إلى الأهداف القومية للتنمية الشاملة.

د- تحقيق المشاركة الشعبية فى اتخاذ القرارات، وتأكيد دور الجهود الذاتية، ومشاركة المواطنين الفعلية فى إدارة المرافق والخدمات.

هـ - استمرار العمل على النهوض بالقرية المصرية لتحقيق أحد أهم مرتكزات الحفاظ على سلامة النسيج الاجتماعى للوطن.

و - تشجيع وتنمية عوامل الجذب فى المناطق الجديدة من خلال الحوافز الإيجابية للمشروعات الإنتاجية التى تتوطن بها.

ز- التركيز على إحلال وتجديد وإنشاء شبكات المرافق والخدمات العامة، سواء فى مناطق التكدس السكانى الحالية لتحسين المستوى البيئى والمعيشى بها، أو فى مناطق العمران الجديدة، حيث يعتبر ذلك هو الركيزة لتهيئة المناخ المناسب للاستثمار وجذب رؤوس الأموال للتوطن بها، والإسراع بالنمو العمرانى فيها.

ح - إعادة تخطيط المدن الكبرى والمراكز الحضرية الهامة بهدف شغل المساحات الشاغرة داخل الكتلة العمرانية للتخفيف من حدة الكثافات

السكانية المرتفعة.

ط - تحديد المحاور الجديدة للتنمية، والانطلاق من المعمور الحالى إلى المناطق المستهدفة بالتنمية، وتشجيع الحراك السكانى إلى تلك المناطق، وذلك فى إطار الترابط الصحيح بين هذه المناطق، وبين المحور التاريخى فى وادى النيل، وذلك من خلال التوسع فى تعمير بعض مناطق الجمهورية مثل منطقة توشكى والوادى الجديد وشبه جزيرة سيناء.

ى - الإسهام ومتابعة إقامة المدن الجديدة فى المناطق المتاخمة للوادى والمناطق الصحراوية لإعادة توزيع سكان المدن المختلفة، وتخفيف الكثافة السكانية العالية حسب الدراسات التى حددت وتحدد مواقع تلك المدن،ووظائفها، وطاقاتها الاستيعابية، ودورها فى التنمية حتى تصبح مراكز جذب سكانية حقيقية للسكان المقيمين فى المدن المكتظة.

ك - مراعاة التوسع فى المناطق الصحراوية ، سواء فى النشاط الصناعى أو العمرانى، وفقاً للطاقة الاستيعابية لكل إقليم أو محافظة، والحد من تيار الهجرة من الريف إلى الحضر، إلا إذا وجدت فرص عمل وأماكن لسكن المهاجرين فى المحافظات الحضرية، والعمل على تحديث الريف لكى يكون مناطق جذب لا مناطق طرد.

ل - مراعاة البعد البيئى عند القيام بمشروعات التنمية، أخذاً فى الاعتبار أن البيئة والتنمية هما وجهان لعملة واحدة، وكذلك تعظيم دور المحليات والأفراد عن طريق زيادة الوعى البيئى فى برامج التعليم والتوجيه الإعلامى.

م - إقامة المشروعات، وتعظيم الاستفادة من دور الصندوق الاجتماعى فى تمويل مشروعات الشباب والتوسع فى مشروعات الصناعات الحرفية، والأسر المنتجة، وزيادة فرص العمل من خلال برامج التدريب المختلفة.

ن - تنشيط ودعم دور الجمعيات الأهلية فى مجالات التنمية بالعمل على تحريرها من القيود البيروقراطية، وبما يخدم أهدافها فى تحقيق التنمية، مع تقليص اعتمادها على موارد الدولة.

ووضعت الدولة استراتيجية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية حتى عام (٢٠١٦/٢٠١٧) فى ضوء المتغيرات المختلفة، والتطورات المتوقعة لها فى المستقبل، وعملت فى الوقت نفسه على ربط الخطة الخمسية الرابعة (٩٧/ ١٩٩٨ - ٢٠٠١ /٢٠٠٢) باستراتيجية أبعد مدى لمدة عشرين عاما، وتقوم على عدة عناصر من أهمها ما يلى[1]:

١- تعتمد الاستراتيجية على فتح آفاق جديدة تمتد إلى رحاب المساحة الكلية فى مصر ليمتد الجزء الحالى من المعمور إلى نحو خمسة أمثال سعته الحالية.

٢- يعد تعظيم أوضاع التنمية البشرية هو جوهر التنمية وهدفها الأساسى.

٣- تحقيق العدالة الاقتصادية والاجتماعية بين أقاليم مصر، أياً كان موقعها، وبين فئات المجتمع أياً كانت نشاطاتهم أو أوضاعهم الديموجرافية.

---

(١) وزارة التخطيط، الاستراتيجية القومية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية فى مستهل القرن الحادى والعشرين (٩٧/١٩٩٨ - ٢٠١٦/ ٢٠١٧)، المجلد الثالث ،ابريل ، ١٩٩٧ ، ص ١٣٤.

٤- استمرار الجهود فى تنمية الوادى المعمور القائم، بحيث لا يكون التوجه إلى الخروج من المعمور القائم مؤشراً على عدم توفير احتياجاته، أو تعظيم إمكاناته الزراعية والصناعية والخدمية، أو استكمال مشروعاته فى الإنتاج وفى البنية الأساسية، وبالتالى فإن الاهتمام بتنمية الوادى المعمور يحتل ذات الأولوية التى تعطيها الاستراتيجية للانتشار خارجه.

ونظراً لانتشار مشكلة العشوائيات فى جميع محافظات الجمهورية، باستثناء محافظتى شمال سيناء والوادى الجديد، فقد اتخذت الدولة برنامجاً لتطوير العشوائيات يهدف إلى الارتقاء بمستوى المناطق العشوائية وتطويرها من خلال إقامة وتطوير مشروعات الخدمات والمرافق الأساسية فى قطاعات مياه الشرب والصرف الصحى والكهرباء والنقل والمواصلات، وتبنت وزارة الإدارة المحلية البرنامج منذ مايو (١٩٩٣) بالمشاركة مع وزارة التخطيط، وبنك الاستثمار القومى مسئولية صرف الاعتمادات المخصصة للبرنامج، وتضم تضمين قطاعات التعليم والصحة ضمن خطط الوزارتين المعنيتين، وإدراج مشروعات الإسكان ضمن خطط الإسكان على مستوى المحافظات، ويتم البرنامج على مرحلتين[1]:

١- **المرحلة الأولى للبرنامج** : وبدأت منذ عام (١٩٩٣) وحتى عام (١٩٩٧) فى إطار الخطة الخمسية الثالثة، وهدفت إلى تطوير (٦٧٦) منطقة عشوائية فى (١١) محافظة تضم حوالى سبعة ملايين نسمة فى القاهرة الكبرى، وشمال الصعيد، وإقليم أسيوط وجنوب الصعيد.

---

(١) جلال معوض، مرجع سابق، ص ١٤١.

٢- **المرحلة الثانية للبرنامج** : بدأت منذ عام (١٩٩٧) وستستمر حتى عام (٢٠٠٢) في إطار الخطة الخمسية الرابعة، وتهدف إلى تطوير المناطق العشوائية في عشر محافظات أخرى هي السويس، والإسماعيلية، وبورسعيد، والشرقية، ودمياط، والدقهلية، والغربية، والمنوفية، وكفر الشيخ، والبحيرة.

**وفي إطار مواجهة مشكلة العشوائيات، يمكن الاقتراح بتوحيد جهود مواجهة المشكلة، بدلاً من توزيعها على وزارات الإسكان والتعليم والصحة، والمحافظات المعنية،وأن يتم ذلك بإنشاء إدارة في كل محافظة خاصة بتنمية المناطق العشوائية، وأن تكون هذه الإدارة مسئولة عن برامج تنمية وتطوير المناطق الواقعة في دائرتها، وأن تتبع هذه الإدارات جهة مركزية هي وزارة التنمية المحلية. هذا فضلاً عن ضرورة تشجيع الجهود الأهلية لتنمية المناطق العشوائية،ونشر الوعي البيئي والحضاري بأهداف وسبل التنمية.**

**إن تطوير المناطق العشوائية لا يكمن في تنظيم البناء، أو الإمداد بالتسهيلات والخدمات الحضرية فحسب، ولكنه يتمثل بصفة أساسية في الارتقاء بالبشر أنفسهم، أي التركيز على بعد التنمية البشرية، والقضاء على مشكلات كثيرة مثل البطالة وغيرها. هذا فضلاً عن الإعمال للقوانين الصادرة والخاصة بالتنظيم العمراني، والحيلولة دون أي توسع عشوائي جديد ما لم يكن مدرجاً بخطة التنمية العمرانية.**

**وتوجد ثلاث بدائل يمكن اعتبارها الإطار الفكري للاستراتيجية المنهجية التي سوف تتبعها الدولة عند صياغة السياسات العامة للتنمية في**

بعدها المكانى تتمثل فيما يلى [1]:

**البديل الأول : استراتيجية التركيز :**

وتهدف إلى تحقيق كفاءة استخدام الموارد المتاحة حالياً، بالاستفادة القصوى من مراكز الإنتاج، مادية وبشرية، وبذلك تنخفض تكلفة عملية التنمية، وتستفيد من اقتصاديات التركيز، دون النظر فى المدى القصير للاستفادة من التوسع واستغلال الحيز غير المأهول، انتظاراً لانتشار عملية التنمية فى المدى البعيد.

وتوجد عدة محاولات بذلت فى مصر بشأن تطبيق هذه الاستراتيجية، فالمنطقة الصناعية بحلوان، ومنطقة شبرا الخيمة، والمجمع الصناعى بكل من قنا (نجع حمادى) وأسوان أمثلة على ذلك[2].

ويمكن القول بأن هذه الاستراتيجية قد أتبعت فى مصر، بصورة كبيرة، حيث تركزت الموارد الاستثمارية والخدمية فى عدد محدود من المدن، وبخاصة مدينتى القاهرة والإسكندرية، وبدرجة أقل فى العواصم الإقليمية، وإهمال باقىَ المعمور المصرى، الأمر الذى أدى إلى التسلط الحضرى لتلك المدن، وبخاصة مدينة القاهرة، وكانت النتيجة كثيراً من الضياعات الاقتصادية فى المدينة، وتخلف باقى المعمور الحضرى.

لذا تهدف الفكرة العامة للتخطيط العمرانى لتطوير العاصمة إلى التقليل من الكثافة السكانية، وخلخلة التكدس السكانى من الناحية العملية

---

(١) معهد التخطيط القومى، استراتيجيةاستغلال البعد الحيزى فى مصر فى ظل الإصلاح الاقتصادى، سلسلة قضايا التنمية،رقم ١٢٠ ،ديسمبر ، ١٩٩٨، ص ص ٥٦-٥٧.

(٢) محمود الكردى، المدينة المصرية: مشكلاتها وظواهرها،مرجع سابق، ص ٦٣.

إلى (٢٠ -٢٥) ألف نسمة/كم$^2$ في خلال (١٠-١٥) عاماً، مع الأخذ في الاعتبار معدل الزيادة السنوية للسكان خلال هذه الفترة، ويمكن تقليل هذه الكثافة من (١٠ -٢٠) ألف نسمة/كم$^2$ حتى عام (٢٠٢٥) مع المرونة في خطط التطوير حسب الإمكانات المادية، وحددت ثلاثة بدائل لموقع العاصمة الحالى هى [(١)]:

١- نقل العاصمة بالكامل إلى موقع آخر.

٢ - بقاء الوضع على ما هو عليه.

٣- نقل الوزارات غير السيادية والأجهزة والهيئات والمؤسسات القومية.

٤- الانتشار على امتداد التوسعات العمرانية المحيطة.

ويمكن القول إنه يمكن السير في عدة مسارات في آن واحد، تتمثل في البدء في نقل الوزارات غير السيادية والأجهزة والهيئات والمؤسسات القومية، بل ونقل ما يمكن نقله من شركات ومصانع وغيرها خارج مدينة القاهرة، على أن تبعد في اتجاه المناطق الصحراوية مسافة لا تقل عن (٢٠ كم) حتى لا يمتد العمران إليها وتبتلعها مدينة القاهرة، والعمل في نفس الوقت على الانتشار وعلى امتداد التوسعات العمرانية الجديدة، هذا فضلاً عن الاهتمام بتنمية باقى المعمور المصرى.

**٢- البديل الثانى : استراتيجية الانتشار :**

وهى عكس منهجية التركيز، وتهدف إلى نشر التنمية في كافة

---

(١) رئاسة الجمهورية، المجالس القومية المتخصصة، موسوعة المجالس القومية المتخصصة (٧٤ - ١٩٩٩)، المجلد الخامس والعشرون، الكتاب السنوى، ١٩٩٩/٩٨، ص ٣٣٦.

وحدات الحيز المكانى للدولة بأكبر صورة ممكنة، وهدفها الرئيسى استغلال البعد المكانى بأكبر قدر ممكن، وإعادة توزيع السكان، ونشر السكان والأنشطة فى كافة ربوع الدولة، وخاصة خارج مناطق التركز الحالية، والسيطرة على مراكز النمو الحالية بما يحقق النمو للمراكز ذات الأولوية المسيطرة على التنمية نظراً لما لها من عوامل جذب متعددة(١).

وقد اتبعت مصر هذه الاستراتيجية ليس فى نطاق التنمية الحضرية فحسب، بل وفى مجال التنمية عموماً، فالواقع يؤكد انتشار السكان والأنشطة على المساحة المأهولة من مصر دون تخطيط مسبق لذلك فى معظم الأحيان، وبتخطيط محدود ومؤقت ومتصل بمشروعات محددة فى بعض الأحيان، ونتيجة لذلك زادت المناطق النامية نمواً، وانحدرت المناطق المتخلفة فى تخلفها، بل إن المشاكل التى كانت قائمة أصلاً بالنمط الحضرى قد تفاقمت، وذلك بسبب التوزيع غير العادل للمشروعات والخدمات على مستوى الجمهورية(٢).

**٣- البديل الثالث : استراتيجية الانتشار المركز :**

وهو يحقق بقدر الإمكان مبدأ الكفاءة والعدالة فى التوزيع حيث يتم تطبيق هذه الاستراتيجية وفق خطوات أهمها (٣):

---

(١) معهد التخطيط القومى، استراتيجية استغلال البعد الحيزى فى مصر فى ظل الإصلاح الاقتصادى، مرجع سابق، ص ٥٧.

(٢) محمود الكردى، النمو الحضرى : دراسة لظاهرة الاستقطاب الحضرى فى مصر، مرجع سابق، ص ص ٢٤١ .

(٣) المرجع السابق، ص ٥٧.

أ- محاولة الاستفادة القصوى من موارد التنمية المتاحة حالياً فى الحيز المأهول، وهو ما يشمل برنامجين متوازيين هما التجديد الحضرى لمراكز النمو الحضرية القائمة، وتحديث الريف بما فى ذلك تحديث أساليب الزراعة فى الأرض القديمة لزيادة كفاءة الأرض والإنتاجية بصفة عامة.

ب - الخروج إلى الصحراء: الانتشار الذى يكون فى مرحلته الأولى على محاور عريضة تخرج من وادى النيل والدلتا لمراكز النمو المجاورة للحيز المأهول فى المواقع التى تتوافر فيها موارد التنمية، سواء أكانت قابلة للاستصلاح وتتوفر بها المياه، أم موارد تعدينية لاستخراج ما بها من خامات للصناعة، أو مراكز عمران جديدة مثل المدن الجديدة، والتجمعات المنتظر إقامتها طبقاً للخطط السابقة.

جـ- الخروج إلى الصحراء فى المرحلة الثانية، وهو التوسع فى الأماكن البعيدة عن الوادى والدلتا طبقاً لمقومات النمو الموجودة والمحتملة، ويتحمل القطاع الخاص إنشاء البنية الأساسية اللازمة لها من طرق ومطارات وكهرباء.

ويمكن اقتراح استراتيجية - قد تقع فى نطاق البديل الثالث - وهى تعمل على الارتقاء بالمعمور القائم، وذلك عن طريق اختيار مجموعة من المدن المتوسطة تتمتع بكفاءة الأداء. والأثر الفعال، وبقدرتها على تنمية ظهيرها، واعتبارها النواة الأساسية، حيث يتم تركيز الاستثمارات بها فى المرحلة الأولى، وفى المرحلة الثانية يتم اتخاذ مجموعة أخرى من المدن المتوسطة،ولكن أقل فاعلية وتأثيراً كنواة ثانية، وهكذا حتى يتم الارتقاء بكافة الهيكل الحضرى، ومع الأخذ فى الاعتبار بعدم تجاهل قدرة هذه المدن فى تنمية ظهيرها الريفى وإحيائه والنهوض به اقتصادياً واجتماعياً وثقافياً.

# الفصل الخامس

## المشكلات المجتمعية للتحضر

تمهيد.

أولاً: المشكلات الاقتصادية:

١ـ الفقر الحضرى.

٢ـ الازدواجية الحضرية.

ثانياً: المشكلات الاجتماعية:

١ـ البطالة.

٢ـ مشكلة الاسكان الحضرى.

٣ـ نقص الخدمات الأساسية وعجز البنية التحتية.

ثالثاً: المشكلات العمرانية.

رابعاً: المشكلات الفيزيقية:

١ـ مشكلات التلوث الحضرى.

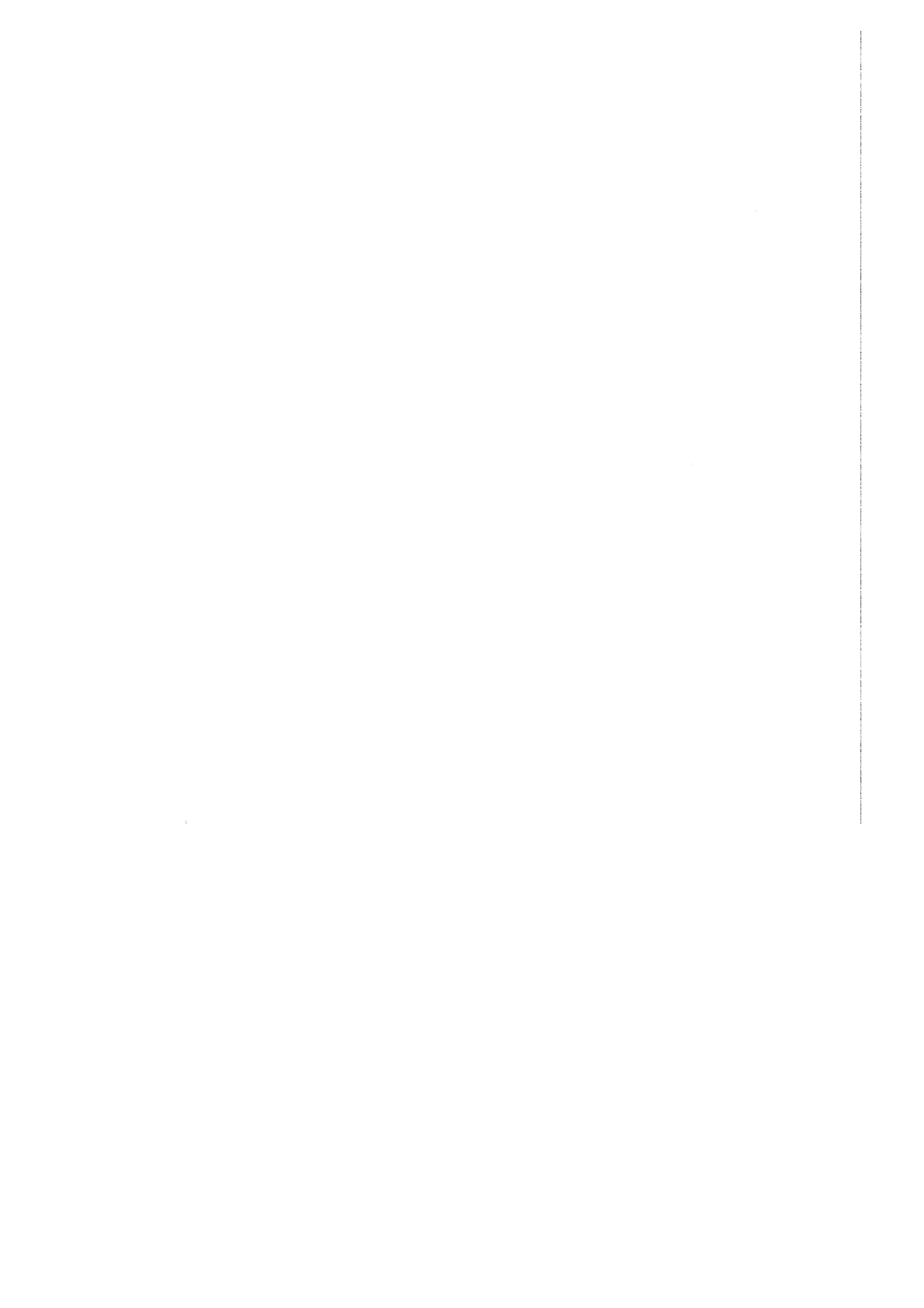
٢ـ مشكلة المرور.

خامساً: المشكلات النفسية:

١ـ الاغتراب.

٢ـ اللامبالاة.

تعقيب.



## تمهيد (*):

تواجه المناطق الحضرية في معظم أرجاء العالم مشكلات حادة مثل مشكلة الإسكان، والتلوث، والبطالة، واللامساواة في توزيع الدخول، وتعد هذه المشكلات وغيرها نتيجة للتغيرات التكنولوجية، والسوسيو- اقتصادية الكبيرة مثل حركة رأس المال في الاقتصاد العالمي، والهجرة القومية والدولية المتزايدة، وتحول الوظائف من التصنيع إلى الخدمات، ومن التكنولوجيا البسيطة إلى التكنولوجيا المعقدة[١].

ومازالت معظم الدراسات الحضرية التي ظهرت مؤخراً تستخدم عبارة الأزمة الحضرية، لتشير بها إلى حقيقة كيف أن المدن والمراكز الحضرية قد غدت في الآونة الأخيرة، كأنها تنتقل من أزمة لأخرى لتصور في النهاية مجموعة معقدة ومتشابكة من المشكلات التي تواجه حياة المدن[٢].

فقد استمر النمو الحضري مصحوباً بالفقر، فالتناقض بين الغنى والفقر، والتقليدية والحداثة، كان حاداً في التسعينات، كما كان في السبعينات، فمازالت ناطحات السحاب الحديثة، والمحلات الفاخرة، والتسهيلات البنكية تتعايش جنباً إلى جنب مع الشوارع غير الممهدة،

---

(١) Magill, Frank N. (eds.),International Encyclopedia of Sociology ,Vol.٢ ,Fitzory Dearborn Bublisher$, London.,1997, P. 1449.

(٢) السيد عبد العاطي السيد، علم الاجتماع الحضري بين النظرية والتطبيق، جـ١ : مداخل نظرية، دار المعرفة الجامعية ،الاسكندرية، ١٩٨٦، ص ٢٥٧.

والمجارى المتدهورة، والمناطق المتخلفة. والنتيجة هى زيادة هذا التناقض، بالإضافة إلى زيادة الضغوط على مصادر المياه. ومتطلبات الطاقة التى تؤدى إلى تفاقم التلوث البيئى(١).

وفى غياب خطط تنموية طموحة. واستراتيجيات حضرية واضحة، وسياسات ريفية متكاملة أصبح الحضر فى العالم الثالث يواجه مآزق كثيرة، وتجد حكومات الدول النامية نفسها طرفاً فى حلقة مفرغة لا تنتهى (٢).

فلقد أدى النمو الحضرى غير المسبوق فى الدول النامية إلى عدد من المشكلات الخطيرة منها على سبيل المثال، المستويات العالية من البطالة السافرة والمقنعة، والضغوط المتعاظمة على الخدمات والبنية التحتية الحضرية، والزحام، والتلوث، بالإضافة إلى الأشكال الأخرى من التدهور البيئى، والعجز الملحوظ عن توفير الإسكان لسكان الحضر الجدد(٣).

ويوجد تأكيد واضح من قبل كثير من الباحثين على عدم قدرة المدينة الحديثة فى الدول النامية على مواجهة ضغوط النمو السكانى السريع، فقد شوه التحضر بناء اقتصاديات العالم الثالث عن طريق تركيز الموارد فى المدن

---

(٣) Roberts, Bryan R.,The Making of Citizens :Cities of Peasants ,Revisited Arnold ,London , 1995,p.l.

(٢) السيد الحسينى، الإسكان والتنمية الحضرية: دراسة حالة للأحياء الفقيرة فى مدينة القاهرة. مكتبة غريب، القاهرة، ط١، ١٩٩١، ص٨.

(٣)Choguill, Charles L., The Future of Planned Urban Development in The Third World: New Directions, In: Aldrich, Brain C. & Sandhu, Ranvinder (eds.), Housing The Urban Poor, Policy and Practice in Developing Countries, Zed Books, London, 1995, p. 404.

الكبيرة، مع الأساس الصناعي الضعيف، ومن ثم عدم القدرة على خلق فرص العمل، ويتضح ذلك في فائض القوة العاملة الحضرية، والبطالة المقنعة(١).

كما تتجلى مظاهر تلك الأزمة من خلال المشاهدات والملاحظات الواقعية، أو البيانات الرسمية في الانخفاض الشديد لمستوى معيشة سكان هذه المناطق على وجه العموم في الإسكان، والتغذية والصحة والتعليم وسبل الترويح المتاحة، وفي نقص فرص العمل أو سبل العيش التي لا تكفل أكثر من مجرد البقاء(٢).

ويعرف الباحث التخلف الحضري على أنه:

"انخفاض وتدني مستوى المعيشة في المدينة بصفة عامة، ويتجلى ذلك في عدد من المظاهر الاقتصادية والاجتماعية والعمرانية والفيزيقية والنفسية، وذلك نتيجة للتفاعل بين مجموعة من العوامل المحلية والإقليمية، والعالمية، بما يضع الدولة في وضع مخز تحاول الخروج منه".

وتتضح مظاهر التخلف الحضري في الجوانب التالية:

أ - المظاهر الاقتصادية : ومنها الفقر والازدواجية الحضرية.

ب - المظاهر الاجتماعية : وتتمثل في مشكلات البطالة، والإسكان، ونقص الخدمات.

---

(١)Frots, Lionel, Cities and Economic Development, In: Smooks, Graeme D. (ed.), Historical Analysis of Economics, Routledge, London ,1993, p. 111.

(٢) هناء الجوهري، النمو العشوائي كأحد مظاهر التضخم الحضري في مدينة القاهرة: دراسة حالة لحي منشأة ناصر، في أحمد زايد، سامية الخشاب (تحرير)، المجتمع المصري في ظل متغيرات النظام العالمي ، أعمال الندوة السنوية الاولى لقسم الاجتماع ، ، كلية الآداب ،جامعة القاهرة ( ١٠-١١ مايو ١٩٩٤)، ١٩٩٥ ص٣٨١.

جـ- المظاهر العمرانية : وتتمثل فى نقص التخطيط العمرانى، والمناطق المتخلفة.

د- المظاهر الفيزيقية: وتتجلى فى مشكلة التلوث البيئى، ومشكلات النقل والمرور.

هـ- المظاهر النفسية: وتتمثل فى الاغتراب واللامبالاة .

وتجدر الإشارة إلى أنه من الصعوبة البالغة الفصل بين هذه المظاهر فى الواقع بسبب ترابط المشكلات الاقتصادية والاجتماعية والفيزيقية وغيرها على المستوى الواقعى. ولكن لأغراض الدراسة والتحليل، فسوف أتعامل معها على أساس التقسيم السابق على النحو التالى:

## أولاً: المشكلات الاقتصادية:

**أ - الفقر الحضرى: Urban Poverty**

يعد الفقر ظاهرة اجتماعية متعددة الجوانب. فليس الفقر نقصاً فى الدخل فحسب، أو حتى ندرة فى فرص العمل، ولكنه أيضاً تهميش لطبقة من المجتمع، وحرمان للفقراء من المشاركة فى صنع القرار، وإبعادهم عن الإستفادة بالخدمات الاجتماعية، وربما أيضاً نجد الفقر مقترناً بإحباط لآمال أجيال بأسرها، وبإحلال ثقافة الفقر، مرتبطة بفقر فى ثقافة الأمة وقدرتها على طرح تصورات مستقبلية كفيلة بتعبئة الجماهير العريضة، وقادرة على رسم طريق علاج مشكلة الفقر اقتصادياً، واجتماعياً، وسياسياً، وثقافياً[1].

---

(١) إسماعيل سراج الدين ، محسن يوسف، الفقر والأزمة الاقتصادية، مركز بن خلدون للدراسات الإنمائية، دار الأمين للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة، ١٩٩٧، ص ١٣.

ويعرف الفقر عادة طبقاً للمفاهيم وأنساق القيم الاجتماعية والاقتصادية السائدة فى المجتمع، وتوجد ثلاثة معان متصلة به، وهى الفقر الاجتماعى، والحاجة للعوز المادى، والفقر الأخلاقى، ولهذا فإن الفقر بمعناه الصحيح لا يعنى انخفاض قيمة الدخل فقط، وإنما يعنى كذلك تعرض الإنسان للاحتقار والإحساس بالعجز[١]. فهناك من يرى أن تحديد الفقر فى ضوء الدخول أو الإيرادات الضرورية لشراء الحد الأدنى من السلع والخدمات يمثل فقط أحد الجوانب، حيث توجد مظاهر أخرى للفقر تتمثل فى غياب أو عدم كفاية الإسكان، والخدمات الأساسية[٢].

ويوجد تعريفان أساسيان للفقر هما[٣]:

١- **الفقر من مدخل الكفاف :**

ويقوم على تقدير مستوى الدخل الضرورى لشراء الطعام الكافى لإشباع الحاجات الغذائية لكل بالغ أو طفل داخل الأسرة . وبتناول تكاليف الطعام على أنها التكاليف الأساسية، أو التى تمثل حد الكفاف، وعندما تضاف هذه التكلفة إلى تكلفة الملابس الضرورية، ووقود التدفئة والإيجار ينتج عنها رقم للدخل يمكن أن يقال عنده أن الأسرة فقيرة.

---

(١) زكريا فودة، الفقر وأحياء واضعى اليد بمدينة القاهرة، مجلة كلية الدراسات الإنسانية، جامعة الأزهر، العدد الثانى عشر، ١٩٩٤، ص ٢٣٦.

(٢)Marthur, Om P., Dual Challenge of Poverty and Mega-Cities , In :Fuch ,Ronald J.,et.al(eds.) ,Mega-City :Growth and The Future ,Limited Nations University Press ,Tokyo ,1994, p. 353.

(٣) أندرو وبستر، مدخل إلى علم اجتماع التنمية، ترجمة وتعليق: عبد الهادى محمد والى، السيد عبد الحليم الزيات، دار المعرفة الجامعية،الإسكندرية، ١٩٨٧، ص ص ٧٧ -٨٠ .

٢- الفقر كحرمان نسبي :

ويركز على أن مفهوم الحاجة يتعلق بالتعريف أو التحديد الاجتماعي. ولفهم الحرمان النسبي يجب فحص التصورات الاجتماعية للاحتياجات الضرورية والقيم المألوفة وأساليب الحياة، وكيفية تغيرها بمرور الزمن. ومن خلال ذلك نستطيع أن نصل إلى بناء مقياس أو قائمة بالأشياء، وأوجه النشاط التي تعتبر عادية في المجتمع، وحينما يضطر الناس إلى استبعاد أي من هذه المظاهر نتيجة قصور في الدخل، فإنه يمكن القول بأنهم بدءوا يعانون من الحرمان النسبي، وأنهم يتجهون للفقر. وجدير بالذكر أن المفهوم الثاني أوسع وأدق من المفهوم الأول وذلك لنسبية الفقر من مكان لمكان ومن وقت لآخر.

وللوصول إلى أساس لإعادة توجيه أولويات قروضه، صنف البنك الدولي فقراء الحضر إلى فئتين هما [١]:

١- من يعيشون في فقر نسبي : وهم الذين يحصلون على أقل من ثلث متوسط الدخل الفردي في الدولة.

٢- من يعيشون في فقر مطلق : وهم غير القادرين على شراء الحد الأدنى من المواد الغذائية الضرورية.

وبالرغم من أن الفقر ظاهرة عامة موجودة في جميع المجتمعات، المتقدمة والمتخلفة على حد سواء، ففي الولايات المتحدة قدر عدد الفقراء في عام ١٩٩٢ بحوالي ٧,٢ مليون أسرة، أو (١٠,٦٪) من جملة

---

(١)Taylor, John L. & Williams David G., Urban Planning Practice in Developing Countries, Pergamon Press, Oxford, 1982, p. 7.

السكان[١]، فإن درجته تزداد حدة فى الدول النامية، حيث تقدر نسبة من يقعون تحت خط الفقر بحوالى (٣١٪) فى آسيا - (٤٦٪) لو تم استثناء الهند والصين- و (٦٠٪) فى جنوب صحراء إفريقيا، (٦١٪) فى أمريكا اللاتينية والكاريبى، و (٢٦٪) فى الشرق الأدنى وشمال إفريقيا[٢].

وفى معظم الدول النامية يتزايد الفقر الحضرى بسرعة أكبر من الفقر الريفى، ومن المقدر فى بداية القرن الحادى والعشرين أن يعيش (٩٠٪) من الفقراء فى أمريكا اللاتينية، و (٤٠٪) فى إفريقيا، و (٤٥٪) فى آسيا فى المناطق الحضرية[٣].

وتعد البنية التحتية الحضرية فى معظم المدن الكبرى فى الدول النامية غير قادرة على مسايرة الحاجات المتزايدة، ففى نيروبى - على سبيل المثال - نجد أن نصيب الفرد الذى يتم إنفاقه على المياه والصرف قد تناقص من (٢٨) دولار فى عام ١٩٨١ إلى (٢,٥) دولار فى عام ١٩٨٧، كما انخفض الإنفاق على صيانة المياه والصرف من (٧,٣) دولار لكل فرد إلى (٢,٣) دولار خلال نفس الفترة[٤].

---

(١)Sharp, Ansel M., et. al., Economics of Social Issues, Irwin, Chicago, 12,th . ed., 1996, p. 168

(٢) Jazairy, Idriss, et. al., The State Of World Rural Poverty, New York University Press, New York, 1992, p. 1

(٣)United Nations Centre for Human Settlements (Habitat), National Experiences with Shelter Delivery for Poorest Groops,Nairobi, 1994, p. 4

(٤)Laquian, Aprodicio , Social and Welfare Impacts Of Mega – City development, In: Fuchs, Ronald J., et. al. (eds.), Op. Cit., p.p. 197-

كما أخذ سوء التغذية فى الانتشار فى مدن العالم الثالث، ففى الكثير من المدن يفوق عدد الأطفال الذين يعانون من سوء التغذية الشديد فى المناطق الحضرية محدودة الدخل أمثالهم فى المناطق الريفية، ففى كولومبيا، وكوستاريكا، وجواتيمالا، والسلفادرو، وتونس، والمغرب تعد القيمة الغذائية لما يتناوله أهل الريف أعلى مما يتناوله فقراء الحضر، ولا سيما من حيث السعرات الحرارية(١).

وفى تقرير معهد التخطيط القومى ٩٧ /١٩٩٨، حيث قدرت نسبة الفقر فى مصر بحوالى (٢٢,٩٪)، و (٢٢,٥٪) فى الحضر، و(٢٢,٣٪) فى الريف. كما بلغت نسبة الفقر المدقع فى مصر (٧,٤٪)، وفى الحضر (٧,٧٪)، وفى الريف (٧,١٪). كما كشف التقرير عن وجود أعلى نسبة للفقر فى الوجه القبلى (٣٤,٢٪)، وبخاصة فى حضر الوجه القبلى (٣٥٪). وأضح التقرير زيادة حدة التفاوت فى توزيع الدخل فى المحافظات الحضرية، وفى حضر الوجهين البحرى والقبلى مقارنة بالريف.(٢)

ويذهب البعض إلى أننا لو نظرنا إلى الفقر الحضرى نظرة تاريخية، فسوف نجد ثلاثة أسباب أساسية له تتمثل فى(٣):

أ - فشل بعض الدول النامية فى توقع حجم وخطى التحضر، وعدم استعداداتها النسبية لمواجهة قضايا التحضر.

---

(١) برنامج الأمم المتحدة الإنمائى، تقرير التنمية البشرية لعام ١٩٩٠، ص ١٠٩.

(٢) معهد التخطيط القومى، مصر: تقرير التنمية البشرية ١٩٩٨/٩٧، معهد التخطيط القومى، القاهرة، ١٩٩٨، ص ١٤٢.

(٣)Marthur, Om P., Op. Cit., p. 359

ب - عدم قدرة القطاع الرسمى على التوسع، واستيعاب قوة العمل الحضرية المتزايدة.

جـ - عدم قدرة النظم المؤسسية الرسمية على توسيع البنية التحتية والخدمات الحضرية الأساسية لتلبية حاجات سكان الحضر المتزايدين.

من ذلك يتضح لنا خطورة مشكلة الفقر، ولذا يجب أن تحاول الحكومات بصفة مستمرة التقليل منها، وهى فى سبيلها لذلك يجب عليها أن تدرك أن تقويض الفقر لا يجب أن ينظر إليه ببساطة على أنه قضية رفاهية، وإنما هو من الضروريات، كما يجب أن تتشكل سياسات الفقر الحضرى فى ضوء أهميتها وقدرتها على تحقيق الإنتاجية والتحسينات البيئية[١].

فالتقليل من عدد الفقراء فى العالم مرتبط بالنجاح فى التنمية الاقتصادية، حيث أن عدد الدول التى مارست سياسات اقتصادية إيجابية بالارتباط مع سياسات تستهدف تنمية القوى البشرية، ومتابعة وتحسين توزيع الدخل، هى الدول التى تمكنت من الربط بين النمو الاقتصادى والتقليل من الفقر[٢].

وكان للبنك الدولى مؤخراً ثلاث استراتيجيات مهيمنة، لكنها منفصلة عملياً لتقويض وتقليل الفقر الحضرى هى[٣]:

---

(١)Burgess, Rod, et .al ., The Challenge of Sustainable Cities, Zed Books, London,1990, p. 281.

(٢) إسماعيل سراج الدين، محسن يوسف، مرجع سابق، ص ١٤.

(٣)Burgess, Rod, et. al., The Challenge of Sustainable Cities, Op. Cit., P. 45.

أ – أن يوسع قطاع البنية التحتية بسرعة من مشروعاته فى تلك القطاعات التى يحددها المخططون الرسميون والمانحون بصورة تقليدية على أنها حضرية، وهذه هى البنية التحتية الفيزيقية التى تهتم بالإسكان والصرف الصحى والمياه واستخدام الأرض والنقل.

ب – أن يزيد القطاع الاجتماعى من تركيزه على الخدمات الاجتماعية الحضرية، والبنية التحتية الاجتماعية المرتبطة بالصحة والتعليم والتغذية.

جـ – معايير التعويض والأمان التى يتم تقديمها كحل لحماية الفقراء من الصعوبات التى تواجه الدول التى تعايش الإصلاح الاقتصادى، والتكيف الهيكلى، مثل الانخفاض فى الأجور الحقيقية، والزيادات فى أسعار المواد الغذائية الأساسية، وخفض الإنفاق على التعليم والرعاية الصحية.

ونتيجة لتأثير برامج التكيف الهيكلى على الفقراء ومحدودى الدخل فى مصر، فقد نفذت الحكومة عدة برامج للتخفيف من حدة الفقر من خلال عدة قنوات من أهمها إنشاء الصندوق الاجتماعى للتنمية الذى يعمل بصفة مستقلة عن أنظمة الإدارة الحكومية فى عملياته وموظفيه ولوائحه، وذلك بهدف المساعدة على الحد من الفقر من خلال خلق وظائف جديدة. ومبادرات لتنمية المجتمع المحلى، والمساعدة على تقليل الآثار السلبية للإصلاح الاقتصادى على مجموعات مستهدفة من المجتمع، وهى الخريجين الجدد، والشباب العاطلين، والعمال الذين استغنت عنهم شركات القطاع العام، والأسر التى تعولها النساء، هذا فضلاً عن تقديم المساعدة للمصريين

العائدين من دول الخليج[١].

ويضطلع الصندوق بستة برامج رئيسية تركز مجتمعه على إقامة المشروعات لزيادة فرص العمل وتوليد الدخل، وتنفيذ برامج الأشغال العامة، وبناء الموارد البشرية، وبرامج للنهوض لتوصيل الخدمات الأساسية للمجتمع المحلى، وبرامج لإعادة تدريب الخريجين الجدد وموظفى القطاع العام الذين قد يفقدوا عملهم نتيجة لبيع الشركات الحكومية[٢].

ولسد الفجوة بين التنمية الريفية والحضرية، بدأ جهاز بناء وتنمية القرية المصرية برنامجاً شاملاً للتنمية الريفية (شروق)، وذلك من خلال أربع استراتيجيات تتمثل فى تنمية البيئة المحلية من خلال الاستفادة الجيدة من الموارد المحلية، وزيادة كفاءة الخدمات المحلية الاجتماعية والثقافية والتعليمية والتدريبية والصحية والخدمات العامة، والارتقاء بمستواها، وتحسين أداء المؤسسات المحلية الحكومية وغير الحكومية[٣].

**ب - الازدواجية الحضرية:**

تشير الازدواجية Dualism إلى تعايش اقتصادين، أو نمطين من

---

(١) راجى أسعد، ملك رشدى، الفقر واستراتيجيات مواجهته فى مصر، كراسات استراتيجية، رقم (٦)، مركز دراسات وبحوث الدول النامية، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، سبتمبر، ١٩٩٩، ص ص ٤١ - ٤٢.

(٢) اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربى آسيا، أثر سياسات الاقتصاد الكلى، والسياسات الاجتماعية على الفقر: حالة الأردن ومصر والجمهورية اليمنية، الأمم المتحدة، نيويورك، ١٩٩٧، ص ١١٥.

(٣) راجى أسعد، ملك رشدى، مرجع سابق، ص ص ٤٥ - ٤٦.

الإنـتاج، أو حتـى ثقافـتين فـى مجـتمع مـا، إحـداهما كـبيرة نسـبياً وغـير شخصـية ورسمـية تعـتمد علـى التنظـيمات الصـناعية والتكنولوجـية والبيروقـراطية، والأخـرى أساسها الأسرة، وتعتمد على العلاقات الشخصية والتكنولوجيا المحلية(١).

وتعـد الازدواجـية أحـد القضـايا المتكـررة فـى أدبـيات التنمـية والـتخلف، لـيس فقط فـى مناقشـة التحضـر، ولكـن أيضـاً فـى الحديث عن الخصـائص الإقليمـية، والعلاقـات الإثنـية والأقلـيات، والتنمية الاقتصادية والثقافية(٢).

كمـا تعـد الازدواجـية أحـد الخصائص الواضحة فى الدول المتخلفة، ففى الكثير من الدول المتخلفة نما القطاع الصناعى والتجارى الحديث بجانب القطاع الزراعى التقليدى مؤدياً لما يسمى بالاقتصاد المزدوج. وهذا التناقض فى التنظـيم الاجتماعـى والاقتصـادى بـين الاقتصاد المزدوج المتقدم والمتخلف هو أكثر الخصائص المميزة للدول الفقيرة(٣).

فتحقيق التنمية الاقتصادية بالبلدان المتخلفة قد لازمه تعميق ظاهرة الاقتصـاد المـزدوج، مـتقدم ومـتخلف، كمـا ينقسم إلى مناطق شبه مغلقة مما

---

(١)Qadeer, Mohammed A., Urban Development in The Third World, Preager, U.S.A, 1983, p. 19.

(٢)Sarin, Madhu, Urban Planning in The Third World, Mansell Publishing Limited, London, 1982, p. 6.

(٣)Meier, Gerald M., Leading Issues in Economic Development, Oxford University Press, Oxford. 5,h. Ed., 1989, p. 111.

يؤدى إلى عدم وجود ترابط اقتصادى بين إقليم وآخر[١]. وتعد ازدواجية الاقتصاد القومى نتاج للتحيز للقطاعات الاقتصادية الأكثر تقدماً، مثل التحيز لقطاع الصناعة على حساب بقية القطاعات الأخرى، أو التحيز لقطاع التجارة الخارجية[٢].

وقد طبق هذا المذهب الازدواجى بصفة عامة فى دراسات النمو الحضرى فى الدول النامية، حيث أن استيطان المهاجرين الريفيين فى المدن قد تميز بحدوثه فى ظل الظروف غير الرسمية فى كل من الأنشطة الاقتصادية، وفى الإسكان[٣].

فقد ترتب على النمو الحضرى السريع فى بعض المدن الرئيسية بالدول النامية أن اقترن هذا النمو بظاهرة الثنائية الواضحة التى تميز هيكل النشاط الاقتصادى، وبصفة خاصة هيكل القطاع الإنتاجى. وقد دفعت هذه الثنائية علماء الاقتصاد والاجتماع إلى محاولة إطلاق مسميات مختلفة عليها مثل القطاع الرسمى وغير الرسمى، والقطاع الرأسمالى أو الصناعى و الريفى أو البدائى، والقطاع الحديث والتقليدى[٤].

---

(١) العشرى حسين درويش، محمد ناظم حنفى، اقتصاديات التنمية، مطبعة الرشاد، الإسكندرية، ١٩٨٠، ص ٢٦٣.

(٢) سعيد الخضرى، الفكر الاقتصادى الغربى فى التنمية ، مكتبة النهضة المصرية ،القاهرة ، ١٩٩٠، ص ١٩٣.

(٣)Lin, Jan, Polarized Development and Urban Change in New York's China Town, Urban Affairs Review, Vol .30, No. 3, January, 1995, p. 332.

(٤) أميرة مشهور وآخران، القطاع غير الرسمى فى حضر مصر، المجلة الاجتماعية القومية، المجلد الخامس والعشرون، العدد الثانى، ١٩٨٨، ص٥.

ومن الملاحظ أن العزل السكنى يأخذ بين الأغنياء والفقراء فى معظم الأحيان شكلاً يكاد يكون مألوفاً على اعتبار أن الهوة واسعة وموجودة فى كل مدن العالم الثالث إلى حد لا نجد له نظيراً فى أى مكان آخر فى العالم، حيث تزداد الفروق فى الدول النامية بين ناطحات السحاب مكيفة الهواء، والسيارات الخاصة، والمحال المملوءة بالبضائع المستوردة من ناحية، والفقر والتكدس فى الأحياء الشعبية ومدن الصفيح من ناحية أخرى [١].

ففى قلب المدينة تظهر غابة من الأبنية الضخمة التى تضم الشركات الكبرى المصرفية، والصناعية، والتجارية، والنقل، وكتلة ضخمة من البيوت السكنية منخفضة بصورة عامة ممتدة ثم تتناثر وهى تبتعد عن الموقع الأولى خارج محيط الضواحى الأولى[٢].

ولكل منطقة حضرية تقريباً وجهان، أحدهما حسن المساكن ومتصل بمجموعات من الخدمات، ووسائل الراحة المختلفة، والآخر سيئ المساكن ومحروم من الكثير من هذه الفرص [٣].

فعندما ندرس الخصائص الاجتماعية والاقتصادية فى المدن الرئيسية فى الدول المتخلفة، فسوف نجد مدينتان تشتركان فى نفس الموقع، وهما الحى الأوروبى القديم ذى الشوارع الواسعة والمنازل ذات النمط الغربى

---

(١) برنارد جرانوتييه، السكن الحضرى فى العالم الثالث، تقديم وترجمة محمد بهجت الفاضلى، منشأة المعارف، الإسكندرية، ب. ت، ص ٩١.

(٢) ج. جازيس، ج . دومينجو، جغرافية البلدان النامية، ترجمة: محمد عبد الحميد، محمد بهجت الفاضلى، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، ١٩٨٦، ص ٣٠٠.

(٣) مارسيا لاو، تخطيط المدن :الأبعاد البيئية والانسانية ،ترجمة :إيناس عفت ،الدار الدولية للنشر والتوزيع ،مصر ،١٩٩٤، ص ٥٨.

والمراكز الإدارية التى تقف على النقيض مع الأحياء العشوائية. كما يختلف البناء الاجتماعى أيضاً، فمناطق اليسر والرخاء غالباً ما تعكس أنماط الحياة والشكل الأسرى للطبقة المتوسطة الموجودة فى أى مكان فى العالم - الأسرة النواة، ونظام قيم الطبقة الوسطى، والاهتمام بتعليم الأطفال، ومعايير الاستهلاك للطبقة الوسطى- ونجد فى المناطق العشوائية أنماط الحياة التقليدية لمعظم المهاجرين الجدد إلى المدينة(١).

وبالمثل فإن المدن العربية المعاصرة تتميز بوجود تباين واضح بين الأحياء السكنية، فيوجد ما يعرف بالأحياء السكنية المريحة، حيث تسود الدارات الفسيحة التى تحيط بها حدائق صغيرة. وتوجد أحياء شعبية بنيت بالمجهود الذاتى وأحياء شعبية حكومية(٢).

وهناك من يستخدم مقولة القطاع غير الرسمى من منظور قوة العمل، فمنذ أن استخدمها "هارت" لأول مرة فى عام ١٩٧٣، واكتسبت شعبية بتقرير منظمة العمل الدولية عن كينيا، فإنها قد تلقت اهتماماً متزايداً فى أدبيات التنمية والتخلف. ويوجد منظوران رئيسيان فى رؤية القطاع غير الرسمى هما(٣) :

---

(١) Schwab, William A.,The Sociology of Cities, ST.Martin s press , New York, 1982, p.p. 92-93.

(٢) مصطفى عمر التير، الشباب والمدنية والعنف،الفكر العربى، العدد السابع والأربعون، السنة الثامنة، ١٩٨٧، ص ٧٥.

(٣)Assad, Ragui, Formal and Informal Institutions, in The Labor Market: With Applications to the Construction Sector in Egypt, World Development, Vol.21, No.6, 1993,p.p. 926-927.

أ - وفقاً "لكاسيل" و "بورتيس" Castells & Portes، فإن الخاصية المحورية للاقتصاد غير الرسمي هي أن الأنشطة التي يتضمنها لا تنظمها نظم المجتمع التشريعية والاجتماعية، مثل القوانين التي تحدد شروط عقد العمل، والحد الأدنى لمستوى ظروف العمل، والقواعد المرتبطة بالأجور، والأمن الاجتماعي وغيرها.

ب - يركز المدخل الثاني في أدبيات التنمية على طبيعة علاقات الإنتاج، وليس على غياب التنظيم، ويذهب أنصار هذا المدخل إلى أن أنشطة القطاع غير الرسمي تتميز باستمرار الأشكال قبل الرأسمالية للإنتاج مثل إنتاج السلع المتدنية في مجتمعات فرض عليها نمط الإنتاج الرأسمالي من الخارج.

ويتميز القطاع غير الرسمي بسهولة الالتحاق به، والاعتماد على الموارد المحلية، وملكية الأسرة للمشروعات، والصناعات الصغيرة، والتكنولوجيا ذات العمالة الكثيفة، واكتساب المهارات من خارج نظم التعليم الرسمي، والأسواق غير المنظمة[١].

وترجع أهمية القطاع غير الرسمي في الدول النامية إلى التحاق فرد واحد على الأقل من كل خمسة أفراد من قوة العمل في الدول النامية بالتوظيف الذاتي غير الرسمي[٢]. فلقد قدرت الوظائف التي يوفرها القطاع

---

(١)Bairoch, Paul,Economic Development :From The Down of History to the Present ,Trans by :Braider Christopher, The University of Chicago Press, Chicago, 1998, p. 47.

(٢)Yamada, Gustavo, Urban Informal Employment and Self Employment in: Developing Countries: Theory and Evidence, Economic Development & Cultural Change, Vol. 44, No. 2,January, 1996,p. 289.

غير الرسمي من (٣٥ - ٦٥٪) تقريباً من إجمالى قوة العمل فى معظم الدول النامية، ومن (٢٠ - ٤٠٪) تقريباً من إجمالى الناتج القومى، كما تقدر نسبة قوة العمل الحضرية التى تعمل فى القطاع غير الرسمى من (٤٠ -٥٠٪) تقريباً[١] .

وهناك من يبرر ضرورة الاهتمام بالقطاع غير الرسمى فى ضوء ما يلى[٢]:

أ- تشير الأدلة المتفرقة على أن القطاع غير الرسمى يخلق فائضاً، ومن ثم يمكنه أن يعمل على دفع النمو الاقتصادى الحضرى.

ب - ونتيجة لرأسماله البسيط، فإن جزءاً ضئيلاً فقط من رأس مال القطاع الرسمى يكون مطلوباً لتوظيف العامل فى القطاع غير الرسمى موفراً مدخرات معقولة للدول النامية التى غالباً ما تعانى من العجز المالى.

جـ - يمكن للقطاع غير الرسمى أن يلعب دوراً هاماً فى تشكيل الموارد البشرية، وذلك عن طريق التدريب الأقل تكلفة.

د - يخلق القطاع غير الرسمى الطلب على العمالة شبه الماهرة، وغير الماهرة، والتى تكون احتمالية استيعابها فى القطاع الرسمى ضعيفة.

هـ - يلعب القطاع غير الرسمى دوراً هاماً فى إعادة تدوير النفايات والاستفادة منها.

---

(١)Flanagan., William G.,Contemporary Urban Sociology, Cambridge University Press, Cambridge, 1993, p.115.

(٢)Todaro, Michael P.,Economic Development , Longman ,New York, 1994, p.p. 255-256.

و - سيضمن تشجيع القطاع غير الرسمى توزيعاً أكثر عدلاً لثمار التنمية على الفقراء الذين يتركز معظمهم فى القطاع غير الرسمى.

وبالرغم من أن فى إمكان ما بين (٢٥٪) و (٩٠٪) من سكان الحضر فى الدول النامية أن يشبعوا حاجاتهم الأساسية من الغذاء والإسكان، والتوظيف من القطاع الحضرى غير الرسمى، فإن القطاع الحضرى غير الرسمى لم يلق الاهتمام الكافى من قبل المخططين وصانعى السياسة فى هذه الدول[١].

فمن القيود التى تعوق تنمية القطاع الحضرى غير الرسمى - والتى أكدتها الدراسات الحديثة عن القطاع غير الرسمى فى المدن الإفريقية- نقص التمويل، والبنية التحتية، وعدم توافر الأسواق والتنظيمات التى غالباً ما تتوفر للقطاع الرسمى[٢].

ولتطوير القطاع غير الرسمى تبنت الدول النامية نمطين من السياسات هما[٣]:

---

(١)Ismail Zahir Y., Aiding The Urban Informal Sector: The Case of Nairobi, Kenya, Doctoral Dissertation, University of Waterloo, Canada, 1990,(Abstract).

(٢)Sandbrook, Richard, The Politics of Basic Needs: Urban Aspects of Assaulting Poverty in Africa, University of Toronto Press, Toronto, 1982, p.p. 62-63.

(٣) Cheema, Shabbir G.,Priority Urban Management Issues in Developing Countries ,In: Fuchs , Ronald, et al, Op.Cit., p. 424.

أ- **سياسات توجيه العرض** : وهى تلك التى تتجه نحو زيادة إنتاجية عرض سلع وخدمات القطاع غير الرسمى، ويتضمن ذلك تقديم المساعدات المالية والفنية وخلق تعاونيات الإنتاج.

ب - **سياسات توجيه الطلب** : وهى تلك التى تهدف إلى زيادة الطلب على منتجات القطاع غير الرسمى عن طريق الاستهلاك الخاص.

وفى مصر نجد أنه من الصعوبة بمكان الوصول إلى تقدير دقيق لحجم العمالة فى القطاع غير الرسمى بالمدن المصرية، بالنظر إلى طبيعة النشاطات فى هذا القطاع، وتغيرها، وافتقارها للضوابط والإجراءات الرسمية، وبالرغم من ذلك، فقد قدرت عام ١٩٨٦ بحوالى (٤٥٪) من إجمالى سكان الحضر، و (٤٣,٥٪) من إجمالى العمالة الحضرية، و (٢٢٪) من إجمالى القوة العاملة فى مصر[١]. كما قدرت العمالة فى القطاع غير الرسمى بحوالى ثلاثة ملايين نسمة فى أوائل التسعينات [٢].

ويمكن القول فى إطار الحديث عن الازدواجية الحضرية بصفة عامة، إنه إذا كانت المدينة فى الدول النامية تعكس بشكل صارخ التوترات والتناقضات العميقة للنظام الاجتماعى والاقتصادى، فإن على إدارتها أن تعمل على إعادة التوازن على أرضها ببذل الجهود فى مجال التخطيط والتنمية الحضرية.

كما أنه إذا كان القطاع غير الرسمى يمثل أهمية كبرى فى مدن الدول النامية بصفة عامة، فإنه يكون أكثر أهمية فى المدن المتوسطة بصفة خاصة،

---

(١) جلال معوض، مرجع سابق، ص ٤٦.

(٢) معهد التخطيط القومى، مصر : تقرير التنمية البشرية ١٩٩٦، مرجع سابق، ص ٤.

حيث يمكن أن يكون إحدى الوسائل المهمة لمواجهة الأزمات الاقتصادية والبطالة والفقر. لذلك يجب العمل على تطويره، وتدريب العمالة غير الماهرة الملتحقة به، وإتاحة الأسواق اللازمة لتصريف منتجات هذا القطاع بما يعود بالنفع على أصحاب هذه المشروعات من ناحية، والمدن ككل من ناحية أخرى.

## ثانياً: المشكلات الاجتماعية:

**أ - البطالة فى المجتمع الحضرى :**

تعد مشكلة البطالة واحدة من أخطر المشكلات - إن لم تكن أخطرها على الإطلاق - ومنبع الخطورة لا يكمن فحسب فى أن تزايد أعداد المتعطلين عن العمل يمثل إهداراً فى عنصر العمل البشرى، وما ينجم عن هذا الإهدار من ضياعات اقتصادية، وإنما مكمن الخطورة ينبع أيضاً من النتائج الاجتماعية الخطيرة التى تصاحب حالة البطالة، وبخاصة فيما بين الشباب، حيث تعد البطالة هى البيئة الخصبة والمناسبة لنمو الجريمة والتطرف وأعمال العنف[1].

وتعرف البطالة بوجه عام - كما يرى "جيمس وليام" J. William - بأنها مشكلة الأفراد والعاملين الذين يريدون العمل، ولكنهم لا يستطيعون الحصول عليه[2]. وتتضح من خلال أربعة أبعاد تتمثل فى [3]:

---

(١) رمزى زكى، قضايا مزعجة: مقالات مبسطة فى مشكلاتنا الاقتصادية المعاصرة، مكتبة مدبولى، القاهرة، ط١، ١٩٩٣، ص ١٢١

(٢) مديحة أحمد عبادة، تحليل سوسيولوجى لمشكلة البطالة من واقع المجتمع المصرى، مجلة كلية الآداب بسوهاج، العدد السابع عشر، يناير ، ١٩٩٥، ص ٢٦٥.

(٣)Chole, E.,What Is Social Development, In: Mohamed , Duri(ed.), Social Development in Africa, Hans-Zell Publishers, Gondon, 1991, p. 13.

أ - نقص فرص العمل (البطالة السافرة).

ب - البطالة المقنعة للعمال في كل من القطاعات الريفية والحضرية.

جـ - عدم التوازن بين فرص التوظيف، وتوقعات الباحثين عن عمل.

د- وجود قطاع كبير يتشكل غالباً من المزارعين والعمال الذين يعملون جزئياً، مع مستويات دخول غالباً ما تكون أقل من خط الفقر.

وللوصول إلى تعريف شامل لمشكلات التوظيف، يجب أن نأخذ في اعتبارنا كلا من البطالة السافرة، والبطالة المقنعة، فقد أشار "إدوارد" E. Edward في مسحه الشامل لمشكلات التوظيف في الدول النامية، أنه يجب أن نأخذ في اعتبارنا عدة أبعاد هي الوقت، وكثافة العمل، والإنتاجية، والدافعية[1].

ويتضح من ذلك أن مشكلة البطالة لا تقتصر فقط على عدم القدرة على الحصول على العمل (البطالة السافرة) أو عدم استغلال قوة العامل استغلالاً ملائماً (البطالة المقنعة) ولكنه يتضمن أيضاً الحصول على دخول غير ملائمة، ولا تتناسب مع مستوى المعيشة الملائم، مما يدفع هذه الفئة إلى العيش في مستوى الكفاف إن لم يكن أقل.

ولكننا إذا اقتصرنا على البطالة السافرة، والمقنعة فسوف نجد أنها ظاهرة عامة في جميع المجتمعات المتقدمة والنامية على حد سواء، فمنذ النصف الثاني من الثمانينيات تعاني دول العالم أجمع من قسوة وخطورة مشكلة البطالة، والتي بلغت معدلاتها مستويات بالغة الارتفاع لم تشهدها

---

(١)Todaro, Michael p., Op. Cit., p. 228.

هذه الدول منذ أزمة الكساد الكبير فى الثلاثينات [(١)].

و إذا كان معدل البطالة فى الدول المتقدمة قد تضاعف فى السنوات الأخيرة، حتى بلغ (٨٪) سنة ١٩٨٦، فقد سجلت مجموعة الدول الإفريقية، ودول الشرق الأوسط منخفضة الدخل، أعلى معدل للبطالة، حيث بلغ (١٤,٨٪) فى بداية الثمانينات، كما بلغ هذا المعدل فى شيلى (٢٠٪) فى نفس الفترة[(٢)].

وكانت وتعد أزمة البطالة فى ثمانينيات وتسعينيات القرن الماضى أكثر خطورة، واختلافاً فى أسبابها وأساليب مواجهتها عما كانت عليه فى الستينيات والسبعينيات، ففى العقدين الأولين ارتبطت البطالة بالفشل فى خلق فرص التوظيف فى الداخل لتواجه النمو الصناعى السريع. أما فى الثمانينيات والتسعينيات، فقد ارتفعت معدلات البطالة بسرعة نتيجة لطلب الوفورات المحدد بالعوامل الخارجية مثل ميزان المدفوعات، وظهور مشكلات الديون، وبرامج صندوق النقد الدولى، مما أدى بدوره إلى التعجيل الملحوظ للنمو الصناعى، والتناقص فى الأجور الحقيقية، وفشل سياسات التوظيف الريفى والحضرى، ولذلك فإن مشكلة التوظيف فى دول العالم

---

(١) نجلاء الأهوانى، مشكلة البطالة فى الاقتصاد: الجذور والأبعاد والتوقعات، فى : علا أبو زيد (تحرير)، القمة الاجتماعية :الأبعاد الدولية والاقليمية والمحلية، مركز دراسات وبحوث الدول النامية،كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ،جامعة القاهرة ،١٩٩٦، ص ٥٧.

(٢) أميرة مشهور وآخران، مرجع سابق، ص ٤.

الثالث ذات عدة مظاهر تجعلها مختلفة تاريخياً، وذلك للأسباب التالية[1]:

أ - تؤثر البطالة السافرة، والمقنعة بصورة مزمنة وتدرجية على قوة العمل فى الدول المتخلفة بصورة أكبر وأشد منها فى الدول المتقدمة.

ب - لمشكلات التوظيف فى الدول النامية أسباباً أكثر تعقيداً من الدول المتقدمة.

جـ - ترتبط أبعاد وأسباب البطالة فى دول العالم الثالث بالظروف اللإنسانية من الفقر المدقع، ومستوى المعيشة المنخفض فتكتسب البطالة فى الدول النامية أوضاعاً سلبية، تزيد من خطورة هذه المشكلة وآثارها، وتتمثل أهم تلك الأبعاد فى تفاقم مشكلة البطالة بشكل مطرد وبصورة مستمرة مع وجود فجوة تتسع باستمرار بين فرص العمل الوفير والمتزايد، والطلب عليه نتيجة عدم ملاءمة الزيادات فى فرص العمل للتدفقات المستمرة إلى سوق العمل، هذا فضلاً عن الطبيعة المستمرة للبطالة على العكس من معظم الدول المتقدمة التى تعانى أساساً من نمط البطالة الدورية والموسمية أو المؤقتة المحددة[2].

وتشير الدراسات الحديثة إلى زيادة معدلات البطالة فى المجتمع الحضرى بصورة كبيرة، فقد ارتفعت فى معظم مدن أمريكا اللاتينية خلال الثمانينيات، حيث زادت إلى أكثر من (٥٠٪) فى بوليفيا وكولومبيا

---

(1) Todaro, Michael P., Op. Cit., p. 223.

(٢) محمد شفيق، السكان والتنمية: القضايا والمشكلات، المكتب الجامعى الحديث، الاسكندرية، ١٩٩٨، ص ٣٥٢.

وأورجـواى وفنـزويلا وبـيرو. كما تمثل البطالة المقنعة مشكلة أكثر خطورة، حـيث أن أكثـر من (٤٠٪) من قوة العمل الحضرية فى الكثير من دول العالم الثالث فى حالة بطالة مقنعة[١].

وتـؤكد الإحصـاءات أن الـبطالة السـافرة تؤثـر الآن - وبخاصـة فـى المناطق الحضرية - على حوالى من (١٠٪) إلى (٢٠٪) من قوة العمل، وتكون البطالة أعلى بين الشباب، وتزداد أكثر بين المتعلمين فى الفئة العمرية من ( ١٥ - ٢٤)[٢].

ويمكـن القـول أن هـذه النـتائج تـزيد مـن خطورة المشكلة، وذلك من ناحيتين هما:

أ - أنه إذا كانت معدلات البطالة ترتفع بين المتعلمين، الذين من المفروض أن يكونـوا رأسمـالاً بشرياً مدرباً حيث أنفقت عليهم الدولة الكثير لإعدادهم والاستفادة منهم، فإن ذلك يعد خسارة كبيرة، وأكثر خطورة.

ب - كون البطالة تزداد بين الشباب، يعنى أيضاً أنها تزداد بين أكثر الفئات التـى يكـون العمـل بالنسـبة لها ضرورة ملحة، وبالتالى يؤدى عدم توافر هـذا العمـل إلى مـزيد مـن السـخط واللامـبالاة والاغـتراب والـنقمة علـى المجتمع.

---

(١)Rondinelli, Dennis A. & Kasarada, John D., Job Creation Needs in Third World Cities, In: Kasarada, John D. & Parnell, Allan M. (eds.),Third World Cities : Problems ,Policiesand Pospects,Sage Publications, London,1993.,P. 107.

(٢)Todaro, Michael p. Op. Cit., p. 229.

ونتيجة لخطورة مشكلة البطالة على المجتمع بصفة عامة، وعلى المجتمع الحضرى بصفة خاصة، فقد تبنت الحكومات فى الدول النامية أربعة أنماط من السياسات فى الأربعين عاماً الماضية، وذلك لزيادة فرص العمل تمثلت فى[1]:

أ - سياسات التكيف على المستوى الاقتصادى الكبير التى تهدف إلى خلق بيئة محفزة لزيادة فرص التوظيف.

ب - سياسات إعادة التوزيع المكانى لمنع التركز السكانى الزائد للعمالة النشطة اقتصادياً فى المدن الكبرى.

جـ - سياسات تنمية الموارد البشرية للإعداد الأفضل لقوة العمل وذلك لإمكانية توظيفها فى القطاع الحديث.

د - البرامج المحفزة لتنشيط الاستثمار الخاص وتطور المشروع الخاص فى المواقع ذات الأولوية الكبيرة.

هذا فضلاً عن دعوة كثير من الباحثين لضرورة تشجيع القطاع غير الرسمى فى المجتمع الحضرى، وذلك لاستيعاب فائض العمالة والقضاء على البطالة[2].

وينادى آخرون بضرورة التحرك على محاور متعددة لمواجهة المشكلة فى المدن المصرية تتمثل فى[3]:

---

(١)Rondinelli, Dennis A .& Kasarda, John D., Job Creation Needs in Third World Cities, Op. Cit., p.p. 108-109.

(٢)Todaro, Michal P., Op. Cit., p. 229.

(٣) إسماعيل عرمان، مجدى ناشد، التحضر والبطالة فى مصر، فى : ندوة التوسع الحضرى، مرجع سابق، ص ص ٤٤٩ - ٤٥٠

أ - **المحور الأول** : ويتركز فى محاولة امتصاص فائض العمالة المتمركزة فى القطاعات الهامشية من المدن الحضرية، وذلك للحد من تفاقم البطللة، وذك عن طريق خلق فرص عمل جديدة منتجة، وتعتمد هذه الفرص أساساً على إنشاء شبكة من الصناعات الصغيرة على اتساع الدولة فى التوزيع الإقليمى العادل والمهنى المناسب لعرض العمل.

ب - **المحور الثانى** : ويعتمد أساساً على معالجة المشاكل الخاصة بالنقص والقصور فى الخبرات والمهارات المطلوبة لإحداث التغيير فى صورة الاقتصاد المصرى، وتعتمد هذه المرحلة أساساً على وضع سياسات وبرامج تدريبية تعتمد على حاجة المجتمع فى تحديد تخصصاتها، إضافة إلى ذلك، الاعتماد على ما تقوم به الدولة من مشروعات مدرجة فى الخطة، والتى تساهم فى تقديم حلول جزئية لا كلية لمشاكل التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وحل مشاكل العمالة والتضخم السكانى، وإعادة التوازن إلى هيكل العمالة.

جـ - **المحور الثالث** : ويتمثل فى تشجيع إقامة المدن الجديدة المتكاملة التى تتوافر فيها المقومات والإمكانيات الاقتصادية والاجتماعية، مع محاولة العمل على إعداد النازحين إلى المدن الجديدة للتكيف على الحياة فى هذه المدن، واختيار الأعمال ونوعية الحياة.

د - **يتمثل المحور الرابع** : فى لجوء الدولة إلى الاعتماد على القطاع الخاص فى المساهمة فى خلق حجم رأس المال المستثمر، والقادر على خلق حجم مناسب من فرص العمل الجديدة المنتجة.

**ب - مشكلة الإسكان الحضرى :**

يعد المسكن والبيئة السكنية التى تحيط به الإطار المادى الذى يشبع فيه الإنسان معظم حاجاته، ويقضى فيه أغلب أوقاته ، فالمسكن مأوى ورمز للخصوصية أو المكانة أو التمايز، فهو يعكس إلى حد بعيد ليس فقط شخصية قاطنيه وشخصية المجتمع الذى يوجد فيه، بل أيضاً مستواهم التكنولوجى والاقتصادى والاجتماعى(١) .

فالمسكن يعبر عن مساحة مكانية تترجم من خلالها علاقات الأفراد بعضهم ببعض، كما تعكس قيم أو معايير المجتمع الذى يعيشون فيه، فهو الإطار الذى تتم من خلاله كل الوظائف الأسرية والاجتماعية، وفيه يحقق الفرد ذاتيته، ومن ثم فمن الطبيعى أن يحرص كل فرد على أن يكون له مسكن مستقل(٢).

ومن ثم فالمسكن يعد من الحاجات الأساسية للإنسان نظراً لأنه يوفر التسهيلات الضرورية للعلاقات الاجتماعية، ورعاية الأسرة، والتنمية الاجتماعية، كما أنه نقطة رئيسية وغير منفصلة عن ميزانية الأسرة، وبالتالى يؤثر على كل أوجه الإنفاق الأخرى، كما أنه يحدد مكانة الشخص فى علاقاته بمكان العمل والأنشطة الأخرى،لذلك فإنه يحدد الخيارات المتاحة والعلاقات الاجتماعية، هذا فضلاً عن كونه عاملاً رئيسياً محدداً

---

(١) نهى السيد فهمى،المسائل الاجتماعية فى الإسكان والتخطيط الحضرى، المجلة الاجتماعية القومية، المجلد الثامن عشر، العدد الأول،يناير، ١٩٨١، ص ٤٣ .

(٢) عبد المنعم بدر، علم الاجتماع الحضرى، دار السعيد للطباعة،القاهرة، ١٩٩٢، ص ١٦٢.

لاستغلال الوقت[1].

ومن أجل ذلك فقد غدت قضية الإسكان الحضرى واحدة من القضايا المحورية التى تشغل عالم الاجتماع والمخطط الحضرى، ومسئول التنفيذ على حد سواء، ذلك أن الهدف من توفير الإسكان لا ينحصر فى مجرد إقامة أو تشييد مبانى صماء فى المدن، لكن ارتباط هذه القضايا بالحاجات الاجتماعية التى ينبغى أن يشبعها المجتمع، جعلها تأتى فى مقدمة الجوانب التى يجب أن يبذل فيها الجهد وتصمم الخطط، وأبعد من ذلك، فإنه فى بعض الحالات ينظر لإشباع هذا الجانب على أنه أحد المحكات التى يتم فى ضوئها تقييم كفاءة الحكومات المختلفة على المستوى القومى والمحلى[2].

وقد خلص "أبرامز" Ch. Abrams وغيره ممن درسوا موضوع الإسكان الحضرى فى الدول النامية، إلى وجود عجز فى الإسكان يبلغ معدلات مذهلة، وتزداد تفاقماً باستمرار، نتيجة تزايد الهجرة الوافدة إلى المدن، والضغط الشديد على المساكن الموجودة، مما يعجل بتلفها وجعلها غير صالحة للاستعمال[3].

(١) Wikan, Unni, Changing Housing Strategies and Patterns Among The Cairo Poor (1950-1985),, In: Amis Philip & Lioyed, Peter (eds.), Housing Africa's Urban Poor, Manchester University Press, Manchester, 1990, p. 122.

(٢) عبد الهادى محمد والى، التخطيط الحضرى، دار المعرفة الجامعية ،الاسكندرية، ١٩٨٣ ، ص ٦٦.

(٣) جيرالد بريز، مجتمع المدينة فى البلاد النامية، ترجمة وتقديم: محمد الجوهرى، دار المعرفة الجامعية، الاسكندرية، ١٩٨٥، ص ٢٢٢.

فلو أننا فهمنا الإسكان على أنه يعنى وجود الحماية الملاءمة وتسهيلات البنية التحتية والخدمات والبيئة الصحية، فإن وضع الإسكان فى الغالبية العظمى من مدن العالم الثالث متأزم فوفقاً لتقارير مركز الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (UN. CHS)، فإن حوالى بليون ساكن على مستوى العالم يعانون من مشكلة الإسكان فى منتصف الثمانينات، وحوالى ( ١٠٠) مليون من هؤلاء ليس لديهم مسكن على الإطلاق، ومعظمهم يعيشون فى التجمعات الحضرية الكبرى فى العالم الثالث، مثل مكسيكوسيتى، وشنغهاى، ولاجوس، والقاهرة(١).

ودعى ذلك إلى القول بأن التحليل المتعمق لمشكلة الإسكان يكشف عن كونها مشكلة حضرية، متعلقة بحياة المدينة فى المقام الأول (٢).

وجدير بالذكر أن مشكلة الإسكان ليست حكراً على الحضر فقط، بل أن الريف يعانى منها أيضاً، وصحيح أن الأزمة تختلف فى شكلها ومضمونها بين قطاعى المجتمع، إلا أنها تزداد حدة فى المجتمع الحضرى كما أنها تشكل فى النهاية أزمة تحتاج إلى إعادة النظر، وتكثيف الجهات المعنية الجهد لمواجهتها .

وتشير مصادر مختلفة إلى أن نسبة الإسكان غير الكافى تختلف من دولة لأخرى، وبين المناطق المختلفة، وذلك لأن لكل دولة خصائصها

---

(١)Ogunskakin, Lee, Urban Housing Policies in The Third World, Ekistics, Vol. 366,May- June, 1994, p. 17.

(٢) محمد عاطف غيث وآخرون، دراسات فى علم الاجتماع التطبيقى، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، ١٩٨٧، ص ص ٢٢٤ – ٢٢٥.

الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والإيكولوجية والديموجرافية الفريدة والمعقدة والتى تؤثر بدورها على نمط التحضر، ومشكلات الإسكان [١] وبالرغم من التقدم الذى أحرز فى التعامل مع مشكلات الإسكان فى بعض الدول النامية، فإنه من المحتمل فى دول أخرى كثيرة أن يصبح العجز فى توفير المساكن أكثر خطورة فى العقود القادمة، كلما زاد التحضر، وزاد تركز الفقراء فى المدن [٢].

ووفقاً لتقرير مركز الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية، ينام فى الهند نصف مليون ساكن فى شوارع مدينة كلكتا، علاوة على (١٠٠,٠٠٠) شخص يقضون الليل على الأرصفة فى مدينة بومباى[٣]. أما متوسط السكان لكل حجرة، قدر أن أكثر من نصف السكان فى الهند يشغلون حجرة واحدة بمتوسط إشغال قدره (٤,٤) شخص لكل حجرة، وفى بومباى فإن (٧٧٪) من الإسكان بمتوسط قدره (٥,٣) يعيشون فى حجرة واحدة، وفى غانا تتراوح كثافة الحجرة بين (٢,٥) و (٣,٢) فى مدن تاكوراى وكوماسى وأكرا[٤].

---

(١)Aldrich, Brain C. & Sandhu, Ranvinder S., The Global Context Of Housing Poverty, In: Aldrich, Brain C. & Sandhu, Ranvinder S. (eds.),Housing The Urban Poor, Zed Books, London, 1995., p. 18.

(٢)Rondinelli, Dennis A., Housing The Urban Poor in Developing Countries, American Journal of Economics and Sociology, Vol. 49, No. 2, April, 1990, p. 153.

(٣)Mathur, Om p., Op. Cit., p.

(٤)Gilbert, Alan & Guglar, Josef, Cities, Poverty, and Development,OxfordUniversity Press, Oxford, 1992., p. 81.

كما تتضح مشكلة الإسكان في مدن الدول النامية أكثر في حالة الكشف عن نسبة الأسر العاجزة عن تحمل تكلفة أرخص المساكن في بعض المدن، حيث تبلغ هذه النسبة حوالى، (٦٨٪) في نيروبي، و (٦٣٪) في مدراس، و (٥٥٪) في مكسيكوسيتي، (٤٧٪) في بوجوتا[١].

وفي مدينة القاهرة، لم يتم توفير وحدات إسكانية كافية يمكنها أن تلبي الطلب المتزايد على الإسكان، حيث أن ما يقدر بمليون ساكن يعيشون في المقابر القديمة التي تسمى بمدن الموتى Cities of Dead، وحوالى نصف مليون آخرين يسكنون فوق أسطح العمارات، كما يعيش ملايين آخرون في مساكن عشوائية غير قانونية، أو وحدات إسكانية غير مرخصة[٢].

ويمكن تحديد أسباب أزمة الإسكان الحضرى في الدول النامية في إطار مجموعة من العوامل البنائية تتمثل فيما يلى[٣]:

أ - التناقضات الشديدة المرتبطة بتحديد وتوجيه سياسات التنمية القومية، ويؤثر ذلك على اختيار أولويات التنمية وديموقراطية صنع القرار وتنفيذ الآليات على المستويات التخطيطية في الكثير من الدول.

ب - الاختلالات في التنمية الإقليمية، والتفاوتات الإنتاجية، وبخاصة عند وجود درجة عالية من التصنيع التابع والهامشية الاقتصادية للمناطق الريفية.

---

(١) محمود جاد، التضخم الحضرى في الدول النامية، دار العالم الثالث، القاهرة، ١٩٩٣ ص ٧٩.

(٢) Aldrich, Brain C. & Sandhu, Ranvinder S., The Global Context of Housing Poverty, Op. Cit., p. 17.

(٣) Ogunskakin, Lee, Op. Cit., p. 171.

جـ - معدل وإطار التدخل الرسمى فى التنمية الحضرية، وبخاصة فى توفير الحماية والبنية التحتية والخدمات التى تكون مغايرة بصورة كبيرة لحاجات المدن والنمو السكانى.

د - معدلات النمو الاقتصادى، والتحولات الاجتماعية المتدنية، والتى لا تتوافق عادة مع الحاجات الوظيفية، ومعدل النمو السكانى، ووقت ونوعية التحضر.

هـ - التفاوتات الكبيرة فى توزيع الدخل القومى، والتى تظهر كفجوة واسعة فى مستويات المعيشة وظروف التنمية البشرية بين الجماعات الاقتصادية والاجتماعية الرئيسية فى الريف والحضر.

و - نقص السياسات التنظيمية الفعالة فى الإسكان الحضرى والتنمية الإستيطانية.

ز - هيئات تخطيط المدن والتنمية الإسكانية، والتى عادة ما تكون ذات سلطات مركزية بصورة كبيرة، وغير قادرة مالياً على تنفيذ القرارات على مستويات المدينة.

ح - انخفاض الرغبة السياسية والولاء الرسمى لتطوير وتنمية الإسكان والبنية التحتية الشعبية.

ط - الاعتماد الاقتصادى الكبير للدول النامية على الموارد الخارجية والديون الخارجية التى قيدت موارد الكثير منها، مما أثر بدوره عكسياً على الاستثمار فى الإسكان والبنية التحتية الحضرية.

كما تأثر توفير الإسكان الملائم والكافى والخدمات والبنية الأساسية لفقراء الحضر بعدة عوامل فى الوقت الحاضر منها ارتفاع أسعار أراضى

البناء، وارتفاع تكاليف مواد البناء[1].

ونتيجة لذلك وجدت الحكومات فى الدول النامية أنه من الصعوبة البالغة - إن لم يكن من المستحيل - بناء عدد كاف من الإسكان العام، وتوسيع البنية التحتية والخدمات فى المجتمع المحلى للوفاء بحاجات المناطق الحضرية، وليست التكاليف فقط هى التى تحول دون تحقيق ذلك، ولكن البيروقراطيات العامة فى الكثير من الدول النامية ذات قدرة إدارية غير كافية لتوفير الحماية وتوسيع فعالية الخدمات، فقدرتها الإدارية والمالية المحدودة تتطلب من الحكومات القومية والمحلية البحث عن سياسات بديلة لمساعدة سكان الحضر للحصول على فرص أكبر من الحماية من خلال مساعدة الذات أو القطاع الخاص[2].

فوفقاً لمركز الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية، فإن من (٥٪) إلى (٦ ٪) من إجمالى الناتج القومى فى الدول النامية يكون مطلوباً لمواجهة أزمة الإسكان، ولكن ما تستثمره الدول النامية حالياً هو أقل من (١٪) من إجمالى الناتج القومى فى الإسكان الحضرى[3].

ولمواجهة أزمة الإسكان، تبنت الدول النامية مجموعة من سياسات الإسكان التقليدية مثل إزالة المناطق المتخلفة، والإسكان العام، وبرامج مساعدة الذات المدعمة حكومياً ، وبالرغم من أن هذه البرامج ما زالت تلعب

---

(١)Cheema, Shabbir G., Op. Cit., p. 420.

(٢)Roninelli, Dennis A., Housing The Urban Poor In Developing Countries, Op. Cit., p. 154.

(٣) Ogunskakin, Lee, OP. Cit., p.171.

دوراً هاماً فى الاستراتيجيات القومية للإسكان فى الدول النامية، فإنه قد وجد اتفاق بين خبراء التنمية الحضرية على أن هذه السياسات غير كافية لتلبية حاجات الفقراء للحماية فى المستقبل، ويجب أن تستبدل أو تدعم بخيارات أفضل تعتمد بصورة كبيرة على إسكان القطاع الخاص، وتتضمن الاستراتيجيات الأخرى بناء الإسكان التعاونى، والاعتماد على القطاع الخاص وغير الرسمى، وتوظيف البرامج المبدعة التى ترفع الدخل، والطلب الفعال على الإسكان، والحماية المتزايدة لملكية الأرض(١).

**جـ - نقص الخدمات الأساسية وعجز البنية التحتية :**

تعد الخدمات الاجتماعية من تعليم وصحة، والبنية التحتية - سواء أكانت مياه أم كهرباء أم صرف صحى - من المطالب الأساسية والحيوية فى المدينة، ويتطلب النمو الحضرى المتوازن والقائم على التخطيط العلمى ضرورة توفير تلك الخدمات بالقدر الكافى والمناسب، ومواكبة امتدادات وتجديد الشبكات فى مرافق البنية التحتية حتى تتمكن من استيعاب الأعداد الكبيرة التى تضاف إلى سكان هذه المدن، ومن ثم فإن أى نمو حضرى لا يضع نصب عينيه هذه الاعتبارات يصبح نمواً غير متوازن، وينجم عنه العديد من المشكلات الاجتماعية والبيئية.

---

(١)Roninelli, Dennis A., Housing The Urban Poor In Developing Countries: Other Policy Options For National Shelter Strategies are Examined Since Conventional Ones are Inadequate, American Journal of Economics and Sociology, Vol. 49, No. 3,July, 1990, p.p. 258-267.

فإذا ما نظرنا إلى المدن فى الدول النامية، سنجد أن المناطق الحضرية تواجه الكثير من المشكلات منها نقص الوحدات السكنية ومشكلة عجز شبكات الإمداد بالمياه والكهرباء والاتصالات، ومشكلة الازدحام والتكدس وغيرها من المشكلات[١].

فلا تستطيع المدن فى الدول النامية تحمل أعباء إقامة وصيانة وإدارة مرافق البنية الأساسية المماثلة لما هو قائم فى المدن الكبيرة فى الدول المتقدمة، ولذلك فإنها تئن تحت وطأة نظم الصرف الصحى السيئة وتتعرض لخطر الطفح، وقليل جداً من المدن فى الدول النامية هى التى يوجد بها شبكات كاملة للمياه أو الصرف الصحى. ويعد نقص مياه الشرب وشبكات الصرف الصحى شديداً خاصة فى الأحياء الفقيرة والمناطق السكنية العشوائية. ولا توجد فى معظم مدن العالم النامى شبكات كهربائية أو تليفونية يمكن الاعتماد عليها، وطرقاتها شديدة الازدحام وسيئة الصيانة، كما أن وسائل الموصلات العامة فيها لا تفى مطلقاً باحتياجات السكان[٢].

فالكثير من الدول النامية غير مزودة بصورة ظاهرة للعيان بالبنية التحتية مثل إمدادات المياه والصرف الصحى والتخلص من البقايا الآدمية، ففى دكا – بنجلاديش – وصلت مياه الشرب إلى (٧٦٠٠٠) منزل فقط، وتم توصيل نظام الصرف لـ (٨٥٠٠) منزل فقط، مع أنها مدينة ذات تعداد قدره

---

(١) سيد عبد المقصود، بعض قضايا التوسع الحضرى: مناقشة فى المفاهيم ودور المدن فى التنمية فى: ندوة التوسع الحضرى، مرجع سابق، ص ٥٣.

(٢) برنامج الأمم المتحدة الإنمائى، تقرير التنمية البشرية لعام ١٩٩٠، ص ١١١.

ثلاثة ملايين نسمة[١].

كما قدر أن حوالى (١٠٠,٠٠٠) شخص فى مدينة بانكوك يحصلون على المياه من القنوات والممرات المائية مباشرة، والتى عادة ما تكون ملوثة بالنفايات البشرية، والمخلفات الصناعية، ويخدم نظام الصرف الصحى من ( ١٨ - ٢٠٪) فقط من إجمالى سكان مدينة دكا، ويستخدم حوالى (٣٠٪) من سكان هذه المدينة حوالى (٥٠,٠٠٠) من الصهاريج العفنة، التى تصرف فى الشوارع والبالوعات[٢].

ووفقاً لتقرير مركز الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية، فإن حوالى ( ٥٧٪) فقط من سكان المدن فى إفريقيا يمكنهم الحصول على إمدادات مياه الشرب النقية، بالمقارنة بـ (٦٥٪) من سكان الحضر فى آسيا، (٧٨٪) فى أمريكا اللاتينية[٣]. فشبكات المياه غالباً ما تكون غير كافية ومنهارة فى كثير من الدول النامية، حيث أن أكثر من بليون ساكن فى الدول النامية ليس بإمكانهم الحصول على الماء الآمن، وحوالى (١,٧) بليون ساكن ليس بإمكانهم الحصول على تسهيلات الصرف الصحى[٤].

وقد أدى الركود الاقتصادى فى الثمانينيات إلى تفاقم الصعوبات المتعلقة بإقامة مرافق البنية الأساسية وصيانتها فى المناطق الحضرية، كذلك

---

(١)Choguill, Charles L., Op. Cit., p. 410.

(٢)Mathur, Om P. Op. Cit., p. 356.

(٣)Choguill, Charles L., Op. Cit., p. 410.

(٤)Auty, Richard M.,Patterns of Development ,Edward Arnold, London, ., p. 135.

ضغطت سياسات التكيف الهيكلى على المخصصات التى ترصد فى الميزانيات للقطاعات الاجتماعية، وقللت من قدرة المدن على تلبية احتياجاتها الأساسية، ففى مدينة دار السلام انخفض نصيب الفرد من الإنفاق على الخدمات الحضرية بنسبة (١١٪) سنوياً فيما بين عامى ١٩٧٨ و ١٩٨٧. وفى نيروبى انخفض الإنفاق الرأسمالى على المياه والصرف الصحى من (٢٨) دولار للفرد فى عام ١٩٨١ إلى (٢,٥) دولار فى عام ١٩٨٧، كما انخفض الإنفاق على الصيانة من (٧,٣) دولار إلى (٢,٣) دولار فى نفس الفترة[1].

كما ظهر اتجاه عام خلال الثمانينيات، واستمر فى التسعينيات، نحو تناقص الإنفاق العام على بندى الصحة والتعليم سواء كنسبة من الناتج المحلى الإجمالى، أو كنسبة من الإنفاق العام الكلى، وتحيز واضح للمناطق الحضرية على حساب المناطق الريفية، وتحيز للأنواع الأقل ضرورة بين هذه الخدمات ، مثل التحيز للتعليم العالى بالمقارنة بالتعليم الثانوى، وللخدمات الصحية الثانوية مقارنة بخدمات الرعاية الصحية الأولية[2].

فالصحة والتعليم والتغذية فى كثير من الدول النامية ما زالت تعانى من سوء التوطين وعدم الكفاية. فعلى سبيل المثال، فإن من (٧٠٪) إلى (٨٥٪) من الإنفاق الصحى فى الدول النامية مازال يخصص للعناية العلاجية، ويتحول ذلك فى المناطق الحضرية إلى المستشفيات الحديثة،

---

(١) برنامج الأمم المتحدة الإنمائى، تقرير التنمية البشرية لعام ١٩٩٠، مرجع سابق، ، ص ٢٢١.

(٢) أحمد منير سليمان، الإسكان والتنمية المستديمة فى الدول النامية، مرجع سابق، ص ١٦٥.

والأساليب الإكلينيكية المتخصصة، والمراكز الطبية ذات المكانة العالية. كما يرتبط سوء التوطين لاستثمار رأس المال البشرى عادة بسياسات الصفوة التى تتجاهل فقراء الحضر[١].

وتؤدى السياسات السابقة إلى زيادة الطين بله، حيث تؤدى إلى تفاقم أزمة التخلف الحضرى، لذا يجب أن توجه برامج التعليم، والبرامج الصحية تركيزها بعيداً عن الخدمات ذات المستوى الأعلى إلى الخدمات الأساسية من خلال اهتمامها بالفعالية الأكبر، والعدالة فى التوزيع[٢].

من ناحية أخرى ينبغى التأكيد على أن الأمر لا يقتصر على مجرد تقديم البنية التحتية، ولكن يوجد جانب آخر أكثر أهمية هو عملية صيانة هذه البنية التحتية، فيجب ألا تنقطع صلة الأجهزة المعنية بما وفرته من البنية التحتية بمجرد إنشائها، بل تشكل متابعتها لحالة هذه البنية التحتية وصيانتها عاملاً من العوامل الهامة فى هذا الجانب.

## ثالثاً: المشكلات العمرانية:

فرضت المشكلة العمرانية نفسها بأبعادها المختلفة على التجمعات الحضرية القائمة بصورة سافرة تتعارض مع مفهوم الحجم الأمثل، وما يتمخض عنه من وفورات خارجية، حيث أدت الامتدادات العشوائية للأطراف والزيادات المستمرة فى الكثافة السكانية المصاحبة للنمو العمرانى

---

(١)Laquian, Aprodicio, Op. Cit., p.p. 204-205.

(٢)Linn, Johannes F., Cities in The Developing World: Policies for Equitable and Efficient Growth, Oxford University Press, Oxford, 1983, p. 209.

السريع إلى تفاقم المشكلات التى تعانى منها هذه المراكز الحضرية، وإلى زيادة حدتها لدرجة عجزت معها الحلول المؤقتة والإصلاحات الجزئية عن حلها(١). ومن أهم مظاهر الجوانب العمرانية للتخلف الحضرى هى المناطق المتخلفة.

ويستخدم الدراسون مسميات عديدة عند دراستهم لهذه المناطق، ومن أكثرها استخداماً(٢):

أ - **مناطق واضعى اليد** Squatter Settlements : وتشير إلى المناطق السكنية التى تسكنها فئات اجتماعية معينة عن طريق وضع اليد على أراضى فضاء مملوكة للدولة. وتتسم بمساكن منخفضة المستوى.

ب - **المناطق التلقائية أو الطفيلية** Spontaneous Settlements : وهى مناطق تقع على أطراف المدن، وتتكون من مساكن متدنية المستوى من حيث المواد المستعملة فى البناء، كما أنها محرومة من الخدمات الحضرية مثل المياه النقية والكهرباء والصرف الصحى. ولا يتمتع ساكنو هذه المناطق بأى سند قانونى للملكية أو إيجار لهذه المساكن.

جـ - **المناطق المستقلة** Autonomous Settlements : واستخدم هذا المصطلح المهندس المعمارى جون تيرنر J. Turner لتعريف مساكن واضعى اليد فى أمريكا اللاتينية.

---

(١) محمد فتحى صقر، استراتيجية التنمية العمرانية فى مصر حتى عام ٢٠٠٠، المجلة الاجتماعية القومية، المجلد الرابع والعشرون، العدد الثالث، سبتمبر، ١٩٨٧، ص ٥٧.

(٢) ضحى المغازى، سكان المناطق العشوائية بين ثقافة الفقر واستراتيجية البقاء، فى : أحمد زايد، سامية الخشاب (تحرير)، مرجع سابق، ص ص ١١٤ - ١١٥.

كما يميل دارسو الأحياء المتخلفة فى الدول النامية إلى التمييز بين أنماط مختلفة من السكن الفقير، فهناك سكن الأحياء الشعبية القديمة التى تعرضت للتدهور الحضرى عبر قرون متتالية، فى مقابل، السكن العشوائى الذى يتخذ مسميات عديدة، ويتم بطرق مختلفة، فالأحياء الشعبية تضم وحدات سكنية متدهورة بفعل الزمن والإهمال والتقسيمات الداخلية، وأهم ما يميز الأحياء الشعبية القديمة عن أحياء السكن العشوائى أو وضع اليد، أن الأولى قد نشأت ونمت فى ظل إطار قانونى شرعى، أما الأحياء العشوائية فتتميز بعدم قانونيتها ونشأتها غير المنتظمة[١].

ومصطلح المناطق المتخلفة يستخدم أيضاً للإشارة إلى الإسكان الذى يتخلف عن مستوى معين وضرورى للمساهمة فى التنمية البشرية، أما مصطلح المناطق العشوائية **Squatter Settlements** فيستخدم للإشارة إلى الإسكان الذى يكون إما نتيجة للاحتلال غير القانونى أو الذى تطور بصورة غير مرخصة[٢].

وعلى الرغم من اختلاف الأحياء المتخلفة عن أحياء واضعى اليد والمناطق العشوائية، فإنها تتشابه فيما بينها إلى حد كبير فى الخصائص الفيزيقية والاجتماعية مثل قذارة المنازل، وضيق مساحتها، والافتقار إلى مجمل التسهيلات السكنية المألوفة بالمدينة، فضلاً عن تدنى المستوى

---

(١) السيد الحسينى، الإسكان والتنمية الحضرية، مرجع سابق، ص ١٨.

(٢) **Aldrich, Brain C. & Sandhu, Ranvinder S., The Global Context of Housing Poverty, Op. Cit., p. 19.**

الاقتصادى والاجتماعى لمعظم سكانها، ولذلك تميل الدراسات المعنية بالمناطق المتخلفة وأحياء واضعى اليد إلى تناولهما معاً [١].

فيسود فى هذه الأحياء أسلوب للحياة يعتبر متدنياً من جميع النواحى. فمن الناحية الاقتصادية، نجد أن المقيمين فيها يمارسون مهناً ليس لها أهمية للاقتصاد القومى،وقد يمارسون أنشطة انحرافية يكون لها تأثير سيئ على المناطق المحيطة بها. ومن الناحية الاجتماعية فإن حياتهم بدائية ولا يتمتعون بالخدمات والمرافق الأساسية التى يجب توافرها. ومن الناحية الصحية، فهم مصدر الكثير من الأمراض والأوبئة نتيجة لعدم توافر الخدمات الصحية وعدم اتباعهم الأساليب الصحية فى حياتهم اليومية. ومن الناحية الثقافية، يعانون من الأمية وانتشار كثير من العادات السيئة فيما بينهم. ومن الناحية السياسية، فهم منعزلون عن المجتمع الأكبر الذى هم جزء منه ولا يشاركون فى الأنشطة السياسية[٢].

ولذا يعد وجود المناطق المتخلفة فى مجتمع ما مؤشراً واضحاً لفشل هذا المجتمع فى توفير استيطان كاف للتنمية البشرية[٣]. كما أن وجودها يعد عنواناً مخزياً للمدينة، فكلما انتشرت واتسعت رقعتها، هبطت قيمة المدينة وتهاوت منزلتها، لأنها تشوه وجه المدينة، وتنال الكثير من أنشطة المدينة واقتصادها[٤].

---

(١) محمود جاد، مرجع سابق، ص ٨٠ .

(٢) محمد الجوهرى، سعاد عثمان، دراسات فى الأنثروبولوجيا الحضرية، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، ١٩٩١، ص ١٨٣ .

(٣) **Aldrich, Brain C. & Sandhu, Ranvinder, The Global Context of Housing Poverty, Op. Cit., p. 19.**

(٤) حليم حسن عارف، محسن رياض، تخطيط وتنظيم المدن بين النظرية والتطبيق، ب. ن، الإسكندرية، ١٩٩٤، ص ٢٦٠ .

وبالرغم من أن المناطق المتخلفة تعد ظاهرة عالية توجد فى جميع الدول المتقدمة والمتخلفة على حد سواء، فإنها تتميز بحدتها فى الدول المتخلفة وعموميتها ومعدلاتها غير المسبوقة، ففى مسح الإسكان العالمى الذى قامت به الأمم المتحدة فى سبع وستين مدينة كبيرة فى بداية السبعينيات ، قدرت نسبة السكان الذين يعيشون فى مدن صفيح بحوالى (٤٤٪) . ولكن تزداد هذه النسبة فى كثير من المدن، فتبلغ (٩٠٪) فى أديس أبابا، (٧٥٪) فى أبيدجان، (٩٠٪) فى ياوندى، (٧٧٪) فى مقدشيو، (٧٥٪) فى لومى [١]. و (٥٠٪) فى بوجوتا، و (٤٠٪) فى مكسيكوسيتى ، (٣٧٪) فى كراتشى، س (٣٢٪) فى مانيلا [٢].

ووفقاً لمسئولى الهيئة الدولية للبيئة والتنمية، فإن من (٣٠ - ٦٠٪) من سكان الحضر يعيشون فى مساكن أو جيرات تطورت بصورة غير شرعية[٣]. وفى الواقع إن المدن السابقة ليست إلا عينة ممثلة لبقية المدن الأخرى التى تناولتها الدراسات والإحصاءات المختلفة من مختلف دول العالم.

وتشير معظم الدراسات التى أجريت فى أنحاء شتى من العالم إلى أن معظم سكان هذه الأحياء هم من المهاجرين الريفيين [٤]، فهم أصلاً من أهل

---

(١)Bairoch, paul, Op. Cit., p. 473.

(٢)Yeung, Yue-man,Geography in the Age of Mega Cities, International Social Science Journal,No.151,March,1997., p. 99.

(٣)Cooperative Housing Foundation, Environmentally Sound Shelter in Informal Urban Settlement, Ekistics, No.342, May / June.1990., p.122.

(٤) عبد القادر القصير، أحياء الصفيح: دراسة ميدانية فى علم الاجتماع الحضرى، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، بيروت، ط١، ١٩٩٣، ص ٢٢.

الريف الذين هاجروا هجرة غير منظمة إلى المدن ، الأمر الذى جعلهم يسكنون فى مناطق تقع فى أطراف المدينة، حيث يتكدسون فى مساكن تفتقر إلى التخطيط الهندسي والصحى، علاوة عما لهذا التكدس والازدحام من آثار اجتماعية سيئة تتعارض مع حياة المدن[1].

إلا أن هذا التفسير يقتصر فقط على المناطق المتخلفة التى تنشأ على أطراف المدن، ولا يتعرض للمناطق المتخلفة التى تقع فى وسط المدن، وتلك التى نشأت متخلفة فى الأساس لوجودها فى منطقة غير مرغوبة. فهذه الأحياء يرجع ظهورها إلى أحد ثلاثة أسباب تتمثل فيما يلى [2]:

أ - إما أن الحى كان ممتازاً فى وقت ما، ثم تركه سكانه الأصليون بمرور الوقت، وقدمت مبانيه،وحل محلهم سكان أقل دخلاً، ثم تركه هؤلاء، وحل محلهم سكان اقل دخلاً، وهكذا حتى وصل الحى إلى حالته المتخلفة من ناحية المبانى والطرقات والتسهيلات، ومن ناحية السكان أيضاً.

ب - وإما أن الحى نشأ متخلفاً، وذلك لوجوده فى منطقة غير مرغوبة فى المدينة لقذارتها، أو لبعدها عن المواصلات، فلم تقبل عليه إلا فئة خاصة من الناس، فنشأت مبانيه وطرقاته وتسهيلاته متخلفة منذ البداية.

جـ - وإما أن الأرض التى نشأ عليها الحى كانت حكراً، فلم يجذب الحى سوى الطبقات التى تريد أن تبنى مبانى مؤقتة، وبذا نشأت متخلفة.

---

(١) حسن على حسن، علم الاجتماع الريفى والحضرى: دارسة مقارنة مبسطة، المكتب الجامعى الحديث، الإسكندرية، ١٩٨٩؛ ص ٣٩٦.

(٢) عبد المنعم شوقى، مجتمع المدينة : الاجتماع الحضرى، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، بيروت، ط ١، ١٩٨١، ص ١٦٩.

ولا تخلو محافظات مصر من وجود مناطق عشوائية بمدنها- باستثناء محافظتى شمال سيناء والوادى الجديد غير أن هذه الظاهرة تتركز فى القاهرة الكبرى، وفى الإسكندرية، وبقية المحافظات الريفية فى الدلتا والوادى،وقدر عدد المناطق العشوائية فى مصر فى منتصف عام ١٩٩٣ بحوالى (١٠٣٤) منطقة تشغل (٣٤٤) كيلومتراً مربعاً، ويسكنها (١١,٥) مليون نسمة، وبمتوسط كثافة بلغ (٣١) ألف نسمة فى الكيلو متر المربع،و إذا كان هذا الحجم السكانى يمثل نحو خمس سكان مصر، فإنه يمثل قرابة (٣٧٪) من سكان الحضر[١].

وقدرت وزارة الإدارة المحلية عدد المناطق العشوائية فى مصر فى يناير عام ١٩٩٤ بـ (٩٠١) منطقة منتشرة على مستوى الجمهورية، ومع أحداث السيول، وإعادة حصر هذه المناطق فى المحافظات، ارتفع تقدير عدد هذه المناطق فى سبتمبر ١٩٩٥ إلى (١٠٣٤) منطقة فى (٢٤) محافظة من مجموع محافظات مصر، ومنها (٨١) منطقة مطلوب إزالتها بشكل فورى، ( ٩٥٣) منطقة قابلة للتطوير[٢].

كما ثبت طبقاً للعديد من الدراسات التى أجريت فى مصر أن نسبة كبيرة من المبانى السكنية والخدمية تتراوح فيما بين (٥٠٪) إلى (٨٠٪) يتم إنشاؤها بصورة غير رسمية، بمعنى إنشاء مبان بالمخالفة لقوانين التنظيم وتقسيم الأراضى، كما أن غالبية هذه المنشآت تقع ضمن الامتدادات العشوائية

(١) ممدوح الولى، سكان العشش والعشوائيات، نقابة المهندسين، القاهرة، ١٩٩٣، ص ٢٦٠.

(٢) جلال معوض، مرجع سابق، ص ص ٢٩ - ٣٠.

حول التجمعات العمرانية الحضرية[١]

وتوجد مجموعة من الأسباب التى أدت إلى ظهور هذه المناطق فضلاً عن اتساعها ونموها فى مصر بوجه عام منذ منتصف السبعينات فى ظل تآكل المضمون الاجتماعى لسياسات التنمية، وضعف اهتمام السياسات العامة باحتياجات الفقراء ومحدودى الدخل فى مصر[٢]، ومن تلك الأسباب ما يلى[٣]:

أ- الزيادة السكانية، والتضخم السكانى، وعجز الموارد والإمكانيات عن مواجهة هذه الزيادة.

ب - الهجرة الداخلية غير المخططة من الريف إلى الحضر، ومن مناطق الصعيد.

جـ - امتداد بعض القرى المحيطة بالمدن، وخاصة بالمدن الكبرى نظراً للتضخم السكانى.

د - انتشار وإقامة بعض الصناعات خارج النطاق العمرانى للمدن وعدم توافر المسكن المناسب للعمّال.

هـ - ارتفاع أسعار الأراضى، وارتفاع أسعار الوحدات السكنية.

و- قصور أجهزة الإدارة المحلية عن ملاحقة التعدى فور ظهوره.

---

(١) سامح العلايلى، مشروعات تخطيط المدن الكبرى وواقع التضخم الحضرى، فى : ندوة التوسع الحضرى، مرجع سابق، ص ص ٦١١ - ٦١٢ .

(٢) جلال معوض، مرجع سابق، ص ٣٠

(٣) مسعد الفاروق حمودة، تنمية المجتمعات المحلية، المكتب العلمى للكمبيوتر للنشر والتوزيع، الاسكندرية، ١٩٩٥، ص ص ٢٢٨ - ٢٣٠ .

ز - محاولة توفير المسكن بشكل فردى دون توجيه من الجهات المسئولة.

ونتيجة لخطورة هذه المشكلة وتشويهها لوجه المدينة، حاولت الحكومات مواجهتها بكافة الطرق والوسائل، والتى من أكثرها شيوعاً ما يلى:

**١ - القضاء على المناطق المتخلفة وإزالتها : Slums Clearance**

اتجهت الحكومات فى الدول النامية منذ ما يقرب من أربعين عاماً فى نقل الفقراء من المناطق المتخلفة، وإعادة تسكينهم فى مساكن قليلة التكلفة، بيد أن تلك السياسة فى معظم الدول النامية لم تحقق أهدافها المرجوة. ففى الخمسينات أزالت الحكومة الفليبينية المناطق المتخلفة، وأعادت توطين سكانها إلى مناطق تبعد من (٣٥) إلى (٤٠) كيلومتراً عن مركز مدينة مانيلا، ولكن بسبب نقص الحماية والخدمات والتوظيف فى المواقع الجديدة، فإن معظم سكان المناطق المتخلفة قد عادوا بسرعة، وقام الفقراء ببناء مدن صفيح جديدة.[١]

ولذلك يرى الباحث ضرورة عدم اقتصار إزالة المناطق المتخلفة على هدم المبانى المتداعية، بل يجب أن تتعدى إلى إدخال تغيرات اجتماعية وثقافية على أساليب معيشة سكانها، وذلك إذا أريد أن تحقق هذه البرامج ثمارها المرجوة، ولعل المثال الفليبينى خير دليل على ذلك.

ويرجع فشل سياسة إزالة المناطق المتخلفة فى التعامل بفعالية مع

---

(١)Rondinelli, Dennis A., Housing The Urban Poor in Developing Countries, Op. Cit., p.p. 156-157.

مشكلات سكان المناطق المتخلفة، أو توفير الخدمات الأخرى التى تحتاجها الأعداد المتزايدة من فقراء الحضر إلى ما يلى[١]:

أ - إنها مكلفة للغاية بالنسبة للحكومات، وذلك نتيجة للمستوى العالى من التعويضات التى تدفع إلى مالكى المساكن المهدومة، وتكاليف إعادة البناء العالية.

ب - إنها تخلق مشكلات خطيرة نتيجة لإعادة الانتقال والاضطراب الاجتماعى لسكان المناطق المتخلفة.

جـ - أنها غالباً ما تتأخر نتيجة للضغوط السياسية والاجتماعية من سكان المناطق المتخلفة الذين يقاومون إزالة منازلهم.

د - أنها غالباً ما تفرض تكاليف الانتقال العالية على الأسر التى يعاد توطينها بعيداً عن أماكن عملها فى وسط المدينة.

هـ - أنها نادراً ما تقوض مشكلات الإسكان التى يعانى منها معظم الفقراء، بل وتؤدى إلى زيادتها فى الكثير من الدول، حيث أن الفقراء لا يستطيعون شراء كثير من وحدات الإسكان العام الذى يحل محل مساكن المنطقة المتخلفة.

و - أنه ليس حلاً دائماً لمشكلات إسكان الفقراء، فغالباً ما يزيد إزالة المناطق المتخلفة فى أحد أجزاء المدينة، الزحام فى المناطق المتخلفة الأخرى.

**٢- تطوير المناطق المتخلفة : Slums Upgrading**

وتعتمد هذه السياسة على فلسفة "إذ لم تستطع مواجهتهم تحالف

---

(١)Ibid., p. 158.

معهم" If You Can't Fight Them, Then Join Them[1]. وحدد "مارتن" Martin أربع مميزات لهذه السياسة تتمثل فى [2]:

أ - أنها تحافظ على النظام الاقتصادى ، والفرص المتاحة لفقراء الحضر.

ب - أنها تحافظ على الإسكان منخفض التكاليف بمجرد وجوده فى موقعه الحالى.

جـ- أنها تحافظ على بناء المجتمع المحلى.

د - المدخل البديل للتطوير، وهو إعادة الإستيطان، يعد أحد الأسباب المؤدية للإضطراب الاجتماعى، وعادة ما يحدث فى مواقع أقل تفضيلاً، متضمناً تحمل المجتمع المحلى لتكاليف عالية،ويقلل من فرص التوظيف غير الرسمى.

وفى مصر، تم التعرف على المناطق العشوائية، وتصنيفها إلى مناطق قابلة للتطوير مع، أو بدون، إزالات جزئية، ومناطق يجب إزالتها كلية. وقد خصصت اعتمادات ضخمة لهذا الغرض ويتم إنفاقها من خلال برنامج ينفذ على مرحلتين لتطوير هذه المناطق، وتحقيق إندماجها فى نسق المعمور المصرى[3].

---

(١)Aldrich, Brain C. & Sandhu, Ranvinder S., The Global Context of Housing Poverty, Op. Cit., p. 275,

(٢)Choguill, Charles L., Op .Cit., p. 409.

(٣) معهد التخطيط القومى، مصر: تقرير التنمية البشرية ١٩٩٦، القاهرة،١٩٩٦، ص ص ٥٤ - ٥٥.

## رابعاً: المشكلات الفيزيقية:

**أ - مشكلة التلوث الحضري :**

يلخص مصطلح التلوث مختلف التهديدات البيئية التى يتعرض لها الأفراد، وأصبحوا فى كثير من الأحيان أكثر ألفة بها، ويعرف بأنه حالة من عدم النقاء، أو عدم النظافة، أو أنها كل عملية تنتج مثل هذه الحالة(١).

كما يعرف بأنه كل تغيير يطرأ على الصفات الفيزيقية، أو الكيميائية، أو البيولوجية لهذا الإطار مما يؤدى إلى إفسادها وجعلها خطراً على صحة الإنسان والحيوان، وغالباً ما يكون النشاط الإنسانى هو مصدر لهذا التلوث،وبذلك يكون التلوث ضرباً من التدهور، أى التحول فى صفات البيئة وسماتها إلى ما يضر الإنسان(٢).

ويقصد بالتلوث البيئى اختلال التوازن بين عناصر البيئة الطبيعية، ويعنى حدوث تغيرات كمية فى مكونات البيئة لما يقوم به الإنسان من أنشطة خلال تفاعله مع البيئة. وللتلوث أنواع ودرجات إلا أن أكثرها خطورة وشيوعاً هو تلوث الهواء، وتلوث الماء، والتلوث الضوضائى(٣).

وأخذت الدراسات الحديثة فى علم الاجتماع الحضرى فى توجيه

---

(١) السيد عبد العاطى السيد، علم الاجتماع الحضرى بين النظرية والتطبيق، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، ط٢، ١٩٩٦، ص ٣٣٤.

(٢) عبد الرحيم تمام، التلوث البيئى والتنمية: دراسة سوسيوأنثروبولوجية فى الريف المصرى، مركز المحروسة للبحوث والتعريب والنشر، القاهرة، ط١، ١٩٩٩، ص ١٤.

(٣) عبد المنعم محمد بدر، علم الاجتماع الحضرى، دار السعيد للطباعة، القاهرة، ١٩٩٢، ص ١٧٣ .

مـزيد عنايـتها لموضـوع تلوث البيئة، ولما كانت الاختـراعات العلمية الحديثة تـنطلق مـن مراكـز حضـرية، ولما كانت تطبيقاتـها - التكنولوجيا - تتخذ من المراكز الحضرية مستقراً ومقاماً، فإنه يترتب على ذلك تزايد فعال فى حجم الآلات والمصـانع والمـركبات وغيرهـا ممـا يـنفث نفاياتـه فـى المجـتمعات الحضرية[١]. هذا فضلاً عن أن المدن تستهلك اليوم ثلاثة أرباع الطاقة العالمية، وتتسبب في نفس الوقت في ثلاثة أرباع التلوث العالمى على الأقل[٢].

فتلوث الماء والهواء، ومستوى الضوضاء الزائد، وقبح المنظر الناتج عن نقـص التخطـيط والفقـر الحضـرى تتركـز فى المدن على مستوى العالم، ولكن الاخـتلاف الأساسـى بـين الـدول المتقدمة والدول النامية يتمثل فى أن سكان وحكـومات الـدول المتقدمة تـبذل قصـارى جهـدها مـن أجـل مـواجهة هذه المشكلات . أما الدول النامية، فقد كانت - بصورة كبيرة- تنظر إلى مثل هذه الاهـتمامات علـى أنهـا ثانـوية فـى مقابـل القضـايا الضرورية مثل التوظيف والإسكان والسيطرة على الأمراض الوبائيـة[٣].

ويـوجد أكثـر مـن (١,١) ملـيار نسمة - فقراء وأغنياء على السواء - يعيشـون فـى مـدن تـزيد مسـتويات الـتلوث الجوى فيها على معايير منظمة

---

(١) عبد الهادى محمد والى، التخطيط الحضرى، مرجع سابق، ص ص ٧٩ -٨٠.

(٢)Rogers, Richard, Cities for Small Plant, Faber & Faber, Britain, 1997, p. 27.

(٣)Williams, Jack F., et. al., World Urban Development, In: Brunn, Stanley D., et. al. (eds.), Cities of The World, Harper & Row Publishers, New York, 1983, p. 36.

الصحة العالمية. ولكن يرجح أن يتعرض سكان الحضر الفقراء لتلوث جوى إضافى داخل منازلهم سيئة التهوية، أو بسبب مرافق الطهى غير الملائمة، والتعرض لمزيد من التلوث خارج المنازل من المواقع الصناعية. وتوجد أفقر مناطق المدن، فى أغلب الأحيان، بالقرب من هذه المواقع، إما لأن غيرهم يرفضون العيش فيها، أو لأن الفقراء ليس لهم رأى فى تقرير الأماكن التى تقام فيها هذه الصناعات[1].

ولقد كانت مشكلة التلوث فى مصر، بصفة عامة، وفى مدينة القاهرة، بصفة خاصة، بمثابة أحد المشكلات المعوقة للتنمية، تزداد حدتها بشكل ملحوظ على مر السنين. فعلى سبيل المثال تفيد الدراسات المتاحة عن كميات الأتربة المتساقطة شهرياً على بعض أحياء القاهرة من خلال محطات رصد هذه الأتربة بفعل الأنشطة الصناعية القائمة إلى أن كمية الأتربة الساقطة على الدقى والزمالك تبلغ (١٥٠) طن /ميل مربع/ شهر، وحوالى من (١٨٠) إلى (٢٠٠) طن/ميل مربع/ شهر فى مصر الجديدة، و (٤٠٠) طن / ميل مربع/ شهر فى حلوان[2].

كما تشكل مياه المجارى الطافحة فى المدن المصرية أخطر أنواع تلوث السطح، حيث تضم هذه المياه مخلفات الإنسان، وكل المواد السائلة عن نشاطاته، والتى تفيض على سطح الأرض بسبب زيادتها عن الطاقة

---

(١) البنك الدولى، دخول القرن ٢١، تقرير عن التنمية فى العالم١٩٩٩/٢٠٠٠، مركز الأهرام للترجمة والنشر، القاهرة، ٢٠٠٠، ص ١٤٢.

(٢) محمد سمير مصطفى، بعض قضايا التنمية الراهنة فى جمهورية مصر العربية، معهد التخطيط القومى، مذكرة خارجية رقم ١٤٥١، القاهرة، ١٩٨٨، ص ٤٠.

الاستيعابية بفعل الزيادة السكانية، والتوسع العمرانى، فتشكل بيئة خصبة لتكاثر الميكروبات والبعوض، ولا يقتصر تأثير هذه المياه الطافحة على السطح، بل تتسرب إلى باطن الأرض فتلوث المياه الجوفية[١].

وتعد الأمثلة السابقة قليلاً من كثير، فهناك التلوث الضوضائى الذى تعانى منه المدن المصرية، وتلوث الهواء والذى قد أثير فى الفترة الأخيرة نتيجة لسحابة الدخان الخانقة التى غطت سماء القاهرة فى نوفمبر ١٩٩٩ واستمرت فى العام التالى.

وقد يرجع التلوث بصفة عامة فى المجتمع المصرى إلى عدة أسباب من أهمها ما يلى[٢]:

أ- الازدياد المستمر فى عدد السيارات فى المدينة بشكل واضح.

ب - ضيق بعض شوارع المدن، مما ينتج عنه صعوبة فى انسياب حركة المرور فيها، مما يزيد من تركيز الملوثات المنبعثة من عوادم المركبات ومن كميتها .

جـ- ارتفاع المبانى على جانبى الطريق مما يساعد على تراكم الملوثات وزيادة كثافتها،وصعوبة التهوية فيها.

د- استخدام عدد من السيارات المتهالكة أو القديمة أو المتدهورة مع عدم القيام بإجراءات الصيانة الضرورية لها.

هـ- نقص المساحات الخضراء وزيادة الأتربة.

---

(١) محمد سمير مصطفى، عزة سليمان، مستقبل التوسع الحضرى فى مصر وأثره على البيئة، فى : ندوة التوسع الحضرى، مرجع سابق، ص ٣٧٩.

(٢) محمد شفيق،مرجع سابق، ص ص ٢٦٨ -٢٦٩.

و- زيادة الأنشطة الصناعية والتعدينية التى تعتبر عاملاً مساهماً من عوامل التلوث.

ونتيجة لإدراك خطورة مشكلة التلوث، وضرورة الاهتمام بالبيئة، فقد عقد مؤتمر الأمم المتحدة الثانى للبيئة والتنمية المسمى بقمة الأرض Earth Summit فى مدينة "ريودى جانيرو" بالبرازيل فى شهر يونيو ١٩٩٢ - وكان المؤتمر الأول قد عقد فى استوكهولم فى عام ١٩٧٢ - بمشاركة رؤساء (١١٨) دولة من الدول الصناعية ودول العالم الثالث، هذا فضلاً عن مئات من منظمات البيئة غير الحكومية، وعشرات الألوف من الباحثين المهتمين بالموضوع، وقدمت القمة أجنده للقرن الحادى والعشرين (Agenda ٢١) لنظافة البيئة العالمية. وتشجيع التنمية البيئية فى القرن الحادى والعشرين، وركزت على ست مجالات من النشاط الدولى تمثلت فيما يلى [1]:

أ - تقديم مساعدات التنمية للبرامج التى تركز على تقويض الفقر، والصحة البيئية مثل توفير الصرف الصحى، والماء النقى، والتقليل من تلوث الهواء الداخلى، الناجم عن الفحم المشتعل، والوفاء بالحاجات الأساسية.

ب - الاستثمار فى البحث والخدمات لتقليل انهيار التربة، والسماح بالممارسات الزراعية الأكثر نفعاً للبيئة.

جـ - تقديم مزيد من الدعم لتنظيم الأسرة، وزيادة الفرص الوظيفية والتعليمية للمرأة، حتى يمكن التقليل من نمو السكان.

د- تدعيم حكومات الدول المتخلفة فى محاولاتها لوقف أو تعديل المشروعات التى تضر بالبيئة.

---

(١)Todaro, Michael p., Op. Cit., p.p. 640-642.

هـ- تقديم الاعتمادات المالية لحماية الموجودات الطبيعية والتنوع البيولوجي.

و - الاستثمار فى البحث وتطوير بدائل للطاقة غير كربوينة للاستجابة للتغيرات المناخية.

ولمواجهة مشكلة التلوث البيئى فى المجتمع الحضرى حدد البعض مجموعة من الأولويات التى يجب أن تتضمنها الاستراتيجية المستقبلية منها ما يلى [1]:

أ - الإطار التنظيمى والقانونى للحماية البيئية.

ب - الدلالات البيئية لضبط استخدام الأرض وحقوق الملكية.

جـ- الآليات الفعالة لجمع النفايات الصلبة وعلاجها والتخلص منها.

د- تأثير التكنولوجيات البديلة ونظم النقل والطاقة فى البيئة الحضرية.

هـ- الآليات المستخدمة فى تكامل التخطيط البيئى وفنيات الإدارة فى استراتيجيات تخطيط وتنفيذ تنمية المدينة ككل.

**ب - مشكلة المرور :**

ترتبط حالة النقل والمرور فى المجتمع ارتباطاً وثيقاً بموضوع التنمية والتخلف، فحركة الانتقال من مكان لآخر سواء للأفراد أو المواد لها أهميتها فى تحقيق مطالب التطور الاقتصادى والاجتماعى، وفى تلبية حاجات الأفراد،وأهداف المجتمع، فالمواصلات بهذا المعنى عصب رئيسى فى حياة المجتمع، كما أنها أحد شرايينه الأساسية باعتبارها عنصراً أساسياً فى

---

(1)Cheema, Shabbir G., Op. Cit., p. 427.

العملية الإنتاجية، ومقوماً جوهرياً من مقومات التنمية[١].

وتأتى مشكلات النقل والمرور كواحدة من التحديات التى تفرض نفسها على سياسات التخطيط الحضرى، وعلى جوانبه الواقعية، فالموقف الحالى للنقل الحضرى فى البلاد النامية يعد على درجة بالغة من السوء، ذلك أنه على الرغم من المعدلات المنخفضة لملكية السيارات الخاصة فى مدن هذه البلاد، فإن درجة الازدحام فيها قد وصلت إلى درجة الخطورة على المستويين اليومى والجغرافى. كما أن النقل العام فيها قد أصبح غير كافى سواء على مستوى الخدمة، أو على مستوى المناطق التى يخدمها[٢].

ولا تتعلق مشكلة المرور بطبيعة الحال بمالكى وسائقى السيارات أو مستعمليها فقط، بل تتعلق أيضاً بكافة أفراد المجتمع، بحيث لا يمكن تصور أحد لا يتعامل مع أو لا تتعلق حياته بحركة ومرافق المرور، فكل مواطن يتأثر بحركة المرور فى الميدان، وفى الشارع من حيث سرعتها أو بطئها، انسيابها أو اختناقها، أمانها أوخطورتها[٣].

وتتمثل مظاهر مشكلة النقل والمرور فى مدن العالم الثالث فيما يلى[٤]:

أ - النمو المرورى السريع : فقد زاد عدد المركبات لكل ألف من السكان بين

---

(١) محمد شفيق، مرجع سابق، ص ٢٥٧.

(٢) محمود جاد، مرجع سابق، ص ص ٨١ -٨٢ .

(٣) عبد المنعم محمد بدر، مرجع سابق، ص ١٧٠.

(٤) Dimitriou, Harry T., Urban Transport Planning: A Developmental Approach,Routledge,. London,1992,p.p. 152-166.

عامى ١٩٧٠، ١٩٨١ إلى الضعف فى البرازيل، وثلاثة أضعاف فى إندونيسيا، وخمسة أضعاف فى نيجيريا، ومن سبعة إلى عشرة أضعاف فى كوريا، وتتركز هذه الزيادة بصورة كبيرة فى المدن الكبرى.

ب - النقص فى الصيانة وتسهيلات النقل: فقد حدث هذا النمو المرورى بدون زيادة فى معدل الاستثمار فى البنية التحتية، والصيانة الملاءمة للنقل الحضرى، مما أدى بدوره إلى مشكلات الزحام.

جـ - ما يرتبط بكفاءة نظم النقل والبناءات المكانية التى تعمل فى ظلها، والموقع الجغرافى، والطلب عليها، وحجم السكان.

د - التكنولوجيا المختلطة للنقل، وسوء استخدامها: حيث تتميز مدن العالم الثالث بتنوع كبير فى المركبات بين القديم والحديث، والتى تتقاسم بدورها حق المرور فى الشارع.

هـ - الدعم والإدارة المروية غير الفعالة.

و - خدمات النقل العام غير الكافية، وبخاصة فى أوقات الذروة.

ز - مشكلات النقل لفقراء الحضر والتى من أهمها ما يتعلق بالقرب المكانى من تسهيلات النقل، وسهولة استعمال مركبات النقل العام.

ح - المعدلات العالية لحوادث الطرق(*).

فتسجل البيانات الإحصائية المتاحة تزايداً ملحوظاً لحوادث المرور فى المدن والمراكز الحضرية الكبرى، ويبلغ فى بعض المدن معدل زيادة يزيد

---

(*) زادت حوادث المرور فى السنوات الأخيرة بصورة ملحوظة مما دعى بعض الكتاب أن أطلق عليها الإرهاب المرورى، وذلك نتيجة لارتفاع ضحايا هذه الحوادث.

على (١٠٪) سنوياً، كما تشير الدراسات الحديثة إلى أن نسبة كبيرة من حوادث السيارات – قد تصل إلى (٤٠٪) – تقع فى تقاطعات الشوارع، والطرق الرئيسية، التى تعتبر مراكز اختناق بطبيعتها،وأن معدل هذه الحوادث يميل إلى الارتفاع الملحوظ أثناء ساعات الذروة[١].

ومع استمرار ازدحام المرور فى إغلاق الشوارع فى معظم المدن الكبيرة فى الدول النامية، تزداد تكاليف الإزدحام. وتتراوح تقديرات الخسائر الناتجة عن ارتباك المرور فى بانكوك من (٢٧٢) مليون دولار إلى مليار دولار فى العام، وذلك حسب كيفية حساب قيمة الوقت الضائع بسبب ازدحام المرور. وفى سول تقدر قيمة الوقت الضائع نتيجة ازدحام المرور بحوالى ( ١٥٤) مليون دولار[٢]. ولا شك أن هذا الوقت الضائع يمثل إهداراً للقوة البشرية.

كما تعكس مشكلة النقل والمواصلات تفاوتات المصالح بين الصفوة الغنية، وجماهير الفقراء، وبخاصة فى الدول المتخلفة ذات التفاوتات الكبيرة فى توزيع الدخل، حيث توجد زيادة كبيرة فى أعداد السيارات الخاصة فى السنوات الأخيرة، دون أن تقابلها زيادة مناسبة فى سعة الطرق والنقل العام[٣].

---

(١) السيد عبد العاطى السيد، علم الاجتماع الحضرى بين النظرية والتطبيق، جـ٢، مرجع سابق، ص ص ٣٦٨ – ٣٦٩ .

(٢) البنك الدولى، دخول القرن ٢١، مرجع سابق، ص ص ١٤١ – ١٤٢

(٣)Taylor, John L. & Williams, David G., Urban Planning Practice in Developing Countries, Pergaman press, Oxford, 1982, p. 13.

وتـرتبط مشـكلات الـنقل بستة قرارات استراتيجية تتمثل فى كيفية اختـيار أنمـاط الـنقل، وكيفـية تحسـين انـتقال الفقـراء، وتسـعير وتمـويل النقل، وكيفـية السـيطرة علـى استخدام السـيارات، وحماية البيئة، وكيفية خلق نظم المساعدة[١].

وتـوجد العديـد مـن العـوامل المجتمعـية التـى تسهم فى إيجاد هذه المشكلة منها ما يلى [٢]:

أ- تركـز الأنشـطة الحضـرية والأعمـال فـى مـناطق وسـط المدينة، أو مناطق الأعمـال المركـزية، وهذه المناطق غالباً ما تكون قديمة، وشوارعها ضيقة، ولم تعد تتناسب مع الكثرة والحجم فى وسائل النقل الحديثة.

فمراكز النشاط الرئيسية، غالباً ما تتركز فى شوارع ضيقة تعمل على تكثـيف الـزحام، كمـا أن كـثافة الأحـياء المـتخلفة، وكثـرة التعـرجات فى الطـرق، وعـدم انتظام اتساعاتها تقلل من كفاءتها أكثر، وتؤثر هذه الظروف على تطويل فترات الزحام الشديد[٣].

ب - زيـادة الاتجـاه لامـتلاك السـيارات الخاصة، وقلة الاعتماد على وسائل الـنقل العـام، فى الوقت الذى لا تزال فيه الشوارع والطرق الرئيسية على حالها من الضيق.

جـ- افـتقار مـدن الـبلدان النامـية إلى أمـاكن لانـتظار السـيارات، مما يدفع بأصحاب السيارات إلى تركها فى شوارع المدينة الضيقة، مما يعوق حركة

---

(١)Fuchs, Ronald F., Introduction, In: Fuch, Ronald F., et. al. (eds.), Op. Cit., p. 11.

(٢) عبد المنعم عبد الحى، علم الاجتماع الحضرى، مرجع سابق، ص ص ١٧٤ -١٧٥.

(٣) محمود جاد، مرجع سابق، ص ص ٨٢ – ٨٣.

المرور والمشاه، ويؤدى إلى نقص المساحة المكانية للمشاه وسير السيارات العابرة، مما يزيد من حدة الاختناقات المرورية.

ولذا لابد من وجود خطة واضحة لتنظيم حركة النقل فى المدينة، على أن تكون هذه الخطة هى الدليل الذى يسترشد به عند تخطيط المدينة، وذلك لما للنقل فى المدينة من أهمية ودور واضح، ولكونه سلاح ذو حدين، إما منشط للتنمية، وإما معوق من معوقات التنمية فى المجتمع الحضرى.

## خامساً: المشكلات النفسية :

أصبحت المدينة وما تثيره من قضايا ومشكلات بؤرة الاهتمام المحلى والعالمى على حد سواء، وقد بدا هذا الاهتمام المتزايد فى كثرة وتنوع الأدبيات الاقتصادية والاجتماعية، كما ظهرت أدبيات تركز دراستها على البعد النفسى للعلاقة بين الإنسان والمدينة، حيث أوضحت أن المدن بطبيعتها ونتيجة للتحديات اليومية التى تفرضها على ساكن المدينة، ظهرت سلوكيات وأنماط حياة تتناقض مع الأسس السليمة للصحة النفسية. ومن هنا لا يقتصر التخلف على الجوانب الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، ومن أهم الجوانب التى سيتناولها الباحث فى الجانب النفسى هما ظاهرتى الاغتراب، واللامبالاة.

**أ - الاغتراب :**

جاء فى تقرير صدر عن منظمة الصحة العالمية فى جنيف عام ١٩٩٣ أن تدهور البيئة الحضرية هو المسئول الأكبر عن زيادة حالات العنف والإرهاب والإدمان والاكتئاب، كما جاء فيه أن غياب المسكن الصحى والبيئة

المناسبة والآمنة يؤدى إلى انتشار الأمراض النفسية والاجتماعية [١].

ولقد أجمع الدارسون على أن من أبرز الأزمات التى ألمت بالبيئات الحضرية المعاصرة، تلك التى تسمى بظاهرة المدينة المجزأة Divided City التى يعرفها "هانسن" بأنها تلك التى تتركب من شرائح اجتماعية اقتصادية تستشعر فيما بينها عدم المساواة من حيث وضعيتها، ومستقبلها، ونوعية الحياة داخل بيئاتها، الأمر الذى يدنى لديها الإحساس بالكيان أو الذات ويزيد من الهامشية والاغتراب[٢].

وتوجد ثلاثة اتجاهات لتفسير الاغتراب فى المجتمع الحضرى تتمثل فى :

١- الاتجاه الإيكولوجى : Ecological Attitude

ويعتمد هذا الاتجاه - والذى يطلق عليه الاتجاه التقليدى أو الحتمى - على افتراضات "دوركايم" السوسيولوجية، وعلى فروض "زيمل" النفسية- الاجتماعية، أى على مقولة انهيار المجتمع المحلى، أو على نموذج فقدان المعايير [٣].

---

(١) عادل أبو زهرة، مستوى الكفاف ومستوى الحرية فى البيئة الحضرية، فى :الملتقى العربى حول دور المنظمات غير الحكومية فى دعم التنمية المتواصلة للمجتمعات الفقيرة، مرجع سابق، ص ٨.

(٢) أحمد النكلاوى، علم الاجتماع وقضايا التخلف: دراسة تحليلية برؤية ماكروسكوبية، دار الثقافة العربية ،القاهرة، ١٩٨٦، ص ص ٢٤٥ - ٢٤٦.

(٣) Jang, Soung J. & Alba, Richard D., Urbanism, and Non – Traditional Opinion, Social Science Quarterly, Vol. 73, No. 3, 1992, p. 597.

ويذهب هذا الاتجاه إلى أن الحياة الحضرية قد أضعفت العلاقات التقليدية للأسرة، والقرابة والمجتمع، وإحلالها بالروابط اللاشخصية والانتماءات الثانوية(١). فمعظم المدن عبارة عن مجموعات من المنازل والمتاجر والشوارع والمنافع العامة التى يساء استخدامها،ولا تقدم البديل عن الانتماء، بل على العكس تقدم الاكتظاظ السكانى، وانعدام الارتباط الشخصى، فالالتزامات والقيود التى يشعر بها الفرد فى القرية لا وجود لها في المدينة(٢).

فقد صورت بعض الكتابات المدينة على أنها غير شخصية وشريرة بطبعها، وباعث طبيعى على التفكك الاجتماعى، وتنبع تلك الصفات من التكرار العالى للجرائم، والضغوط العقلية المتزايدة الناتجة عن الغايات التى يجب أن يواجهها الفرد (٣). فالمدينة فى نظر روزاك تعبير رمزى للعقلانية، والتعقيد الفنى غير الموجه الذى من شأنه أن يؤدى إلى إرباك العقل، وإماتة الروح (٤).

---

(١)Guest, Avery & Oropesa R., Informal Social Ties and Political Activity in the Metropolis, Urban Affairs Quarterly, Vol. 21, No. 4, 1988, p.p. 550-551.

(٢) محمد أحمد بيومى، المشكلات الاجتماعية: دراسات نظرية وتطبيقية، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، ١٩٩٣، ص ٢٥٥.

(٣)Racelis, Mary H., Becoming an Urbanite, in: Guglar, Josef (ed.), The Urbanization of The Third World, Oxford University Press, New York, 1986, p. 23.

(٤) السيد عبد العاطى السيد، الثقافة والشخصية الحضرية: **تحليل نظرى لبعض عناصر التراث المعاصر**، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، ١٩٨٦، ص ٧.

٢- الإتجاه التكوينى : Cosmopositional Attitude.

ويرجع هذا الاتجاه الاختلافات والفروق بين سكان الريف والحضر إلى الاختلافات التكوينية وخصائص السكان فى المجتمعين مثل الفروق فى الخصائص الفردية كالسن والتعليم والدخل وغيرها، وليس إلى التأثيرات الإيكولوجية المستقلة، كما يدعى الاتجاه الحتمى [١].

ووفقاً لذلك، فإن الحياة الحضرية نفسها لا تؤثر، ولا تؤدى بصفة مباشرة إلى الاغتراب أو إلى تنوع طرق الحياة الحضرية فى التفكير والعمل، فالاختلافات فى الاتجاهات والسلوك والعلاقات الاجتماعية ترجع إلى الخصائص الاجتماعية، و - أو - الخصائص الاقتصادية للسكان، أو نتيجة لعدم الاستقرار المكانى [٢].

٣ - اتجاه الثقافة الفرعية : Sub - Cultural Attitude

يجمع هذا الاتجاه - الذى قدمه "كلود فيشر" C. Fischer - بين الاتجاهين السابقين، فيعتمد على الاتجاه التقليدى فى مقولته "التاثير المستقل للحياة الحضرية" بيد أنه يفسر هذا التأثير وفقاً لنموذج "انتشار القيم"، والذى يحدد العلاقات الشخصية على أنها أساس لعدم التقليدية الحضرية، حيث أن نمط الحياة الحضرية يسمح بوجود العدد الكافى الذى يؤدى إلى خلق الثقافات الفرعية، ويعمل على تواصلها مع بعضها البعض،

---

(١)Jang, Saung J. & Alba, Richard D., Op. Cit., P. 598.

(٢)Tittle, Charles R., Influences on Urbanism: A Test of Predictions from Three Perspectives, Social Problems, Vol. 36, No.30, 1989, p. 274.

والذى يتناقض مع نموذج "تدمير القيم" الذى يتبناه الاتجاه التقليدى، والمتعلق بانهيار المجتمع المحلى الذى يعتمد على الروابط الأولية والشعور بالانتماء [١].

فهذا الاتجاه يرفض الحتمية الإيكولوجية المبسطة التى يتبناها الاتجاه التقليدى، وهى ارتباط الإقامة فى المدينة بضعف الشعور بالانتماء، وزيادة معدل الاغتراب، فالتركز السكانى له نتائج نفسية واجتماعية، ولكنها ليست من ذلك القبيل الذى وصفه الاتجاه التقليدى [٢].

كما يتفق اتجاه الثقافة الفرعية مع بعض فروض الاتجاه التكوينى فى أن الاختلافات بين السكان، والاختلافات السلوكية والثقافية فى الأماكن ذات الأحجام المختلفة ترجع إلى عوامل وخصائص السكان مثل العمر والعوامل العرقية والديموجرافية وغيرها [٣].

ويرى الباحث أن التفسير العلمى الشامل للاغتراب فى المجتمع يقتضى منا أن نأخذ فى اعتبارنا الاتجاه التقليدى، والاتجاه التكوينى معاً- وهو ما اتبعه الاتجاه الثالث - فإذا كان الاتجاه التكوينى فسر الاغتراب فى ضوء الاختلافات فى الخصائص التكوينية مثل السن أو الخصائص الديموجرافية بصفة عامة، والخصائص الاجتماعية والثقافية للأشخاص، فإن الإقامة - سواء أكانت ريفية أو حضرية - تعد هى الأخرى أحد تلك

---

(١)Jang, Saung J. & Alba, Richard D., Op. Cit., p. 599.

(٢)Fischer, Claude S., The Urban Experience,Harcourt Brace Javanovich, Chicago.,1982,p. 237.

(٣)Tittle, Charles R., Op. Cit., p. 271.

العوامل، إن لم تكن أبرزها على الإطلاق.

فحياة الشخص داخل المجتمع الحضرى، ذى الإيقاع السريع، والعلاقات اللاشخصية الرسمية، وضغوط الحياة اليومية التى تتزايد فى المجتمع الحضرى تعد أحد العوامل التى تؤدى إلى إحساس الفرد بالغربة عن المجتمع الذى يعيش فيه. وتؤثر تلك الغربة تأثيراً سلبياً بدورها على قدرة ورغبة الفرد فى الإسهام فى التنمية، والمشاركة فى حياة مجتمعه. أما اللامبالاة التى تعد أحد جوانب الاغتراب، فنظراً لأهميتها لموضوع الدراسة، فسوف أعالجها كعنصر مستقل فيما يلى:

**ب - اللامبالاة : Apathy :**

يقصد باللامبالاة، عملية فقدان الاهتمام بالشيء، وتشير فى علم السياسة إلى عدم الاهتمام بالمسائل السياسية، مثل التعبير عن الرأى عندما تكون الفرصة سانحة، وتبدو هذه الحالة فى الانتخابات، وفى المسائل السياسية التى تستلزم درجة عالية من الوعى السياسى، وعندما تكون الدولة غير ملتفتة لما يسمى حياة الجماهير[1].

وتوجد علاقة إيجابية بين عدم إشباع الحاجات الأساسية، والشعور بالاغتراب واللامبالاة، فليس من المتوقع أن يؤدى الإنسان دوراً إيجابياً أو إنتاجياً فى مجتمعه طالما أنه يفتقد عنصر الأمن النفسى والاجتماعى، فهو من الناحية النفسية يود - كشعور إنسانى - أن يطمئن على يومه وغده، وأن يكون أمامه مستقبل مرئى يستوعب طموحه فى ذاته، وفى أسرته، وفى

---

(١) إسماعيل على سعد، المجتمع والسياسة، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، ١٩٩٠، ص ٢٢٦.

مجتمع تستبد فيه السيطرة الاقتصادية للقلة التى تملك ولا تنتج، وحرمان الكثرة التى تنتج ولا تملك، يجد أن آفاق هذا المستقبل وذلك الطموح أمور عسيرة، فضلاً عن أنه من الناحية الاجتماعية يرى كل شئ قابل للبيع والاتجار [١].

وتوجد ثلاثة احتمالات أساسية تتولد عن عدم إشباع الحاجات الأساسية وهى [٢]:

أ - أن يعيش الإنسان داخل المجتمع رافضاً محاولاً الانتقام منه، وذلك من خلال التحول إلى سلوكيات منحرفة انحرافاً إجرامياً، أو بممارسة السلوك الانتهازى الذى يرى فى الغايات الخاصة أهدافاً واجبة التقديس، مع الإيمان باستخدام أية وسائل قد تجسد له هذه الغايات.

ب - الانسحاب والانزواء من الحياة الاجتماعية، للمجتمع ومعايشته دون التفاعل الإيجابى معه، ودون الشعور بالانتماء.

جـ- أن يعيش الفرد مهاجراً داخل الوطن رافضاً الواقع ساعياً للهروب منه إلى مكان يساعد على تحقيق إمكاناته، وإشباع حاجاته الأساسية.

ونتيجة للأزمات السابقة، فقد أضحت المدينة مصدراً للقلق المستمر لسكان الحضر بدءاً من النظام التعليمى العاجز، إلى المنافسات الحادة للحصول على المسكن، إلى الفرص الوظيفية المحدودة، والمرتبات الضئيلة،

---

(١) عبد الهادى محمد والى، التنمية: مدخل لدراسة المفهومات الأساسية، دار المعرفة الجامعية، الاسكندرية، ١٩٩١، ص ص ٢٩١ - ٢٩٢ .

(٢) على ليلة، الشباب العربى: تأملات فى ظواهر الإحياء الدينى والعنف، دار المعارف، القاهرة، ط٢، ١٩٩٣، ص ١٨٠ .

مما يجعل الإنسان الحضرى يتحرك من خلال سلسلة من الصعوبات، والتى تجعل توقعاته للمستقبل مليئة بالحزن والأسى. والمحصلة النهائية لكل ذلك هى الاغتراب واللامبالاة [١].

كما أن تعقد المجتمعات الحضرية قد لا يساعد على دعم الشعور بالمسئولية، وتنمية الفعالية فى نطاق الشئون المحلية، بل إن استطلاع الآراء السائدة فيه يؤدى إلى القول بأن هناك حاجة ملحة لتوجيه سياسة التعليم، وجهة تركز على أسلوب إلمام الناس بتنمية مجتمعاتهم وتخطيطها والمشاركة فى كل جهد مرتبط بهذه القضايا [٢].

فلقد اختبر "جرير" و "أورلين" Green & Orlean العلاقة بين الروابط الطوعية المحلية، وضغط المجتمع المحلى على سكان المدينة، فوجدا أن (٩٠٪) تقريباً من سكان المدينة يقعون فى أحد الفئات التالية [٣]:

أ – **المنعزلون**: Isolates : وهم غير المندمجين فى البناء التنظيمى للمجتمع المحلى، ولا ينتمون إلى أى تنظيم طوعى فى المنطقة، كما أنهم نادراً ما يدلون بأصواتهم، أو حتى قراءة الجريدة المحلية، باستثناء رؤية الإعلانات، ولذلك فإنهم لا يفهمون أمور المجتمع المحلى وأهم القضايا المعاصرة.

---

(١) El - Safty, Madiha, Youth Problems in Egypt, The National Review of Social Science, Vol.19, Nos. 1-3, 1982, p. 114.

(٢) عبد الهادى محمد والى، التنمية: مدخل لدراسة المفهومات الأساسية، مرجع سابق، ص ١١١.

(٣) Schwab, Willaim, Op. Cit., p.p. 350-351.

ب - **الجيران** Neighbours : وتندمج هذه الفئة في بيئاتها الاجتماعية المباشرة. وبصفة عامة، فإنهم يشبهون المنعزلين في انخفاض معدل مشاركتهم في السياسات، ولكنهم يشاركون في منطقتهم المحلية، ولا تتعدى مشاركتهم جيرتهم التي يقطنون بها.

جـ - **الفاعلون** Actors : وهم جماعة صغيرة جداً، ولكنها أكثر تأثيراً بسبب إندماجهم في التنظيمات المحلية بصفة عامة، كما أنهم ينضمون للروابط الطوعية على مستويات عديدة، ويمثلون نسبة كبيرة من المنتجين، وأكثر دراية بالقضايا الوطنية.

ونتيجة لما سبق، بالإضافة إلى التمايز الطبقي الصارخ ، والضغوط الاجتماعية والاقتصادية، تفشت ظواهر اللامبالاة وعدم الاكتراث، مما تعد بدورها أحد جوانب التخلف، ومعوقاً من معوقات التنمية، الأمر الذي يتطلب اتخاذ كافة الوسائل الكفيلة بنشر روح الانتماء والمشاركة في المجتمع بصفة بعامة، والمجتمع الحضري بصفة خاصة.

**تعقيب :**

اتضح في ضوء التحليل السابق مظاهر الأزمة الحضرية،والجوانب المختلفة للتخلف الحضري،والتي أرى ضروري التعامل معها في ضوء المدخل التكاملي، فهي كل متكامل متفاعل، لا يمكن الفصل بينها إلا لأغراض الدراسة والتحليل. وبالتالي تتوقف مواجهة تلك الأزمة التي تتفاقم يوماً بعد يوم على مدى فاعلية وإدراك الدولة لهذا التكامل، ومن ثم عدم اللجوء إلى سياسات جزئية منفصلة في التعامل معها.

فالظروف السيئة في مدن الدول النامية هي تهديد لكل من دور هذه

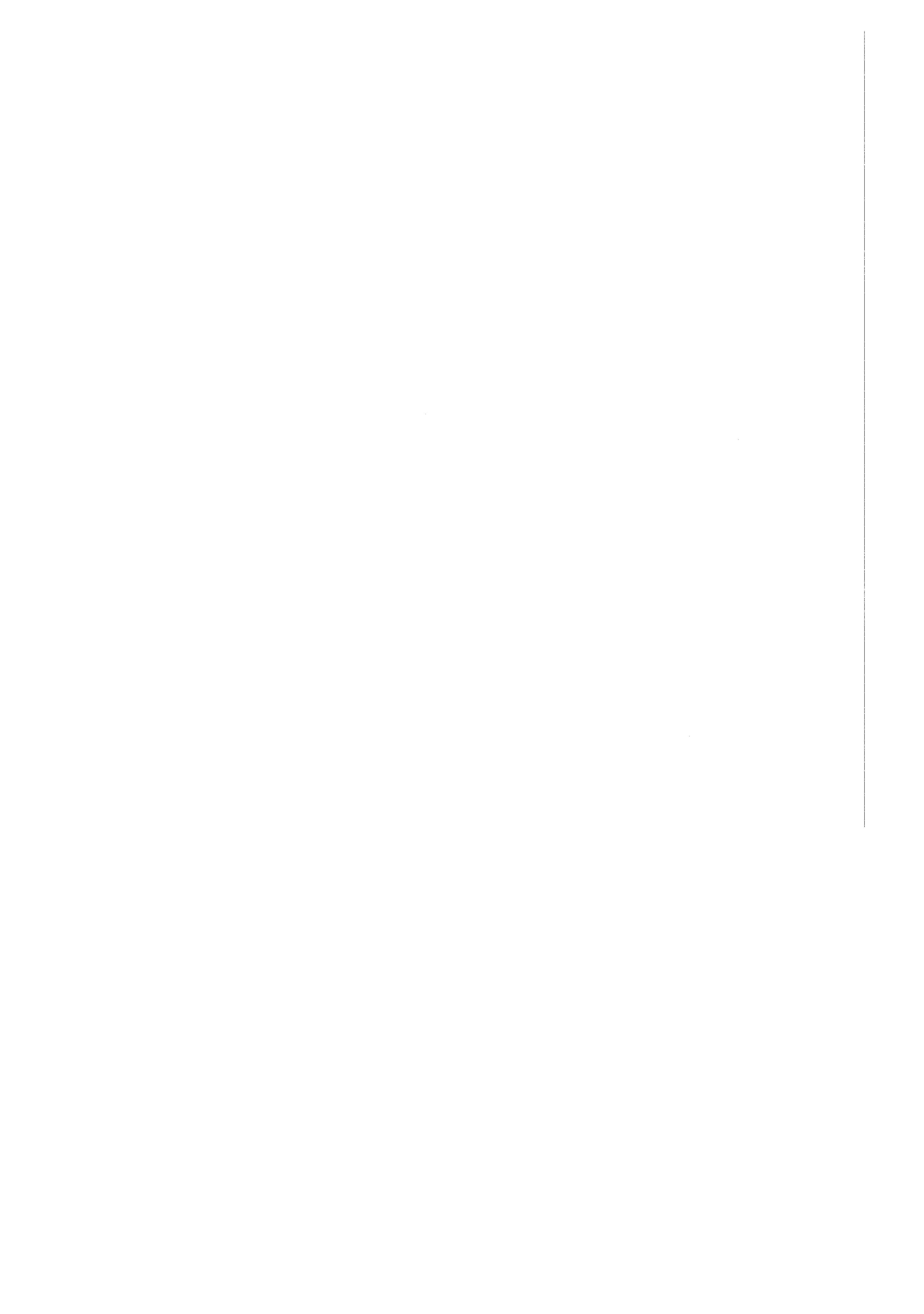
المدن، وقدرة النمو الاقتصادى وصحة سكانها، وبخاصة فقراء الحضر الذين يعيشون فى فقر مدقع نتيجة لنقص البنية التحتية والخدمات الاجتماعية، والتدهور الذى يطرأ على البيئة الحضرية ذاتها، وتتمثل فى قدرة الأحياء المتخلفة، وتضخم حجمها، والنقص الشديد فى الخدمات الحضرية، بما فى ذلك الإسكان والمواصلات، والمنافع العامة، يضاف إلى ذلك سوء استغلال الأرض، وانعدام التخطيط العمرانى. لذا فلابد من وجود سياسات وبرامج متكاملة على كافة المستويات، الدولية والقومية والمحلية، للحد من هذا التدهور، وإلا فإنها سوف تظل تحدياً يجابه التقدم البشرى ويعترض طريق التنمية.

وقد أثار هذا التحليل قضية التفاوت فى التوزيع، فبجانب تلك الجوانب المختلفة للتخلف الحضرى، تزداد عملية التفاوت فى التوزيع سواء أكان توزيعاً للدخل أو للخدمات، والتى غالباً ما تتوجه إلى الطبقات الاجتماعية ذات المستوى الأعلى، فإذا نظرنا إلى الخدمات التعليمية والطبية، على سبيل المثال، لوجدنا اتجاهاً إلى الخدمات عالية المستوى وتوجيه مزيداً من الاستثمار إليها.

لذا فمن الضرورى أن توجه الدولة مزيداً من الاهتمام بالخدمات التى تتلاءم مع القطاع الأعظم من السكان، وبالطبع، فإنهم فئات محدودى الدخل فى الريف والحضر على السواء.

# الفصل السادس
# التنمية الحضرية
# والتفاوتات الإقليمية

- تمهيد.
- أولاً : التحضر والتنمية.
- ثانياً : تعريف التنمية الحضرية.
- ثالثاً : استراتيجيات التنمية الحضرية.
- رابعاً : التفاوتات الإقليمية والتنمية.
- خامساً : التنمية الحضرية فى ظل الإصلاح الاقتصادي والعولمة.
- تعقيب



**تمهيد :**

دفعت الاتجاهات المرتبطة بالتحضر العالمى بصفة عامة، والتحضر فى الدول النامية بصفة خاصة ، والتى تمثلت فى زيادة أحجام المدن وأعدادها ، وتدهور الكثير من البيئات الحضرية- كما اتضح من الفصل السابق – وتفاقم العديد من المشكلات التى أصبحت ملازمة للحياة الحضرية إلى زيادة الاهتمام بمستقبل المدن ورفاهية سكانها.

ونتيجة لذلك، فقد علت الأصوات فى جميع دول العالم المتقدم والمتخلف على حد سواء فى العقود الأخيرة مطالبة بضرورة تدخل الإنسان للحد منها، ومن هذا النمو العشوائى أو السرطانى وذلك التدهور الحضرى المزمن الذى لا يجدى معه أى علاج مؤقت بلا تخطيط علمى منظم. وكثرت الدراسات التنبؤية بالنمو الحضرى وبمشاكله الاقتصادية والاجتماعية وكيفية معالجة هذه المشكلات من خلال التنمية.

واجتهد الباحثون فى تقديم استراتيجيات مختلفة للتنمية الحضرية التى تأثرت بدورها بما يمر به العالم من أحداث ووقائع مثل سياسات التكيف الهيكلى، وموجة الخصخصة، والعولمة، مما كان له أكبر الأثر على التنمية بصفة عامة والتنمية الحضرية بصفة خاصة.

ومن بين تلك الاستراتيجيات تنمية المدن المتوسطة لكونها أكثر ملاءمة لدول العالم الثالث، فهى تؤدى دوراً مزدوجاً، تعمل على التنمية الريفية والحضرية على السواء. ويمكن أن تكون أقطاب نمو فعالة بديلة للمدن الكبرى.

ويحاول هذا الفصل استجلاء التنمية الحضرية، و واقعها، وما يرتبط بها من مشكلات من خلال تناول العناصر التالية :

**أولاً** : التحضر والتنمية.

**ثانياً** : تعريف التنمية الحضرية.

**ثالثاً** : استراتيجيات التنمية الحضرية.

**رابعاً** : التفاوتات الإقليمية والتنمية.

**خامساً**: التنمية الحضرية فى ظل الإصلاح الاقتصادى والعولمة.

## أولاً: التحضر والتنمية:

تعد المدينة وحدة ديناميكية ساهمت فى تطوير تاريخ البشرية على مر العصور، فنمو المدن والتوسع الحضرى جعل منها مرحلة متزايدة الأهمية فى تاريخ الإنسانية، وعاملاً من عوامل النمو والتقدم. وقد وجد اتجاهان يحكمان العلاقة بين التحضر والتنمية يتمثلان فى [١]:

أ- **الاتجاه الأول**: ويعتبر المدينة ونموها شيئاً طيباً، إذ أنها جزء من النظام القومى المنتج.

ب - **الاتجاه الثانى**: ويرى أن المدينة وحياتها مصدر للعديد من الشرور والآثام، وقد أدان هذه الاتجاه المدينة كبيرة الحجم، على وجه الخصوص.

ويوجد اتجاه ثالث يجمع بين الاتجاهين السابقين، حيث يرى أنصاره من ناحية أن المدن هى محركات قومية وإقليمية للنمو الاقتصادى، ومراكز للإبداع الثقافى والتكنولوجى، كما أنها من ناحية أخرى موطن للفقراء والمحرومين، ومصدر للتلوث البيئى وغير ذلك من الأمراض الاجتماعية[٢].

ففى الفترات الأولى كان ينظر للمدن على أنها مراكز للاستهلاك غير المنتج، بالإضافة إلى الحديث عن المشكلات المصاحبة للتحيز الحضرى والتحضر الزائد، وحديثاً نظر إلى النمو الحضرى على أنه حيوى وضرورى للنمو الاقتصادى والتنمية الاجتماعية. فالمدن هى مولدات للنمو تضيف قيمة

---

(١) سيد عبد المقصود، بعض قضايا التوسع الحضرى: مناقشة فى المفاهيم ودور المدن فى التنمية، فى: ندوة التوسع الحضرى، مرجع سابق، ص ٤٧ .

(٢) Fuschs, Ronald, Introduction, Op. Cit., p. 2 .

للمنتجات الريفية، وتقدم الخدمات للأسواق الإقليمية، وتجذب استثمارات التصنيع والخدمات. والمستويات الأعلى من التحضر، تصحبها عادةً معدلات أعلى من نصيب الفرد من الدخل القومي، ومعدلات أعلى من التعليم، والمهارة العالية. فكلما تقدم التحضر خطوة، حدثت خطوة مماثلة في الإسهام الحضرى في تنمية الاقتصاد القومي [١].

ووجد ارتباط بين التحضر والتنمية الاقتصادية في كل من الدول النامية والمتقدمة ولكن بدرجات متفاوتة في كل منها، وبحساب معامل الارتباط بين متوسط نصيب الفرد من الدخل القومي، ونسب السكان الموجودين في المناطق الحضرية في عدد من الدول النامية عام ١٩٨١،وجد أنه يبلغ (٠,٧٠١) مما يدل على الارتباط بين التحضر والتنمية [٢].

فالوظائف الحضرية تنتج في المتوسط دخولاً أعلى من الأنشطة الريفية، ونتيجة ذلك، فإن الدخول الحضرية تتراوح بين (١,٥، ٢,٥)، ومن ضعف إلى ثلاثة أضعاف ونصف متوسط الدخول الريفية [٣] . كما أن التقدم الاقتصادى والاجتماعي في الدول النامية مرهون بتنمية مناطقها الحضرية، حيث أن تلك المناطق يجب أن تكثف أدوارها كمحركات للتنمية، وخالقات للثروة [٤].

---

(١) Burgess, Rod, et. al., Cities, The State , and Market, In: Burgess, Rod, et. al. (eds.), The Challenge of Sustainable Cities, Zed Books, London, 1997, p. 19.

(٢) علا سليمان الحكيم، ظاهرة التحضر ونمو المدن، ص ص ١٤٨ — ١٥٢.

(٣) Kahnert, Friedrich, Improving Urban Employment and Labor Productivity, The World Bank Discussion Papers, No. 10, The World Bank, Washington, 1989, p. 17.

(٤) Leman, Edward & Cox, John E., Op. Cit., p. 225.

وقدر البنك الدولى أن المدن تنتج ما يزيد على (٥٠٪) من إجمالى الدخل القومى فى الدول النامية(١). فعلى الرغم من أن نسبة التحضر فى كينيا (٢٣٪)، وفى الهند (٢٧٪)، وفى نيجيريا (٣٥٪)، فإن المناطق الحضرية فى هذه الدول الثلاث تنتج (٧٠٪) من إجمالى الناتج القومى (٢).

ويمكن القول إن التنمية ليست نمواً اقتصادياً فقط، وإنما تتضمن أيضاً العدالة فى التوزيع، وبالتالى فإن ارتباط التحضر بارتفاع معدل الدخول، لا يعتبر دليلاً فى حد ذاته على التنمية، كما أن مجرد وجود استئثار المدن الكبرى فى الدول النامية، لا يعنى أن ذلك أحد مؤشرات التنمية، بل هو معوق للتنمية فى هذه المدن المتسلطة، وباقى الهيكل الحضرى، بل والدولة ككل.

وقد قام "هوسلتيز" **B. Hoseelitz** بتحليل الخصائص البنائية المميزة لدول العالم الثالث، والدور الذى لعبته هذه المدن فى مجال التنمية الاقتصادية، فوجد أن واقع الدول النامية لا يؤكد حدوث تغير مماثل للتغير الغربى فى التغير المهنى، بل أوضحت ظهور نمط مخالف سبقت فيه معدلات التحضر — ويعنى بها الإقامة فى المدن — من حيث السرعة والحجم ومعدلات التوسع فى العمالة الصناعية. كما تميز بالتحول المباشر من الأعمال الزراعية إلى أعمال الخدمات. ومن ثم تميزت الغالبية العظمى من مدن العواصم فى العالم

---

(١) Burgess, Rod, et. al., Cities, The State , and Market, Op. Cit., p. 19.

(٢) Opadwala, Porus & Goldsmith, William W., The Sustainability of Privilege: Reflections on the Environment, The Third World City and Poverty, World Development, Vol. 20, No. 4, 1992, p. 628.

الثالث بغلبة القطاع الخدمى على باقى القطاعات الاقتصادية، مما يعد من السمات البارزة لمظاهر التحضر الزائف فى تلك البلاد [١].

فإذا نظرنا إلى تزايد سرعة التحضر كظاهرة ملموسة فى الأقطار العربية فإن حجم التحضر لا يقترن بالازدياد فى الحضرية كنمط معيشى، ولذلك يستمر التدهور فى الروح الحضرية المتمثلة فى الانفتاح، وتقبل التغيير، والوعى الحضارى، والاهتمامات العقلانية التى تتصل اتصالاً وثيقاً بالتحديث، ومن ثم يشكل النمو الحضرى فى العالم العربى عاملاً معوقاً بدلاً من كونه مشجعاً للتحديث والتنمية [٢].

وفى إطار هذا الجدل توجد ثلاث نظريات فسرت كل منها فى ضوء أطرها النظرية ، العلاقة بين التحضر والتنمية وتتمثل فى نظريات التحديث، والتبعية، والتحيز الحضرى. الأمر الذى يدعو الباحث إلى تناولهم فى سياق حديثه عن هذه العلاقة.

### أ – نظرية التحديث Modernization Theory:

يذهب منظرو التحديث إلى أن التوسع الحضرى هو جزء من التحول الطبيعى من المجتمع الزراعى التقليدى إلى المجتمع الصناعى الحديث، ووفقاً

---

(١) السيد عبد العاطى السيد، علم الاجتماع الحضرى بين النظرية والتطبيق، جـ ١، مرجع سابق، ص ١٤١ .

(٢) سمير خلف، بعض المظاهر البارزة فى التحضر فى العالم العربى، مجلة الفكر العربى، العدد الثالث والأربعون، السنة السابعة، سبتمبر، ١٩٨٦، ص ١٤٩.

لذلك، فإن التحضر السريع يعد ظاهرة إيجابية يجب تشجيعها. والعمل على الإسراع بها [١]

فقد أدى التحضر فى الفترة الأخيرة إلى حدوث عملية تحول اجتماعى واقتصادى بصورة جذرية، حيث أصبحت الزراعة مصدراً أقل دعماً للحياة، وانخفضت نسبة العاملين فى الأرض الزراعية فى الدول المتقدمة والنامية على حد سواء، كما تضمن التحضر تقسيماً إقليمياً متزايداً للعمل. وفى ضوء ذلك، فإن تركز السكان فى المناطق الحضرية الصناعية يؤدى إلى التنمية الاقتصادية عن طريق التقليل من نسبة السكان المندمجين فى الأعمال الزراعية . كما أكد آخرون على مزايا التحضر من خلال الاتجاه النفسى الاجتماعى، فيعتقد أن تحسن مستويات التعليم المصاحب للتحضر يقلل من أنماط السلوك التقليدية [٢].

وفى ضوء ذلك نظر مفكرو التحديث إلى المدن باعتبارها وسائل أكثر فعالية للتغيير فى نظام دولى يتسم بالانتشار الثقافى. وأنه كلما كبرت المدينة، ارتفع وزاد معدل التنمية. ومن ثم فإن التحضر السريع لا يمثل مشكلة، ولكنه يمثل حلاً لمشكلة التخلف [٣].

---

**(1) Bradshaw, York E., Urbanization and Underdevelopment: A Global Study of Modernization, Urban Bias, and Economic Dependency, American Sociological Review, Vol. 52, April, 1987, p. 224.**

**(٢)Roberts, Bryan R., Op . Cit., p.p. 6-7.**

**(٣) Flanagan, William G., Op. Cit., p. 117.**

فوفقاً "لبايروخ" **Bairoch** توجد خمسة أسباب للعلاقة الإيجابية بين الحجم الحضرى، ومعدلات التجديد تتمثل فيما يلى [١]:

١- تيسر الكثافة السكانية العالية من التواصل البشرى، وتعجل من تدفق المعلومات.

٢ – يعد تنوع الاقتصاد الحضرى منشطاً للتقدم التكنولوجى فى القطاعات الأخرى.

٣ – نتيجة لتركز التسهيلات التعليمية والبحثية فى المدن، فإنها تشجع على التفكير العقلانى ورد الفعل المنظم

٤ – تميل المدن إلى جذب السكان الأكثر إبداعاً من ظهيرها، وذلك لتوافر الفرص الاقتصادية والاجتماعية.

٥ – تعمل المدن المحلية كمداخل أساسية للارتباط بالمدن الأخرى أو الخارجية، ويتم ذلك من خلال التجارة والهجرة.

ويذهب "بيرلينر" **Berliner** إلى أن وجهة النظر التقليدية فى الاقتصاد، وهى أن انتقال العمل – ويتمثل هنا فى الهجرة الريفية الحضرية– يساهم بصورة واضحة فى فعالية توطن الموارد، فعن طريق الهجرة من المناطق ذات الإنتاجية الحدية المنخفضة، والأجور المتدنية إلى المناطق ذات الإنتاجية الحدية الأعلى، والأجور العالية يزيد من الناتج الكلى للمجتمع، ومن ثم فإن حياة المدينة محفزة لتنمية وتطور الأفكار الحديثة الضرورية للنمو الاقتصادى[٢].

---

(١) Haughton, Graham & Hunter, Colin, Sustainable Cities, Jessica kingsley Publishers Ltd, London, 1994, p. 71.

(٢) Bradshaw, York .W., Op. Cit., p. 225.

يتضح من ذلك رؤية نظرية التحديث للعلاقة الإيجابية بين التحضر والنمو الاقتصادى، إلا أن ذلك يتجاهل بصورة كبيرة المشكلات التى تعانى منها المدن — وبخاصة مدن العالم الثالث — والتى سبق عرضها فى الفصل السابق، فلم تؤد معدلات التحضر غير المسبوق فى مدن العالم الثالث إلى حدوث التنمية التى توقعتها نظرية التحديث. هذا فضلاً عما تعانيه النظرية من جوانب قصور تم عرضها فى سياق تناول النظرية فى الفصل الأول من الدراسة.

**ب — نظرية التبعية : Dependency Theory :**

تربط نظريات المدينة التابعة والتحضر الهامشى، النمو الحضرى فى الدول المتخلفة بالتعاون مع، والخضوع المستمر للاقتصاد الرأسمالى العالمى الذى تهمين عليه دول المركز الغربية، ومن ثم فإن التبعية، وتغلغل الاستثمار الأجنبى، ووضع النظام العالمى — وليس التفاوت الريفى الحضرى، ولا النمو الحضرى السريع — هى المصادر الحقيقية للركود الاقتصادى [١].

ويعتمد المدخل الماركسى فى دراسته للتحضر أساساً على دور الدولة، أو الاقتصاد السياسى فى المجتمعات الرأسمالية، ويذهب "كاسيل" M. Castells — أحد رواد نظرية التبعية — فى كتابه المسألة الحضرية، إلى أن عناصر الحياة الحضرية يمكن تحليلها فقط كنتيجة للنظام الرأسمالى [٢].

---

(١) London, Bruce & Smith, David, Urban Bias, Dependency and Economic Stagnation In Noncore Nations, American Sociological Review, Vol. 53, June 1988, p. 455.

(٢) Court, Catherine, Basic Concepts in Sociology, British Library Cataloging in Publication Data, Britain, 1987, p. 231.

كما أن المناطق الحضرية يمكن فقط أن تفهم من خلال الصراع بين الطبقات التى هى نتاج غير مباشر لعملية نمط الإنتاج الرأسمالى، فالهيكل الحضرى، والقضايا الحضرية، والحكومة، والأيديولوجيا الحضرية يمكن فقط أن تفهم من خلال دينامية النظام الرأسمالى (١).

فقد استخدم "هارفى" **Harvey** الاتجاه الماركسى فى تحليل المشكلات المصاحبة للحياة الحضرية مثل الفقر والجريمة والمناطق المتخلفة ومشكلة الإسكان وغيرها، ووجد أن هذه المشكلات لا تكون نتيجة للتحضر نفسه، ولكنها نتيجة لتأثير النظام الاقتصادى- الاجتماعى الرأسمالى على المنطقة الجغرافية للمدينة (٢).

كما ذهب "كينج" **King** إلى أن المدن، بل وعملية التحضر نفسها، يمكن أن تفهم فى ضوء التوسع والهيمنة الاستعمارية، ودعم ذلك من خلال الأوضاع الداخلية، والشبكة العالمية للعلاقات الاقتصادية التى تعمل على تكامل المدن فى العالم. فعلى المستوى المحلى، نجد أن المركز الحضرى يسيطر على استخراج مواد ظهيره المباشر. وعلى المستوى الدولى، يوجد نظام دولى من المراكز الحضرية الرئيسية والتابعة، حيث يهيمن وكلاء المدن المسيطرة ليس فقط على الفوائض الداخلية للظهير المباشر، ولكن على الفوائض فى المدن الأخرى التابعة(٣).

---

(١) Gilbert, Alan & Guglar, Josef, Cities, Poverty, and Development, Op. Cit., p. 2.

(٢) Court, Catherine, Op. Cit., p.p. 231 – 232 .

(٣) Flanagan, William G., Op. Cit., p.p. 118 – 119.

ووسع اتجاه النسق العالمى World System نطاق وموقع قضايا التنمية الحضرية، ودفعه إلى مستوى الاقتصاديات العالمية، أو ربما إلى اقتصاد عالمى واحد، فقد بين هذا الاتجاه ديناميات استغلال المركز للهامش. فالمركز، أو المتروبوليس، يستحوذ على القوة الاقتصادية والسياسية، والمركز — قد يكون دولة أو مدينة– قادرة على استخراج الفائض من الهامش، والذى يؤدى، فى الوقت نفسه، إلى أن يصبح المركز أكبر بصورة غير متناسبة، والهامش أقل مما هو متوقع. وتشكل هذه العلاقات غير المتوازنة المتضمنة فى الاستعمار القديم والجديد، بصورة مباشرة، الاقتصاد والسياسة والثقافة والتوزيع المكانى بين كل من الغالب والمغلوب [١].

وهنا يمكن القول إن نظرية التبعية قد فسرت التخلف فى ضوء العوامل الخارجية بصورة واضحة، وخاصة فى ضوء الاستعمار الجديد، والذى يكون أصدق تعبير له فى الآونة الراهنة ما طرأ على النظام العالمى من متغيرات تمثلت فى سيادة قوة عظمى وحيدة فى العالم، وفى هيمنة الشركات متعددة الجنسية على الاقتصاد العالمى، وفى تحرير التجارة العالمية، والعولمة. ولكن نظرية التبعية تجاهلت العوامل الداخلية، باستثناء الطبقة الكومبرادورية، هذه الطبقة التى كانت عاملاً رئيسياً فى إحداث هذا التخلف .

### جـ– نظرية التحيز الحضرى : Urban Bias Theory

ساهمت معظم العلوم الاجتماعية فى الأدبيات المكثفة عن التوازن الضرورى بين التنمية الريفية والتنمية الحضرية، حيث دار جدال كبير بين

---

(١) Lynan, Brad, Urban Primacy and World System, Urban Affairs Quarterly, Vol. 28, No. 1, September , 1992, p. 24.

الاقتصاديين فى الخمسينات حول التوزيع الصحيح للاستثمار بين الزراعة والصناعة، والتحيز الحضرى [١]

ولنظرية التحيز الحضرى افتراضان أساسيان مؤداهما [٢]:

١- أن عملية التنمية فى العالم الثالث متحيزة بصورة مستمرة ضد الريف.

٢ – وأن هذا التحيز راسخ بعمق فى البناء السياسى لهذه الدول حيث تهيمن الجماعات الحضرية.

ويذهب منظرو التحيز الحضرى إلى أن كثيراً من الدول المتخلفة تفضل المناطق الحضرية بصورة كبيرة عند تنفيذ سياساتها الاستثمارية، والضرائب، والأسعار، وتقوم الدولة بسن هذه السياسات بسبب الضغوط المتزايدة للجماعات الحضرية، وقد أدى ذلك إلى وجود تفاوتات كبرى بين الريف والمدينة من حيث مستويات الاستهلاك، والأجور، والإنتاجية [٣].

فيذهب "ليبتون" M. Lipton – مؤسس هذا الاتجاه– إلى أن الصراع الطبقى الأكثر أهمية فى الدول الفقيرة من العالم اليوم، ليس بين العمل ورأس المال، ولا بين المصالح القومية والأجنبية، ولكنه بين المناطق الريفية

---

(١) Gilbert, Alan & Guglar, Josef, Cities, Poverty, and Development, Op. Cit., p. 163.

(٢) Varshney, Ashutosh, Urban Bias in Perspective, Journal of Development Studies, Vol. 29, No. 4, July, 1993, p. 4.

(٣) Bradshaw, York W., Op. Cit., p. 225.

والحضرية[١]. وأن التحيز الحضرى يؤدى إلى استمرار عدم الفعالية الاقتصادية، ومن ثم يعوق التنمية الاقتصادية طويلة الأجل على المدى البعيد فى المناطق الفقيرة [٢].

كما يذهب "ليبتون" إلى أن القوة فى معظم دول العالم الثالث تتركز فى أيدى الجماعات الحضرية التى تشوه توزيع الموارد لصلحتها، ومن ثم تؤدى إلى اللامساواة والتنمية البطيئة [٣]. وتمارس الصفوة الحضرية قوتها السياسية لاستخراج الفوائض على حساب فقراء الريف من خلال أربع وسائل تتمثل فيما يلى [٤]:

١- توفير البنية التحتية المصممة لتسهيل تصدير الفوائض التى يتم استخراجها.

٢- المدخلات الأخرى، والتمويل الذى يقدم للمزارع الكبيرة الموجهة نحو التصدير، وذلك على حساب صغار المنتجين فى الريف.

٣ – انخفاض أسعار الغذاء فى الداخل، وذلك لتقليل النفقات الحضرية.

---

(١)**Lipton, Michael, Why Poor People Stay Poor: Urban Bias in World Development , in: Guglar, Josef (ed.), The Urbanization of The Third World, Oxford University Press, Oxford, 1988, p. 40.**

(٢)**Bradshaw, York W., Op. Cit., p. 226.**

(٣)**Gilbert, Alan & Guglar, Josef, Cities, Poverty, and Development, Op. Cit., p. 164.**

(٤)**Auty, Richard M., Op. Cit., p. 34.**

٤- من خلال التعريفات المستخدمة لحماية الصناعة الداخلية كثيفة رأس المال وذات التوظيف الأقل.

وقد استخدم "جوجلر" **Guglar** مقولة "ليبتون" في التحيز الحضرى وذلك لإعادة تفسير مقولة التحضر الزائد. ورأى أن التحيز الحضرى،وما يصاحبه من الاستغلال الريفى هو الأساس فى فهم التخلف فى الكثير من دول العالم الثالث [١].

ووجهت عدة انتقادات لنظرية التحيز الحضرى منها أنها قد تجاهلت المؤسسات السياسية، فناتج التحيز الحضرى ليس صحيحاً من خلال النظرة السياسية — على سبيل المثال الديموقراطية فى مقابل التسلط — أو من خلال التوجهات الأيديولوجية للصفوة الحاكمة. كما أن النظرية لا تتوقع حدوث التغير عبر الزمن، فعلى سبيل المثال يمكن للثورة الخضراء أن تعمل على تقوية القطاع الريفى. هذا فضلاً عن أن الحدود الريفية — الحضرية من الصعب تحديدها[٢].

ومع ذلك يمكن القول إن نظرية التحيز الحضرى قد وصفت بصدق ما تعانى منه معظم دول العالم الثالث، حيث تركز الدول استثماراتها فى المدن، مع إغفال مقصود أو غير مقصود — للريف، بالرغم من أن معظم هذه المجتمعات تعد مجتمعات ريفية فى الأساس.

إلا أن تلك النظرية قد أغفلت نوعاً آخر من التحيز، وهو التحيز للمدن الكبرى، أو ما يعرف بالتسلط الحضرى، حيث تتركز الاستثمارات والخدمات

---

(١)Varshney, Ashutosh, Op. Cit., p.p. 4 – 5.

(٢)Flanagan, William G., Op. Cit., p. 120.

والمرافق فى مدينة أو مدينتين، وغالباً ما تكون العاصمة أو المدينة التى تليها، وتجاهل باقى الهيكل الحضرى وبخاصة المدن المتوسطة والتى لها دور بالغ الأهمية فى التنمية الريفية والحضرية على السواء، باعتبارها حلقة الوصل بين الريف والحضر.

## ثانياً: تعريف التنمية الحضرية Urban Development:

على الرغم من أن مفهوم التنمية واحد، سواء فى الريف، أو فى الحضر، أو على المستوى القومى، إلا أن هناك أبعاداً معينة تحتل أهمية نسبية فى ضوء واقع كل مجتمع من المجتمعات، وبما أن موضوع الدراسة يتعلق بالتنمية الحضرية، فسوف أعرض للمفهوم والمفهومات التى ارتبطت به .

فهناك من يرى أن التنمية بشكل عام عبارة عن العمليات المتشابكة والمستمرة، سواء كانت كبيرة أو صغيرة، والتى يمكن من خلالها مساعدة المجتمعات لكى ترفع مستوى الحياة بها بطريقة مقصودة وإرادية، فإذا كانت المجتمعات ريفية سميت تنمية ريفية، وإذا كانت مجتمعات حضرية سميت تنمية حضرية، وإذا كانت العملية على مستوى إقليم سميت تنمية إقليمية، وهكذا [(١)].

وتعرف التنمية الحضرية بأنها العملية التى تعنى الاعتماد على النفس وتعبئة الإمكانات والطاقات والقوى الوطنية، وتحديد مراحل التقدم فى ضوء التفاعل بين الطاقة الوطنية، والقوى الضاغطة فى عالم متغير [(٢)].

---

(١) مسعد الفاروق حمودة، مرجع سابق، ص ١٨٥.

(٢) محمد عبد الفتاح، تنمية المجتمع المحلى، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، ١٩٩٠، ص ١٨٧.

كما تعرف أيضاً بأنها العمليات المتشابكة والمستمرة والتي يمكن من خلالها مساعدة المجتمعات لكي ترفع من مستوى معيشتها بطريقة مقصودة من أجل رفع مستوى معيشة الأفراد في المدينة، وذلك من أجل تحقيق الأهداف التالية[١].

١- بناء مجتمع حضري متماسك عن طريق رفع كفاءة الخدمات الاجتماعية والاقتصادية والعمرانية بالمجتمع، وكذلك تدعيم العلاقات بين الأفراد والجماعات.

٢- العمل على تدعيم مشاركة المواطنين في جميع الجهود التنموية ورفع مستواها، وتحسين معدلات الاستفادة منها.

٣- الاهتمام بشكل خاص بالمجتمعات الحضرية، سواء كانت داخل المدن أو حولها.

كما تعرف التنمية الحضرية على أنها تحسين نوعية الحياة، وإمدادها بالخدمات التعليمية والصحية والإسكان والنقل، وتقليل التفاوتات الاجتماعية في المدينة، فضلاً عن التوسع في أساسها الاقتصادي [٢].

---

(١) أشرف محمد البهي، الآثار المترتبة على التنمية غير المتوازنة بين الريف والحضر في مشروعات التنمية، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الآداب، جامعة الإسكندرية، ١٩٩٣، ص ص ١٣٢ — ١٣٣.

(٢) Qadeer, Mohamed A., Urban Development in The Third World : Internetionel Dynamics of Lahore; Pakistan, Preager, New York, 1983, p.p. 11- 12.

وتعرف التنمية الحضرية بأنها جهود مخططة منظمة تستهدف زيادة معدل الرفاهية فى المدينة عن طريق مساعدة الإنسان على إشباع المزيد من حاجاته بواسطة الاستخدام الأمثل، وتنمية موارده، وإمكاناته البشرية والمادية والتنظيمية والتكنولوجية [١].

وهناك من يرى أنه يمكن الوصول إلى تحديد لمفهوم التنمية الحضرية من خلال العناصر الثلاثة التى يعتمد عليها هذا المفهوم و هى [٢]:

١ – **توزيع العنصر البشري** : ويحتاج إلى التعرف على الهيكل السكانى من حيث العدد والكثافة والتوزيع والتصنيف حسب المعايير التى تحتاجها، ويرتبط هذا العنصر إذا ما وجد بتخطيط الهجرة.

٢– **توزيع المشروعات** : ويتطلب ذلك وجود بيانات كافية وصادقة عن الهيكل الاقتصادى (صناعى وتجارى وزراعى وخدمات) ويحتاج ذلك إلى ما يسمى بتخطيط المشروعات.

٣ – **تحسين البيئة** : ويعنى هذا العنصر بكل ما يتعلق بالمشروعات العمرانية والإسكانية والمنشآت، ويتصل هذا العنصر بالتخطيط الفيزيقي.

---

(١) عبد العزيز مختار، سياسة التحضر وتنمية المجتمع الحضرى فى مصر، فى : دراسات فى علم الاجتماع المعاصر، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، ١٩٨٨، ص ١٤٠ .

(٢) محمد عبد الله سالم، التنمية والعمران: دراسة فى التنمية والتخطيط العمرانى لمدينة العامرية الجديدة، رسالة دكتوراه غير منشورة، كلية الآداب، جامعة الإسكندرية، ١٩٨٧، ص ص ١٩ ٢٠.

ويعرف آخر التنمية الحضرية بأنها عملية ديناميكية شاملة متكاملة تغيرية فى الكم ، مادياً، ومعنوياً، بنائياً ووظيفياً، تستوجب مجموعة من الإجراءات المتتابعة والمستمرة ذات تخطيط مسبق، وتتم عن قصد وإرادة، وتشمل فى طياتها تجارب وأنشطة متنوعة، من المفروض أن تغطى المجتمع المحلى الحضرى ككل. وتهدف هذه العملية إلى إحداث تغييرات أساسية فى العمليات الاجتماعية المتفاعلة فى المجتمعات وتحقيق التعاون بين سكان المجتمع لتحسين ظروفهم المعيشية بالاعتماد على أنفسهم، وعلى المصادر الخارجية، ومواجهة المشكلات المرتبطة بالنمو الحضرى والطبيعة المتميزة للمجتمعات الحضرية [1].

وهذا التعريف من التعريفات الشاملة للتنمية الحضرية، حيث أنه ركز على جوانب عديدة منها أنها عملية تغيير شامل ومتكامل لا يقتصر على جانب دون آخر حتى يحقق أهدافه المرجوة، وأهمية التخطيط العلمى المنظم، كما حدد أهداف التنمية الحضرية فى تحسين معيشة الحضرى ومواجهة المشكلات التى تواجهه.

وفى ضوء التطورات الحديثة التى طرأت على مفهوم التنمية، بصفة عامة والتنمية الحضرية، بخاصة، ظهر مفهوم التنمية الحضرية المستديمة.

---

(١) محمد رضا حسين، العوامل المؤثرة على عملية انتقاء جمعيات تنمية المجتمعات المحلية الحضرية لأهدافها التنموية، رسالة دكتوراه غير منشورة، كلية الخدمة الاجتماعية، جامعة حلوان، ١٩٨٧، ص ص ٣٧ — ٣٨ .

Sustainable Urban Development والتى تحدد بأنها عملية دينامية تستجيب للضغوط الاقتصادية والاجتماعية، والبيئية المتغيرة [١].

وقد حددت الهيئة الدولية للبيئة والتنمية في تقريرها للأمم المتحدة، عدة شروط استراتيجية للتنمية الحضرية المستديمة تمثل فيما يلى [٢]:

١- العمل على زيادة الفرص الاجتماعية والاقتصادية المتاحة لجميع سكان الحضر.

٢ - تقليل حجم الطاقة المستخدمة فى النمو الحضرى.

٣- تقليل كميات المياه والأرض والموارد الأخرى المطلوبة لهذا النمو.

٤ - الوصول بفاقد الإنتاج إلى حده الأدنى، فضلاً عن تعظيم إعادة تدوير النفايات المتخلفة عن العمليات الإنتاجية.

٥ - العمل على تطوير النظم الحكومية، والقوة اللازمة للتنسيق بين الأهداف الاقتصادية والاجتماعية والبيئية وتحقيقها.

٦ - إعادة توجيه التكنولوجيات الحضرية نحو الأهداف المتواصلة.

٧ - تحسين قدرة المناطق الحضرية لمواجهة التحديات التى تواجه الأهداف الاقتصادية والاجتماعية والبيئية الناجمة عن الأسباب الطبيعية والبشرية.

كما يعتمد برنامج التنمية الحضرية المستديمة على عدة قواعد تتمثل فى : أن التنمية البشرية تعد عنصراً حيوياً من أجل التنمية المستديمة، وأن

---

(١) Haughton, Graham & Hunter, Colin, Op. Cit., p. 285.

(٢) Macneill, Jim, et.al., Sustainable Development: The urban Challenge, Ekistics, No. 348, May/June, 1991, p. 197.

قضايا البيئة هى جزء لا يتجزأ من جميع أنشطة التنمية المستديمة، كما أن إدارة التنمية تتطلب المشاركة الفعالة لكافة الأطراف المستفيدة من التنمية والمؤثرة فيها، وتتطلب دعماً تنسيقياً وفنيا، هذا فضلاً عن أنه يجب أن تتوافق الإدارة البيئية وإدارة التنمية الحضرية مع الآليات والمؤسسات القائمة (١).

وتوجد أربع سياسات أساسية على الأقل تعد لازمة لتحقيق كل من التنمية، والاستدامة **Sustainability** فى المجتمع الحضرى تتمثل فيما يلى (٢):

١- الاستجابة لاحتياجات المواطن فى الحياة الآمنة والصحية، وتفعيل البيئة لضمان توفير الإسكان والبنية التحتية والخدمات الضرورية، ولتأكيد وجود نظم قانونية وتنظيمية فعالة لحماية المواطنين من استغلال وتسلط ملاك الأرض والسلطات الرسمية.

٢ – معاقبة الملوثين،وتشجيع تدوير وإعادة استخدام الموارد المتجددة وغير المتجددة والنفايات.

٣- إدارة النمو الحضرى لتشجيع الاستخدام الأقل لرأس المال البيئى، دون أن يؤثر ذلك على تحقيق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية.

٤ – تحديد ودعم الأنشطة الاقتصادية الجديدة التى تعمل على تحسين كل من الأساس الاقتصادى للمركز الحضرى وبيئته.

---

(١) أحمد منير سليمان، الإسكان والتنمية المستديمة فى الدول النامية، مرجع سابق، ص ١٦٩.

(٢) United Nations Center for Urban Settlements, National Experiences With Shelter Delivery for Poorest Groups, Op. Cit., p. 28.

وتتطلب تنمية المداخل المستديمة لإدارة البيئة الحضرية ما يلى [١]:

١- زيادة الوعى العالمى بمشكلات البيئة الحضرية من أجل تنمية الدعم السياسى للفعل.

٢ – تحسين قاعدة المعلومات، وفهم ديناميات التدهور البيئى فى المناطق الحضرية.

٣- تطوير استراتيجيات للبيئة الحضرية تستجيب لظروف كل مدينة.

٤- تحديد برامج علاجية لعلاج معظم النتائج البيئية السلبية للسياسات العامة الماضية وللعمل الخاص.

٥ – إعداد سياسات قومية وحضرية فعالة لمنع التدهور البيئى مستقبلاً.

ونتيجة للاهتمام بالتنمية الحضرية المستديمة، ظهر مصطلح جديد، هو المدينة المستديمة **Sustainable City**، والتى تعرف بأنها تلك المدينة التى يعمل سكانها وأنشطتها باستمرار على تحسين بيئتها الثقافية والعمرانية والطبيعية على مستوى الجيرة والأقاليم، حيث يتم العمل بطريقة تدعم أهداف التنمية المستديمة [٢].

وتصف إحدى الدراسات المحاولات التى تمت فى إطار مواجهة مشكلات المدينة كنموذج للمجتمع الحضرى إلى أربع محاولات تعكس التطور

---

(١) World Bank, Urban Policy Economic Development: An Agenda for the 1990s, World Bank Policy Paper (Executive Summary), In: Harris, Nigel (ed.) , Cities in the 1990s: The Challenge for Developing Countries, UCL Press Limited, London, 1992, p.p. 209- 210 .

(٢) Haughton, Graham & Hunter, Colin, Op. Cit., p. 26.

التاريخي للاهتمامات التنموية في المجتمع الحضري، كما تمثل البدايات المبكرة للفكر التنموي في الحضر، كما تعكس من ناحية أخرى المفهومات التي ترتبط بمفهوم التنمية الحضرية، وتتمثل هذه المحاولات فيما يلي [(١)]:

**١ – إصلاح المدينة : City Rehabilitation**

وتركز على إصلاح المناطق المتدهورة بالقرب من مركز المدينة، والمناطق الأخرى المجاورة لها. ويشمل ذلك الإمداد ببعض المرافق غير القائمة، وبعض التسهيلات الخاصة بالشقق، والتركيز على وحدات جوار صغيرة في حدود (٥٠٠) وحدة سكنية، أو (١٠٠٠ – ٣٠٠٠) أسرة.

**٢ – تحسين المدينة : City Improvement:**

وهي عملية بسيطة في هدفها وإجراءاتها، حيث تهدف إلى توفير الحد الأدنى من متطلبات الصيانة، مثل دورات المياه، والنوافذ، وإمدادات المياه والمجاري والبالوعات.

**٣ – إعادة التنمية الحضرية : Urban Redevelopment :**

وقد ظهرت هذه العملية بهدف الإمداد بمفهوم أكثر شمولاً من العمليتين السابقتين في إطار مواجهة مشكلات المدينة.

**٤ – التجديد الحضري : Urban Renewal:**

ويعرف بأنه عملية منسقة ومستمرة للنمو، والمحافظة وإبدال وإحلال أجزاء البناء الحضري، وهدفه إحراز تقدم كلي، إذا أنه ليس مجرد محاولة

---

(١) عبد الهادي محمد والي، التنمية والتخلف في المجتمع الحضري: دراسة اجتماعية في محافظة الإسكندرية، رسالة دكتوراه غير منشورة، كلية الآداب، جامعة الإسكندرية، ١٩٧٧، ص ص ١٣٢ – ١٣٤.

إزالة الجيوب المريضة، أو المتخلفة، ولكن يجب أن ينظر إليه في إطار المدينة ككل في ضوء المحافظة على استمرار حيويتها بشكل كامل.

ومصطلح التجديد الحضرى — ذو الأصل الأمريكى — قد استخدم فى أمريكا، وفى كثير من الدول ليشير إلى عملية إعادة تنمية المدينة،وإزالة المبانى القديمة، وبناء أخرى جديدة [١]. كما يحدد على أنه برنامج فيدرالى مصمم أساساً لتقويض مستويات الإسكان الدنيا واستبدالها بإسكان أفضل [٢].

كما ظهرت بعض الممارسات والبرامج المشابهة فى بريطانيا مثل حركة "تجميل المدينة" والتى كانت تهدف إلى توسيع نطاق "مدن الحدائق" بمعنى الإمداد بمناطق فضاء تسمح بغرس الأشجار أو تجميل الشوارع، وغير ذلك من العمليات المحدودة [٣].

فقد خرج "إدوارد هوارد" **E. Howard** بفكرة مدن الحدائق، حيث نادى بأن المدينة المثالية هى التى تضم حوالى ثلاثين ألف نسمة فى مساحة ألف فدان، وأنه يجب أن يحيط بالمدينة نطاق زراعى دائم تصل مساحته إلى خمسة آلاف فدان [٤]. وفى شكل توضيحى فى الطبعة الأولى من كتابه، بين أن المدينة المركزية **Central Town** ذات حجم (٥٨,٠٠٠) نسمة محاطة

---

(١) Gibson, Michael S. & Langstaff, Michael J., An Introduction to Urban Renewal, Hutchinson, London, 1982, p. 2.

(٢) Magil, Frank N., Op. Cit., p. 1454.

(٣) عبد الهادى محمد والى،التنمية والتخلف فى المجتمع الحضرى، مرجع سابق، ص ص ١٣٥ -١٣٦ .

(٤) يسرى عبد الرازق الجوهرى، مرجع سابق، ص ٣٥٤.

بست مدن حدائق حول مدارها، كل منها ذات حجم (٣٢,٠٠٠) نسمة، مكونة مدينة ذات حجم (٢٥٠,٠٠٠) نسمة [١].

وبنظرة سريعة إلى المصطلحات السابقة، نجد أنها قد اقتصرت على الجانب الفيزيقى للمدينة من حيث طبيعة الإسكان والمبانى والشوارع، ولم تتناول الجوانب الأخرى للتنمية مثل الجوانب الاقتصادية، والسياسية، والاجتماعية. ومن هنا يعد مفهوم التنمية الحضرية أشمل من المفهومات السابقة.

وفى ضوء العرض السابق يمكن تحديد تعريف إجرائى للتنمية الحضرية مؤداه :

**"إنها عملية شاملة متكاملة تعنى بكل جوانب الحياة المجتمعية الحضرية، وتمهد لها الدراسات العلمية، وتحدد أهدافها خطط علمية مصممة على نحو جيد، وتنفذها صفوة واعية تتميز بالدقة والخلق والإبداع. وأنها تشمل المدن الكبرى والمتوسطة والصغرى فى إطار نسق علمى واضح ومحدد وبعيد المدى، وذلك فى ضوء التكامل ما بين الجهود الأهلية والحكومية، والتكامل مع الإطار التنموى على المستوى الإقليمى والقومى"**. ويؤكد هذا التعريف ما يلى:

١ – أن عملية التنمية الحضرية عملية شاملة ومتكاملة تهتم بكل جوانب الحياة المجتمعية فى المجتمع الحضرى، كالجوانب الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والثقافية والإدارية وغيرها.

٢ – أن للتنمية الحضرية أهداف وتتمثل فى رفع مستوى معيشة الغالبية العظمى من السكان، وعدالة التوزيع وغيرها.

---

(١) Haughton, Graham & Hunter, Colin O., Op. Cit., p. 72 .

٣ – لتحقيق أهداف التنمية الحضرية لابد أن يكون لها وسائل تتمثل فى التخطيط العلمى المنظم، والتكامل بين الجهود الأهلية، والحكومية، والتكامل مع جهود التنمية على المستويين الإقليمى والقومى، وقد ينطلق ذلك من إيمان الباحث بأن التنمية هى عملية واحدة فى جميع المجتمعات، وأن الذى يختلف هو الإطار التنموى، فإذا طبقت على المجتمع الحضرى كانت تنمية حضرية،وإذا طبقت على المجتمع الريفى كانت تنمية ريفية، وهكذا. هذا فضلاً عن أن التنمية الحضرية هى جزء لا يتجزأ عن الإطار الشامل للتنمية وهو الإطار القومى.

## ثالثاً: استراتيجيات التنمية الحضرية:

أجمعت معظم الكتابات على وجود ثلاث استراتيجيات أساسية للتنمية الحضرية لكل منها مميزات وعيوب، فلكل مؤيدوها ومعارضوها، وتتمثل تلك الاستراتيجيات فيما يلى:

### أ – استراتيجية الانتشار :

وتعتمد هذه الاستراتيجية على فكرة مؤداها أن انتشار السكان، وبخاصة الجزء الفعال من القوة العاملة منهم، وكذا الأنشطة متمثلة فى رؤوس الأموال، وغيرها من العناصر المكونة للنشاطات، وبخاصة الصناعية منها، فى منطقة ما يؤدى إلى إحداث درجة من النمو فى المنطقة سواء كان هذا الانتشار بشكل متعادل أو غير متعادل [1].

---

(١) محمود الكردى، النمو الحضرى: دراسة لظاهرة الاستقطاب الحضرى فى مصر، مرجع سابق، ص ٣٤٠.

ووصف "بيرى" **Berry** نموذج الانتشار الهيراركى للتجديد — ذلك الإطار الحضرى الموجه للأنشطة الاقتصادية فى المكان — على أن له عنصران أساسيان هما [١]:

١- نظام من المدن مرتبة فى هيراركية وظيفية.

٢ — مناطق مماثلة من التأثير الحضرى تحيط بكل المدن فى هذا النظام.

وتستخدم استراتيجية الانتشار فى حالة الرغبة فى تحقيق درجة أكبر من العدالة بين الأقاليم بحيث يتم نشر الاستثمارات فى المناطق المتخلفة مما يشجع المدن الثانوية والمتوسطة، ويعمل على تنمية الريف، والهدف هو تحسين ظروف الريف والمدن متوسطة وصغيرة الحجم لتقليل الهجرة إلى المدن الكبرى[٢].

فانتشار الأنشطة الاقتصادية من المناطق الغنية إلى المناطق الفقيرة ينظر إليه على أنه يؤدى عدة وظائف، فهو يقلل من مشكلات المركز، ويعيد تنشيط وإحياء المدن الإقليمية والمتوسطة، ويقلل من التفاوتات الإقليمية، كما أنه يساعد جماعات الدخل المنخفض فى الأقاليم، ويؤدى إلى المساعدة فى تحقيق الأهداف القومية والإقليمية [٣].

---

(١) Hansen, Niles. M., Development from Above: The Center Down Development Paradigm, In: Stoher, Walter B. & Taylor, Fraser (eds.), Development from Above or Below, John, Wiley & Sonss, New York, 1981, p. 21 .

(٢) علا سليمان الحكيم، أقطاب النمو كأسلوب لحل مشاكل المدن الكبرى فى مصر، فى : ندوة التوسع الحضرى، مرجع سابق، ص ٥٢٠.

(٣) Gilbert, Alan & Guglar, Josef, Cities, Poverty, and Development, Op. Cit., p. 173.

وتنوعت سياسات تلك الاستراتيجية بصورة كبيرة فى كل من أشكالها وفعاليتها، ولكن يمكن تقسيمها إلى ثلاث فئات عامة هى [١]:

١- السياسات التى تهدف إلى تنمية الاقتصاد الريفى ومن ثم تبطئ من معدل التوسع الحضرى.

٢- السياسات التى تهدف إلى الحد من نمو المدن الكبرى من خلال التحكم فى الهجرة.

٣- السياسات التى حاولت أن توقف نمو المدن الكبرى عن طريق تشجيع المدن المتوسطة، أو عن طريق إنشاء مراكز حضرية جديدة.

وقد انتهجت إنجلترا هذه الاستراتيجية فى الثلاثينات، حيث تم إقامة المدن الإنجليزية الجديدة من أجل وقف تيار الهجرة إلى لندن من الأقاليم المختلفة فى شمال إنجلترا، وويلز، وتخفيف الضغط عنها. وقد بلغ عدد المدن الجديدة التى شيدت (٢٩) مدينة تتفاوت فى حجمها و تراوح عدد سكانها بين (٣٠) ألف نسمة و (١٢٠) ألف نسمة. وكانت تتميز بصغر حجمها حتى الستينات، أما بعد ذلك فقد اتسع حجم المدن الجديدة وامتد فى إنجلترا بالقرب من مدنها الكبيرة[٢].

وفى الثمانينات بدأت خطط التنمية القومية فى آسيا فى تركيز على جعل وفورات المناطق المتروبوليتانية أكثر فعالية، وعلى نشر التحضر من خلال

---

(١)Ibid, p. 182.

(٢) علا سليمان الحكيم، أقطاب النمو كأسلوب لحل مشاكل المدن الكبرى، مرجع سابق، ص ٥٢٠.

الاستثمار فى المدن الثانوية أو المتوسطة. فقد أدركت معظم الحكومات الآسيوية أنه لو تم تقوية وتنمية المدن المتوسطة بطريقة ملائمة. فسوف تكون مؤثرة وفعالة فى تنمية كل من الريف والمدن الكبرى [١].

### ٢ – استراتيجية التركيز :

ووفقاً لهذه الاستراتيجية يتم تركيز الاستثمارات فى مدينة واحدة، أو عدد محدود من المدن، ويؤدى هذا التركيز للاستثمارات إلى استقطاب هذه المدينة أو المدينتين أو المدن للتنمية والسكان، بحيث تتكدس الأنشطة للإفادة من وفورات الحجم و ومن الوفورات الخارجية[٢].

فالمدن الكبرى، وبخاصة العواصم، هى عناصر شبكة عالمية من المدن العالمية، وتعتمد تنميتها – على المدى الطويل والقصير – على التنسيق والتخطيط متعدد المستويات – الدولية، والقومية، والإقليمية، والمحلية – معتمداً على[٣]:

١ – الجهود المبذولة لتقليل التفاوتات الاجتماعية والمكانية.

٢ – التنمية المتكاملة مع التركيز على السكان والتنمية الاجتماعية.

---

(١) Rondinelli, Dennis A., Asian Urban Development Policies in the 1990s, Op. Cit., p. 797.

(٢) حامد عبده الهادى، المجتمعات الجديدة بين العالمية والمحلية: دراسة للحالة المصرية، مكتبة غريب، القاهرة، ١٩٩٣، ص ٢٥١.

(٣) El- Shakhs, Salah, National and Regional Issues in Facing the Challenges of the Urban Future, Op. Cit., p. 172.

٣ — تنمية الوعى الإقليمى والمحلى والمبادرة والمشاركة.

٤ — إعادة توزيع القوة الفعالة لاتخاذ القرارات.

٥ — تأسيس نظم فعالة لجمع المعلومات وتوجيهها.

٦ — التبادل المستمر للخبرات والمعلومات الفنية بين الدول والمدن الكبيرة.

٧ — التخطيط وضبط استخدام الأرض على المستوى الإقليمى مع ضرورة إعادة التنظيم الإدارى أو آليات التنسيق.

٨- تنظيم نظم ملكية الأرض بطريقة تؤدى إلى تشجيع الاستثمارات والمبادرات الذاتية.

٩- ترشيد ودعم القطاع غير الرسمى من خلال قدرته على الحصول على التمويل، والمساعدات الفنية والتدريب، وسياسات الشراء الحكومية، والأسواق اللازمة.

وقدم بعض الباحثين مجموعة من الأدلة لدعم الفرض القائل بأن إعادة بناء نظام الاستيطان القومى يعد أمراً غير ضرورى، مما يؤكد بدوره على أهمية المدن الكبرى، وتتمثل تلك الأدلة فيما يلى[1]:

١- أن الاستقطاب الإقليمى هو عملية طبيعية فى طريق التنمية القومية،وأن التدخل المبكر سوف يؤدى إلى بطء خطى التوسع الحضرى.

٢ — نادراً ما تكون المدن المتروبوليتانية غير فعالة أو غير عادلة كما يعتقد غالباً.

٣ — إن حل المشكلات المتروبوليتانية سوف يتحقق بصورة أكثر كفاءة من خلال تحسين التخطيط المتروبوليتانى أكثر من اللامركزية الوظيفية.

---

(١) Gilbert, Alan & Guglar, Josef, Cities, Poverty, and Development, OP. Cit., p. 176.

فيرى "ريتشاردسون" **Richardson** أن النموذج الحضرى فى مراحله المبكرة، يكون اتجاه الاستثمار المهيمن فيه داخلياً من الهوامش الإقليمية إلى المركز، ولأعلى من المناطق الأقل إلى المناطق المتروبوليتانية الأعلى، وداخلياً من الضواحى المحيطة إلى المركز الحضرى. وفى المراحل التالية تحدث سلسلة مما يسمى بالاستقطاب العكسى **Polarization Reversal** حيث يتجه النمو الاقتصادى والسكان إلى الخارج من المدينة المركزية إلى المناطق المحيطة[1]. ولاحظ "ريتشارد سون" علامات وإشارات قوية للاستقطاب العكسى فى النظام الحضرى فى كوريا الجنوبية والبرازيل وكولومبيا، حيث بدأ عدد السكان والنشاط الاقتصادى فى الميل إلى اللامركزية بصورة كبيرة، ولذا ذهب "ريتشارد سون" إلى أن التدخل الحكومى واللامركزية وسياسات إيقاف النمو المتروبوليتانى غير ضرورية، وذلك لأن التوازن الإقليمى سوف يحدث بصورة طبيعية، ومن ثم فالتدخل الحكومى وتوزيع النشاط الاقتصادى سوف يبدد الموارد المالية النادرة، ومن ثم تصبح الدولة أقل قدرة على إعادة توزيع الدخل وعلاج مشكلات الفقر [2].

---

(١) Hall, Peter, Metropolitan Settlement Strategies, In: Rodwin, Lioyd (ed.), Shelter, Settlement, and Development, Boston Allen & Unwin, London, 1987, p. 238 .

(٢) Gilbert, Alan & Guglar, Josef, Cities, Poverty, and Development, OP. Cit., p. 176.

وهناك من يرى أن العوامل الأساسية التى تكمن وراء وقف نمو المدن الكبرى، وتحول دون حدوث عملية الاستقطاب العكسى فى الوقت الحالى هى كما يلى [1]:

١- نتيجة لتشتت التوظيف داخل المنطقة المتروبوليتانية.

٢- نتيجة للإنهيار الاقتصادى، وبرامج التكيف الهيكلى.

٣ – نتيجة لتأثير السياسات الجديدة المشجعة للتجارة الحرة وتوجيه التصدير.

ونتيجة لتضخم المدن الكبرى تبدأ الضياعات الاقتصادية فى الظهور،ويتم تصحيح هذه الاختلالات فى ظل استراتيجية التركيز عن طريقين هما:

١ – إما عن طريق اللامركزية داخل حدود هذه المدينة مما يسمح بنموها عن طريق إيجاد نقاط جذب حولها فى شكل مدن جديدة، أو مدن تابعة تعمل على تخفيف الضغط عن المدينة المركزية مما يقلل من الضياعات الناجمة عن التجمع، ويستفاد فى الوقت ذاته من الوفورات الموجودة فى المدينة المركزية، فيؤدى إنشاء المدن الجديدة والمدن التابعة إلى عدد من الظواهر تتمثل فيما يلى[2]:

أ – التكيف مع النمو السكانى للمدينة المتروبوليتانية.

---

(١) Gilbert, Alan, Third World Cities: The Changing National Settlement System, Urban Studies, Vol. 30, Nos. 4,5, 1993, p. 727 .

(٢) Gilbert, Alan & Guglar, Josef, Cities, Poverty, and Development, OP. Cit., p. 190.

ب – أو لإيواء السكان المرتبطين بتنمية وتطوير الموارد الجديدة.

جـ- أو للعمل كعاصمة سياسية جديدة.

فالمدن الجديدة التي لا تكون جزءاً مكملاً للمناطق المتروبوليتانية الممتدة، أو المدن الكبيرة، تتطلب استثمارات رأسمالية كبيرة، ودعم حكومي مستمر، كما أن قدرتها الاستيعابية عادة ما تكون محدودة أو متقيدة بجزء بسيط من إجمالي سكان الحضر، بما لا يبرر تكاليف إنشائها المرتفعة. بيد أنه داخل المناطق المتروبوليتانية ومناطق المركز الممتدة، ربما تكون هذه المدن الجديدة مدخلاً للامركزية المخططة [1].

٢- أو أن يتم تصحيح الاختلالات عن طريق توجيه العمالة والسكان إلى مدينة يتم اختيارها وتكون ذات إمكانيات نمو عالية، وهو ما يطلق عليه القطب المضاد **Countermagent Pole** ، ووفقاً له يتم تركيز الاستثمارات في أكثر المدن اتساعاً، وتتوقف إقامة قطب مضاد لتخفيف الضغوط على المدن الأولى على عدد من الاعتبارات من أهمها إمكانية إقامة مدينة رئيسية أخرى، ومدى توافر الهياكل الأساسية اللازمة، وطبيعة طبوغرافية المدينة المختارة، الأمر الذي يسمح لها بتأدية وظائفها كقطب مضاد [2].

وقد طبقت هذه الاستراتيجية في كثير من الدول، ففي البرازيل وجدت "برازيليا" كقطب مضاد بدلاً من "ريودي جانيرو"، وفي موريتانيا وجدت

---

(١) El- Shakhs, Salah, National and regional Issues in Facing the Challenges of the Urban Future, Op. Cit., p. 158.

(٢) Gilbert, Alan & Guglar, Josef, Cities, Poverty, and Development, OP. Cit., p. 190.

"نواكشوط" بدلاً من "سانت لويس"، وفى باكستان "إسلام أباد" بدلاً من "كراتشى"، وفى نيجيريا "أبوجو" بدلاً من "لاجوس" ، وفى تنزانيا وجدت "دودوما" كقطب مضاد لمدينة "دار السلام"،وفى الأرجنتين وجدت مدينتا "فيدمان" و "كارمن" كقطبين مضادين لمدينة "بيونس أيرس" [1].

وجدير بالذكر أنه إذا كانت الاستراتيجية السابقة تسعى إلى الإسراع من معدل النمو عن طريق تركيز الاستثمارات فى مدن معينة، فإن ذلك يتجاهل من ناحية أخرى المناطق الأخرى فى الدولة، وبالتالى يعد ذلك إخلالاً بمبدأ عدالة التوزيع الذى يعد أحد الشروط الأساسية لعملية التنمية بصفة عامة.

كما أن هذا التركيز موجود بالفعل فى الدول النامية منذ فترات طويلة، فتسم معظم الدول النامية بوجود مدينة أو مدينتين تستحوذان على معظم الاستثمارات والخدمات. ولم يؤد ذلك إلى عملية الاستقطاب العكسى التى أشار إليها "ريتشاردسون"، فواقع الدول النامية يتصف بوجود مدينة أو قلة من المدن تعانى من التخلف بالرغم من تركز الاستثمارات بها، ومدن أخرى متوسطة وصغرى تعيش فى فقر مدقع وتخلف مستمر نتيجة لحرمانها من هذه الاستثمارات.

### جـ- استراتيجية الانتشار بطريقة مركزة :

وتقوم هذه الاستراتيجية على الدمج بين الاستراتيجيتين السابقتين، وتعتمد على فكرة أقطاب النمو أو التنمية **Growth (development) Poles**، فاختيار محاور أو مواقع للنمو يتم اعتماداً على وجود منطقة أو أكثر

---

(١) Angotti, Thomas, Op. Cit., p. 97.

فى الدولة تتمتع بميزات معينة تجعلها محوراً للتنمية بالنسبة للمناطق الأخرى، فهى تؤثر فيها بحيث تجعلها تتجه إليها دائماً، ولذلك فهو أسلوب يعتمد على اختيار أقطاب للنمو داخل الدولة تعمل على نشر تأثيراتها التنموية،وفى الوقت ذاته تتجمع أنشطة هذه الأقطاب فى مكان محدود، فهى استراتيجية انتشار فى أساسها، ولكنه انتشار محدود بطريقة مركزة[١].

وتهدف هذه الاستراتيجية إلى تأسيس تجمع وفورات كبيرة كافية لتركز النمو السريع للشركات المرتبطة بالاقتصاد الإقليمى فى مواقع استراتيجية مختارة، وكلما نمت هذه النشاطات، فإنه من المفترض أن تنشط عملية نمو وتنمية المنطقة من خلال الطلب المتزايد على المنتجات المحلية، لتوفير الإمكانية المحلية للحصول على التكنولوجيا ورأس المال، ورفع المستويات المحلية من الدخل والتوظيف، ونشر الفوائد إلى ظهيرها، ومن ثم تؤدى إلى تطور قدرة المنطقة بصورة مستمرة على التنمية. [٢]

وتتميز المواقع أو الأقطاب التى يتم اختيارها بظهور قوى لها تأثير خاص تعتمد على عنصرين هما[٣]:

١- التركيز المكانى للمنطقة : فالأنشطة المتاحة فى هذه المنطقة مركزة، ولذلك تزيد من درجة تأثيرها.

---

(١) محمود الكردى، المدينة المصرية: مشكلاتها وظواهرها، مرجع سابق، ص ٦٣.

(٢) El- Shakhs, Salah, National and Regional Issues in Facing the Challenges of the Urban Future, Op. Cit., p. 154.

(٣) حامد عبده الهادى، مرجع سابق، ص ٢٥٣.

٢- النمو المباشر للمنطقة وغير المباشر بالنسبة للمناطق المجاورة، ويحدث هذا النمو نتيجة لوجود الموارد بالمنطقة وحسن استغلالها، ووضوح العلاقات بينها وبين المناطق المجاورة.

ويعد "فرانسوا بيرو" **F. Perroux** أول من وضع دعائم هذه النظرية في مقال نشر له، ثم استخدم هذا التعبير في الكتابات الفرنسية للدلالة على النمو في مجاله الإقليمي أو القطاعي، ويتلخص في وجود منطقة أو أكثر من مناطق الدولة تتمتع بمميزات معينة اقتصادية واجتماعية وجغرافية تجعلها محوراً للتنمية بالنسبة للمناطق الأخرى، وتؤثر فيها بحيث تجعلها تتجه إليها دائماً [١].

فقد قسم بيرو الصناعة ككل إلى نمطين من القطاعات الفرعية هما: القطاعات الفرعية الدينامية التي تسمى بالقطاعات الدافعة، والقطاعات الفرعية غير الدينامية التي تسمى بالقطاعات المدفوعة، والتي يجب أن تقودها القطاعات الدينامية، ولهذا التقسيم أيضاً جانب مكاني يتمثل في أنه أوجد اتجاهاً لتركز القطاعات الدينامية في مناطق جغرافية محدودة، بينما انتشرت الأخرى في المناطق المتخلفة التي يعتمد نموها وتنميتها ككل على روابطها بأقطاب النمو[٢].

ويوجد شرطان أساسيان لنجاح استراتيجية أقطاب النمو هما [٣]:

---

(١) محمود الكردي، النمو الحضري، دراسة لظاهرة الاستقطاب الحضري في مصر، مرجع سابق، ص ٣٤.

(٢) Martinussen, John, Op. Cit., p.p. 60 – 61.

(٣) حامد عبده الهادي، مرجع سابق، ص ٢٥٥.

١ – وجود لامركزية سياسية وإدارية، مما ييسر انتقال العنصر البشرى إلى هذه الأقطاب.

٢– توافر هياكل أساسية وخدمات من أجل ضمان الترابط بين أقطاب النمو والأسواق، وفى حالة افتقار الدولة لهذين الشرطين، فلا يتوقع لمثل هذه الاستراتيجية النجاح.

وتعتمد عقلانية استراتيجية أقطاب النمو إلى أنه مع الموارد المحدودة، سيصبح من غير الكافى وغير الفعال محاولة نشر استثمارات التنمية فى معظم المناطق، ولكن يجب أن تنتقى مراكز حضرية رئيسية لبرامج الاستثمار المركز، والتى سوف تستفيد من وفورات الحجم والوفورات الخارجية للتجمع [١].

إلا أننا لا يجب أن نعتمد على تجربة الدول المتقدمة فى تطبيق استراتيجية أقطاب النمو، واستخدامها بنفس الطريقة فى الدول النامية، فظروف كل منها تختلف باختلاف الهيكل الاقتصادى والمشاكل التى تعانى منها، ولا توجد استراتيجية واحدة لقطب النمو يمكن تطبيقها على كافة الدول، بل يجب تطويعها بما يتلاءم مع أهداف وطبيعة كل منها، فهناك بعض الشروط الضرورية واللازمة لكى تعمل أقطاب النمو بكفاءة وفعالية، وتحقق النمو المطلوب، إلا أن الدول النامية غالباً ما تفتقر لمثل هذه الشروط [٢].

وتوجد استراتيجية أخرى هى المسارات التنموية developmental Corridors ، وتعد امتداداً لاستراتيجية أقطاب

---

(١)Hansen, Niles M., Op. Cit., p. 32.

(٢) علا سليمان الحكيم، أقطاب النمو كأسلوب لحل مشاكل المدن الكبرى فى مصر، مرجع سابق، ص ص ٥٣٦ – ٥٣٨ .

النمو، وذلك تعويضاً عن القدرة المحدودة لأقطاب النمو المفردة، بالتأكيد على تدعيمها المتبادل عندما يقع قطبى نمو عند طرفى محور التنمية، مع إمكانية تنمية المراكز الحضرية الوسيطة(١).

وجدير بالذكر أن فكرة المسارات التنموية موجودة فى مصر، حيث توجد عدة مسارات منها على سبيل المثال: مسار القاهرة — الإسكندرية (القاهرة، بنها، طنطا، دمنهور، كفر الدوار، الإسكندرية)، ومسار القاهرة — أسوان (القاهرة، الفيوم، بنى سويف، المنيا، أسيوط، قنا، أسوان) ، وغيرها.

وبنظرة سريعة إلى هذه المسارات، نجد أن معظم المدن الواقعة عليها هى عواصم محافظات، والتى تعد مدناً إقليمية- باستثناء مدينتى القاهرة والإسكندرية — أو بمفهوم الدراسة مدناً متوسطة. وأنه إذا تمت تنمية المدن الواقعة على هذه المسارات، فإنها ستكون بمثابة عامل مشجع لتنمية المدن الكبرى من ناحية، والمدن الصغرى من ناحية أخرى.

كما أن البدء بتنمية المدن الواقعة على هذه المسارات لن يؤدى إلى بعثرة الموارد، والتى هى محدودة أصلاً،وإنما سيؤدى إلى تركيزها فى قلة من المدن، كمرحلة أولى، تتمتع بميزات تجعلها قادرة على تنمية ظهيرها.

## رابعاً: التفاوتات الإقليمية والتنمية:

اتسمت التنمية الإقليمية فى كثير من الدول النامية بغياب الدراسات الواقعية عن الإمكانات الحالية والمحتملة للأقاليم المختلفة، ومن ثم عدم تحديد

(١) Richardson, Harry W., Spatial Strategies: The Settlement Pattern, and Shelter and Services Policies, In: Rodwin, Lioyd (ed.), OP. Cit., p. 217.

القطاعات الرائدة فى كل إقليم، وبالتالى تقدير الأولويات السليمة، وعدم التوازن فى توطن الأنشطة المحفزة والجاذبة لرأس المال الإنتاجى — البنية الأساسية والخدمات — ونقص قواعد المعلومات والإحصاءات التى تساعد على إعداد دراسات جيدة عن المشروعات المزمع القيام بها، والتضارب بين مستويات الإدارة المحلية من جهة، والإقليمية من جهة أخرى ، وتركز العمالة المدربة والمؤهلة فى الحضر، وأخيراً استئثار العاصمة والمناطق الحضرية بالنصيب الأكبر من الخدمات الاستثمارية [1].

وفى ضوء ذلك حُددت ثلاثة أنماط محتملة للامساواة وعدم التوازن المرتبط بالتحضر وبخاصة فى الدول النامية وتتمثل هذه الأنماط فيما يلى [2]:

١– عدم التوازن بين فرص الحياة فى القطاعات الريفية والحضرية وهو ما يطلق عليه التحيز الحضرى.

٢ — عدم التوازن بين المدن · حيث تتركز الموارد المحدودة فى العواصم، أو المدن الأولى، وهو ما يسمى بالتسلط الحضرى.

٣– عدم التوازن داخل المدن: ويقصد به التفاوت الاقتصادى بين الجماهير والصفوة الثرية، وهو ما يمكن ان نطلق عليه سوء توزيع الدخل.

---

(١) محمد سمير مصطفى، مشكلة الفقر فى المجتمعات الريفية وأبعادها المختلفة، فى: المؤتمر العلمى السابع لكلية الخدمة الاجتماعية بالفيوم، مرجع سابق، ص ص ٢٢٩ — ٢٣٠ .

(٢) Smith, David A., The New Urban Sociology Meets The Old: Re- readings Some Classical Human Ecology, Urban Affairs Review, Vol. 30, No. 3, January, 1995, p. 439 .

ويرجع اهتمام الدول في الوقت الحالى بمشكلة التفاوتات الإقليمية لأسباب عديدة منها ضرورة التوزيع الأمثل للأنشطة الاقتصادية بين مختلف أجزاء الدولة، والحاجة إلى تحقيق العدالة الاجتماعية بين الأفراد داخل الدولة، وضرورات الاستقرار السياسى داخل الدولة الواحدة (١). هذا فضلاً عن تحقيق أهداف التنمية الإقليمية التى تعد أحد أبعاد التنمية القومية، وتحقيق تماسك البنيان الاقتصادى والاجتماعى والسياسى للمجتمع القومى، وعلاج مشكلات التصنيع وتنظيم حركة العمران، وتدعيم الإدارة المحلية، ومشاركة الوحدات المحلية فى تحقيق أهداف التنمية المتوازنة بين الأقاليم (٢).

ويمكن التمييز بين ثلاث سياسات مختلفة لتحقيق التوازن، تتمثل فى تطوير الاقتصاد الريفى، وخفض النمو الحضرى وتخفيف الضغط عن المدن الكبرى من خلال التحكم فى معدل الهجرة إليها، وتخفيض معدل النمو السكانى للمدن الكبرى عن طريق تشجيع نمو المدن الصغرى والمتوسطة أو إقامة مراكز حضرية جديدة،وفى بعض الأحيان قد تلجأ الدول النامية إلى استخدام أكثر من سياسة فى وقت واحد (٣).

---

(١) السيد محمد الكيلانى، التخطيط الإقليمى فى مصر: بعض قضاياه النظرية ومشاكله التطبيقية، معهد التخطيط القومى، القاهرة، مذكرة خارجية رقم ١٤٣٣، ط٢، ١٩٩١، ص ٢٤ .

(٢) العشرى حسين درويش، التخطيط الاقتصادى، المؤسسة السعودية، القاهرة، ١٩٨٣، ص ص ٢٧١ — ٢٧٤ .

(٣) السيد الحسينى، التنمية القومية والعدالة الإقليمية: الحالة المصرية، فى : المؤتمر العلمى الثامن لكلية الخدمة الاجتماعية بالفيوم: الخدمة الاجتماعية والتنمية المحلية، دار المروة للطبع والنشر والتوزيع، الفيوم، ١٩٩٦، ص ٧٩.

ولفهم التفاوتات الإقليمية والتنمية، يوجد مدخلان نظريان واسعان فى هذا المجال هما:

### ١ - نموذج المركز - الهامش:

قدم هذا النموذج المخطط الإقليمى الأمريكى "فريدمان" **Friedman** وقدم أربع مراحل للتنمية الاقتصادية والعمرانية للدولة، أو الإقليم، كما لخص هذا النموذج العلاقة بين التنمية القومية والإقليمية، وتتلخص هذه المراحل فيما يلى [1]:

أ - **المرحلة الأولى** : ويظهر فيها المجتمع عبارة عن مراكز محلية مستقلة نسبياً، ولا توجد هيراركية لمراكز العمران،ويمثل هذا التركيب نموذج مجتمع ما قبل الصناعة، وتقع كل مدينة فى مركز مقاطعة إقليمية صغيرة.

ب - **المرحلة الثانية** : وفيها تظهر نواة قومية منفردة وهى العاصمة،وتسود الدولة أو الإقليم فترات تصنيع أولية نموذجية تتركز بها المنشآت الصناعية فى هذه النواة، ويتحرك العمال والملتزمون والمقاولون إلى النواة، وتظهر الهوامش والأطراف ويتحول الاقتصاد إلى إقليم متروبوليتانى واحد.

جـ - **المرحلة الثالثة** : وتظهر بجانب النواة الوحيدة - أو نواة الإقليم - نوى فرعية فى الأطراف، وأثناء مرحلة النضج الصناعى تتكون نوى ثانوية، وبهذه الوسيلة يتم تقليل نوى الأطراف والهوامش على المستوى القومى والإقليمى إلى أطراف وهوامش أصغر داخل المنطقة المتروبوليتانية.

---

(١) فتحى مصيلحى، المعمور المصرى فى مطلع القرن (٢١) : بين مشاكل التنمية الشاملة وتخطيط القرية المصرية، جـ١، ب . ن، ١٩٩٠، ص ص ٧٠ - ٧٢.

د ـ **المرحلة الرابعة** : ويتكون نظام وظيفى مستقل من المدن، وتعقيد مؤسس يتسم بالتكامل الإقليمى والفعالية فى الموقع.

وفى خلال هذه المرحلة يظهر اقتصاد متكامل مكانياً بصورة تامة، حيث يزداد التكامل القومى، وتقل التفاوتات بين الأقاليم، ويظهر توزيع متوازن للحجم الحضرى [١].

وتميل العملية التى تؤكد من خلالها منطقة المركز سيطرتها على المناطق الهامشية إلى أن تكون مدعمة ذاتياً كنتيجة لستة آثار إرتدادية أساسية لنمو منطقة المركز وهى :تأثير الهيمنة أو ضعف الهامش عن طريق تحول الموارد إلى منطقة المركز، وتأثير المعلومات أو التفاعل والتجديد المتزايد فى منطقة المركز، والتأثير النفسى أو معدل التجديد الأعلى نتيجة للإمكانيات الأكبر والتوقعات الأعلى والمخاطر الأقل، وتأثير التحديث أو التغير الاجتماعى والتنظيمى المفضل للتجديد، وآثار الاتصالات أو الاتجاه للتجديدات لحفز وتنشيط تجديدات أخرى، وآثار الإنتاج التى تزيد من وفورات الحجم والتجمع [٢].

ويمكن القول إن هذا النموذج يعد نموذجاً معيارياً، ويمكن اعتباره أحد النماذج فى نظرية التحديث، ويتشابه إلى حد كبير مع نظرية المراحل"لوالت روستو" **Rostow** والتى ترى وجود مراحل محددة مسبقاً مرت بها الدول المتقدمة فى تطورها، ويجب أن تسير على نهجها الدول النامية وذلك بغض النظر عما تتصف به هذه الدول من ظروف سياسية واقتصادية واجتماعية

---

(١) Gilbert, Alan & Guglar, Josef, Cities, Poverty and Development, Op. Cit., p. 33 .

(٢) Hansen, Niles M., Op. Cit., p. 20 .

وديموجرافية وثقافية وعمرانية بل ونفسية تختلف عما ساد فى الدول المتقدمة من ناحية، فضلاً عن الاختلافات بين الدول النامية ذاتها من ناحية أخرى. فهذا النموذج حدد مجموعة من المراحل التى بدأت بظهور التركز الحضرى والتفاوتات الإقليمية، وانتهى إلى مرحلة التكامل الإقليمى. وقام بتعميم تلك المراحل بغض النظر عما يعترى الدول النامية من اختلافات.

**٢ - الماركسية المحدثة :**

وتتمثل العناصر الأساسية لهذا النموذج فى استخراج فائض القيمة، ومفهوم سيطرة نمط الإنتاج التابع، والشكل المتغير لنمط الإنتاج الرأسمالى، ودور الدولة . ويختلف هذا النموذج عن النموذج السابق فى تركيزه على التحليل الطبقى الاجتماعى. فوفقاً للنموذج الأول، فإن الفوائد ورؤوس الأموال تنتقل من الهامش للمركز الوطنى، ولا يوجد اعتراف ظاهر بأن المصادر والموارد تسيطر عليها الجماعات الخارجية، نتيجة للمصالح الرأسمالية فى المركز. بينما ينظر الاتجاه الماركسى المحدث إلى البناء المكانى الداخلى فى دول العالم الثالث، باعتباره جزءاً من نظام الإنتاج والاستهلاك العالمى، وأن فائض القيمة ينتقل للخارج إما من خلال الشركات متعددة الجنسية، أو من خلال العلاقات التجارية غير المتكافئة، وفى كلتا الحالتين فإن فائض القيمة المستخرج لا يستثمر فى مناطق الإنتاج، كما أن فائض القيمة المتبقى فى دول العالم الثالث تستحوذ عليه جماعات الصفوة المتركزة أساساً فى المدن الرئيسية، ولذلك، فنادراً ما يستفيد منه الهامش [١].

---

(١) Gilbert, Alan & Guglar, Josef, Cities, Poverty and Development, Op. Cit., p. 35 ـ ٣٦.

فهذا الاتجاه يقوم بتفسير التفاوتات الإقليمية عن طريق ربط التحضر بالتوسع والديناميات المتغيرة للنظام الرأسمالى العالمى، فقد ركز مؤيدوا هذا الاتجاه على التأثير التاريخى للاستعمار فى المدن، بالإضافة إلى التأثيرات الحالية للتجارة الدولية والاستثمار. ونمط الإنتاج الحالى يعمل على المستوى العالمى على ربط الكرة الأرضية بأكملها تقريباً فى نسق عالمى من العلاقات الهيراركية الاجتماعية والاقتصادية والسياسية، لذا فنمو المدينة يجب أن يفسر فى هذا الإطار [١].

وميز الماركسيون المحدثون بين مجموعة من المراحل المتداخلة للرأسمالية الهامشية، ولكن أكثر المحاولات شيوعاً محاولة "كاسيل" Castells التى ميزت الرأسمالية العالمية بثلاث مراحل هى الاستعمار، والهيمنة التجارية الرأسمالية، والرأسمالية الاحتكارية، ويتمثل الاختلاف الأساسى بين هذه المراحل فى أن نمط الإنتاج المهيمن يغير شكله مع الوقت، وكذلك طريقة استخراج الفائض، ونتائج التكوين الاجتماعى. ففى ظل مرحلة الاستعمار يستخرج الفائض من خلال السيطرة السياسية الخارجية على التجارة والاستثمار والسياسة الاقتصادية الداخلية وفى ظل هيمنة الرأسمالية التجارية تصبح دول العالم الثالث تابعة سياسياً، ويتم استخراج الفائض من خلال الاتفاقات التجارية غير المتكافئة. وفى ظل مرحلة الهيمنة المالية والصناعية الاحتكارية، تقوم الدولة الهامشية بتطوير قطاعاتها الصناعية و والزراعية، ولكن الشركات متعددة الجنسية سوف تسيطر على هذه القطاعات من خلال

---

(١)Smith, David A., The New Urban Sociology Meets The Old, Op. Cit., p. 439.

الدعم والتمويل، وسوف يستخرج الفائض من خلال تدوير الفوائد والامتيازات المختلفة (١).

وإذا ما نظرنا للمجتمع الحضرى من هذا المنظور، نجد أن المشكلة ليست مسألة توافق أو استيعاب أو تكامل،وإنما هى عبارة عن العلاقة بين الطبقات، والسياسة الطبقية فى البيئة الحضرية، ومن ثم فالمشكلات الاجتماعية كالفقر، وعدم تكافؤ الرعاية الصحية، والتغذية السيئة، والإسكان السيئ هى مظاهر للعلاقات بين الطبقات، وهى القضايا التى تتصارع عليها الطبقات وتكون المعارك السياسية (٢).

ويمكن نقد هذا الاتجاه فى مغالاته الشديدة وتركيزه المتزايد على دور الاستعمار، والاستعمار الجديد والعلاقات التجارية غير المتكافئة، وبخاصة فى العصر الحالى فى ظل اتفاقية تحرير التجارة — الجات — وبالرغم من الأهمية الكبيرة لهذه العوامل إلا أنها تهمل فى الوقت ذاته الظروف الداخلية لدول العالم الثالث باستثناء الاستغلال الطبقى — ولذا فإننا فى حاجة إلى نظرية تأخذ فى اعتبارها العلاقات الخارجية — مثل العلاقات التجارية والمالية والسياسية غير المتكافئة بين الدول النامية والمتقدمة والتبعية الاقتصادية والثقافية — والعوامل الداخلية بهذه الدول والمتمثلة فى الاستغلال الطبقى ونقص التمويل والموارد وعدم المشاركة واللامبالاة وسوء التخطيط العمرانى والمركزية الصارمة.

---

(١) Gilbert, Alan & Guglar, Josef, Cities, Poverty and Development, Op. Cit., p. 36 .

(٢) تونى بارنت،مرجع سابق، ص ٦٦.

وتقودنا قضية التفاوتات الإقليمية، التي تعد أحد المظاهر البارزة للتحضر في الدول النامية إلى مناقشة قضية أخرى مرتبطة بها، وهي نوعية الأسلوب الأمثل للقضاء على تلك التفاوتات و هل تؤدي سياسات اللامركزية وتقوية الحكم المحلي إلى التخفيف من حدة تلك المشكلة؟

ففي هذا الإطار يوجد أسلوبان لإدارة شئون الدولة يطرحان للمفاضلة هما[١]:

١- أن تتولى الحكومة المركزية من دواوينها في عاصمة الدولة أو بفروعها في أنحاء البلاد إدارة شئون جميع المرافق من وطنية ومحلية، وهو ما يعرف بالمركزية.

٢- أن تحتفظ الإدارة المركزية ببعض المرافق المهمة الكبرى، والجوانب القومية في مرافق أخرى، وتترك ما عداها لسلطات محلية منتخبة أو مختارة من أهل المحليات لتتولى إدارتها مع إشراف الوزارات وتوجيهها ومعونتها الفنية والمادية. وهو ما يعرف باللامركزية.

والمركزية قد تكون مركزية سياسية، وهي تجميع الأمور المتعلقة بالنواحي السياسية في يد مؤسسة واحدة. أو مركزية اقتصادية تقوم بالإشراف على كافة أوجه النشاط الاقتصادي وتوجيهها وفقاً لخطط مرسومة تعد مركزياً وتصدر قراراتها إلى جهات التنفيذ دون التدخل في اتخاذ القرارات أو تعديلها إلا بالرجوع إلى تلك السلطة المركزية. أو مركزية إدارية تقوم على قصر الوظيفة الإدارية في الدولة على ممثلي الحكومة المركزية في العاصمة وحدهم دون مشاركة لهم من هيئات أخرى، ومن ثم كان قوام المركزية الإدارية هو توحيد

---

(١) عبد الله العلي النعيم، إدارة المدن الكبرى: تجربة مدينة الرياض، مكتبة الملك فهد الوطنية، الرياض، ١٩٩٤، ص ص ١٠٦-١٠٧.

الإدارة فى العاصمة وكافة الأقاليم فى الدولة، وذلك يجعلها تنبثق من مصدر واحد مقره العاصمة[١].

وهناك من يميز بين المركزية الوظيفية – تركز القوة السياسية – والمركزية المكانية – التوزيع الجغرافى للقوى والسكان والموارد الاقتصادية – ولذلك فإنه من الممكن أن يكون لدينا قوة سياسية غير مركزية، ولكن لا يزال لدينا تركز فى السكان والموارد الاقتصادية والخدمات وغيرها. كما أنه يجب التمييز بين القوة السياسية والمؤسسات الإدارية، حيث من الممكن وجود قوة سياسية مركزية ووحدات إدارية غير مركزية والعكس [٢].

وتتمثل استراتيجيات اللامركزية المكانية فيما يلى [٣]:

١- اللامركزية ذات المسافة القصيرة إلى المدن التابعة التى تبقى جزءا من التجمع الحضرى .

٢- اللامركزية ذات المسافة البعيدة إلى المدن الجديدة ومدن الحدائق خارج مجال تأثير التجمع الحضرى.

٣- مسارات التنمية والتى تقع عبر محاور أساسية للنقل تربط التجمع الحضرى بالمدن الأخرى .

---

(١) مسعد مصباح، مستويات التخطيط بين المركزية واللامركزية : نظرة مستقبلية فى ظل إنشاء المراكز الإقليمية التخطيطية، فى : ندوة التخطيط العمرانى ودوره فى خطط التنمية، مرجع سابق، ص ١.

(٢) Angotti, Thomas, Op. Cit., p.p. 98 - ٩٩ .

(٣) Hall, Peter, Op. Cit., p. 243 .

٤ — محاولات تشجيع مراكز النمو وتشمل التنمية الحضرية والصناعية فى المناطق الهامشية.

٥ — خطط إعادة الإحياء الريفى من خلال دمج خطط التنمية التى تشمل الزراعة والصناعة وتطور القوة.

ويمكن أن تساهم اللامركزية الحضرية فى توجيه تيار الهجرة الداخلية خارج العاصمة، وإلى تنمية شبكة من المدن الصغيرة والمتوسطة التى تشكل مدن المحطات ومدن الأسواق ومدن الخدمات، وهكذا يؤدى توزيع الهجرة الداخلية عموماً إلى تقليل امتداد مدن الصفيح فى العاصمة، ويساهم أيضاً فى تقوية الهيكل الحضرى الضعيف والهش فى الدول النامية (١).

وهناك من يرى أن اللامركزية ربما تكون ضرورية للتنمية القومية، ولكنها ليست الباعث والمحرك الأول لها، فاستراتيجية التنمية القومية السليمة المعتمدة على السياسات الاجتماعية والاقتصادية الشاملة التى تسعى إلى تقويض التفاوتات يجب أن يكون لها مكون اللامركزية، ولكن بدون استراتيجية التنمية الشاملة، فسوف لا يكون لها أى تأثير (٢).

وقد أوصت منظمة الصحة العالمية (WHO) بمجموعة من السياسات الضرورية لتحسين إدارة التنمية الإقليمية والحضرية منها ما يلى (٣):

---

(١) برنارد جرانوتييه، مرجع سابق، ص ٣٢٧ .

(٢) Angotti, Thomas, Op. Cit., p. 99 .

(٣) Haughton, Graham & Hunter, Colin, Op. Cit., p. 308 .

١- لا مركزية صنع القرار من الحكومات المتروبوليتانية إلى الحكومات المحلية .

٢ — تشجيع الاندماج في المجتمعات المحلية والمنظمات غير الحكومية والقطاع الخاص، والتنسيق الأفضل بين القطاعات المختلفة.

٣- الاستخدام الأفضل للموارد، بما فيها الاعتماد الكبير على المشروعات الصغيرة.

٤- تشجيع المشاركة في المجتمع المحلي.

٥- توفير القدرة الأفضل على التمويل وزيادة الاعتمادات المتاحة لأولويات الإسكان منخفض التكاليف،وإعادة توطين الموارد العامة غير المستخدمة.

٦- تدريب الموارد البشرية في المجتمع المحلي، بما فيها الإمداد بتسهيلات المجتمع المحلي، والوعي العام بالقضايا المختلفة، وتدريب المتعاملين مع المجتمع المحلي.

ومع ذلك، فلا يمكن القول بأن تحقيق اللامركزية في حد ذاته جيد أو ردىء، إذ أنه مجرد وسيلة لبلوغ غاية، غالباً ما يفرضها الواقع السياسي، والقضية هي : هل هي ناجحة أم لا ؟ فاللامركزية الناجحة تؤدى إلى تحسين كفاءة القطاع العام ودرجة استجابته، كما يمكنها احتواء القوى السياسية التي يحتمل تفجرها. واللامركزية غير الناجحة تهدد الاستقرار الاقتصادي و السياسي، وتشيع الاضطراب في عملية تقديم الخدمات العامة[1].

---

(١) البنك الدولي، دخول القرن ٢١، مرجع سابق، ص ١٠٧.

ويتضح من ذلك الدور الكبير لسياسات اللامركزية على كافة المستويات في العمل على تحقيق التوازن الإقليمي والتنمية، ويمكن الجمع بين المركزية واللامركزية في وقت واحد، وذلك عن طريق مركزية التخطيط المبني على دراسات واقعية لأوضاع المجتمعات المحلية، ولا مركزية التنفيذ، فضلاً عن تقوية الإدارة المحلية وتفعيلها، بما يعمل على أدائها للأدوار المنوطة بها .

**خامساً : التنمية الحضرية في ظل مرحلة الإصلاح الاقتصادي والعولمة :**

تختلف طبيعة ودرجة تأثير السياسة القومية على تنسيق النظم الحضرية بصورة ملحوظة مع الإطار التنموي للدولة، وتوجهها المهيمن، وقدرتها على المبادرة في تنفيذ استراتيجيات وسياسات التحضر المتكاملة، وفي هذا الإطار يجب التمييز بين الدول التي تطبق اقتصاد السوق أو الاقتصاديات المختلطة من ناحية، والاقتصاديات المخططة مركزياً من ناحية أخرى، حيث يسمح لقوى السوق في المجموعة الأولى بأن تسيطر على النظام المكاني بالتنوع من خلال حرية انتقال السكان وعوامل الإنتاج، وتكون سياسات الحكومة في هذا الإطار تكيفية **Adaptive**، وتحاول أن تمارس عمليات التنمية الحضرية من خلال التدخلات الاستراتيجية. وفي المجموعة الثانية تميل السياسات الحكومية لأن تكون معيارية **Normative** وتوجيه العمليات التنموية من خلال الضبط الأكبر [1].

---

(١)El – Shakhs, salah, National and Regional Issues and Politics in Facing The Challenges of The Urban Future, Op. Cit., p.p. 104 – 105 .

و إذا نظرنا إلى تطور التنمية الحضرية فى الدول النامية، نجد أن النماذج المكانية المهيمنة والتى شجعت السياسات الحضرية فى الدول النامية فى الستينات كانت ناتجة عن نظرية التحديث مع تحيزها القوى للغرب، حيث تم الاعتقاد بأن الخلل فى بناء المدن فى الدول النامية والدول المتقدمة يرجع إلى أنهما فى مراحل مختلفة من عملية التحضر المتماثلة، وأن العديد من الظواهر السلبية مثل التحضر الزائد والتسلط الحضرى والمناطق العشوائية، تعد قابلة للعلاج من خلال تكثيف عمليات النمو والتنمية، كما أن تكرار وتقليد الممارسات التخطيطية المهيمنة فى الدول المتقدمة يعد أيضاً ضرورياً لضبط وتوجيه وترشيد النمو الحضرى[١].

ولقد كان فشل هذه السياسات واضحاً للعيان فى أواخر الستينات، فوجود المناطق المتخلفة،ومدن الصفيح خارج سيطرة الدولة، كما أن الوحدات السكنية الموجودة لا تلبى الحاجة إلى الإسكان، وذلك بالرغم من أنها كانت مدعمة بصورة كبيرة، فلم يستطع ما يزيد على (٧٥٪) الحصول عليها، هذا فضلاً عن ارتفاع معدلات البطالة والفقر[٢].

وشهدت فترة السبعينات والثمانينات ظهور تغيرات اجتماعية أساسية فى الشئون الحضرية، ومن أهمها الانتشار السريع للحضرية كطريقة فى الحياة،وسوء أحوال الفقراء فى معظم المدن الكبرى،وضعف قدرة الحكومات

---

(١)Burgess, Rod, et. al., Contemporary Spatial Strategies and Urban Policies in Developing Countries, in : Burgess , Rod, et. al. (eds.), Op. Cit., p. 111.

(٢)Ibid, p. 112 .

المتروبوليتانية على التخطيط والتمويل وإدارة التنمية الحضرية، وزيادة الأمراض الاجتماعية والباثولوجيا الحضرية[١]. هذا فضلاً عن وجود شبكة حضرية من المدن المتوسطة والمدن الكبرى والمناطق المتروبوليتانية داخل وخارج الحدود القومية تحدث بها تفاعلات اجتماعية واقتصادية وتهيمن عليها مجموعة من المدن العالمية [*]. وتعتمد آليات نمو الدول النامية بصورة كبيرة على ربط المدن فى هذه الدول بالشبكة الحضرية العالمية[٢].

وتتمثل أحد مظاهر تدويل رأس المال فى ظهور هيراركية من المدن ذات أدوار خاصة فى النظام الاقتصادى الرأسمالى، تأتى على قمة النظام المدن العالمية، باعتبارها مواقع للسيطرة وإدارة الشركات متعددة الجنسية، وخدمات الأعمال المتخصصة والنظام التجارى والمصرفى العالمى. يليها المدن الإقليمية **Regional** أو القارية **Continental** وهى التى تؤدى وظائف مشابهة

---

(١)Laquian, A Prodicio, Op. Cit., p. 193 .

(*) إن تعريف المدينة العالمية Global City هو تعريف غير محدد ويعتمد على تنوع الحجم، أو العرف، أو الثقافة، أو التجارة، أو الاتصالات، أو التدفقات البشرية، أو التأثير الخارجى، أو وجود مراكز الشركات والأسواق التمويلية الرئيسية، ودور إنتاج الخدمات فى الاقتصاد المتروبوليتانى، أو تدفق رأس المال خارج الحدود.

ورد فى ذلك :

White, James W., Old Wine, Cracked Bottle? Tokyo, Paris and the Global City Hypothesis, Urban Affairs Review, Vol. 33, No. 4, March, 1998, p. 452.

(٢)Macneill, Jim, et. al., Op. Cit., p.p. 196 . ١٩٧ –

لوظائف المدن العالمية، ولكن داخل منطقة جغرافية أقل نطاقاً. وفي المستوى الثالث للهيراركية الحضرية توجد المدن القومية **National** التي تعد مركزاً للتراكم القومي، كما أنها تعتبر في الوقت نفسه موقعاً للمكاتب والشركات والبنوك والخدمات التعاونية متعددة الجنسية، وذلك حتى ترتبط بالنظام الاقتصادي العالمي(١).

ونتيجة لذلك، وجدت في السبعينات وبداية الثمانينات سياسات تنموية جديدة في المجتمع الحضري مثل إعادة التوزيع مع النمو، وإشباع الحاجات الأساسية، وهدفت هذه السياسات إلى تقويض الفقر، ومواجهة البطالة، والقضاء على اللامساواة من خلال توازن النمو مع التوزيع، وتنظيم القطاع الحضري غير الرسمي(٢).

وفي ظل استراتيجية التكيف الهيكلي في الثمانينات، فإن السياسات التي كانت تواجه الفقر بصورة مباشرة قد تراجعت، حيث كان يعتقد أن قوى السوق الليبرالية سوف تمنح جماعات الدخل المنخفض دخولاً أعلى كانعكاس للإنتاجية الأعلى، والمدخرات، والاستثمارات، والصادرات، ولكن الأدلة والوقائع تشير إلى أن سياسات التكيف الهيكلي قد أدت إلى تدن كبير في ظروف

---

(١) Rakodi, Carole, Global Forces, Urban Change, and Urban Management in Africa, Op. Cit., p. 52 .

(٢) Burgess, Rod, et. al., Contemporary Macro – Economic Strategies and Urban Policies in Developing Countries: A Critical Review, in: Burgess, Rod, et . al (eds.), Op. Cit., p. 17.

معيشة الفقراء، ومعدلات البطالة المتزايدة، وتناقص الحد الأدنى للأجور، وتقلص الإنفاق الحكومي، وخفض الدعم الاستهلاكي [١].

وبالطبع، فإن المتأثر الأول من تلك السياسات هم الفقراء في الريف والحضر على السواء، مما يؤدى إلى زيادة حدة التناقض في المجتمعات، حيث يزداد الغني غنى، ويزداد الفقير فقراً، وبالتالي يجب العمل على التقليل من الآثار الضارة لهذه السياسات الجديدة.

فتتضمن سياسات التكيف الهيكلي تناقصاً في إنفاق الحكومة المركزية، والتحكم في الاقتصاد، ويتضمن هذا التناقص أيضاً انخفاض مستوى الخدمات الاجتماعية التي تقدمها الحكومات المركزية مقارنة بالمستويات السابقة على حدوث الأزمة الاقتصادية [٢] .

من ناحية أخرى، قد يؤدى تحرير التجارة إلى ارتفاع معدل البطالة إذا أدت زيادة الواردات إلى تخفيض الناتج المحلي من بعض السلع، ولم تعوضه زيادة في فرع آخر من فروع الإنتاج. كما قد يؤدى تحرير التجارة إلى استيراد أنواع أفضل من السلع، ولكنها أعلى سعراً لتحل محل أنواع أقل جودة، ولكنها أيضاً أقل سعراً، ومن ثم في متناول الأقل دخلاً. أما الخصخصة فقد ترفع أيضاً من معدلات البطالة استجابة لدافع تعظيم الأرباح، بينما قد يؤدى التدفق الكبير للاستثمارات الأجنبية الخاصة إلى بطالة أكبر، وتفاوتاً أكبر للدخول عن طريق

---

(١)Ibid, P. 25 .

(٢)Becker, Charles M., et. al., Beyond Urban Bias in Africa: Urbanization in An Era of Structural Adjustment, James Currey, London, 1994, p. 243 .

ما قد يؤدى إليه من انتشار أنماط جديدة للاستهلاك، وتطبيق أساليب للإنتاج أكثر كثافة فى استخدام رأس المال مع حلول المنتجات الجديدة محل إنتاج محلى أكثر استجابة لطلب محدودى الدخل وأكثر استخداماً للعمالة [١].

ونودى فى ظل سياسة التكيف الهيكلى بضرورة أن تعمل الحكومات على حفز ودعم مشاركة القطاع الخاص فى توفير الخدمات الحضرية، وذلك من خلال ما يلى [٢]:

١- أن تنهى الحكومات القيود غير المهمة التى تعوق الشركات الخاصة، ومشروعات القطاع غير الرسمى عن العمل بفاعلية فى المناطق الحضرية، وتوفير أو تشجيع برامج التمويل منخفضة التكاليف التى تسمح للمشروعات الصغيرة بالتوسع.

٢ - أن تقدم الحكومات الفرص للمشروعات الخاصة لتطوير قدراتها الإدارية بالتعاقد على الخدمات التى لا تقدمها الهيئات العامة بفاعلية.

٣- ولتشجيع الخصخصة، فإنه يجب على الحكومات أن تقدم منذ البداية الحوافز والتعهدات بحماية العاملين بالمشروعات العامة.

٤ - يمكن للحكومات أيضاً أن تعمل على إزالة الخوف من احتمال استبعاد فقراء الحضر من الخدمات التى سوف يتم خصخصتها .

---

(١) جلال أمين، العولمة والتنمية العربية: من حملة نابليون إلى جولة الأورغواى (١٧٩٨ - ١٩٩٨)، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ١٩٩٩، ص ١٣٤.

(٢) Rondinelli, Dennis A. & Kasarda, John D., Privatization of Urban Services and Infrastructure in Developing Countries, Op. Cit., p. 158.

ويرى البنك الدولى أن إدخال القطاع الخاص فى مجال التنمية الحضرية يتطلب تعديل القواعد التى تعوق تقديم الخدمات عن طريق القطاع الخاص. وتقوم كثير من الحكومات حالياً بوضع التشريعات اللازمة للسماح للقطاع الخاص بالاستثمار فى البنية الأساسية، وذلك فى العادة باستخدام نظام BOT (*)، وتولد التجارب المتراكمة لمثل هذه الأنظمة اتفاقيات امتياز نموذجية ، تجمع بين الشفافية والمرونة وشروط التحكيم العادل، وقد جاءت النتائج فى شكل تدفق استثمارات خاصة عالمية كبيرة فى البنية الأساسية للمياه والكهرباء والاتصالات[1].

ونتيجة لذلك اكتشفت حكومات أسيوية عديدة ضرورة تشجيع القطاع الخاص. فقد أدركت الهند – على سبيل المثال – أن الحكومة بمفردها سوف لا تكون قادرة على توفير الخدمات والبنية التحتية فى المناطق الحضرية فى المستقبل، لذا دعت الشركات الخاصة لتحمل مسئولية أكبر فى الاستثمار فى الإسكان والخدمات الحضرية الأخرى[2].

---

(*) يعنى نظام BOT : البناء Built والتشغيل Operation والإعادة أى الإعادة للقطاع العام، Transfer . وقد زاد الحديث فى الآونة الأخيرة فى مصر عن استخدام هذا النظام فى إنشاء البنية التحتية، وإنشاء خطوط مترو تربط المدن الجديدة بالمدن القديمة.

(١) البنك الدولى، دخول القرن ٢١، مرجع سابق، ص ١٥٣ .

(٢) Rondinelli, Dennis A., Asian Urban Development Policies in The 1990s, Op. Cit., p. 800 .

وهناك من يرى أنه بالرغم من أن الدول الأسيوية لها سياسات مختلفة بخصوص العلاقة بين القطاعين العام والخاص، فإنه يمكن توضيح أن بداية حل المشكلات الحضرية يجب أن تكون من خلال السياسات والبرامج العامة بصورة مباشرة، أو غير مباشرة [١]. فإذا كان القطاع الخاص يمكنه أن يقدم الكثير من الخدمات، وإذا كانت المجتمعات المحلية تستطيع أن تتعاقد مع الشركات الخاصة من أجل تقديم خدمات معينة مثل الصرف الصحى أو خطوط المياه، أو رصف الطرق، أو الإسكان، فإن مشاركة القطاع الخاص فى توفير البنية التحتية الحضرية يكون مستحيلاً فى غياب سلطة حكومية محلية فعالة، ولذلك فإن سياسات التكيف الهيكلى يجب أن تتضمن تنمية القدرة الإدارية، والتمويلية للحكومات المحلية مع الخطط التى تسمح بتنمية القطاع الخاص، وذلك إذا أريد تحسين البنية الحضرية فى السنوات القادمة[٢].

وفى السنوات الأخيرة طغى الحديث عن العولمة، وتلاشى الحدود السياسية بين الدول، وأن العالم يمثل قرية كونية صغيرة، واتجهت الكتابات إلى تحليل آثار العولمة على كافة جوانب المجتمع : سياسية، واقتصادية وثقافية، واجتماعية. ومن بين تلك الآثار، تأثيرها على التنمية الحضرية.

فيرى البعض أن ديناميات العولمة يمكنها أن تؤثر على المدن والتنمية الحضرية بطرق مختلفة منها ما يلى[٣] :

---

(١)Taylor, John L. & Willaim, David G., Op. Cit., p. 22 .

(٢)Becker, Charles M., et. al., OP. Cit., p. 243.

(٣) Moulaert, Frank & Scott, Allen J., Globalization Economic Restructuring and Urban Society, In: Moulaert, Frank & Scott, Allen J. (eds.) , Op, Cit., p. 8 .

١- أنها تسرع من التغيرات في هيراركية الشبكات الحضرية مشجعة النشاط الاقتصادى لبعض المدن الضعيفة.

٢ — أنها تدعم المنافسة الاقتصادية والسياسية بين المدن، وغالباً مع الآثار السلبية على بعض أجزاء قوة العمل.

٣- يمكن أن تؤدى إلى تدمير شبكات التجارة والإنتاج التقليدى.

٤- أنها تؤثر وتتحدد بالتحولات فى تقسيم العمل الاقتصادى بين المدن التى تكون فى مواقع خاصة للمشروعات والأنشطة الاقتصادية.

٥ — أنها غالباً ما تفرض تحديات خطيرة على السياسة الحضرية ونظم التوزيع.

٦ — كما أنها تؤثر على القرارات المكانية والتنظيمية للمشروعات، وكيفية استخدام الموارد الحضرية (رأس المال البشرى، والأرض، والبنية التحتية، والأسهم التمويلية، والخدمات الحضرية وغيرها) .

٧ — الوسائل التى تحدد ازدهار أو ركود أجزاء سوق العمل الحضرية.

٨- كما تضع ديناميات العولمة تحدياً على الحالة الراهنة لسياسة وإدارة الحكومة المحلية التى تواجه باضطرابات ظاهرة فى القوة الاقتصادية والتوازن الاجتماعى بين المواطنين، والأسس المالية لصنع هذه السياسة.

ويمكن القول أن سياسة التكيف الهيكلى والعولمة قد تؤدى إلى آثار ضارة على التنمية بصفة عامة، والتنمية الحضرية بصورة خاصة، وذلك من خلال زيادة التفاوتات الإقليمية، فتلك السياسة سوف تشجع الاستثمار الذى يلاقى أعلى مردود وربح ممكن، وبالتالى لن يكون ذلك إلا فى المدن الكبرى، ومن ثم تؤدى إلى زيادة نمو هذه المدن وتضخمها نتيجة لمعدلات الهجرة المتزايدة إليها. ومن ثم تكون النتيجة مزدوجة ومحزنة فى الوقت نفسه، حيث نجد مشكلات

اجتماعية واقتصادية خطيرة فى المدن الكبرى، وتخلف باقى الهيكل الحضرى من ناحية أخرى. كما يمكن توقع زيادة معدلات الفقر فى المجتمع الحضرى فى السنوات القادمة، وذلك إذا لم تتخذ الحكومات التدابير اللازمة لتلافى حدوث ذلك.

ويمكن أن يحدث ذلك إذا ما نفذت سياسة التكيف الهيكلى بالتعاون مع سياسات الحكومة المركزية والحكومات المحلية، وألا يكون القطاع الخاص هو البديل للحكومة، بل يكون له دور المساعد، وليس الأساس الوحيد فى عملية التنمية بصفة عامة، والتنمية الحضرية بصفة خاصة.

## تعقيب :

فى نهاية هذا الفصل يمكن القول إنه إذا كانت الدول النامية قد شهدت تضخم المدينة الأولى، وتركز الاستثمارات والأنشطة الاقتصادية بها، كما عانت — ولا زالت — من التفاوتات الإقليمية الحادة نتيجة التنمية غير المتوازنة، فأن أفضل الاستراتيجيات لمواجهة ذلك لا تتمثل فى استراتيجية الانتشار للسكان والأنشطة، ومن ثم تحقيق العدالة الاجتماعية بين الأقاليم، أو تركيز الاستثمارات فى مدينة واحدة أو مدينتين، وذلك حتى يتم الإفادة من وفورات الحجم، ومن الوفورات الخارجية.

فالاستراتيجية الأولى تعمل على تبديد الموارد النادرة فى سبيل الوصول إلى العدالة الاجتماعية، ومن ثم فهى "عدالة بلا نمو". أما الاستراتيجية الثانية فهى تعمل على تركيز الاستثمارات والموارد النادرة، وبالتالى تستطيع تحقيق نمو متسارع، ولكنها لا تعمل فى الوقت نفسه على تحقيق العدالة الاجتماعية، وبالتالى هى "نمو بلا عدالة" . ومن ثم فنحن فى أمس الحاجة إلى الدمج بين

الاستراتيجيتين، أى تحقيق النمو المرتبط بعدالة التوزيع، ويتحقق ذلك عن طريق استراتيجية الانتشار المركز.

ومن أفضل وسائل تحقيق هذه الاستراتيجية، تنمية المدن المتوسطة. وإذا كانت الدول النامية فى ضوء قدراتها المحدودة، ومواردها النادرة لا تستطيع تنمية كافة مدنها المتوسطة، والتى تعانى من فقر مدقع، وافتقار إلى الأسس الاقتصادية لتنميتها، فيمكن القول بضرورة أن تبدأ الدولة باختيار مجموعة من المدن المتوسطة كمرحلة أولى.

ويمكن تنفيذ ذلك عن طريق استراتيجية المسارات التنموية، ففى مصر عدة مسارات تنمية، منها على سبيل المثال: القاهرة — الإسكندرية، دمياط — طنطا، القاهرة — أسوان. هذا فضلاً عن ضرورة الاهتمام بالمسار الأخير وهو يمثل المدن المتوسطة فى صعيد مصر، وذلك نتيجة لحرمانها من الاستثمارات اللازمة لتنميتها.

كما أن أى تنمية حضرية سوف تكون عاجزة ما لم يكن هناك حكومات محلية قوية ذات موارد كافية، وإمكانات فنية للتنمية الحضرية، وفى غياب الدور الكبير للمشاركة والجهود الذاتية، خاصة فى ضوء محدودية الموارد، وذلك عن طريق توفير الجو الديموقراطى الآمن، وتوفير القنوات اللازمة للمشاركة.



# الجزء الثاني

# علم الاجتماع الصناعى

**الفصل السابع :**

مدخل إلى علم الاجتماع الصناعي .

**الفصل الثامن :**

نظريات التغير الصناعي .

**الفصل التاسع :**

الآثار الاجتماعية للتكنولوجيا .

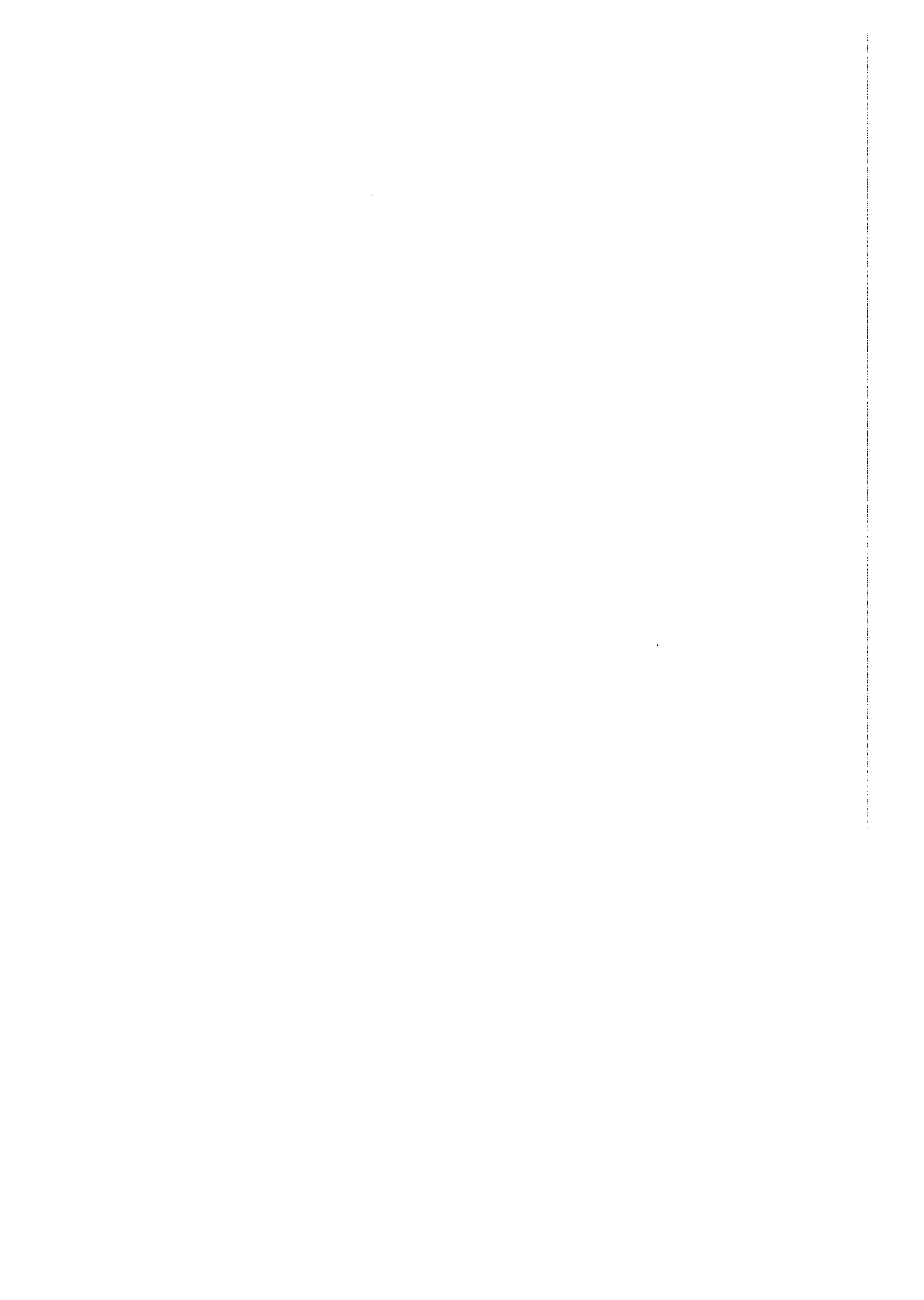
**الفصل العاشر :**

التصنيع والمجتمع .

# الفصل السابع

## مدخل إلى علم الاجتماع الصناعى

- تمهيد.
- أولاً : تعريف علم الاجتماع الصناعي.
- ثانياً : مسمى علم الاجتماع الصناعي.
- ثالثاً : مجالات علم الاجتماع الصناعي.
- رابعاً : نشأة علم الاجتماع الصناعى وتطوره.



**تمهيد :**

ظهرت مع بداية العصر الحديث تطورات اجتماعية واقتصادية وسياسية كبيرة ، أثرت بدورها على نوعية نمط الحياة الاجتماعية وأساليب الحياة التي عاشها الفرد والمجتمع خلال هذا العصر ، وجاءت هذه التطورات نتيجة طبيعية لرغبة الفرد أو المجتمعات البشرية في تحديث نمط حياتها وأساليب معيشتها وعلاقتها بالبيئة التي تعيش فيها عموماً . كما جاءت مجموعة من العوامل الخارجية لتؤثر بدورها على ضرورة أن يسعى الأفراد إلى تغيير ظروف حياتهم وأنماط أعمالهم ومهنهم من أجل إشباع حاجاتهم الأساسية المتعددة ، والتي أصبحت أمراً ضرورياً لإشباعها ، وذلك من أجل المحافظة على النوع أو الجنس البشري وإستمرار الفرد ووجوده وتطوره بصورة عامة ، ومن أجل تحقيق حياة اقتصادية واجتماعية وسياسية أفضل ، وهذا بالفعل ما ظهر مع بداية العصر الحديث . وارتبط هذا التطور بمفهوم الصناعة والتصنيع ، كما جاءت تسمية المجتمع الحديث ذاته بالمجتمع الصناعي ، أو ما يعرف عموماً ببدء ظهور مجتمع المصنع الذي تغير كلية عن الحياة الاجتماعية والاقتصادية ، التي كانت موجودة قبل ذلك . فلقد أدت الصناعة أو مجتمع المصنع إلى تغيير نمط الحياة الاقتصادية والاجتماعية . ويفسر لنا ذلك طبيعة نشأة علم الاجتماع الصناعي ، كأحد الفروع الهامة لعلم الاجتماع [١] .

وتطورت الدراسة في علم الاجتماع الصناعي منذ التجارب التي أجريت في شركة ويسترن اليكتريك والتى توصل فيها الباحثون إلى أن الصناعة تشكل

---

(١) عبدالله عبدالرحمن ، علم الاجتماع الصناعي : النشأة والتطورات الحديثة ، دار النهضة العربية ، بيروت ،ط١ ، ١٩٩٩ ، ص ص ١٥ — ١٦.

مجتمعاً قائماً بذاته ، تلعب فيه العلاقات الاجتماعية المتبادلة بين الأفراد والجماعات دورا بالغ الخطورة يفوق الحوافز المادية أو الظروف الفيزيقية للعمل، ومرت مراحل الدراسة به بخطوات سريعة وثابتة ، وبدأ الباحثون في تناول التنظيم الاجتماعي وتحليله في أنماط مختلفة من التنظيمات ، ودراسة العلاقات المتبادلة بين الصناعة والمجتمع المحلي باعتبار أن التنظيم الصناعي لا يوجد في فراغ ، وإنما يتوقف قدر كبير من فهمنا لديناميات البناء التنظيمي، وطابع الحياة الاجتماعية داخل تنظيمات العمل ، على إدراكنا للإطار المجتمعي الذي يحيط بالتنظيم والقوى العديدة التي تربطه ببناء المجتمع ، وفي ضوء ذلك اتجهت بعض البحوث نحو تفسير الظواهر الاجتماعية في المجتمع الصناعي من خلالها وضعها في السياق المجتمعي الأكثر شمولاً . وهكذا استطاع علم الاجتماع الصناعي أن يثبت أقدامه كميدان معترف به للدراسة والبحث . (١)

وفي ضوء ذلك جاء هذا الفصل كمحاولة للتعرف على هذا المجال الخصب من الدراسات السوسيولوجية ، مبتدئين بتعريف علم الاجتماع الصناعي ، وأهمية دراسته ، ونشأته ومراحل تطوره ، وعلاقته بالعلوم الأخرى .

## أولاً : تعريف علم الاجتماع الصناعي : -

اختلف العلماء حول تعريف علم الاجتماع الصناعي ، فمنهم من وضع تعريفاً عاماً للغاية مثل ج . سميث **J. Smith** حيث عرف علم الاجتماع الصناعي بأنه دراسة التأثير المتبادل بينها وبين المجتمع المحلي . ومنهم من وضع تعريفاً خاصاً للغاية مثل لوبتون **Lupton** الذي رأى أن علم الاجتماع

---

(١) محمد الجوهرى وآخرون ، دراسة علم الاجتماع ، دار المعرفة الجامعية ، الاسكندرية ، ٢٠٠٠ ، ص ص ٢٦٥-٢٦٧.

الصناعي هو دراسة النسق الاجتماعي للمصنع ، فضلاً عن دراسة العوامل الخارجية التي تؤثر فيه باعتباره نسقاً اجتماعياً . ويتضح من ذلك أن ج . سميث يدخل في مجال علم الاجتماع الصناعي جميع أنواع المنظمات الاقتصادية وغير الاقتصادية ، في حين يقتصر اهتمام لوبتون على دراسة المصانع التي تمثل جزءاً من المنظمات الاقتصادية . غير أن م . سميث **M . Smith** يضع تعريفاً وسطاً ، فعلم الاجتماع الصناعي في رأيه هو العلم الذي يستخدم النظريات والطرق السوسيولوجية عند دراسة ذلك الجزء من أجزاء المجتمع الذي يؤدي الوظائف الاقتصادية التي يقصد بها إنتاج وتوزيع السلع وتوفير الخدمات التي يتطلبها المجتمع " (١) .

ويعرف اتزيوني **Etizioni** علم الاجتماع الصناعي على أنه العلم الذي يجب فهمه باعتباره أحد فروع علم اجتماع التنظيم . وعرف بندكس **R . Bendex** علم الاجتماع الصناعي بأنه العلم الذي يهتم بدراسة مؤسسات العمل وما يوجد فيها من جماعات ويرتبط بها من أدوار وعلاقات متعددة ، كما يحاول أن يهتم بتحليل علاقة مؤسسات العمل والأفراد الذين يعملون بها بالمجتمع المحلي الذي يوجدون فيه ، ويتضح من ذلك تأكيد بندكس على المؤسسات أو التنظيمات الصناعية ، والأفراد والجماعات الذين يعملون بها ، وطبيعة العلاقات والأدوار التي يقوم بها الأفراد داخل التنظيمات الصناعية ، وعلاقة المؤسسات الصناعية أو تنظيمات العمل بالمجتمع المحلي . (٢)

---

(١) محمد عبدالله أبو على ، الصناعة والمجتمع ، دار المعارف ، القاهرة ، ط٢ ، ١٩٧٤ ص١٩.

(٢) عبدالله عبدالرحمن ، مرجع سابق ، ص ص ١٩ — ٢٠.

ويذهب ولبرت مور W . Moore إلى أن علم الاجتماع الصناعي يحاول دراسة وتحليل النظام الصناعي باعتباره تنظيماً اجتماعياً وأسلوباً في الحياة الصناعية . ولقد اهتم مور إلى حد بعيد بالمصنع ، وحدد ميلر Miller وفورم Form ميدان هذا العلم في دراسة علاقات العمل وجماعات العمل والدور الذي يضطلع به العامل في جماعات العمل والتنظيم الاجتماعي لمجتمع المصنع ، ولكنهما – ميلر وفورم – قدما تعريفاً آخر لعلم الاجتماع الصناعي مؤداه أنه العلم الذي يهتم بدراسة عملية التصنيع وأثرها على القطاعات المتباينة في المجتمع ، أو يدرس المجتمع الصناعي ويحلل التنظيم الاجتماعي للعمل ، ويكون بذلك مجالاً أساسياً من مجالات علم الاجتماع العام ، يهتم بتطبيق التصورات السوسيولوجية العامة على دراسة الأبنية الاقتصادية والتغيرات في هذه الأبنية والقيم والأيديولوجيات المرتبطة بها. (١)

وفي هذا الإطار يعرفه باسكيوال جيسبرت pascual Gisbert في مؤلفه أساسيات علم الاجتماع الصناعي، بأنه تطبيق المدخل السوسيولوجي على واقع ومشكلات الصناعة ، تلك الصناعة التي يعرفها بأنها تطبيق الأساليب المعقدة والمتطورة في إنتاج السلع والخدمات الاقتصادية ، تلك الأساليب التي تتضمن استخدام الآلات التي اخترعت من أجل تحسين نوعية وكمية الإنتاج.(٢)

---

(1) على عبدالرازق جلبى ، علم الاجتماع الصناعي ، دار المعرفة الجامعية ، الاسكندرية ، ١٩٩٨، ص ص ٢٥-٢٦.

(2) Gisbert, Pascual , Fundamentals of Industrial Sociology TATA MacGraw – Hill Publishing Company , New Delhi, 7th .ed , 1985, P.3.

كما يعرف علم الاجتماع الصناعي بأنه فرع متخصص من علم الاجتماع يستخدم المفاهيم النظرية وأدوات البحث المتاحة في علم الاجتماع العام . [(١)]

وتمشياً مع التعريفين السابقين يرى برنارد موتز **B. Mottez** أن سوسيولوجيا الصناعة هي تطبيق المنهج السوسيولوجي على الصناعة ، ولايمكن فهم هذا التعريف إلا إذا تم توضيح فكرتين أساسيتين هما : [(٢)]

١- ضرورة جعل سوسيولوجيا الصناعة سوسيولوجيا تطبيقية ، والاهتمام عموماً بالمداخل السوسيولوجية في دراسة مشكلات الصناعة ، وإن كان ذلك يعني أيضاً ضرورة الاستعانة بالمداخل السيكولوجية ( مداخل علم النفس الصناعي) .

٢- ضرورة تطبيق المناهج السوسيولوجية وتحديثها عن طريق الاستعانة بالموجهات العامة للنظرية السوسيولوجية ، التي من شأنها أن تعزز عمليات الدراسة والتحليل وأساليب جمع البيانات ، وتحليل الحقائق الاجتماعية بصورة واقعية ومعرفة التطور التاريخي للمجتمعات الصناعية وما بعد الصناعية .

وبذلك يلاحظ أن تعريفات علم الاجتماع الصناعي تندرج تحت فئتين أو مجموعتين من التعريفات هما : [(٣)]

---

(١) محمد عاطف غيث وآخرون ، المرجع فى مصطلحات العلوم الاجتماعية ، دار المعرفة الجامعية ، الاسكندرية ، ١٩٩١ ، ص ٢٤١.

(٢) عبدالله عبدالرحمن ، مرجع سابق ، ص ص ٢٣ — ٢٤.

(٣) على عبدالرازق جلبى ، قضايا علم الاجتماع المعاصر ، دار المعرفة الجامعية ، الاسكندرية، ١٩٧٩ ، ص ص ٢٠٥ — ٢٠٦.

١- تحصر تعريفات المجموعة الأولى علم الاجتماع الصناعي في مجال دراسة العلاقات الاجتماعية والإنسانية والأدوار وجماعات العمل والنظام الصناعي أو التنظيم الاجتماعي أو النسق الاجتماعي للمصنع ، والعلاقات المتبادلة بين الصناعة وبقية النظم الأخرى في المجتمع الأكبر . ولم يكن أصحاب هذه التعريفات مخطئين في محاولاتهم هذه ، طالما أن علم الاجتماع الصناعي عبارة عن تطبيق لمجموعة من التصورات والمفاهيم السوسيولوجية على الصناعة . ذلك لأن مجموعة المفاهيم والتصورات التي حاولوا الاستعانة بها هي التي استمدوها من توجه نظري واحد مشترك بينهم يعرف باسم الاتجاه البنائي الوظيفي في علم الاجتماع .

٢- تتكون المجموعة الثانية من التعريفات التي تحاول من جانبها قصر علم الاجتماع الصناعي على مجال دراسة الطبقة العاملة وصراعها مع الطبقات الاجتماعية الأخرى أو العلاقات بينها ، وبالتغيرات في البناء الطبقي ، والمشروع الصناعي كنسق اجتماعي اقتصادي له بناؤه الداخلي ووظائفه الاقتصادية والاجتماعية الأكبر ، وهم أيضاً محقين في ذلك ، طالما أنهم يستعينون بمجموعة المفاهيم والتصورات التي استمدوها من توجه نظري واحد مشترك بينهم هو الاتجاه المادي التاريخي في علم الاجتماع ، وذلك في دراسة الصناعة ومشكلاتها .

ولكننا في هذا الصدد نرى أنه لا يمكن الاقتصار في تعريف علم الاجتماع الصناعي على أحد التوجهين ، أي المادي التاريخي أو البنائي الوظيفي ، ولكن عن طريق المزاوجة بينها من ناحية وبين الاتجاهات النظرية الحديثة في علم الاجتماع من ناحية ثانية .

ونرى أن علم الاجتماع الصناعي هو أحد فروع علم الاجتماع الذي يطبق مداخل ونظريات ومناهج علم الاجتماع العام على دراسة الصناعة باعتبارها نسق اجتماعي متكامل من ناحية ، وعلاقة الصناعة بالمجتمع المحلي من ناحية أخرى .

## ثانياً : مسمى علم الاجتماع الصناعي :

توضح التعريفات السابقة لعلم الاجتماع الصناعي تنوع هذه التعريفات واختلافها حسب اهتمامات العلماء والباحثين المتخصصين في هذا العلم . وهذا بالفعل ما يظهر من خلال اهتماماتهم الأساسية ونقطة تركيزهم حول القضايا والموضوعات التي يسعون لدراستها وتحليلها . وإن كانت أيضاً تكشف عن وجود اتفاق عام حول عدد من القضايا الأساسية التي يرى العلماء أنها تمثل جوهر اهتمامات علم الاجتماع الصناعي ، مثل أهمية استخدام النظريات والمناهج السوسيولوجية في دراسة الصناعة أو التنظيمات الصناعية ، وضرورة جعل الصناعة مجالاً تطبيقياً لعلم الاجتماع والباحثين المتخصصين فيه ، والعمل على دراسة العلاقات والأدوار التي توجد داخل المؤسسات والتنظيمات الصناعية ، هذا بالإضافة إلى ضرورة دراسة علاقة الصناعة بالمجتمع المحلي والقومي التي تظهر فيه [1]

ويتأكد ذلك من خلال تعدد المصطلحات التي أطلقت على علم الاجتماع الصناعي والتي سنعرض بعضاً منها فيما يلي : -

١- **علم الاجتماع الصناعي** : **Industrial Sociology** أو سوسيولوجية الصناعة **Sociology of Industry** ، أو علم اجتماع

(١) عبدالله عبدالرحمن ، مرجع سابق ، ص٢٥.

المصنع plant Sociology أو سوسيولوجية المصنع Sociology of Factory وتشير جميعها إلى استخدام المداخل والنظريات السوسيولوجية أو التحليل السوسيولوجي عامة في دراسة الصناعة . وكذلك نجد مسمى آخر هو سوسيولوجيا التصنيع Sociology of Industrialization ويستخدم هذا المسمى ليشير إلى مراحل التطور لعمليات التصنيع وحدوثها أو تأثيرها على المجتمعات وانتقالها إلى المجتمعات الصناعية .[١]

٢- **علم اجتماع المهن Sociology of Occupations** : ويعني استخدام المبادئ السوسيولوجية في دراسة العمل والحياة المهنية ، ويهتم بخمسة موضوعات هي :[٢]

أ – الطبيعة الاجتماعية للعمل وما يتصل بذلك من العوامل مثل وقت الفراغ واللعب والترويح والتقاعد والبطالة .

ب- تحليل التركيب المهني وما يحدث به من تغيرات والأسباب التي أدت إلى هذه التغيرات

جـ- دراسة المهن المختلفة وبصفة عامة دراسة المركب النظامي ، وتشتمل هذه الدراسة على تعبئة أفراد القوة العاملة للمهن وتدريبهم ، ثم مشاكل التوافق التي يواجهها الأفراد في المراحل المختلفة من حياتهم المهنية والعلاقات بين الأشخاص في العمل وما شابه ذلك من الظواهر .

د- تحليل طريقة ارتباط التركيب المهني والمهن المختلفة بالنواحي الأخرى في البناء الاجتماعي ، ويشتمل هذا الموضوع على العلاقات بين المهن ونظام

---

(١) المرجع السابق ، ص ٢٦.
(٢) محمد عبدالله أبو علي ، مرجع سابق ، ص ص ٢٢ – ٢٣.

التدرج الاجتماعي ، إلى جانب العلاقات بين أساليب الحياة والمهن المختلفة .

هـ – دراسة إحدى المهن لإلقاء الضوء على مشكلة من مشكلات المجتمع .
ويدرس علماء الاجتماع المهني المهنة على أنها أكبر من أن تكون وسيلة لغاية ، فإلى جانب أنها وسيلة للكسب من أجل العيش ، فهي تخدم أغراضاً ووظائف أخرى ، فالمهنة بالنسبة للكثيرين وسيلة ارتباط بالمجتمع وهي الأداة التي من خلالها يحققون ذواتهم وهي التي تمنحهم الإحساس بتقدير الذات . والمهنة فضلاً عن ذلك من أبرز العوامل المحددة للمستويات الاجتماعية – الاقتصادية ، إن لم تكن هي الوحيدة في هذا الصدد ، ويرجع ذلك إلى أهمية المهنة في حياة الإنسان ، فالمهنة كما كشفت عن ذلك بحوث عديدة تحدد مقدار الدخل الذي يحصل عليه الفرد ، بل ويمكن أن تحدد مكان إقامته ، ومحل عمله ، وطريقة قضائه لوقت فراغه، كما قد تكشف المهنة عن الاتجاهات والقيم بين الأفراد [1] .

### ٣- علم اجتماع العمل Sociology of Work :

هناك من يطلق على علم الإجتماع الصناعي مسمى آخر هو علم اجتماع العمل ، ولكن العمل يتجاوزه إلى مجالات أخرى تجارية وزراعية وحكومية وعسكرية وتربوية وغيرها . وبالتالي فإن استخدام مفهوم علم اجتماع العمل يوسع من مجال علم الاجتماع الصناعي [2]

---

(١) محمد عاطف غيث وآخرون ، المرجع فى مصطلحات العلوم الاجتماعية ، مرجع سابق ، ص ٤٦٢.

(٢) علي عبدالرازق جلبى ، علم الاجتماع الصناعي ، مرجع سابق ، ص٢٤.

فقد اعتبر ميلر وفورم علم الإجتماع الصناعي فرعاً من علم الإجتماع العام، وقد يسمى في رأيهما بعلم اجتماع منظمات العمل **Sociology of Organizations** على أساس الاعتقاد بأن الصناعة لا تحدد موضوع العلم . ففي السنوات الأخيرة أجريت عدة دراسات في مواقف غير صناعية كالمطاعم والمحلات التجارية والوحدات العسكرية وغيرها . ويجمع بين تلك الدراسات سمة واحدة مشتركة هي الاهتمام بمواقف العمل . ومهمة هذا العلم أساساً — في رأي ميلر وفورم — هي استخدام المبادئ السوسيولوجية في دراسة الأبنية الاقتصادية والتغيرات التي تطرأ عليها والقيم والأيديولوجيات المرتبطة بها . ويرجع ذلك إلى أننا نستطيع استخدام المبادئ السوسيولوجية في مستوى كل من المجتمع المحلي ومكان العمل[١].

ويرى محمد على محمد أن علم اجتماع العمل أو سوسيولوجية العمل أحد فروع علم الاجتماع الصناعي . ورأى أن الدراسات السوسيولوجية للعمل تنطوي على قيمة كبرى فهي أولاً ذات قيمة تكنولوجية ، ذلك أن مشكلات العمل ترجع في المحل الأول إلى استخدام التكنولوجيا في مجتمع لا يزال إلى حد ما في مرحلة غير ملائمة لاستخدامها ، ودراسة هذه المشكلات قد تساعدنا في التغلب على القلق والتوتر الذي يترتب على اتساع نطاق التكنولوجيا ، ومن ثم يزداد الإنتاج كماً ونوعاً ، وثانياً تنطوي هذه الدراسة على قيمة سياسية ، إذ بوسعها أن تكشف لنا عن توزيع القوة في المجتمع وأن توضح أيضاً كيفية ممارسة القوة السياسية ومصادر التغير الاجتماعي . وثالثاً تستطيع هذه الدراسات أن تقدم نتائج هامة حول السلوك النظامي للإنسان وقيمة الحياة

---

(١) محمد عبدالله أبو على ، مرجع سابق ، ص٢٤.

الجماعية ومعنى الولاء وأهميته . ويتناول علم اجتماع العمل طائفة من الظواهر منها دراسة السلوك الجمعي للعمال الذي يتخذ صوراً مختلفة ، ويتبلور داخل تنظيمات رسمية وغير رسمية ونقابات مهنية ، وكل هذه الصور تؤثر بدورها في أنشطة المجتمع المحلي كما تتأثر بها ، ومن ثم يتعين على الباحث في هذا المجال أن يدرس حركة العمل ودور الأفراد وحقوقهم وواجباتهم وأنشطتهم السياسية وعلاقاتها على المستويات المحلية والقومية . (١)

غير أننا نرى أن مجال علم اجتماع العمل أوسع بكثير من مجال علم الاجتماع الصناعي ، وذلك لأن العمل الصناعي يمثل فقط أحد صور العمل المتعددة في المجتمع ، والتي تختلف أيضا باختلاف الزمان والمكان .

### ٤- علم اجتماع التنظيم : -

يعكس الوضع الحالي لعلم الاجتماع الصناعي تقارباً كبيراً بينه وبين علم اجتماع التنظيم بدرجة يصعب معها أن نفصل بين اهتمامات كل منهما باستثناء القول بأن علم الاجتماع التنظيمي يتناول المستشفى والسجن والمدرسة العامة والجامعة وتنظيمات الرفاهية ، بينما يهتم علم الاجتماع الصناعي بظاهرة الصناعة . ومن الناحية التاريخية اهتم علم الاجتماع الصناعي بالبناء الداخلي والعمليات داخل تنظيمات العمل ، بينما ركز علم اجتماع التنظيم على الدراسة المقارنة لكل التنظيمات الرسمية . ونجد أن الجمعية السوسيولوجية الدولية تجمع كل المجالات وثيقة الصلة تحت عنوان " العمل والتنظيمات " ويوجد إتجاه قوي لإطلاق " علم اجتماع التنظيم " على هذا الميدان . (٢)

---

(١) محمد علي محمد ، مجتمع المصنع : دراسة في علم اجتماع التنظيم ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، الاسكندرية ،ط٣ ، ١٩٨٠ ، ص ص ١٢ — ١٣.

(٢) سعد عيد مرسي بدر ، عملية العمل : مدخل في علم الاجتماع الصناعي ، دار المعرفة الجامعية، الاسكندرية ،٢٠٠٠ ، ص ص ٦٦ — ٦٧.

فمحور اهتمام علم اجتماع التنظيم Sociology of Organization هو دراسة التنظيم الذي يعتبره البعض " بناء " فيرى أنه نمط ثابت من العلاقات المتبادلة بين الأجزاء المكونة والتي تكون كلاً له من الخصائص ما لا يظهر في الأجزاء ، ومن ناحية أخرى يمكن أن يستخدم التنظيم ليشير إلى الأسلوب أو الطريقة التي تتكون على أساسها المجموعات . وفي تعريف آخر يمكن أن يمثل التنظيم إطار السلوك الإنساني المألوف ، وبهذا المعنى يمكن أن يختلف التنظيم الإجتماعي ويتفاوت تفاوتاً شديداً من ثقافة لأخرى ، وهذا التفاوت إن دل على شئ إنما يدل على أن الصور المختلفة للحياة الإجتماعية الإنسانية مكتسبة وليست فطرية ، وإذا كان الإنسان يبحث عن إشباع غرائزه ، فإنه يجد هذا الإشباع من خلال وجوده ضمن إطار التنظيم الإجتماعي ، والتنظيم الاجتماعي كإطار من السلوك له خصائص مميزة هي : –[1]

١– إن تقسيم العمل خاصية ملازمة للتنظيم ، لأنه لا توجد جماعة إنسانية تخلو من وجود تلك الظاهرة بصورة ما .

٢– إن تقسيم العمل يوجد بناء من الأدوار والمراكز المعتمدة كل على الآخر اعتماداً متبادلاً.

٣– وجود مجموعة من المعايير الاجتماعية أو قواعد الفعل الاجتماعي التي تحكم طريقة تأدية الفرد للأفعال والأدوار الملحقة به ، هذا إلى جانب وجود هيكل من المسلمات التي تحدد سلوك الفرد المتوقع .

٤– وجود مجموعة من الميكانيزمات التي تربط بين سلوك الأفراد الذين يشغلون أدواراً معتمدة بعضها على بعض ، وهذا الارتباط يعمل على تحقيق

(١) محمد عاطف غيث ، علم الاجتماع ، مرجع سابق ، ص ص٤٠٧ – ٤٠٨.

الأهداف الجمعية التي تتوقف بدورها على سهولة وسرعة انتقال الأفراد والمعلومات . وتختلف هذه الميكانيزمات من حيث الدرجة فمنها البسيط ومنها المعقد . والبسيط يتضمن الاتصال المباشر بين الأعضاء ويسمى وسيلة الاتصال الأولية ، وغالبا ما يوجد في المجتمعات الصغيرة أو البدائية . ولكن في المجتمعات الكبيرة المعقدة يمكن لهذه الميكانيزمات أن تكون على مستوى كبير من التخصص وتتم على نطاق واسع ، ولذلك تسمى وسائل إتصال جماهيرية .

٥- توزع السلطة على القائمين بها توزيعاً منظماً ، أو بعبارة أخرى لابد من أن يتضمن التنظيم بناء للسلطة ، ومن ثم يكون هناك تحديد واضح لدور ووظيفة القائم بالسلطة من حيث الحق والواجب لضمان عدم إساءة استخدام صاحب السلطة لسلطته .

٦- لابد أن يتضمن التنظيم الاجتماعي نوعاً من الاتفاق حول الأهداف والوسائل الجمعية ، ذلك أنه بينما تتمثل الأهداف في تقسيم العمل ، فإن وسائل تحقيق هذه الأهداف تتضمن في المعايير الاجتماعية ، ذلك لأن أهم ما يميز التنظيم الاجتماعي هو أن يكون أعضاؤه على درجة عالية من الاتفاق في نظرتهم إلى الأهداف والوسائل .

٧- لا يعني ثبات العلاقات بين مكونات أي تنظيم مدعاة للإفتقار إلى التغير . ذلك أن التنظيمات في الحياة الحديثة تتغير باستمرار وتنمو وتتوافق وتعدل كل من البناء والوظيفة ، ولكن بطريقة منظمة تسمح بالمحافظة على تماسك وتكامل التنظيم .

وتوضح الخصائص السابقة أن الإنسان يعيش في منظومة من المنظمات خاصة في العصر الحديث . ولا يقتصر التنظيم على المصنع فقط ، وإنما يمتد ويتنوع

فهناك التنظيمات الطبية والتربوية والعسكرية وغيرها . فقد اعتبر" محمد على محمد " علم الاجتماع الصناعي فرعاً من فروع علم اجتماع التنظيم وذلك لثلاثة اعتبارات أساسية هي : –[1]

١- إن تحديد مجال علم الاجتماع الصناعي بدراسة الصناعة ينطوي على سوء فهم واضح ، وذلك لأن الصناعة ليست مفهوماً سوسيولوجياً ، مما يجعل من العسير تحديد إطار ملائم لدراستها ، وإنما هي إصطلاح شاع استخدامه في اللغة الدارجة ، والاقتصاد والتعدادات المهنية ، ثم دخل تراث علم الاجتماع دون اهتمام كبير بدراسته وتحليله . ويستخدم هذا المصطلح عموماً بمعنيين كمرادف لمصطلح المصنع **factory & plant** ، وليشير إلى استخدام العمل ورأس المال على نطاق واسع . ولقد ساعد الاستخدام الأول للمصطلح على تطوير اتجاه في دراسات علم الاجتماع الصناعي عرف بسوسيولوجية المصنع ويرتكز هذا الاتجاه على أربعة محاور رئيسية هي : دراسة النسق الاجتماعي لجماعات العمل أي العلاقات الشخصية المتبادلة ، وبحث العلاقات بين العمال والإدارة والتنظيم النقابي ، وتحليل العلاقة بين مجموعة متغيرات اجتماعية نفسية مثل المشاركة والروح المعنوية ويحاول أن يربطها بإنتاجية العمال ، ودراسة القيم الطبقية والدوافع للعمل واتجاهات العمال وسلوكهم داخل المصنع ، إلا أن هذا الاتجاه يغفل بعض الدراسات الهامة عن المهن والتنظيمات الحكومية والإدارية وهيئات الخدمة العامة وغيرها وهي دراسات أفادت كلها بشكل مباشر من مفاهيم علم الاجتماع الصناعي ، ولهذا فإن استبعادها من مجاله يعد أمراً تعسفياً . أما

---

(١) محمد على محمد ، علم اجتماع التنظيم : مدخل للتراث والمشكلات ،جـ١ ، دار المعرفة الجامعية ، الاسكندرية ، ١٩٧٢ ، ص ص ٣٨ – ٤٠.

الاستخدام الثاني لمصطلح الصناعة وهو الشائع في الاقتصاد والتعدادات المهنية فيلخص في أن " الصناعة هي كل فن أو مهنة أو عمل يقوم على حشد طاقة العمل ورأس المال ، بحيث يصبح له كيان مستقل بوصفه حرفة " . ومن الواضح أن الاعتماد على هذا التعريف سيجعلنا نوسع من مجال علم الاجتماع الصناعي بصورة ملحوظة ، الأمر الذي قد يجعله يتداخل مع فروع أخرى لعلم الاجتماع .

٢- إن الغالب على علم الاجتماع الصناعي أنه ميدان تطبيقي لعلم الاجتماع العام، ويرجع ذلك إلى أن نشأته قد ارتبطت باهتمام عدد من الباحثين ببعض المشكلات ذات الصبغة العملية مثل : الانتاجية والدافعية والحوافز والأجور والنقابات . غير أن ذلك لا يعني تماماً أن كافة البحوث التي أجريت في نطاق هذا العلم تخلو من المفاهيم النظرية بصورة قاطعة . فما تفتقر إليه هذه الدراسات عموماً لا يتمثل في نقص المضامين النظرية ، بل هو عدم وجود إطار تصوري واضح ومحدد يوجه البحث منذ البداية ، وينظم ميدان الدراسة ، بحيث أصبح من الضروري أن يقف علماء الاجتماع الصناعي وقفة طويلة أمام البيانات والمعلومات التي تتضمنها الدراسات الامبريقية الكثيرة والمتنوعة ، لكي يتمكنوا من صياغة إطار ملائم للدراسة على المستوى النظري ، الأمر الذي سيساعد على تحديد علاقة علم الاجتماع الصناعي بفروع علم الاجتماع الأخرى ، والإفادة من الفروض والمفاهيم المستخدمة فيها .

٣- إن استعراض الدراسات التي أجريت في علم الاجتماع الصناعي يكشف عن حقيقة هامة هي أن أغلب هذه الدراسات قد اتجه نحو معالجة التنظيم الاجتماعي للعمل سواء بالتركيز على دارسته داخل المصنع فقط أو بتحليله

في ضوء علاقة المصنع بالمجتمع مما يجعلنا نخلص إلى وجود نوع من الإلتقاء بين اهتمامات الاجتماع الصناعي وسوسيولوجية التنظيم .

ومن استعراض المسميات المختلفة لعلم الاجتماع الصناعي يلاحظ أنها تمثل ثلاثة اتجاهات هي : –[1]

١- الاتجاه الأول يضيق من مهمة ونطاق ومجال العلم ويقصره على دراسة المصنع مثل علم اجتماع المصنع أو سوسيولوجيا المصنع ، ذلك لأن المصنع مفهوم أضيق من مفهوم الصناعة ، ولا يمثل المصنع كمؤسسة صناعية الظاهرة الصناعية الوحيدة في المجتمع ، وهذا لا يحقق الغرض من نوعية تلك الدراسة الاجتماعية .

٢- الاتجاه الثاني هو الذي يطلق على هذا العلم علم اجتماع العمل أو تنظيم العمل ويعطي المزيد من الاتساع والشمولية للعلم مما يفقده الدقة العلمية المطلوبة ، فالعمل كما ذكرنا لا يتوقف عند حدود المجال الصناعي وإنما يتجاوزه إلى مجالات أخرى .

٣- الاتجاه المعتدل الذي أخذ به معظم علماء الاجتماع الأمريكان وهو " علم الاجتماع الصناعي " للدلالة على تلك الدراسة التي تهتم بعملية التصنيع وما يترتب عليها من نتائج وآثار في كافة قطاعات المجتمع الصناعي باستخدام المفاهيم الأساسية لعلم الاجتماع ، وكذلك دراسة العلاقات التأثيرية المتبادلة بين الصناعة والمجتمع المحلي .

## ثالثاً : مجالات علم الإجتماع الصناعي : –

إذا كان الباحثون في علم الاجتماع الصناعي قد اختلفوا فيما بينهم على تحديد موضوع العلم ، فمن المنطقي أن ينعكس هذا الوضع على محاولات العلماء

---

(١) عبدالمنعم عبدالحى ، علم الاجتماع الصناعي ، بدون ناشر ، ٢٠٠٠ ، ص٣١.

في تحديد مجالات اهتمام هذا العلم . ويمدنا تاريخ العلم وتراثه بالأمثلة العديدة على محاولات تحديد مجالات اهتمام علم الاجتماع الصناعي . إذ يذهب ميلر وفورم إلى أن هناك مجموعة من المشاكل السوسيولوجية الكبرى تسود علم الاجتماع الصناعي وتكون مجال اهتمامه هي : –[1]

١– أثر التصنيع في المجتمع ، وخاصة في مكوناته من مجتمعات محلية وتنظيمات عمل أخرى . على أن الاهتمام بهذه المشكلة يؤدي إلى دراسة المراحل المتباينة التي تمر بها عملية التصنيع في المجتمعات ذات النظم وأبنية القيم المختلفة .

٢– عملية التوافق بين التنظيم الرسمي مع تحديده الرشيد أو المعقول للمسئوليات والأهداف وبين التنظيم غير الرسمي للعاملين وحاجاتهم الفردية والجماعية ، ويتفرع عن هذه المشكلة عدد آخر من المشكلات هي :–

أ– عملية ترتيب مراكز القوى والمكانة والجزاءات المادية داخل التنظيمات الرسمية وغير الرسمية .

ب – عملية المواءمة بين تنظيمات العمل ومطالب البيئة المتعارضة ومع علاقات المساومة الجماعية بين العاملين والتي يمارسون من خلالها الضغط على التنظيم من أجل مراكز القوى والمكانة والدخل .

٣– عملية المواءمة بين الحاجات الشخصية للعاملين ومطامحهم وبين متطلبات مواقف العمل الرسمية في التنظيم ومنها التوافق الذي تتطلبه عملية الحراك المهني للعاملين بين مستويات المكانة المختلفة في تنظيم العمل .

---

(١) على عبدالرازق جلبى ، علم الاجتماع الصناعي ، مرجع سابق ، ص ص ٣٠ – ٣١.

٤- العمليات التنظيمية التي تدعم الروح المعنوية والإنتاجية وفكرة فريق العمل: مثل تطبيق فلسفات وأساليب القيادة التي تهدف إلى التنسيق بين أوجه النشاط على نحو رشيد ، وتدفع في نفس الوقت العاملين وتلزمهم على المشاركة في أهداف التنظيم .

ويرى البعض أنه يمكن صياغة واستخلاص موضوعات الدراسة في علم الاجتماع الصناعي في النقاط التالية : - [١]

١- التاريخ الاجتماعي للصناعة .

٢- دراسة المصنع كتنظيم اجتماعي له خصائصه ومقوماته .

٣- أنواع الصراع داخل المصنع وفي المجتمع الصناعي الأوسع .

٤- سوسيولوجية العمل الصناعي .

٥- الصناعة والمجتمع .

ويقسم باركر وزملاؤه مجالات الدراسة في علم الاجتماع الصناعي إلى خمسة ميادين تتمثل فيما يلي : - [٢]

١- تحليل البيروقراطية الصناعية من وجهة نظر الأدوار التنظيمية واتجاهات وسلوك أصحاب المهن الفنية العليا وعمال الصناعة .

٢- دراسة مواقع العمل على أنها وحدات عضوية مركبة أو أنساق اجتماعية فنية يحقق من خلالها الأفراد بعض التوازن بين متطلبات موقف العمل وأهدافهم الخاصة .

---

(١) محمد الجوهرى ، مقدمة فى علم الاجتماع الصناعي ، دار المعرفة الجامعية ، الاسكندرية، ١٩٨٩ ، ص ٢٩.

(٢) باركر وآخرون ، علم الاجتماع الصناعي ، ترجمة محمد على محمد وآخرون ، دار المعرفة الجامعية ، الاسكندرية ، ١٩٧٩ ، ص ص ٧ - ٨.

٣- دراسة جماعات العمل ( وبخاصة الجماعات غير الرسمية ) وأنساق العلاقات السائدة فيها ، والأهداف والمعتقدات ، وخصوصاً حينما تتم مقارنتها بتلك السائدة في الإدارة .

٤- تحليل مركب العلاقات الصناعية ، وبخاصة وصف التطور التاريخي لتنظيمات العمل وإجراءات المساومة وأنواع النقابات .

٥- تحليل نتائج التصنيع بالنسبة للفرد ، ويتضمن ذلك التفاعل بين مجالات الحياة في العمل وخارج نطاقه .

ويشير آخرون إلى أن علم الاجتماع الصناعي قد تطور وبالتالي تطورت مجالات الدراسة فيه ، ومن أهم المجالات الحديثة التي أضيفت إلى علم الاجتماع الصناعي ما يلي : - [١]

١- دراسة طبيعة النظريات والمناهج السوسيولوجية الحديثة ، خاصة بعد أن تنوعت المداخل والتصورات النظرية والمناهج التي ينطلق منها العلماء عند إجراء دراساتهم النظرية والميدانية ، كما قد تنوعت مناهج وطرق البحث الاجتماعي التي عززت من طبيعة هذه الدراسات والنتائج التي توصلت إليها عند مناقشتها للمشكلات الواقعية التي تجري على الصناعة وتأثيرها على المجتمع الحديث .

٢- تحليل أوجه الاختلاف والتباين بين نوعية المجتمعات الصناعية **Industrial Societies** وما بعد الصناعية **post -industrial**، فلم تعد اهتمامات علم الاجتماع الصناعي تتركز على دراسة العلاقة بين الصناعة وتطور المجتمعات الصناعية أو ما يعرف بالتحول نحو التصنيع

---

(١) عبدالله عبدالرحمن ، مرجع سابق ، ص ص ٥٥ — ٥٧.

وحدوث التغير الاجتماعي الشامل ، بقدر ما نجد أن التراث السوسيولوجي الحديث يهتم بالمجتمعات التي تخطت مرحلة التصنيع وتعيش مرحلة اجتماعية وصناعية متقدمة ، والتي تعرف بمجتمعات ما بعد الصناعة ، الأمر الذي يتطلب أيضا تغيير كل من النظريات السوسيولوجية ومناهج وأدوات البحث التي ترتبط بدراسة واقع هذه المجتمعات ، لأنها تختلف عن المجتمعات الآخذة في النمو الصناعي أو التحول نحو التصنيع .

٣- دراسة الشركات الصناعية العملاقة ، وتتمثل في ظاهرة الشركات متعددة الجنسية والتي أصبحت تسيطر على معظم القطاع الصناعي في العالم ، وتنتشر سواء في الدول المتقدمة أو النامية ذاتها ، وهذا ما يتمثل في الشركات العالمية في كوريا الجنوبية والبرازيل والهند وسنغافورة وماليزيا وغيرها من الدول .

٤- تحليل أنماط الإدارة الصناعية المعقدة حيث يهتم كثير من المتخصصين حديثاً بدراسة كيفية تغيير أساليب الإدارة الحديثة ، وذلك حسب تنوع الشركات الصناعية الكبرى ، واختلافها عن المؤسسات الصناعية التقليدية ، ولا سيما بعد تكوين وإنشاء فروع للمصانع والشركات في أكثر من خمسين دولة في العالم وتنتمي جميعها لإدارة عليا ، وهذا ما يطلق عليه بإدارة الشركات العملاقة ، والتي تستخدم فيها وسائل الاتصال الحديثة مثل الحاسب الآلي والأقمار الصناعية وغيرها خاصة خلال مرحلة اتخاذ القرارات ووضع السياسات الصناعية والإدارية عموماً .

٥- دراسة مكونات الانتاج الصناعي الحديث : فلم تعد أنماط الانتاج التقليدي الكلاسيكي التي كانت موجودة في النصف الأول من القرن العشرين هي

ذاتها التي وجدت في نهاية القرن ذاته ، ولاسيما أن طبيعة الانتاج آخذة في التنوع والانتشار ومراعاة ظروف المنافسة ومتطلبات السوق وأذواق المستهلكين واستخدام الدعاية والإعلان وتبني سياسات احتكارية صناعية لخطوط انتاجية معينة سواء عن طريق انتاج سلع صناعية متكاملة أو أجزاء معينة في صناعة واحدة .

٦- دراسة تغيير نمط التكنولوجيا الحديثة : يكشف تحليل التراث السوسيولوجي لقضية التكنولوجيا أنها تعتبر شيئا معقداً وتتغير بصورة سريعة ، وهذا ما حدث بالفعل عند تغير التكنولوجيا في السنوات الأخيرة وتأثيرها على عمليات التصنيع والإنتاج والعمل والاستثمار والتوزيع والاستهلاك ، وهذا ما تكشف عنه أدبيات أو تراث التكنولوجيا ، وتكنولوجيا رأس المال المكثف أو العمل وغيرها من القضايا التي أصبحت موضع اهتمام كثير من المتخصصين في علم الاجتماع الصناعي .

٧- تحليل علاقة التصنيع بالتنمية في العالم الثالث : حيث اهتم علماء الاجتماع في النصف الثاني من القرن الماضي بدراسة تأثير التصنيع أو الصناعة على عمليات التنمية في الدول النامية بصورة خاصة ، ولا سيما أن اهتمامات علماء الاجتماع عامة والاجتماع الصناعي خاصة تركزت في دراسة العلاقة بين الصناعة والتصنيع في المجتمعات الغربية فقط ، ولكن أصبح كثير من تحليلات واهتمامات هؤلاء العلماء يتركز على قضايا التصنيع والصناعة في الدول النامية ، خاصة بعد أن ظهرت مناطق صناعية متطورة في هذه الدول مثل اليابان وكوريا ومجموعة دول شرق آسيا على سبيل المثال .

٨- دراسة علاقة الصناعة بالنظام الاقتصادي العالمي : فيكشف تحليل التراث السوسيولوجي لعلم الاجتماع الصناعي عن مدى تأثير النظام العالمي على تشكيل الكثير من السياسات الصناعية والاقتصادية والاجتماعية التي تواجه معظم دول العالم سواء أكانت متقدمة أم نامية . فمؤسسات النظام العالمي أو تأثير الدول الصناعية الكبرى أو صندوق النقد الدولي أو البنك الدولي أو غيرها من مؤسسات النظام العالمي تلعب دوراً أساسياً في تحديد عمليات الإنتاج والتصنيع والتجارة العالمية ويشكل الإنتاج الصناعي أكبر جزء منها في السنوات الأخيرة ، وتعتبر جميع هذه القضايا موضوع اهتمامات علم الاجتماع الصناعي عند دراساتهم لقضية التصنيع وعلاقتها بالمجتمعات المحلية أو القومية وبالنظام العالمي ككل .

## رابعًا : نشأة علم الاجتماع الصناعي وتطوره :

إذا كان علم الاجتماع الصناعي يدرس الصناعة ومشكلاتها ، وكانت الصناعة أو الإنتاج الصناعي وليدة الثورة الصناعية واكتشاف المصادر الجديدة للطاقة ، واختراع الآلات والمعدات الثقيلة والحديثة وغيرها . ونتيجة لما أحدثته هذه الثورة من تغيير في نظام الإنتاج في المجتمع من إنتاج زراعي إلى إنتاج صناعي يقوم على عناصر للإنتاج مغايرة ومختلفة تماماً عن عناصر الإنتاج الزراعي . حيث أنه بعدما كان نظام الإنتاج يعتمد في الزراعة على الموارد المادية من أرض ومياه وبذور ومعدات وعمالة زراعية تقوم على أمر الزراعة وتنظيم عملية الاستفادة منها من أجل تحقيق الإنتاج الزراعي ، أصبح نظام الإنتاج يعتمد في الصناعة على الموارد المادية من طاقة وآلات ورأس مال ، وموارد بشرية مثل العمال والإداريين تقوم على أمر الصناعة وتنظم عملية الاستفادة منها من

أجل تحقيق الإنتاج الصناعي ، وذلك من خلال ظهور نظام ( المصنع ) كوسيلة حديثة في تنظيم الاستفادة من عناصر الإنتاج الصناعي المادية والبشرية ، فإنه بناء على ذلك كله يمكن القول بأن علم الاجتماع الذي يهتم بدراسة الصناعة ومشكلاتها ظهر في عصر الثورة الصناعية التي أوجدت النظام الصناعي ونظام المصنع . ويرى البعض خلافاً لذلك أن الثورة الصناعية كانت تولي كل اهتمامها بالعناصر المادية في الإنتاج الصناعي بدلاً من أن تهتم بالعنصر البشري الذي هو محور اهتمام علم الاجتماع الصناعي ، وذلك في علاقته بالصناعة والذي بدأ الاهتمام به منذ انتشار أفكار الثورة الصناعية في البلاد غير الأوربية خاصة في الولايات المتحدة الأمريكية ، ولذلك يفضل أصحاب هذا الاعتراض القول بأنه علم الاجتماع الصناعي قد ظهر مع الثورة الصناعية في أمريكا يكون أكثر دقة وتحديداً في تحديد زمان ومكان نشأة هذا العلم .[١]

وتوجد عدة عوامل توضح كيفية ظهور علم الاجتماع الصناعي وتطوره هي :[٢]

١- **ظهور الصناعة :** وهي كما ذكرت في الفقرة السابقة السبب الرئيسي لنشأة علم الاجتماع الصناعي . حيث قد غيرت الصناعة كثيراً من ملامح الحياة الاجتماعية والاقتصادية والسياسية نتيجة لظهور المصنع كمؤسسة جديدة تختلف وظيفتها في الحياة الاقتصادية عما كانت عليه المؤسسات الإنتاجية في العصور الوسطى ، حيث كانت توجد العديد من الورش الحرفية الصغيرة والتي لم تكن قد وصلت بعد إلى حجم المصنع الذي أدى إلى تغيير نمو العلاقات

---

(١) على عبدالرازق جلبى ، علم الاجتماع الصناعي ، مرجع سابق ، ص ص ٤١ — ٤٢.
(٢) عبدالله عبدالرحمن ، مرجع سابق ، ص ص ٢٨ — ٣١.

الاجتماعية والمهنية داخل المجتمع ، ومن ثم ظهر علم الاجتماع الصناعي ليهتم بدراسة المشاكل الناجمة عن ظهور الصناعة .

٢- **وجود طبقات اجتماعية جديدة** : بعد ظهور الصناعة تغير البناء الطبقي الذي كان موجوداً في المجتمع الأوربي التقليدي ، حيث كان المجتمع ينقسم إلى طبقتين رئيسيتين هما الأسياد أو أصحاب الأرض الزراعية ، وطبقة عبيد الأرض أو الأجراء أو ما كان يطلق عليهم الأقنان ، وكان كثيراً ما يمتلك الأسياد الأراضي والفلاحين الذين يعملون عليها . ومع ظهور المصنع تغير البناء الطبقي لتظهر طبقتان هما الملاك أو أصحاب رؤوس الأموال ، والعمال ، وبالطبع تغيرت نوعية العلاقات الاجتماعية وظهرت علاقات وأدوار جديدة .

٣- **تغير نمو الإنتاج الاقتصادي** : فلقد تغير كل من أساليب العمل والإنتاج ونوعيته ولم تعد المواد الخام الزراعية هي وحدها نمط الإنتاج الذي كان ينتج من الأرض الزراعية ، بقدر ما تم تغيير هذه المواد وتحويلها إلى سلع منتجة بواسطة الآلات والمصانع الحديثة ، وأحدثت الثورة الصناعية وفرة في المنتجات الأمر الذي أدى إلى زيادة رأس المال وقوته من الناحية الاقتصادية والسياسية .

٤- **ظهور المؤسسات والمنظمات الحديثة** : لم يرتبط ظهور الصناعة بإنشاء المصانع كمؤسسات صناعية وإنتاجية فقط ، بقدر ما تم تغيير المؤسسات الاقتصادية والإنتاجية والاجتماعية الأخرى ، ولا سيما تطور المؤسسات التي تقوم بعمليات توزيع الإنتاج والتي أدت إلى ظهورفئات اجتماعية واقتصادية أخرى مثل طبقة التجار والموزعين للإنتاج الصناعي ، كما تطورت المؤسسات

الأخرى مثل مؤسسات النقل والمواصلات والاتصالات ومؤسسات الرعاية الاجتماعية والخدمات الاجتماعية .

٥- **نشأة المدن الصناعية** : جاءت الصناعة محددة أماكن جغرافية وايكولوجية لها تقام عليها المصانع والشركات التجارية ، كما أدت نشأة المدن إلى ظهور الهجرة الريفية - الحضرية ، خاصة بعد أن تقلصت أعداد العمالة الزراعية وسعى العمال والفلاحين للحصول على مهن صناعية أكثر استقراراً وأوفر دخلاً وحياة اجتماعية مناسبة في المدن ، حيث توافرْ الخدمات وأساليب الرعاية الحديثة عما كانت موجود عليه في القرية .

٦- **تطور علم الاجتماع** : فبعد الاعتراف الأكاديمي بعلم الاجتماع كعلم يهتم بدراسة المجتمع الصناعي الحديث ، بدأ في بلورة نظرياته ومداخله ومناهجه . وحرص علماء الاجتماع على الاستفادة من هذا التطور في دراسة المشكلات الواقعية الناجمة عن ظهور الحياة الاجتماعية والاقتصادية والسياسية التي أحدثتها الصناعة في المجتمع بصورة شاملة .

وعندما نبحث في تراث علم الاجتماع الصناعي عن الرواد الأوائل الذي كان لهم الفضل الأول في نشأة هذا العلم ووضع دعائمه ، نجد أن الباحثين في هذا العلم ينقسمون فيما بينهم إلى فريقين هما : - [1]

١- يعتقد الفريق الأول أن " فريدريك تيلور " وزملاءه هم الذين يرجع إليهم الفضل الأول في نشأة العلم ووضع دعائمه ، ويقيمون اعتقادهم هذا على عدة اعتبارات .

---

(١) على عبدالرازق جلبى ، علم الاجتماع الصناعي ، مرجع سابق ، ص ٤٣.

٢- الفريق الثاني ويعتقد أن " التون مايو " وزملاءه هم الذين يرجع إليهم الفضل في نشأة هذا العلم ووضع دعائمه .

ولذلك سنعرض لآراء كلا من الفريقين باختصار شديد .

**١- الإدارة العلمية :**

ظهرت نظرية الإدارة العلمية **Scientific Management Theory** في ثمانينيات القرن التاسع عشر مرتبطة بجهود رائدها فريدريك تايلور **F.Taylor** وزملائه ، ولقد سميت أحياناً نسبة إلى رائدها ، وتسمى تارة أخرى بحركة الإدارة العلمية ، وتارة ثالثة ببحوث الوقت والحركة وجاءت هذه النظرية في كل من الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا أولاً : نتيجة لمجموعة من العوامل منها : -[1]

أ- بعد ظهور الثورة الصناعية في بريطانيا وانتشارها إلى الولايات المتحدة وأوربا الغربية أنشئت العديد من المصانع في هذه الدول ، وحاولت تغيير أنماط الإنتاج والاستهلاك التي تعيش عليها شعوبها كما جاءت رغبة هذه الدول وسياساتها الاقتصادية بالسعي إلى زيادة مواردها الطبيعية من المواد الخام ، وظهر ذلك عن طريق فتح باب المستعمرات في الدول الجنوبية واستعمارها لتزويد المصانع الجديدة بمختلف المواد الأولية ، الأمر الذي أدى إلى تنوع هذه الموارد ونوعية الصناعات الجديدة .

ب – أدت عملية الحاجة إلى التصنيع إلى إزدهار في الحركة التجارية والاقتصادية المصاحبة لها ، كما أدى ذلك في مجمله إلى زيادة حجم رأس المال الناتج سواء من تجارة المواد الخام الأولية أو المواد المصنعة والمنتجة من المصانع

---

(١) عبدالله عبدالرحمن ، مرجع سابق ، ص ص ٧٧ – ٧٩.

الجديدة في معظم الدول الغربية . ونتج عن ذلك زيادة حجم وقوة رأس المال الموجه للنشاط الصناعي ، واهتمام أصحابه بضرورة توظيف هذه الأموال في زيادة الإنتاج الصناعي والاستثمار المضطرد في القطاع الصناعي ومؤسساته المختلفة .

جـ- نتيجة لزيادة كل من الحاجة أو الرغبة لتشغيل رأس المال في الإنتاج الصناعي والمواد الأولية (الخام ) وذلك من قبل طبقة أصحاب رأس المال سعوا لضرورة توظيف أموالهم بسرعة ، والعمل على تحديث الآلات والتكنولوجيا المستخدمة في أقرب وقت ممكن دون إعداد الطبقات العمالية المدربة أو وجود كوادر إدارية عليا متخصصة تدير كل من العمال والمواد الخام أو تنظم عمليات الإنتاج عموماً مما أدى إلى ركود الإنتاج ذاته وحدوث خسارة كبيرة في التنظيمات الصناعية كغياب الإدارة العلمية المميزة والفئات العمالية المدربة .

د- اتصفت الفئات العمالية أو الإدارية الموجودة والسابقة على نظرية الإدارة العلمية بأن ليس لديها الخبرة وتتصف بالكسل وعدم وجود الدافعية ، نظراً لعدم وجود مقابل عندما يتم زيادة الإنتاج بواسطة العمال ، حيث يذهب عائد الإنتاج بكامله إلى أصحاب العمل وحدهم ، وهذا ما يمكن وصفه بغياب حوافز العمل والإنتاج للعاملين بالتنظيمات الصناعية ، واحتكار قيمة العمل وتحديد الأجور وانخفاض مستوياتها ، مما أدى إلى تدهور الإنتاج وزيادة الخسائر المادية في الصناعات القديمة .

هـ - اقتناع أصحاب العمل ورؤوس الأموال أولاً بسياسات العمل التقليدية والموروثة من العصور الوسطي الزراعية بأحقية الملاك في تشغيل العمال عنوة وبقوة دون مراعاة الظروف الفيزيقية أو النظم الواقعية في العمل وعلاقته بالإنتاج، مما أسهم في تدهور الصناعة والإنتاج الصناعي . كما لم يعد نظام

السخرة ملائماً للعمل في المصانع أو الشركات الصناعية ، وهذا ما أدى إلى ظهور أفكار جديدة في نظام العمل والإنتاج والإدارة . وتحديد العلاقة بين الملاك والعمال .

كان فريدريك تايلور من رجال الإنتاج والإدارة ومن أوائل من اهتموا بتطبيق الأسلوب العلمي في تناول مشكلات الصناعة ، بحيث خلص من تحليله لها إلى صياغة مجموعة من المبادئ يمكن أن تكون بديلة عن أسلوب المحاولة والخطأ الذي شاع الاعتماد عليه خلال هذه الفترة . ويعتقد تايلور أن العمل الصناعي في تنظيمات معقدة يعني الاشتغال الدائم في إنتاج السلع والخدمات من أجل الحصول على المكافأة ، ومن ثم فإن مفهوم العمل يرتكز على ثلاثة محاور هي : – الاستمرار : وذلك لأن كافة المهام يجب أن تؤدى بانتظام خلال فترة معينة من الزمن ، والإنتاج : وهو النشاط الذي يميز العمل عن غيره من الأنشطة الإنسانية ، والأجر: إذ أن الأفراد يمارسون العمل من أجل الحصول على مكافآت يواجهون بها حاجاتهم الاجتماعية والشخصية المختلفة . وعلى أساس هذا التصور للعمل ، فإنه يجب أن نبحث عن المبادئ التي تحقق أفضل استخدام ممكن له ، وباستطاعتنا أن نكتشف هذه المبادئ إذا اعتمدنا على المنهج التجريبي في دراسة المشكلات الإدارية التي تظهر في مواقف العمل . ذلك أن التنظيم الصناعي شأنه شأن أي جانب آخر من جوانب الواقع تحكمه قوانين يمكن التوصل إليها بالملاحظة والتجربة . وحينما يتم التعرف على هذه القوانين يمكن تطبيقها في مواقف العمل بدقة ، لكي تنظم الأنشطة المختلفة ، وتوجه عوامل الإنتاج بالشكل الذي يحقق الكفاءة ، وهكذا تحل المعرفة العلمية المنظمة محل المعرفة القائمة على الظن والتخمين في دراسة السلوك التنظيمي .[١]

---

(١) محمد على محمد ، علم اجتماع التنظيم . مرجع سابق ، ص ١٢٦.

ويعتبر فريدريك تايلور هو أول من استخدم الفكرة القائلة بأن العامل آلة عضوية قادرة على التوافق مع عملية الإنتاج توافقاً فعالاً . إذ أنه عندما عين رئيساً لجماعة من العمال وجد أن إنتاج كل أعضاء الجماعة لا يتجاوز ثلث ما يستطيعون إنتاجه ، وإذا انضم عامل جديد إلى الجماعة ، يطلب منه العمال القدامى أن يعمل مثلهم وينتج نفس القدر الذي ينتجونه ، وقرر تايلور القضاء على ذلك السلوك ، فاستخدم كل وسيلة ممكنة لكي يسرع العمال في أداء العمل لإنتاج قدر أكبر مما اتفقوا على انتاجه . ومن ثم اتبع نظام الأجر بالقطعة الذي يزداد بمقتضاه أجر العامل تبعاً لازدياد انتاجه ، وفصل العمال الذين يميلون إلى العناد ولايطيعون الأوامر والتعليمات ، واستخدم عمالاً جدداً بدلاً منهم ، ثم بدأ في تحديد مقدار العمل المناسب في اليوم ، كما اتجه إلى دراسة الطرق المختلفة التي يتبعها العمال في أداء العمل ، حتى أصبحت دراسة الوقت والحركة **time & motion study** هي أساس الإدارة العلمية . وكان الهدف من دراسة الوقت والحركة تحليل كل عملية من العمليات إلى مكوناتها البسيطة ، أي معرفة الحركات الضرورية لأداء كل عمل من الأعمال ثم إيجاد عدد الوحدات الزمنية التي يتطلبها أداء كل حركة ، وبعد ذلك يتعلم المدربون هذه الطريقة المثلى في أداء العمل كي يقوموا بتدريب العمال عليها ، وعندما يتم تدريب العامل عليه أن يؤدي العمل الذي يطلب منه بطريقة مناسبة دون أن يسأل أسئلة أو يقدم اقتراحات . فليس عليه إلا طاعة قوانين الإدارة العلمية . ولم يراود تايلور أي شك في أن العمال سيتقبلون الطرق الجديدة في أداء العمل عندما يتعلمونها على أساس أنهم سوف يحصلون على المال الذي يحتاجون إليه ، ويبدو أنه تقبل بدون تحفظ مفهوم الإنسان الاقتصادي الذي يتضمن أن الإنسان

يعمل بطريقة مطابقة للعقل من أجل تحقيق مصالحه التي تتمثل في الحصول على النقود ، فالأجر إذن هو الحافز الرئيسي الذي يحفز الإنسان على العمل . (١)

وتوصل تايلور إلى عدة أفكار وتوصيات لزيادة الإنتاج والفاعلية والكفاءة لدى كل من العاملين ومؤسساتهم الإنتاجية على مختلف أنواعها أهمها : (٢)

أ- تقسيم العمل **division of labour** : ركز تايلور على أهمية تقسيم العمل ليس فقط داخل المؤسسات الصناعية والإدارية والتجارية الكبرى ، ولكن أيضا على مستوى المشروعات الصغيرة والمتوسطة منها . وعلى أن يشمل ذلك كافة التخصصات الإدارية والمهنية والفنية ، ويصبح ذلك التقسيم من أهم وظائف الإدارة العليا للمؤسسة .

ب – قياس العمل **work measurement** : اهتم تايلور بدراسة المؤسسات ودراسة كل من العمل والوقت ، وذلك بهدف الوصول إلى أقصى معدلات الإنتاجية وتنفيذ المهام والأعمال في وقت قياسي . وتعتبر هذه الخطوة من أهم معالم نظرية الإدارة العلمية . ولقد حدد تايلور أن نظام الرأسمالية والعمل فيها يحتم على ضرورة تعليم العامل ذاته والعمل على تدريبه ومحاكاته عموما للأفراد ذوي الخبرة العلمية . وغالبا ما يقوم العمال الجدد عامة بأعمال وأفعال غير ملائمة ومضيعة للوقت والجهد ، ولذا يجب قياس عنصر الزمن لهذه الأعمال والأفعال وتحديد الوقت الأمثل لها ، حتى يمكن تدريب العمال على الاستفادة منها وتلافي الحركات والأفعال الزائدة المضيعة للوقت والجهد .

---

(١) محمد عبدالله أبو علي ، مرجع سابق ، ص ص ٣٢ – ٣٣.

(٢) عبدالله عبدالرحمن ، مرجع سابق ، ص ص ٨١ – ٨٤.

جـ - وصف العمل task prescription : وذلك عن طريق وضع أوصاف العمل والمهام مسبقاً ، وذلك بصورة مكتوبة ومحددة حتى يمكن خضوع كل من الإدارة والعمال معا في إطار المنظومة القياسية للأعمال والوظائف التي يقومون بها .

د- الحوافز incentives : اهتم تايلور بضرورة تحديد طبيعة العمل للعمال، وتوضيح كيف أن أي جزء من العمل يجب أن يتقاضى عليه العامل أجراً محدداً ، كما أن عملية دفع الأجور مرتبطة بطبيعة نوع وحجم الأعمال التي يقوم بها ويسهم بها عموماً في العملية الإنتاجية . وكلما زاد حجم العمل الذي يقوم به عما هو محدد من قبل المؤسسة فلابد وأن يحصل على مكافآت أو ساعات زائدة يتقاضاها في صورة حوافز .

هـ - العمل هو نشاط فردي work as an individual activity فذهب تايلور إلى أن النشاط الفردي في العمل يقاس من خلال الطموح الفردي أو الشخصى للفرد ذاته ، وحينما يوضع الفرد أو العامل داخل جماعة العمل ، يفقد بالتدريج حماسه الفردي ، خاصة وأن تأثير الجماعة سوف يكون سلبياً على العمل والإنتاج .

و- دور الإدارة the role of management : حرص تايلور على أن يميز بين الأعمال والوظائف التي يقوم بها العمال وفئة الإدارة العليا في المؤسسات الإنتاجية ، ويرجع هذا التمييز إلى طبيعة الدور الذي يقوم به كل منهما في العمل . ويجب على فئة المديرين أن تكون لديها أفكار متطورة تقوم على التخطيط العلمي المدروس لتحقيق الصالح العام سواء بالنسبة للمؤسسة وزيادة إنتاجها أو تحقيق رغبات العمال وزيادة أجورهم وحوافزهم عن طريق العمل الجاد .

تمثل جهود ونتائج تايلور نقطة البداية في تاريخ الاهتمام بالصناعة ومشكلاتها عموماً وبالعنصر البشري في موقف العمل الصناعي على وجه الخصوص ، ومن ثم فهي تعد في نظر الكثيرين بمثابة ثورة غيرت الاهتمام من العناصر المادية أو الآلات في المجال الصناعي إلى العناصر البشرية أو العمال ومشكلاتهم ، ومن هنا جاز للبعض أن يعتبر جهود تايلور وزملائه أول محاولة علمية منظمة في نطاق علم الاجتماع الصناعي ، طالما أنها تمس موضوعه وهو الصناعة ، وتتعلق بمحور اهتمامه وهو العنصر البشري في الصناعة [1]

وبالرغم من ذلك يوجد أكثر من نقد يمكن توجيهه إلى فلسفة الإدارة العلمية نعرض بعضها على النحو التالي : [2]

أ – أفضل طريقة للعمل للفرد لا تعتبر كذلك بالنسبة للآخرين : يعتقد تايلور وزملاؤه إمكانية أداء العملية الواحدة بعدة طرق ، ولكن هناك طريقة مثلى تعتبر أفضل الطرق لأداء نفس العمل بأقل مجهود وأسرع وقت عن طريق البحث المستمر ومراقبة عدد كاف من العمال أثناء أدائهم للعملية الإنتاجية ومحاولة تنظيم الحركات التي يؤديها العامل وصقلها ، وفي ذلك تعميم لا يمكن قبوله .

ب– تجاهل الإجهاد النفسي : فبالرغم من محاولة المهندسين الصناعيين التخفيف من أثر الإجهاد الجسماني على العمال ، فإنهم في نفس الوقت قد زادوا من الإجهاد النفسي عن طريق تقسيم العمل والتخصص الكبير ، كما أنهم لم يفكروا أبداً في أن التعب النفسي يمكن أن يكون عاملاً هاماً في خفض الإنتاجية.

---

(١) على عبدالرازق جلبي ، علم الاجتماع الصناعي ، مرجع سابق ، ص ص ٥١ – ٥٢.

(٢) صبره محمد علي ، أشرف محمد عبدالغنى ، سيكولوجية الصناعة ، دار المعرفة الجامعية الاسكندرية ، ٢٠٠٤ ، ص ص ٧٥ – ٨٢.

جـ – استخدام أساليب غير سليمة لتحديد كمية العمل اليومية : اعتقد المهندسون الصناعيون أن كلاً من الإدارة والعمال لم يستطيعا تحديد كمية العمل اليومية – المفروض على كل فرد أدائها – بطريقة علمية ، وأن عدم اتفاقهم في هذا الشأن كان السبب المباشر لكثير من المنازعات بين الإدارة والعمال فوجهوا اهتمامهم نحو اكتشاف كمية العمل الواجب أن يقدمها الفرد يومياً ، واستخدموا لهذا الغرض طريقة ادعوا أنها دراسة علمية للوقت واستعملوا في عملية التوقيت ساعة من نوع خاص **stop watch** لحساب الوقت اللازم لكل عملية إنتاجية وكل حركة من الحركات اللازمة لإتمام هذه العملية بالدقيقة والثانية . واعتقد تايلور وزملاؤه أنهم بهذه الطريقة قد تمكنوا من تحديد كمية العمل العادلة بالنسبة للفرد ، وافترضوا أن النتائج التي يتوصلون إليها بهذه الطريقة لا تقبل الجدل أو المناقشة من جانب العمال بحجة أنها تمت بناء على أسس علمية سليمة .

د – عدم الاتفاق على كيفية تحديد الأجر العادل : لم يكن لتايلور مجهوداً ذا قيمة كبيرة في تحديد الأجر العادل ، فبالرغم من أنه أعطى هذا الموضوع بعض اهتمامه ، إلا أنه لم يستخدم أي طريقة علمية لتحديد هذا الأجر وكل ما فعله في هذا الشأن هو القيام ببعض الدراسات لتقدير الأجر الذي يكفي لحفز الفرد على إنجاز العمل الذي اعتقد أنه عبارة عن كمية العمل العادلة لليوم ، وبالرغم من أن معظم المهندسين قد اتفقوا على أسلوب واحد لدراسة الوقت إلا أنهم لم يتفقوا على طريقة علمية واحدة للدفع .

هـ – اتجاه الإدارة العلمية إلى الدكتاتورية في معاملة الأفراد : تميل فلسفة تايلور إلى مبدأ الدكتاتورية في معاملة الأفراد . فقد صمم على وجوب بقاء

سلطة اتخاذ القرارات في يد الإدارة وحدها دون إشراك العمال فيها . فهو يفترض أن الإدارة تعرف جيداً مصالح العمال ، وتسعى دائماً إلى تحقيقها . وحيث أن الإدارة لا تتخذ أي قرار إلا إذا استندت إلى أساليب علمية — كما يرى تايلور — فمن رأيه أنه لا مجال لإشراك العمال في مناقشة هذه القرارات ، أو الاعتراض عليها . ولكن كون الإدارة تنفرد وحدها باتخاذ القرارات ، حتى فيما يتعلق بشئون العمل والعمال ، فإن ذلك يدل دلالة قاطعة على اتجاه الإدارة العلمية نحو الدكتاتورية وبعدها عن الديموقراطية في علاقتها بالعمال .

و- اعتبرت الإدارة العلمية أن الأجر هو الدافع الوحيد للعمل : اعترف المهندسون الصناعيون بأهمية الحوافز التشجيعية على العمل ، ولكنهم اعتقدوا إمكانية دفع الفرد إلى العمل بكامل مجهوده عن طريق الإغراء المالي فقط ، مفترضين أن الأجر وحده هو الدافع الوحيد للفرد على العمل ، وقد يعتبر الدافع المالي وحده حافزاً كافياً لتشجيع الفرد على زيادة انتاجه في الآجال القصيرة ، ولكنه غير كاف للوصول إلى نفس النتائج في الآجال الطويلة ، ولابد من استخدام حوافز أخرى غير مادية .

ز- تجاهل الإدارة العلمية للناحية الإنسانية في الفرد : عامل المهندسون الصناعيون الأفراد كالآلات وليس كبشر ، واعتبروا أن العلاقة بين الإدارة والعمال علاقة تعاقدية يحق بموجبها للإدارة أن تطلب من العمال أداء أي أعمال مهما كانت قاسية أو كانت شروطها غير مناسبة . وهذا لا ينفي اعتراف بعض المهندسين الصناعيين بأهمية العنصر البشري في الإنتاج وبدور الروح المعنوية في زيادة كفاية الفرد الإنتاجية .

### ٢- حركة العلاقات الإنسانية :

جاءت ظروف العصر الذي نشأت فيه نظرية العلاقات الإنسانية بمثابة الواقع الأول لظهورها وتطورها في دراسة التنظيمات الصناعية والإنتاجية منذ العقود الأولى للقرن العشرين . فقد ظهرت نظرية العلاقات الإنسانية كغيرها من النظريات المفسرة لطبيعة تأثير الصناعة أو غيرها من الظواهر والمشكلات على نوعية البناءات والنظم والأنساق الاجتماعية ، كما جاءت لتعكس لنا مدى حرص العلماء والمتخصصين في العلوم الاجتماعية ، ولا سيما علماء الاجتماع الصناعي الذين تنسب اهتماماتهم وانتماءاتهم إلى مؤسسات أكاديمية وعلمية مثل الجامعات ومراكز البحث العلمي المختلفة ، وهذا بالفعل ما عزز أهمية نظرية العلاقات الإنسانية واعتبارها من أهم النظريات التي يهتم بدراستها وتحليلها كثير من المتخصصين في فروع علم الاجتماع كافة منذ أن ظهرت في أوائل ثلاثينات القرن الماضي على يد مجموعة من العلماء البارزين في جامعة هارفارد وعلى رأسهم التون مايو **E. Mayo** [(١)] .

وأول ما يوجد من ملاحظات في تراث علم الاجتماع الصناعي الخاص بجامعة هارفارد هو أن بعض الكتابات في هذا التراث تذكر التون مايو وهو يعالج ما يعرف باسم جماعة هارفارد في علم الاجتماع الصناعي ، والبعض الآخر يتناول مايو ويبين حقيقته من خلال تحليله لاسهامات مدرسة أو جماعة مايو في هذا العلم ، كأن الكتابات التي ظهرت في التراث تحت اسم العلاقات الإنسانية ، وجماعة هارفارد ، ومدرسة التون مايو تعتبر كتابات واحدة وإن اختلفت في المسميات وكلها تتعلق بما أسهم به التون مايو من جهود ونتائج في هذا العلم [(٢)] .

---

(١) عبدالله عبدالرحمن ، مرجع سابق ، ص.ص ١٠٥ — ١٠٦.
(٢) على عبدالرازق جلبى ، علم الاجتماع الصناعي ، مرجع سابق ، ص ٥٥.

ونحن في هذا العرض السريع سنعرض لإسهامات التون مايو باعتباره أبرز العلماء في جماعة هارفارد ، وذلك للإشارة إلى إسهامات مدرسة التون مايو ككل .

فقد أجرت جماعة هارفارد تجارب شهيرة تعرف بتجارب مصنع هاوثورن **Howthorne Factory** التي ظهرت بالتحديد خلال عام ١٩٢٧ وذلك عندما دعت شركة ويسترن اليكتريك مايو وزملاءه لدراسة عدة متغيرات تؤثر على إنتاجية العمال والمصانع بصورة عامة ، وخاصة عندما لاحظت الإدارة وجود تباين في العلاقات بين تأثير ظروف العمل أو ما يعرف بالظروف الفيزيقية مثل الضوضاء والإضاءة والتهوية ووضع الآلات وتصميمها على مستوى الإنتاجية والأداء والفاعلية . وتم إجراء تجارب ميدانية بواسطة مايو وفريقه البحثي الأكاديمي والتي استمرت طيلة خمس سنوات متصلة ، وإن كانت قد تمت بصورة مرحلية من حيث إجراء التجارب الميدانية(١). وسنعرض لهذه التجارب بإيجاز شديد فيما يلي : -

**أ - التجربة الخاصة بعامل الإضاءة :**

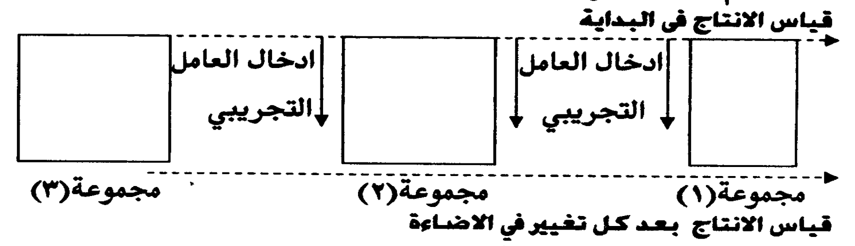
أجريت هذه التجربة لاختبار الفرض الخاص " بوجود علاقة بين كثافة الإضاءة وبين الكفاية الإنتاجية " بمعنى أنه كلما زادت كثافة الإضاءة زاد الإنتاج إذا ظلت الظروف الأخرى ثابتة . فمن الثابت أن " ضعف الإضاءة يؤدي إلى إجهاد أعصاب العين " . وأجريت التجربة وفقا للمراحل الآتية(٢) :

---

(١) عبدالله عبدالرحمن ، مرجع سابق ، ص ص ١٠٩ — ١١٠.

(٢) محمود فتحي عكاشة ، علم النفس الصناعي ، شركة الجمهورية الحديثة ، الاسكندرية ، ٢٠٠١ ، ص ص ٤٩—٥٠.

– تم اختيار ثلاث مجموعات تختلف في طبيعة عملها مع تساوي الظروف الأخرى وبعد مقارنة الإنتاج مع كل تغير في العامل التجريبي بالزيادة أو النقصان لم يجد القائمون ارتباطاً بين المتغيرين .




– في المرحلة الثانية خوفاً من تأثير طبيعة العمل تم توحيد العمل باختيار العمال من قسم واحد مع مراعاة تساويهم في كل مجموعة من حيث الخبرة والتدريب ومستوى الإنتاج وتم الاكتفاء بمجموعتين تم وضعهما بعيداً عن بعض. ولم يجد القائمون على التجربة أيضاً علاقة بين المتغيرين رغم تغيير العامل التجريبي بالزيادة والنقصان ، وحافظ العمال على مستوى انتاجيتهم تحت ظروف إضاءة منخفضة للغاية .

( قياس قبلي ) أثناء تواجدهم فى أعمالهم

الأولى قبل الاختيار للتجربة

مجموعة تجريبية

العامل التجريبى (تغير الإضاءة)

مجموعة ضابطة (إضاءة ثابتة)

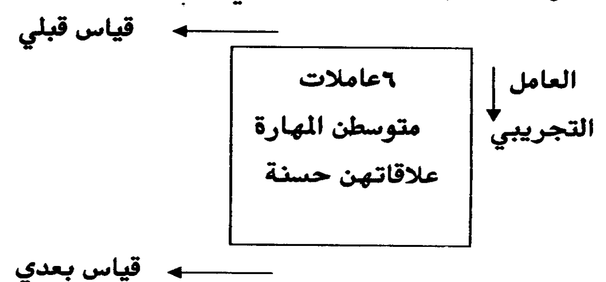
(قياس بعدى)

- في المرحلة الثالثة توقع القائمون على التجربة أن هناك علاقة بين المتغيرين على المستوى النفسي وليس على المستوى العضوي . فاعتمدوا على الإيماء إلى العمال بأن كثافة الإضاءة قد زادت ( أو نقصت ) بدون زيادة ( أو نقصان ) فعلي. وذلك بحضور العمال وتغيير مصابيح الإضاءة بنفس قوة المصابيح الأولى مع إخبار العمال بأن التغيير تم بالزيادة أو النقصان ، ولم يكن مستوى الارتباط معقول إلى الحد الذي يجعل القبول بتأثير عامل الإضاءة على الإنتاج .

**ب- التجربة الخاصة بفترات الراحة ( التعب وتأثيره على الإنتاج ) :**

اعتمدت هذه التجربة على افتراض أساسي مؤداه : أن الفرد بعد فترة عمل قد تطول أو تقصر تبعاً لطبيعة العمل الذي يقوم به يشعر بالتعب نتيجة لتغيرات فسيولوجية تحدث في الجسم وتقل قدراته على الإنتاج . ومع الأخذ بإدخال فترات راحة في الوقت الذي تزيد فيه الفضلات المتراكمة في العضلات والتي تؤدي إلى نقص الإنتاج يمكن للفرد أن يستعيد نشاطه ويزيد إنتاجه . وفي اختبار لهذا الفرض تم عزل العمال في غرفة تجريبية مشابهة لنفس ظروف العمل في المصنع وتغيير طريقة دفع الأجر بحيث يصبح على أساس إنتاج المجموعة واستمرت التجربة خمس سنوات مع إدخال جميع أنواع الراحة من إدخال فترات راحة في ساعات مختلفة ومدد المختلفة . وقد لوحظ أنه بعد إدخال أي عامل تجريبي أن معدل إنتاج العاملات قد زاد مما يعد مؤثراً غامضاً لم يدركه القائمون على التجربة ولم يستطيعوا تفسيره . وأتضح كذلك أن أي تغيير في العامل التجريبي يصحبه زيادة في الإنتاج حتى عند العودة إلى أسلوب العمل الأساسي . وقد لوحظت عدة ظواهر موجبة منها خفض معدل الغياب ، وزيادة رضا العاملين عن العمل وتحسن اتجاهاتهم نحوه ، وتحسن العلاقات الاجتماعية بينهم وسيادة روح الفريق في العمل ، وسيادة روح الود والصداقة بينهم خارج العمل . وتوصل الباحثون إلى تدخل العامل النفسي الاجتماعي الذي

اعتبر من أهم ظروف العمل ، وأن كفاية العامل الإنتاجية تتوقف على شعوره نحو عمله ، ونحو المجموعة التي يعمل معها ونحو رؤسائه [١].




**جـ- التجربة الخاصة بالأجور:**

تفترض النظرية التقليدية أن العامل لا يحفزه إلى الإنتاج إلا الأجر ، وأن ما يبذله من جهد يتناسب مع الأجر الذي يحصل عليه ، أي أن هناك علاقة طردية بين الأجر والجهد الذي يبذله العامل . وللتحقق من صدق هذا الفرض أجريت تجربة مشابهة لتجربة فترات الراحة ، ووجد أن زيادة الإنتاج تكون مؤقتة ثم يعود معدل الإنتاج إلى وضعه الطبيعي ، وأن أقصى زيادة ممكنة (١٥٪) فقط . وأتضح أيضاً أن حافز الأجر على الإنتاج يكون مرضياً ومثمراً إذا اقترنت الزيادة في الأجر بالتحسن في معنوية العاملين ، فقد يؤدي إلى زيادة وقتية في الإنتاج ثم تتوقف الزيادة بعد ذلك إذا لم تقترن بتحسن في الأحوال النفسية والعلاقات الاجتماعية للعاملين ، فمن الظروف المناسبة لكي يؤثر الأجر بالطريقة المطلوبة ما يلي [٢] :

- يجب مراعاة توفر علاقات إنسانية مرضية .

---

(١) المرجع السابق ، ص ص ٥١ — ٥٢.
(٢) المرجع السابق ، ص ٥٣.

- اطمئنان العامل إلى عدالة النظام المطبق عليه .
- مراعاة طريقة دفع الأجر للتكامل الاجتماعي في المجموعة ، إذ أن دفع الأجور على أساس الإنتاج بالطريقة الفردية يؤدي إلى تفكك المجموعة .

**د- المقابلات والاستبيانات : -**

قامت المؤسسة بعمل مجموعة من المقابلات والاستبيانات مع العاملين فيها وتوصلت إلى ما يلى[1] :

- تنمية الروح المعنوية للعاملين بسبب إزالة نواحي الاستياء وعدم الرضى في نفوس العاملين من خلال : تصحيح الإدارة للنواحي التي ظهر منها استياء العاملين ، وتخلص العاملين من التوتر الانفعالي ، وشعور العاملين بأهميتهم واعتراف الإدارة بهم .
- تحسين أسلوب الإشراف من خلال عمل برامج تدريبية للمشرفين وملاحظتهم لمراعاة وجهات نظر العاملين — الأمر الذي لم يكن يتم من قبل ، ولتحسن علاقات العمل بين المشرفين والعمال ، ولثقة المشرفين في أنفسهم .
- زيادة الفهم تجاه شكاوى العاملين وقواعد تفسيرها .

وقد ساهمت تجارب هاوثورن السابقة اسهامات جليلية في علم الاجتماع الصناعي من خلال ما توصلت إليه من نتائج والتي من أهمها :[2]

أ- أول هذه النتائج التي حددها كل من ميللر وفورم وهي : " أن العالم الاجتماعي للكبار يتحدد أساساً من خلال نوع العمل الذي يمارسونه ". فقد دلت بحوث هاوثورن في مواضع كثيرة على أن المهنة وعلاقات العمل الاجتماعية

---

(١) نفس المرجع السابق ، ص ص ٥٣ — ٥٤.

(٢) محمد الجوهرى ، مقدمة فى علم الاجتماع الصناعي ، مرجع سابق ، ص ص ٨٩ — ٩٠.

ليست شيئاً غريباً في حياة العامل يعوق نموه الإنساني في المجتمع ، بل إن الحياة الاجتماعية للكبار – على عكس ذلك – تتأثر بمجال العمل وتتشكل به، فالخبرات الاجتماعية في المصنع هي التي تحدد بشكل مباشر أفق الطموح ، والمكانة الاجتماعية ، والعادات الاستهلاكية ، وأشكال السلوك ، وأنواع ومحددات العلاقات الاجتماعية .

ب- النتيجة الثانية : – والتي حددها أيضاً ميللر وفورم – هي أن " العمل الصناعي عمل جماعي دائماً " فالقضية التي تقوم على أن العامل في المؤسسة الصناعية كائن فردي يسعى نحو إشباع غاياته الأنانية وهم خاطئ . فقد ثبت فعلاً قيام ما يعرف باسم " الجماعات غير الرسمية " في كل مجالات العمل الصناعي ، وذلك بسبب عوامل متباينة . ولا تقوم هذه الجماعات بتحديد إيقاع عمل أعضائها (حيث تقوم بوظيفة " الفرامل " ) ، وإنما تضع التقييم الكلي لدنيا العمل ، والإحساس بالأمن ، وأشكال السلوك الاجتماعي ، والقدرة على الأداء والإنتاج . ويمثل إدراك أهمية هذه الجماعات غير الرسمية بالنسبة للعامل تفسيراً للنتائج المفاجئة التي انتهت إليها تجارب هاوثورن الأولى .

جـ- يستند التفسير الآخر إلى الاعتقاد بأهمية الاحترام الاجتماعي والمكانة الشخصية بالنسبة للعامل . وما من شك في أن الاهتمام الخاص الذي لقيته الجماعات المبحوثة طوال سنوات البحث قد حفزها إلى زيادة الإنتاجية ومن شأن وضع الفرد داخل الكيان الاجتماعي الكلي للمصنع – كما يتضح في احترام أو تقدير يعبر عن نفسه في السلوك – أن يشبع حاجة العامل إلى الأمان بنفس الدرجة – على الأقل التي تشبعها بها الأجور المرتفعة . ثم إن هذا الوضع ذو أهمية أكبر بالنسبة للحياة الاجتماعية للعمال .

د – هناك فيما عدا هذا بعض النتائج التي توصلت إليها دراسات هاوثورن والتي تقع على الحدود بين علمي الاجتماع الصناعي والنفس الصناعي ، وهي التي تتصل بظواهر الرتابة والتعب ، وبصفة عامة الظروف المادية والنفسية للعمل الصناعي . كما أنه من النتائج الهامة أيضاً الحقيقة التي تكاد تبدو مضحكة وهي أن الشكاوى يجب ألا تؤخذ كحقائق في حد ذاتها ، وإنما كأعراض أو دلائل على مواقف شخصية أو اجتماعية .

وبالرغم من هذه الإسهامات الجليلة فى مجال علم الاجتماع الصناعى ، فقد وجهت عدة انتقادات إلى مايو وزملائه من أهمها : [١]

أ– بدأ مايو أبحاثه دون أن يكون له فرض يوجهه في جمع المعلومات ، فهو لم يضع فرضاً أساسياً عن طبيعة نظام الرأسمالية الصناعية ، ولم يكن له رأي في الإطار النظامي للنظام الاقتصادي الذي تنشأ فيه العلاقات الاجتماعية بين أعضاء جماعات العمال التي اهتم بدارستها ، لأن هذا الإطار هو الذي يعطي لهذه العلاقات معناها كما فعل ماركس مثلاً . وبسبب عدم وجود هذا الفرض لم يستطع مايو إدراك أهمية التغيرات التي حدثت في البناء الطبقي والمهني في الولايات المتحدة ، لأنه في داخل فئات ذوي الياقات البيضاء الذين يعملون في الخدمات والأبحاث والتجارة نشأت فئة اجتماعية تتكون من موظفين فنيين وإداريين . كما نشأت في طبقة العمال فئة جديدة تتكون من العمال شبه المهرة ، لأنه بسبب ما حدث من تقدم تكنولوجي أصبح العمال المهرة يقومون بأعمال لا تتطلب مهارة فلم يدرك مايو ما حدث من

---

(١) محمد عبدالله أبو على ، مرجع سابق ، ص ص ٦٤ – ٦٥.

تغير في المركز الاجتماعي للعمال . كما لم يذكر في كتاباته من قريب أو من بعيد شيئاً عن النقابات العمالية رغم أن دراساته كانت عن جماعات العمال.

ب- يؤكد مايو على أن المهارات الفنية نمت وتطورت بسرعة في حين أن المهارات الاجتماعية ( أي قدرة الناس على تحقيق التعاون فيما بينهم ) تلاشت لأن ما يسمى بالعلوم الاجتماعية تشجع العلماء على أن يتكلموا إلى ما لا نهاية عن المشاكل الاجتماعية ، ولكنها لا تزودهم بأية مهارة اجتماعية يمكن استخدامها في المواقف الإنسانية العابرة. غير أن الاتهام الذي يوجهه مايو إلى العلوم الاجتماعية لم يكن صحيحاً ، لأنه في ذلك الوقت كانت فلسفة التربية تسعى نحو إعداد برامج تربوية تستهدف تنمية المهارات الاجتماعية .

جـ- إن كل الأبحاث التي قام بها مايو تمت بتصريح من إدارة الشركة وموافقتها. ولا شك أن الباحثين لا يحبون إحداث المتاعب لرجال الأعمال . وإذا كان مايو يعمل في خدمة الصناعة ، فإنه بلا شك ينحاز — شعورياً أو لا شعورياً — إلى جانب الإدارة . وعلى أية حال فقد أجرى هذه الأبحاث لتساعد الإدارة على حل مشاكلها . غير أنه يمكن الدفاع عن مايو على أساس إتباعه الطريقة العلمية في إجراء هذه الأبحاث ولا يمكن تعديل هذه الطريقة تبعاً للقيم السياسية أو الاقتصادية .

سوأيا كان من شأن هذه الانتقادات ، فإنه لا يمكن إنكار الدور الذي قام به التون مايو وزملاؤه في نشأة علم الاجتماع الصناعي ، مما يعد من رواد هذا العلم وذلك بتركيزه على أهمية العلاقات الإنسانية في الصناعة تلك العلاقات التي تمثل محور اهتمام العلوم الاجتماعية بصفة عامة وعلم الاجتماع بصفة خاصة .

# الفصل الثامن

## نظريات التغير الصناعي

**محتويات الفصل : -**



---

هذا الفصل هو ترجمة للفصل الثاني من المصدر التالي :-

Leggett, Timothy, The Evolution of Industrial Systems ;
The Forking Paths, Croom-Helm, London, 1985, P.P 5-42



يهدف هذا الفصل إلى عرض أفكار المفكرين الاجتماعيين الرواد ، فقد قدموا نظريات مرتبطة بعملية التصنيع.وتطور المجتمعات الصناعية ، وأصبحت هذه القضايا ذات أهمية كبيرة في القرن التاسع عشر حيث عملية التصنيع في بريطانيا ودول أوربية أخرى رائدة . لذا نبدأ هذا الفصل بمسح لأفكار ماركس وفيبر ودوركايم ، ونبرز أفكارهم القيمة في عملية التطور الصناعي ، حيث يبدو للوهلة الأولى أن تصوراتهم تبقى نقطة الانطلاق لأي دراسة ، حتى في السنوات الأخيرة من القرن العشرين .

ويتواصل هذا الفصل بعرض تحليلات ستة مفكرين اجتماعيين رواد للمجتمع الصناعي منذ الحرب العالمية الثانية وهم : آرون **Aron** ، وجالبريث **Galbraith** ، وبيل **Bell** ، وهابرماس **Habermas** ، وماندال **Mandal** ، وماركيوز **Marcuse** ، ونصور أفكارهم المترابطة بصورة متكاملة كلما أتاحت ذلك الطبيعة التلخيصية للعرض .

ويحتمل هذا الفصل بمناقشة للقضايا الأساسية البارزة ، حيث قمنا بجمع رؤى المفكرين الذين تم التركيز عليهم من أجل بلورة النواحي المشتركة في اهتمامهم ، وقدمت هذه المناقشة إطاراً للنظر إلى الطبيعة الامبريقية للفصول الست التالية ، ونقطة مرجعية للإهتمامات النظرية في الفصل الأخير .

## أولاً : التراث الكلاسيكي :

اهتم الثالوث العظيم للمفكرين السوسيولوجيين الكلاسيكيين — ماركس وفيبر ودوركايم — بشدة بطبيعة واتجاه تغير المجتعات الصناعية في زمنهم ، وكانوا على وعي تام بالتغيرات الناتجة عن ما يسمى الآن بالثورة الصناعية دون

سابقة في عواملها الهدامة لطرق الحياة التقليدية السابقة المتصلة بالمجتمع الزراعي ، وفي تنبؤهم بالمجتمع المختلف في المستقبل .

ونتيجة لأنه ليس بإمكان أي شخص أن يتنبأ بصورة تفصيلية بالمستقبل ، ولكن من المكن الإشارة إلى العوامل الأساسية في حدوثه ، أو محاولة تحقيق ذلك، فقد " أخطأ " المفكرون التقليديون في اختبارهم للاتجاهات . ويعتمد ادعائهم بالتعظيم على تحديدهم للعوامل والقوى التي ساعدت على الفهم البشري لعمليات التغير الاجتماعي ، واهتمامهم بقضايا ثبت أنها عامة ومؤكدة. وبالرغم من أنهم لم يهتموا بالمجتمعات الصناعية بذلك المسمى ، فقد انصب اهتمامهم على المجتمعات التي عاصروها والتي تشكلت بصورة واضحة بواسطة التطورات في العلم والتكنولوجيا والتصنيع .

### ١- ماركس وتحليل الرأسمالية :

يعرف كارل ماركس **K .Marx** في أي مكان بأنه من المفكرين الاجتماعيين الثوريين ، ولكنه من أكثر العلماء أصالة . ولكن للأسف لم يكن من السهل دائماً للنقاد الاجتماعيين اللاحقين الذين انخرطوا في تراث الوضعية أن يتناولوا بصورة محايدة شخصاً لم يتخل عن الفكر والفلسفة والعلم منذ مولده ، وقاده حماسه إلى الربط بين الطبيعة البشرية وتحليله للمجتمع المعاصر . ولكننا نهتم هنا بتحليله الاجتماعي فقط .

وفي هذا المجال قدم ماركس ثلاث رؤى أساسية أثرت تأثيراً كبيراً على دراسة المجتمع الصناعي . تمثلت نقطة البداية في الإشارة إلى المجال الاقتصادي من بين كافة مجالات السلوك الاجتماعي الأخرى وإعطائه الأولوية ، لذلك فصل ماركس تحليلياً البناء التحتي الاقتصادي **Substructure** عن كافة

المكونات الأخرى للمجتمع ، عن البناء الفوقي **Superstructure** الذي يضم النظم الاجتماعية الأخرى ( السياسية والقانونية والثقافية وغيرها ) ، والمعتقدات وأشكال الوعي . وأشار إلى أن البناء التحتي الاقتصادي هو المحدد الأساسي لطبيعة أي مجتمع .

وحدد ماركس في البناء التحتي الاقتصادي ، قوى الانتاج **The Forces of production** على أنها الحالة الراهنة لتكنولوجيا الانتاج التي تؤدي إلى ظهور علاقات الإنتاج **Relations of production** وهي علاقات الملكية السائدة والتقسيم الاجتماعي للعمل — التي تحدد بدورها الأشكال المطابقة للوعي الاجتماعي ، وأكد ماركس أن البناء التحتي الاقتصادي هو العامل المحدد، ولذلك فإن نظم العبودية وأرقاء الأرض والعمل المأجور كان ينظر إليها على أنها نتيجة للتكنولوجيا السائدة ، مثلما كانت بصورة غير مباشرة أنماط الفكر والمعتقدات والمبررات المصاحبة لهذه التطورات .

وتمثل الجدل فيما إذا كانت العوامل الاقتصادية دائماً ذات الأهمية الرئيسية في التحليل الاجتماعي ، أم أنها ذات وضع استثنائي — إذا كانت كذلك، أو أن مكونات الوعي ( الأفكار ) لا تسبق في الزمن البناءات الاجتماعية . ومع ذلك فإن الفكرة الرئيسية لا تتغير وهي لفهم الموقف الاجتماعي أو التغير الاجتماعي حدد أولا العوامل الاقتصادية أو العلاقات الاقتصادية . وتركزت الفكرة الثانية لماركس في طبيعة العمل في المجتمع الرأسمالي ، فيرى ماركس أن العمل الطبيعي هو إدراك الجوهر البشري من خلال التجارة الفيزيقية في الطبيعة . ولسوء الحظ فقد ساد في المجتمع الرأسمالي تقسيم غير طبيعي للعمل، حيث ينفصل من يملك وسائل الانتاج ( الملاك — الرأسماليين ) عن من لا يملكون

( غير الملاك — العمال ) ومن لا يملكون سوى قوة عملهم ، ونتيجة لذلك فإن الملاك يعاملون العمال كمجرد سلعة أخرى **commodity** ولذلك فإنهم يستغلون العمال ويمنحونهم شعوراً ذاتياً بأنهم كالأشياء ، وهذا هو لب الإغتراب **allienation** : أي شعور العامل بالاغتراب عن العمل والمنتج وعملية العمل وعن ذاته . ويفصل أيضاً تنظيم العمل بين العمل العضلي والعمل العقلي ( النشاط العملي والذهني ) ، وبين الإنتاج والاستهلاك ، وبين العمل والاستمتاع ، ولذلك فإن تقسيم العمل الغريب الذي ظهر في ظل الرأسمالية أدى إلى الإنقسام الاجتماعي والاغتراب والاستغلال وإلى تنوع من أشكال التناقض والصراع .

وتعتمد الفكرة المحورية الثالثة على مقولة هيجل **Hegel** للجدل ، وهي إن كل فكرة تؤدي إلى ظهور نقيضها ، وتناقض جديد ، يؤدي في النهاية إلى ظهور فكرة جديدة تحل التناقض ، وتتناقض الفكرة الجديدة بدورها ، وتظهر حلول إضافية ، وهكذا . وطبق ماركس مقولة هيجل على الجانب المادي ، ولاحظ أن كل عامل اجتماعي — سواء كان فكرة مادية أو فعلاً مادياً — معرض لعملية الجدل . وحدد ماركس أيضاً التكوينات الاجتماعية المرتبطة بوسائل الإنتاج ( الطبقات الاجتماعية ) كعوامل هامة يدون من خلالها التاريخ حدوث التغير الاجتماعي . لذلك فإن الصراع الطبقي هو المحرك الأساسي للتغير المجتمعي .

ولتحليل ماركس للطبقات الاجتماعية أيضا مكون أصيل ، فقد أدرك أنه بينما يمكن أن يكون للطبقة الاجتماعية وجود مادي يتحدد عن طريق ملاحظة العلاقة بوسائل الإنتاج التي يملكها أعضاء الجماعة بصفة عامة ، فإنها لا توجد

ككيان اجتماعي بدون مشاركة أعضاء الجماعة في الوعي بالملامح المشتركة لوضعهم ، وتناقض مصالحهم مع الطبقات الأخرى . ولذلك فإن الفئة المحددة موضوعياً تمارس وجوداً ذاتياً كطبقة اجتماعية ذات وعي طبقي . وتتمثل فكرة ماركس في أن الجماعة تدل على الحياة الاجتماعية عندما تقوم في ظل الوعي المشترك بوجودها وأزمتها المشتركة .

والمجتمع الطبقي ملئ بالتناقضات . وربما يغير الصراع الطبقي بصورة كبيرة من المجتمع الناتج بعد ظهور طبقتين أساسيتين مستقلتين بصورة متزايدة، وتعبئ كل منهما سياسياً ضد الأخرى ، وتختفي الطبقات الأخرى فعلياً ، ففي المجتمع الرأسمالي الذى عاصره ، تنبأ ماركس بأن وضع الصراع الطبقي بين مالكي وسائل الإنتاج الرأسمالي — طبقة البورجوازية bourgeoisie– والعمال المعدمين في المصانع — طبقة البروليتاريا proletariat — يمكن أن يحل فقط عن طريق الثورة الاجتماعية والسياسية التي تؤدي إلى إلغاء الملكية الخاصة ، وسيكون لكافة المواطنين نفس العلاقة بوسائل الإنتاج ، وسينتهي نتيجة لذلك الصراع الطبقي كشكل مهيمن للتناقض الاجتماعي . وستكون هذه الحالة للمجتمع ذى الملكية المشتركة لوسائل الانتاج والتوزيع والتبادل الاشتراكية .

لم ينتهك هذا العرض المختصر للأفكار الأساسية لماركس خصوبة فكره ، بيد أنه توجد أفكار يجب أن يأخذها في الاعتبار أي تفسير للمجتمع الصناعي سنشير إليها بعد ذلك في هذه الدراسة ، ويوجد أيضاً ثلاث أفكار إضافية تستحق الإشارة وهي : وضع الأيديولوجيا، ودور الدولة ، وأهمية الثورة . والأيديولوجيات بالنسبة لماركس هي الأفكار ( الرؤى والفلسفات والمعتقدات )

خاصة حول الحياة الاجتماعية والتي تبدو في الوجود والذهن . ولذلك ربما تكون الذات غير واعية بجذورها في المواقف الاجتماعية ، وبالدور الذي تلعبه في بقاء هذه الظروف . والأفكار الرائدة في المجتمع ستكونها الطبقة الحاكمة ، والتي ربما تتأثر بها أفكار الطبقات الأخرى دون إدراك أصولها ، وحيث يخدمون مصالح الطبقة الحاكمة . وللأيديولوجيات أهمية خاصة في ظهور التناقضات الاجتماعية ، وكذلك في تعبئة الأحزاب في الصراع الطبقي .

تعتبر الدولة — وهي الكيان المركزي للإدارة والحكومة — غير طبيعية ، ولكنها ذات دور في الدفاع عن الطبقات المسيطرة والمصالح الخاصة ، وهي مثل المؤسسات الفوقية نتيجة لعلاقات الإنتاج الاجتماعية ، لذلك يجب أن تنتهي بالثورة الاجتماعية المتوقعة .

وأخيراً فإن الثورة ( التي أحدثها ظهور الطبقة العاملة الصناعية والتي تتساوى مصلحتها في العدالة الاجتماعية مع المصلحة الدائمة للمجتمع ككل ) ضرورية لإزاحة الطبقات الحاكمة التي لن تتخلى عن القوة التي تستحوذ عليها والمؤسسات السياسية التي تحميها ، وسيعبر الاصلاح ( الكلي — الجزئي — التغيير الثوري ) فقط عن أفكار الأقلية التي تدرك متطلبات التغيير ، وهي فقط جزئية وغير كافية .

إن أفكار ماركس تمتلك القوة والاهتمام المتفرد للمحللين السياسيين وكذلك للنشطاء السياسيين . إنها تشكل نقطة الانطلاق لأي دراسة للمجتمعات الصناعية وتطورها المستقبلي .

٢- فيبر وعملية العقلانية :

لم يكن فيبر weber مهتما بالصناعة في حد ذاتها بصورة واضحة ، ولكن انبثق الجزء الرئيسي من تفكيره عن اهتمامه بالتنمية الاقتصادية والتقدم العلمي ، وفي كيفية سبق المجتمعات الغربية في حدوث الثورة الصناعية والعلمية دون غيرها من المجتمعات الأخرى وفي إطار دراسته ربما نختار فكرتين رئيسيتين لهما أهمية خاصة : أولاً : اهتم فيبر بعملية العقلانية rationalization كخاصية مميزة للتطور الغربي فهي تحرر الغرب من السحر ، حررته من أسر السحر والخرافة ، وقبوله للعقلانية هو الذي أدى إلى ريادتها في التنمية الاقتصادية والتقدم العلمي . وهذه الفكرة بالطبع تتناقض بصورة حادة وجدلية مع التحليل الماركسي ، فبينما ينظر ماركس إلى العوامل المادية على أنها محددات للتغير الاجتماعي ، قدم فيبر عامل الأفكار والمفهومات والقيم .

فوفقاً لفيبر لا تنتج روح الرأسمالية والحافز الأصيل لها " حيث يهيمن الإنسان عن طريق التملك كهدف لحياته " عن حالة التكنولوجيا أو عن طريق تنظيم علاقات الإنتاج — إنها تنبع من الأخلاق البروتستانتية Protestantism ( خاصة الكالفينية ) Calvinism ( وهي الاعتقاد في قيمة الأداء الفعال في مهن مختارة كواجب وفضيلة ) أو حيث أنه ربما يكون الأداء الجيد للعمال إشارة على الوجود بين اختيار الله ، فإن البروتستانتيين يندمجون في النشاط الدنيوي الكثيف . وأدت هذه الروح إلى تطبيق مبادئ الحساب العقلاني في كافة المجالات — في العلم ، في تدوين الحسابات ، وفي غيرها من المجالات — ويرى فيبر أنه بتوليد هذه الروح — حتى ولو كان إنشاء

الدافع الديني ينمو بضعف — فإن التنمية المستقبلية للمجتمع الحديث هي أفضل تفسير للتطبيق المستمر للحساب العقلاني على الإنسان والطبيعة .

تمثلت الفكرة الرئيسية الثانية لفيبر — والتي قدمت أيضاً دليلاً مقنعاً لفكرته الأولى — في حدوث الروح العقلانية في المجال الاجتماعي والسياسي في شكل الهيمنة المميز الحديث والعقلاني الشرعي ، الذي سمي منذ فيبر بالبيروقراطية **bureaucracy** . وكان إطار عرض فيبر للبيروقراطية في الواقع مناقشة لأشكال الهيمنة ، حيث قابل بين الشكل العقلاني الشرعي والشكل التقليدي والسحري ، وتحول هذا الإطار لا ليكون عرضياً ولكنه مرتبط بصورة كبيرة بتقديم دلالات لعملية التوجه البيروقراطي .

وتبرز المبادئ الشرعية والعقلانية المطبقة على التنظيم الاجتماعي الشكل البيروقراطي — البيروقراطية — التي تتسم في ذات الوقت بالخصائص الخمس التالية :

١- تدرج السلطة ذات المسئوليات الواضحة .

٢- تباين المهام والواجبات .

٣- نظام من القواعد والتنظيمات والسجلات تؤدى إلى توحد الأداء والمعايير بين الموظفين .

٤- وبمرور الزمن عدم التحيز والافتقار إلى المصلحة الشخصية ، على النقيض من الشكل التقليدي للتنظيم المعتمد على المحسوبية والمحاباة .

٥- التوظيف وفقاً للمؤهلات في المهن الآمنة المأجورة ، والترقية عن طريق الأقدمية ( وهي الخبرة المحلية المتراكمة ) .

واعتبر فيبر الإدارة البيروقراطية من أكثر الوسائل المعروفة فعالية وعقلانية للسيطرة الحتمية على الكائنات البشرية ، لأنها تتضمن ممارسة الضبط على أساس المعرفة ، والمعرفة هي أكثر التقنيات ارتباطاً بالعمل من ناحية ، وتزداد من خلال الخبرة ، إنها تأخذ الآلة نموذجاً لها وتعامل عمالها البشريين كتروس قابلة للتغيير . بكلمات فيبر " في مجال الإدارة يتمثل الإختيار فقط بين البيروقراطية وحب الفنون " . ونتيجة لكل ذلك وجد النقاد المحدثون أن نمونج فيبر المثالي ذو قيمة جامدة بسبب هذه الخصائص.

وقد رأى المنظرون المحدثون أن نمونج فيبر المثالي غير مناسب تماماً للبيئات التي تتسم بالاضطراب والانقلاب ، حيث تكون المرونة والتكيف أكبر بكثير مما يسمح به نمونج فيبر . فقد لاحظنا أن ذلك يعني فقط أن الشكل البيروقراطي ليس دائماً أكثر أشكال التنظيم عقلانية . وهذا الانتقاد في حد ذاته دليلاً على جمود روح الحساب الرشيد .

لاحظ فيبر نفسه التناقض الكبير في قلب البيروقراطية التي تطورت تاريخياً بصورة متزامنة مع الديموقراطية الحديثة ، وكلاهما يتضمن فكرة المساواة في معاملة الأفراد وإلغاء المحاباة والتمييز . فقد رأى أنه نتيجة لأن مسئوليها قد ضمنوا مكانات تتجاوز غاية الأفراد — أو حتى الجماعات — المميزين ، ودرجة شاملة من القوة الإدارية أكبر من تلك التي حققها المسئولون تاريخياً من قبل، فإن البيروقراطية كانت عدائية بصورة كبيرة للديموقراطية ولحرية ولإنسانية الفرد . فقد كتب فيبر في عبارة شديدة الوضوح على غير العادة : " مع الآلية ينخرط التنظيم البيروقراطي في بناء

منازل عبودية المستقبل ، والتي سيكون فيها بالطبع الرجال يوماً ما مثل الفلاحين في الدولة المصرية القديمة خاضعين وضعفاء ، وستصبح الإدارة والإمداد الرسمي الفني المجرد — أي العقلاني — هو الغاية النهائية الوحيدة التي تقرر بصورة رئيسية اتجاه شئونها ". وذكر في مكان آخر أنه سيكون هناك إمكانية بدرجة معقولة للهروب من تأثيرها فقط عن طريق حق الامتلاك في كل مجال سياسي وديني وغيرهما — للتنظيم الصغير . " وربما نلاحظ الصلة التي أقامها فيبر بين عملية التحول البيروقراطي والتنظيم الكبير .

ربما نحمل معنا ليس فقط رؤية فيبر بأن عملية العقلانية هى اتجاه مهيمن في المجتمع الحديث وليس في المجتمع التقليدي وتجسدها في التنظيم البيروقراطي ، ولكن أيضا شعوره بالتخوف .

**٣- دوركايم وأزمة التنظيم المعياري :**

كان دوركايم أحد المنظرين الاجتماعيين الذين وجهوا اهتمامهم الدائم إلى التنظيم المعياري للمجتمع : وهو كما يراه دوركايم الدفاع الوحيد لمواجهة تدفق المشاعر والرغبات الفردية المتباينة الجامحة . فقد لاحظ أن عملية التصنيع قد أبعدت الإنسان عن الشكل التقليدي — الآلي **mechanical** — للتضامن الاجتماعي حيث كان كل فرد بصورة كلية ومباشرة معتمداً على النمط الجمعي للمجتمع وهو جمعية المعتقدات والمشاعر المشتركة بين المواطنين . والسبب الرئيسي للتغير هو تقسيم العمل **division of labour** ، ولكن تطوره أحدث أيضا شكلاً " عضويا " **organic** من التضامن الاجتماعي على أساس الاعتماد المتبادل الضروري لمن يكون عملهم

متميزاً ومكملاً ، وأدى إلى مجتمع كان عبارة عن " نظام من الوظائف الخاصة المتباينة التي تضم علاقات محددة " ، ولذلك ارتبطت اهتمامات دوركايم بتطور التصنيع .

ووفقا لدوركايم ، لا يؤدي الشكل الطبيعي لتقسيم العمل في المجتمع إلى العمل المجزئ والمتكرر والفاقد للمعنى " الذي يحط من قدر الفرد عن طريق جعله آلة " ، أو خلق موقف يتسم بالأنومي **anomie** — اللامعيارية والضعف المعياري الذي ينجم عن نقص التضامن والتكامل الاجتماعي . على النقيض ، " يفترض تقسيم العمل أن العامل ، بعيداً عن كونه منهمكاً في مهمته لا يفقد رؤية زملائه الذين يعمل معهم ويستجيب لهم إنه إذن ليس أداة تكرر حركاتها دون معرفة معناها ، ولكنه يعرف أنهم يتجهون — بطريقة ما — نحو غاية أدركها بصورة أكثر أو أقل تحديداً ، إنه يشعر بأنه يعمل شيئاً ما . وكلما كان نشاطه خاصاً ومتسقاً — وهو نشاط الكائن الذكي — حيث أن له اتجاهاً معيناً ، وهو يعرفه " ولذلك لا يعني الشكل الطبيعي لتقسيم العمل فقط : زيادة انتاج القوى الاجتماعية ، إنه فوق ذلك مصدر للتضامن ". ويكون تقسيم العمل المفروض شكلاً مرضياً **pathological** وهو الذي يؤدي إلى انحطاط الطبيعة البشرية ، ويرجع ذلك تحديداً إلى تجاهل الحاجة لتقديم مصدر التضامن خلال العمل .

ولذلك فإن تقسيم العمل في الدولة الصناعية . وفقا لدوركايم ، يمثل أملاً — لشكل جديد من الاعتماد والتضامن المتبادل — وتهديداً بالأنومي والتفكك الاجتماعي — في نفس الوقت . ومع ذلك وجدت مصادر أخرى للتنظيم

المعياري خارج تنظيم العمل ، حيث وجدت الجماعة التعاونية أو المهنية ، والدولة، وكذلك الاجماع المعياري للمجتمع ككل .

ونظر دوركايم إلى النقابات العمالية على أنها الشكل الأول للتنظيم المهني المرتبط بشدة ومباشرة بمكان العمل ، ومن ثم نادى إلى تنظيم مشترك يجمع بين اتحادات أصحاب العمل واتحادات العمال ، ليصبح تنظيماً محدداً ومدركاً . ومهما كلف الأمر فإن " إطار الجماعة المهنية يجب أن يكون دائماً ذى علاقات بإطار الحياة الاقتصادية ". وأخيراً مع ظهور المنظمات الصناعية المحلية والإقليمية والقومية ، ومن المحتمل هيئة واحدة للتنسيق بينها جميعاً تكون قادرة فى التأثير على المجتمع ككل ، فإن الدولة يجب أن تصبح مندمجة . ولكن يجب أن يظل التنظيم الاجتماعي والحكومة متميزين ولا يسيطر أحدهما على الآخر ،" ولذلك تنظم وتحدد الحياة الاقتصادية دون أن تفقد تميزها " ، وأن " الدولة يمكن أن تستمر فقط إذا وجدت سلسلة كلية وبسيطة من الجماعات الثانوية بين الدولة والفرد ، تعمل على تقارب الأفراد بما يكفي لجذبهم في مجال الفعل ، وتجذبهم — بهذه الوسيلة — في سيل الحياة الاجتماعية . ولقد أوضحنا كيفية ملاءمة الجماعات المهنية لأداء هذا الدور وهذا هو قدرها . وفي هذه النقطة جاز دوركايم لأن يصبح التنبؤ وصفاً . بيد أننا نحتاج لأن نأخذ من هذا العرض المختصر لبعض أفكار دوركايم الرائدة ، فكرتين أساسيتين فقط هما :

**الأولى :** هي فكرته عن ماهية الجوانب البشرية في العمل كلما تمثل تقسيم العمل في تنظيمه والروح التي ينتظم وفقاً لها ، ففقدان المعايير **anomie** هو خطر موجود ، ولكن يمكن تجنبه ، حيث يجلب تقسيم العمل أشكالاً

جديدة من الاعتماد المتبادل والتي ستؤدي – في الإطار الاجتماعي الملائم – إلى شكل جديد من التضامن يحمي تباين الأفراد .

**والثانية:** هي الحاجة إلى تعدد الجماعات حتى تقدم للأفراد الدعم الاجتماعي والتنظيم المعياري في المجتمع المتباين ثقافياً والمزدحم اجتماعياً ، فالبناء المعقد لهذه الجماعات المعتمدة على بعضها والمتداخلة ، يوفر شبكة من المعايير والقيم والتي عن طريقها ربما يظهر اجماع معياري جديد للمجتمع ككل .

## ثانيا : المداخل المعاصرة : –

### ١- آرون والمجتمع الصناعي :

مع ظهور الاتحاد السوفيتي وتقدمه السريع تجاه المجتمع الصناعي الكامل ، لم يكن ممكناً الإشارة إلى كافة المجتمعات بعد الزراعية المتقدمة اقتصادياً على أنها مجتمعات رأسمالية . وفي الوقت نفسه ، فإن الإشارة إلى هذه المجتمعات بأنها صناعية ببساطة لا يميز بين النظم السياسية . ويرى النقاد من ناحية التقسيم الأيديولوجي أن مفهوم المجتمع الصناعي يتجاهل تماماً ما كان أكثر أهمية في التنمية المجتمعية ، ومع ذلك فإن المصطلح بالنسبة للباحثين الاجتماعيين المهتمين تحديداً بنتائج التنمية الصناعية ، والمجتمعات المتقدمة اقتصادياً دون الاعتماد على زراعة الكفاف ، ذو معنى كامل .

لاحظ ريموند آرون **R .Aron** بصورة واضحة هيمنة فكرة المجتمع الصناعي في أوقات التدهور الاقتصادي أو الدفء في العلاقات الدولية عندما يرغب الاقتصاديون والسياسيون في التقليل من الأهمية الكلية للنظم السياسية والاقتصادية ، فلم تستخدم عند عودة الازدهار ، وعندما يحقق النظام السياسي أيضاً ثقة في عودته .

تقوم رؤية آرون على تفنيد علاقة ماركس السببية بين قوى الإنتاج ، والعلاقات الاجتماعية للإنتاج . فقد ذكر ببساطة أن قوى الإنتاج — البناء الاقتصادي والتكنولوجي — يمكن أن تصل إلى مرحلة مماثلة من التطور داخل النظم الاقتصادية المتباينة كلياً ، ولذلك لا توجد ضرورة للربط أو التوافق التام بين الإثنين ، ويمكنهما أن يتباينا بصورة مستقلة ، ويحدث هذا التباين . واستمر آرون في الفصل — داخل فكرة علاقات الإنتاج — بين نظام الملكية وطريقة التنظيم الاقتصادي ، فربما يكون نظام الملكية شكلاً من الملكية الخاصة فقط ، أو ملكية الدولة فقط ، أو ربما يكون أيضاً أشكالاً من الملكية الجمعية أو التعاونية ، وربما يكون — وهو كذلك — مزيجاً من كل هذه الأشكال . وربما يتشكل التنظيم الاقتصادي عن طريق تفاعل قوى السوق أو عن طريق تخطيط الدولة ، أو عن طريق المزج بين نظامي التخطيط والسوق . وربما تتباين بصورة مستقلة كل من صور الملكية وصور التنظيم الاقتصادي . وبذلك فقد فند آرون فكرة ماركس للبناء التحتي الاقتصادي وقطعها إرباً .

ولكن آرون يذهب إلى ما هو أبعد من ذلك عندما عاد إلى البناء الفوقي عند ماركس ، حيث يرفض فكرة التمييز الواضح بين البناء الفوقي والبناء التحتي ، فحالة معينة من قوى الإنتاج ، تعطي ذلك التطور لقوى الإنتاج هي نتيجة لتطور العلم والتكنولوجيا ، تفترض حالة معينة من العلم والتكنولوجيا . وتفترض كذلك " تنظيماً اجتماعياً محدداً أو حتى سياسياً للإنتاج " ولذلك كما يذهب آرون " فإن عوامل الإنتاج هذه — التي قدمت كأساس لتكوين المجتمع — تتضمن جزءا مما يمكن أن يسمى بالبناء الفوقي " واستمر قائلا :

.... الحقيقة الاجتماعية الكلية في رأيي هي في ذات المكان ، فلا توجد حقيقة مادية من ناحية، وحقيقة أيديولوجية من ناحية أخرى . فالتنظيم الاقتصادي الذي قيل أنه أساس المجتمع يتكون بالفعل من معارف علمية معينة ، وكذلك في الغالب من طريقة محددة لتصور العالم . ولذلك يجب أن يؤخذ في الاعتبار أهمية كافة الأنشطة البشرية ، ويجب ألا يقابل أحد بين تشكيل الطبيعة المادية وبناء فوقي من نوع أيديولوجي .

لاحظ آرون أيضاً أنه مثلما لا تحدد قوى الإنتاج علاقات الإنتاج ، فكذلك لا تتضمن علاقات الإنتاج أي نظام سياسي محدد أو أية أيديولوجية متميزة . فالمجتمعات الصناعية تختلف بصورة واضحة في أشكالها السياسية وأوزان قيمها وكذلك في الجوانب الأخرى .

وبدأ آرون في وصف المجتمع الصناعي عن طريق فصل جوانب النظم الاقتصادية المتقدمة والتي ربط بينها ماركس سببياً . فالمجتمع الصناعي له خمس خصائص محددة هي :

١- ينفصل المشروع الاقتصادي تماماً عن الأسرة .
٢- يوجد تقسيم تكنولوجي للعمل داخل العمل .
٣- يوجد تراكم رأسمالي .
٤- سيادة فكرة الحساب العقلاني .
٥- يتركز العمل في المصنع .

وأي مجتمع يتصف بهذه الخصائص ، مهما كان نظامه السياسي أو أيديولوجيته فإنه مجتمع صناعي .

لم يقدم آرون مقولة تقاربية ، فقد حاول جاهداً ملاحظة كيفية تباين المجتمعات الصناعية ، بصورة أساسية وفقاً لخاصيتين هما ملكية وسائل

الإنتاج، وطرق التنظيم الاقتصادي . بأسلوب آخر ، ما أن تصل دولة ما في تطورها الاقتصادي الى مستوى التصنيع ، فإن تنظيم حياتها الاقتصادية ربما يتصف بالملكية الخاصة أو ملكية الدولة ، أو بالتوزيع المخطط للموارد ، أو بالتوزيع من خلال السوق . وإن كلاً من النمطين البارزين — الرأسمالي والاشتراكي — يوجدان، وكلاهما ممكن بصورة متعادلة ، ولا يوجد سبب لافتراض التقارب ، "فليس ضرورياً أن تنمو الاقتصاديات السوفيتية في الاقتصاديات الرأسمالية الجديدة أكثر من نمو الأخيرة في النظم ذات النمط السوفيتي ". علاوة على ذلك ، فإنه لا يوجد ترابط ضروري بين الاقتصاد المخطط وملكية الدولة . وذهب آرون إلى أن نظام الملكية الخاصة يكون ملائماً للاقتصاد المخطط ، حيث ربما تستخدم ملكية الدولة مداخل السوق لاكتشاف رغبات السكان . والنظم المختلطة هي كذلك مناسبة للمجتمع الصناعي مثل الأنماط "المجردة " التي كانت مهيمنة حتى اليوم . ويمكن للاتحاد السوفيتي أن يتبنى خصائص اقتصاد السوق ، وبإمكانه القيام بذلك دون تقويض نظام الحزب الواحد والاحتكار الأيديولوجي . ولذلك فإن التقارب هو أحد المجالات " المهمة " يتطلب ألا يتضمن تقارب المجتمعات المأخوذة ككليات .

واستمر آرون في الإشارة إلى أن للمجتمعات الصناعية ثلاثة أشكال أساسية من التباين الاجتماعي هي : " من خلال تقسيم العمل ، وعبر تدرج الثروة والقوة والمكانة ، وعبر تعدد الجماعات التي تشكلت ودخلت في صراع مع بعضها البعض داخل المجتمع ككل " . وربما تختلف كافة هذه الظواهر بصورة كبيرة في المراحل المختلفة من التطور التكنولوجي في المجتمعات الصناعية

(تطور قوى الإنتاج ) . وفي الواقع ، كلما تلاءمت الأنماط المختلفة للمجتمع مع التطور المتشابه ، زاد احتمال تشابه أشكال التباين الاجتماعي . وذكر آرون حقيقة أن تقسيم العمل بسبب اعتماده الكبير على البناء التكنولوجي ، فإنه ربما يكون متشابهاً في المجتمعات المختلفة ، ولكن ليس من المحتمل فقط أن يكون كذلك تباين الموارد والجماعات المتنافسة ( أحياناً طبقات اجتماعية ) . وتؤكد الملاحظات كلية مقولته ، وتمنحها قوة . فتشير الأدلة إلى أن تقسيم العمل يأخذ أشكالاً متباينة — على الأقل في الخبرة الذاتية للعمال في المجتمعات المختلفة ، وحتى ذلك لا يتحدد تكنولوجياً ، بل يعتمد جزئياً على أشكال التنظيم التي تتباين بوضوح مع الأشكال المتباينة للملكية والتنظيم الاجتماعي .

أخيراً لاحظ آرون حاجة كافة المجتمعات الصناعية إلى الأيديولوجيا ideology " لسد الفجوة بين الخبرة البشرية الفعلية ، وما يجب أن تكون عليه حياتهم من حيث الأفكار السائدة " . وفي الواقع إن دور الأيديولوجيا هو تكوين معنى للعالم ، خاصة في تلك المجالات التي لا يمكن للمجهود العلمي أن يفعل ذلك . وهي ضرورية أيضا للقضاء على التناقضات والمغالطات التي يواجهها الإنسان في المجتمع الحديث . وذكر آرون أن الأيديولوجيا يجب أن توفق بين الأفكار المنادية بالمساواة ، والبناءات الهيراركية التى تتولد في المجتمعات الصناعية . فقد أشار إلى أن " هذه المجتمعات تدعى مفهوم المساواة في المجتمع ، وفي نفس الوقت تؤدي إلى ظهور منظمات جمعية كبيرة يستوعب من خلالها الأفراد بصورة كبيرة " ، وبالطبع هذه فكرة هامة في المشكلة البشرية الأساسية للمجتمعات الصناعية ، وهي أحد الأفكار التي سنرجع إليها .

لقد توصلنا من خلال هذه النظرة لتحليل آرون إلى ثلاثة عناصر هي :

أ – نقده لماركس

ب – افتراضين هما : إن النظم الاقتصادية والسياسية والاجتماعية المتباينة تندمج مع تحقق التصنيع ، وإن كل منهم يستقر بصورة متساوية . وإنه مثلما لا يوجد مسار ضروري للتطور أو النمو الصناعي ، فإنه لا يوجد مسار ضروري فيما وراء المرحلة الصناعية .

جـ– فكرة ضرورة الأيديولوجيا لحل تناقضات المجتمع الصناعي ، خاصة التوفيق بين القيم المثالية للحرية والمساواة ، وحقيقة الخبرة في التنظيمات الكبيرة .

## ٢ – جالبريث والدولة الصناعية الجديدة :

يمثل جون كينيث جالبريث **J . k . Galbraith** عالم الاقتصاد الوحيد من بين المفكرين الاجتماعيين الذين عرضت أفكارهم في هذه الدراسة. اعتمد جالبريث على الفكاهة في تشبيه نفسه بشخص مشين سمعة المجتمع الاقتصادي في الكتابة ليس فقط عن التغير الاقتصادي للمتخصص الدقيق ، ولكن عن " تعقد التغير " لكافة دارسي المجتمع وفي عرض يسير . فلقد دعى قراءه لقبول وجود تغيرات هائلة مترابطة في المجتمع الصناعي المتقدم يجب أن تقدم فهماً جديداً لمسار تطوره.

وشأنه شأن المنظرين الآخرين ، وجد جالبريث علاقة بين التقدم التكنولوجي وتقسيم العمل ونمو الشركات والدور التدخلي المتزايد للدولة . ولكن يكمن اهتمامه في تحليل عاملين وسيطيين هما : ضرورة التخطيط ، وظهور مجموعة من المتخصصين في قلب التنظيم الحديث أطلق عليهم جالبريث " النسق الفنى " **The Tecnostructure** " .

ووفقاً لجالبريث ، فإن " للتكنولوجيا تعني التطبيق المنظم للمعرفة العلمية، والمعارف المنظمة الأخرى على مهام عملية . ومن أكثر نتائجها هو أهمية تأكيد التقسيم والتقسيم الفرعي لأي عمل إلى أجزائه المكونة ، ولذلك — ولذلك فقط — يمكن للمعرفة المنظمة أن تحفز الأداء الترابط " .

وتوجد عدة نتائج للتكنولوجيا المتقدمة هي ولاء رأس المال المتزايد للإنتاج، وولاء الموارد المتزايد لمشروعات محددة ، وشبح الوقت الكبير المطلوب لإنجاز مهام محددة ، والحاجة للقوة البشرية المتخصصة ، والحاجة للتنظيم ، ونتيجة لكل ذلك ضرورة التخطيط . وهذا المركب من التطورات يؤدي إلى التنظيمات ذات الحجم المتنامي ، ويحدث أيضاً اتجاهاً بسبب رغبة المستثمر الصناعي في تقليل تقلبات السوق . وتصبح السيطرة على السوق أو قمعه أو تعليقه ( بواسطة تنمية التعاقدات الحكومية ) ممكنة فقط للشركات الكبيرة في أوضاع المنافسة المحدودة، ويظهر من خلال ذلك بدوره تنمية العلاقات التعاونية الوثيقة مع الحكومة التي تصبح في النهاية تكافلية ، ومن ثم تنخرط الحكومة في برنامج قومي للبحوث والتنمية الذي يطور تكنولوجيا جديدة من خلال التغذية الرجعية ، ومن خلال مسئوليتها عن نظام التعليم ، في خلق المتخصصين والعلماء والمتخصصين الآخرين لسد احتياجات الصناعة من القوة البشرية ، وكذلك تدور الدائرة.

إن مجموعة المتخصصين ، التى أطلق عليها جالبريث النسق الفني هي " جماعة من الناس لديهم معرفة أو خبرات أو مواهب متنوعة تتطلبها التكنولوجيا الصناعية الحديثة والتخطيط " وقضت متطلبات التكنولوجيا والإنتشار المكثف لرأس المال والحاجة إلى التخطيط والتنسيق ، على صانع القرار

الوحيد الذى وجد في الماضي — المستثمر entrepreneur — وأعلت من قدر مجموعة الهيئة الفنية والتخطيطية . بالضبط مثلما تحولت قاعدة القوة للمرة الأولى من الأرض إلى رأس المال ، فقد تحولت مرة أخرى إلى التفكير المنظم — النسق الفني — وليست الإدارة المطلقة .

ويستخدم النسق الفني الآن الجماعة والدولة لتشجيع مصالحه الخاصة عن طريق التعامل الكلي مع الحاجات والاتجاهات والمشاعر والمعتقدات ، فقد أكد جالبريث أن " الجماعة تصبح أداة تعزو الغرض الاجتماعي إلى الأهداف التي تتعهدها ، ويصبح الغرض الاجتماعي عن طريق هذه العملية تبنياً لما يخدم أهداف أعضاء النسق الفني " وإلى دافعية أعضاء النسق الفني التوحد مع التنظيم وتبني " الاتحاد رغبة في التأثير على أهداف التنظيمً ، وأصبحت أهداف التنظيم — حيث لم يعد الآن تعظيم الفائدة ملزماً بمجرد أن تم التحكم في عدم استقرار السوق — هي أهداف النسق الفني وهي :

**أولاً** : البقاء ( لاستمرار استقلالية النسق الفني )

**ثانياً** : النمو : مقاساً بالمبيعات

**ثالثاً** : المهارة الفنية

**رابعاً** : زيادة في حصص الأسهم

وبما يكفي تحقق هذه الأهداف لمنح النسق الفني الحماية التي يحتاجها من الغرباء المطلعين : وهم الملاك والدائنين والعمال والمستهلكين والحكومة ، ولكن الأيديولوجيا تستخدم أيضاً لتحقيق هذه الغاية ، فعلى سبيل المثال نشر المعتقدات بأن المستهلك حر ، حيث يكون تدخل الحكومة فضولي وغير جيد ، وعلى النقابات العمالية أن تترك القرارات للإدارة .

وفيما وراء التنظيم ، في الاقتصاد الحر ، يحدد النسق الفني المصلحة العامة . " فالمصلحة العامة هي ما يخدم النسق الفني — حماية استقلاليته في القرار، وتشجيع النمو الاقتصادي ، واستقرار الطلب الكلي ، وقبول مناداته بالدخل الأعلى ، وتقديم القوة البشرية المؤهلة والخدمة والاستثمارات الحكومية التي يحتاجها ، والمتطلبات الأخرى لنجاحه " . حتى الدولة ذاتها تكون شيئاً ما مستبعداً ، فالدولة الحديثة ليست هيئة تنفيذية للبورجوازية ، ولكنها أقرب ما تكون هيئة تنفيذية للنسق الفني .

بعيداً عن النسق الفني ، فإن الفكرة الرئيسية الأخرى عند جالبريث ، والتي من الصعوبة تمييزها عن النسق الفني ، هي ضرورة التخطيط ، فالتخطيط ضروري لأنه على الأقل يعمل على ظهور جزء من النسق الفني ، ونمو الشركات الكبيرة التي يمكنها أن تضمن الاستقرار الذي يحتاجه التخطيط ، ولذلك فإن ضرورة التخطيط هي الطرف الوسيط بين استخدام التكنولوجيا المتقدمة ، والالتزام بالإنفاق الضخم لرأس المال ، وتطور التنظيم المعقد من ناحية ، والحاجة إلى الضبط النفسي للمستهلك والعلاقة التكافلية مع الدولة من ناحية أخرى .

وبعيداً عن ضرورة التخطيط تأتي ثنائية الاقتصاد الأمريكي لدى جالبريث المنقسم بين ألف شركة عملاقة تشكل " النظام المخطط " واثنتى عشر مليونا من الشركات الصغيرة التي تشكل النصف الثاني وهو نظام السوق . وتتحكم الشركات العملاقة في النظام المخطط في التكاليف والأسعار والمستهلكين وكذلك المواد الخام . فيرى جالبريث أنه ربما تكون الأسعار في الدورة التخطيطية الطويلة ثابتة قبل الإنتاج ، ولا ترتبط بها تكاليف الأجر ( حيث أن

الفوائد ليست ذات أهمية محورية ) ، فإنها تمر بسلاسة إلى المستهلك ، وتسيطر على المستهلك عن طريق الأداة المزدوجة لبحوث التسويق والإعلان . ولم يعد الاختراع وسيلة جديدة لإشباع الحاجات القديمة ، ولكنه وسيلة لخلق حاجات جديدة يعتمد عليها التنظيم في استمراريته . وتتحقق السيطرة على المواد الخام بواسطة الشركات متعددة الجنسية ، وتقلل تقلبات السوق الدولي .

ويرى جالبريث أن نظام التخطيط ، فيما وراء غاية قوته وتأثيره ، مازال يعتمد على الدولة ، وتحتاج الدولة أيضا لنظام التخطيط ، ولكل منهما اهتمام بالاستقرار الاقتصادي والنمو الاقتصادي والتقدم العلمي ، ولكلاهما أيضاً اهتمام بالحماية : الحكومة للحماية القومية ، ونظام التخطيط لحجم وشبح الوقت واستقرار التعاقدات الحكومية . ويعتمد نظام التخطيط على الحكومة في تقديم القوة البشرية المدربة ، والاستثمار في البنية التحتية الاجتماعية ( مثل دعم الطرق والسكك الحديدية ونظم النقل الجوي ) ومواجهة الآثار السلبية للتضخم والاعتماد المتبادل بين الدولة ونظام التخطيط واضح للمحلل المدقق ، إنه يمكن أن يكون — أو أصبح — تآمرياً . وعلق جالبريث قائلا : " تكمن الخسارة في الحرية في خضوع المعتقدات لحاجات النظام الصناعي ، وفي ذلك ستكون الدولة والنظام الصناعي شركاءً .

لم يكن جالبريث مبشراً بالثورة على الوضع المستقر جداً ، ولا من المنادين بها ، ولكنه اعتنق بقوة التغيير بعيداً عن الموقف الذي تكون فيه أهداف النظام الصناعي " متناسقة مع الحياة ، وماهو متسق مع هذه الغايات يجب أن يكون لدينا أو يسمح به ، وكل شئ آخر سيكون محظوراً ". وقد رأى جالبريث تناقضين يمكن أن يبشرا بالتغير هما : أنه اشتهر كناقد : " للغنى الخاص

والبؤس العام " فقد أكد دوماً على الانفاق غير الكاف في الإسكان والعلاج والنقل والمتنزهات والفنون وغيرها ، ولاحظ أن " الفقراء مستبعدون من النظام الصناعي. إنهم هؤلاء الذين لم ينخرطوا في خدمته أو الذين لم يستطيعوا التأهل " ثانيا: بينما لاحظ جالبريث أهمية المكانة العلمية والتعليمية " للنسق الفني التي تتيح الاختراع العلمي ، فإن لهذه المكانة أيضاً المبادرة السياسية لحشد الأولويات العامة والفنية والفكرية ، والنظام الصناعي هو مطلب فكري ومن ثم " فإنه يوجد لخدمة حاجاته الفكرية والعلمية ، والمجتمع المأمول سيرفض احتكاره للغرض الاجتماعي " ، ولذلك توقع جالبريث — بالرغم من أنه بثقة معتدلة فقط — من الطلاب والمفكرين أن يتجهوا فيما بعد إلى الدولة الصناعية الجديدة .

**١- بيل ومجتمع ما بعد الصناعة :**

إن دانيال بيل **D. Bell** هو من أوائل من تنبؤا بمجتمع ما بعد الصناعة — **Post - Industrial Society** الذي يمكن القول بأنه مجتمع يختلف كيفياً عن المجتمع الصناعي ، مثلما يختلف المجتمع الصناعي عن مجتمع ما قبل الصناعة **pre-industrial** أو المجتمع الزراعي . ومثلت الولايات المتحدة نموذج مجتمع ما بعد الصناعة ، حيث أنها أول مجتمع وصل إلى هذه المرحلة من التطور . بيد أنه يجب أن يوضح التطور الكامل لمرحلة ما بعد التصنيع **post-industrialism** ( مفترضا أنها مرحلة جديدة حلت محل التصنيع **industrialism** ) ، لذلك أوضح بيل كلاً من خصائص المجتمع الجديد ، وحدد العوامل الأساسية في تطوره . وصف بيل مجتمع ما بعد الصناعة بما يلي : — أولاً : بالتحول في توازن التوظيف إلى اقتصاد الخدمات ، وثانياً : بمجموعة من الخصائص المصاحبة لتقدم العلم وتتمثل في سمو طبقة الفنيين

والمتخصصين ، وسيادة المعرفة الفنية خاصة المعرفة النظرية ، وتخطيط وضبط التكنولوجيا ، وظهور التكنولوجيا الفكرية .

وقد اتضح نمو التوظيف الخدمي ، عن طريق زيادة قوة العمل المنتجة للخدمات في الولايات المتحدة من (٤٩٪) من إجمالي قوة العمل في عام ١٩٤٩ إلى ( ٦٤٪) في عام ١٩٦٨ ، وبزيادة المكون الخدمي في قوة العمل في التصنيع والتشييد إلى (٣١٪) في عام ١٩٧٠ .

ولاحظ بيل أيضاً أن عمال الياقات البيضاء **white collars** شكلوا (٤٧٪) من إجمالي قوة العمل الأمريكية في عام ١٩٦٨ . كما لاحظ بيل تغيراً في التوظيف الخدمي بعيداً عن تلك الوظائف الملحقة بالصناعات المنتجة للسلع إلى الخدمات الشخصية ( التعليم والصحة والخدمات الاجتماعية وخدمات المعلومات) ، ففي عام ١٩٦٠ شكل العمال الفنيون والمهنيون (٨ر١٠٪) من إجمالي قوة العمل .

وفي مجال العلم والتكنولوجيا ربط بيل بين ظهور المعرفة الجديدة والتكنولوجيا الجديدة والصناعة الجديدة ، وطبقة جديدة ، واهتمام جديد بالتخطيط والتحكم ، فبينما كانت التنمية الصناعية تقوم جزئياً في الماضي على طاولة الحرفي وتطبيق الاختراع العلمي ، فإنه في مجتمع ما بعد الصناعة تعتمد التنمية الصناعية والتكنولوجيا على المعرفة النظرية . ومنح ذلك الجامعات والمعاهد البحثية سيادة جديدة ، حيث تحتاج إلى تمويل ضخم وطويل الأجل ، وتعلي من شأن العمل الفني والذهني ، وتخلق تكنولوجيا جديدة لتثوير جمع المعلومات وصنع القرار . وتؤثر المعرفة النظرية الآن على أسس النمو الاقتصادي ونظام التدرج الطبقي وصنع السياسة الحكومية . " فالعلم كسلعة جمعية قد

أصبح عاملاً رئيسياً منتجاً في المجتمع " إنه مصدر القيمة وأرض إضافية ورأس المال والعمال ومصدر القوة .

ووثق بيل النمو البارز للعلم والبحث والتعليم ، ففي الولايات المتحدة في عام ١٩٤٧ وجد (٨ ر٣) مليون مهني وموظف فني ، زادوا في عام ١٩٦٤ إلى (٥ر٨) مليون ، وكان تقديره لعام ١٩٧٥ (٢ر١٣) مليون . واقتبس بيل تقديرات ماتشلوب **Machlup** بأن (٣١٪ ) من إجمالي قوة العمل الأمريكية عملوا في " قطاع المعرفة " **knowledge sector** ، وأنفق ( ٣١٪ ) من الناتج المحلى الاجمالى على المعرفة .وتقديرات بورك **Burck** التى ترى أن المعرفة ساهمت ب ( ٣٣٪) من الناتج المحلى الاجمالى ، وتقديرات مارشاك **Marschak** بأن صناعات المعرفة ساهمت فى السبعينيات ب (٤٠٪) تقريباً من الناتج المحلى الاجمالى .

وفى عام ١٩٦٤ أنفقت الولايات المتحدة (٤ر٣٪) من الناتج المحلىالاجمالى على البحوث والتنمية (مقارنة ب(٤ر١٪) و(٥ر١٪) و(٣ر٢٪) تقريباً فى المانيا الغربية واليابان والمملكة االمتحدة على الترتيب ، فقد مولت الحكومة (٦٤٪) من الجهود البحثية فى عام ١٩٦٥. وفى عام ١٩٦٨ فى الولايات المتحدة كان (٥٠٪) من الفئة العمرية (١٨-١٩) فى الجامعة، و(٣٠٪) من الفئة العمرية(٨-٢٤) وفى معاهد التعليم العالى . ولذلك أكد بيل بروز البحوث والتعليم العالى، وكذلك حقيقة أن الجامعات والمعاهد البحثية تمثل أماكن هامة لمصدر المعرفة الجديد .

وفى هذا الوضع تمثل المعرفة الفنية والمهارة الأسس الجديدة للقوة التي أدت إلى ظهور هيمنة جديدة للعلماء والباحثين وظهور شريحة جديدة من

المهنيين والفنيين وصفوة منتشرة من المعرفة . ويعتبر توازن القوة الآن هو توازن القوى الفنية — السياسة ، والمعرفة والتخطيط هي الآن المتطلبات الأساسية للعمل في مجتمع ما بعد الصناعة . أخيراً ، لكن السياسي يبقى على السيادة : "فالقدرة على الموافقة أو الرفض هي قوة سياسية تنتمي حتماً للسياسي وليس للعالم أو الاقتصادي . وبهذا المعنى فإن فكرة أن صفوة المعرفة ستصبح صفوة قوة جديدة يبدو لي على أنه مبالغة" .

لاحظ بيل مصاحبة تطور مجتمع ما بعد الصناعة بتغيرات في الأعمال وفي نظام الدولة وفي الأيديولوجيا وكان لديه القليل ليذكره عن الأعمال . فقد لاحظ حينئذ ظهور المديرين كمسيطرين على الأعمال ، ولذلك فإن الملكية الآن هي تصور شرعي بصورة كبيرة ، وتركز الهيمنة الاقتصادية في شركات قليلة ، وأن هذه الملكية ستبقى أحد أسس القوة في المجتمع ، والوظيفة السياسية خاضعة للنظام السياسي ، وقد وجدت تغيرات في المجالات السياسية والسوسيوثقافية ذات أهمية كبيرة .

فقد تحول نظام الدولة في مجتمع ما بعد الصناعة عبر زيادة بيروقراطية الدولة وظهور التكنوقراط السياسيين ( المقابل للتكنوقراط خارج الدوائر الصناعية ) لكن يوجد في نفس الوقت نمو الشراكة السياسسة والمشاركة الأوسع ، وتمثلت النتيجة في التأثير الكبير للجماعة العامة في السياسة ، وخلق الصراع ، وتشجيع المساومة بدلاً من العقلانية كوسيلة لحل المشكلة والتعبئة السياسية كمصدر للقوة ، وتقليل الاجماع. وقد استثار ذلك أزمة الشرعية السياسية ، فالمجتمع هو دولة مدارة، ولكن لا توجد فلسفة سياسية وقواعد تقرير الأولويات والتوزيعات الاجتماعية . وتم إقرار التراكم الرأسمالي وإجراء التوجه

الحكومي للاقتصاد ، وبينما توجد " ثورة المؤهلين الظاهرة " ، فإن النمو الجمعي والفردى يدعى إشباع الرغبات بدون نمط مدرك من الفصل بينهما ، وقلت الثقة والإيمان في النظام السياسي .

ووجد بيل شريكاً لهذا الإضطراب داخل النظام السياسي في الاضطراب الأيديولوجي بين نمطي الفكر الاقتصادي والسوسيولوجي ، فالفكر الاقتصادي وهو نتاج للمخطط والاقتصادي– مهتم بأفضل توزيع للموارد النادرة بين الغايات المتنافسة ، الغايات المحدد على أنها الموضوع الذي يكون عقلانياً في اختيار الوسائل . وتمثلت نتيجة هذا المدخل في التعاون الحديث الذي يتضمن العقلانية الوظيفية ، والتنظيم الاقتصادي للعلاقات الاجتماعية الذي يهدف إلى إشباع رغبات الأفراد الخاصة لاستهلاك السلع الاقتصادية ، على النقيض يهتم نمط التفكير السوسيولوجي بالاجتماعي — العدالة الاجتماعية والسلع الاجتماعية — ويقوى الرغبة في مشاركة سياسية أوسع .

لم ينظر بيل إلى الجانب الفني — الاقتصادي والجانب السياسي كمتميزين كلية فقد أصبحا في الولايات المتحدة مختلطين بصورة كبيرة ، كلما ظهر مجتمع ما بعد الصناعة ، فقد أقرت في الثلاثينيات السياسية الاقتصادية المعيارية للتدخل الحكومي ، وتعهدت الدولة في الخمسينيات بتنمية العلم والتكنولوجيا ، وفي الستينيات أصبح هناك التزاماً بسياسة اجتماعية معيارية (لتحسين الصحة والإسكان والشئون البيئية والحقوق المدنية ) ولتقليل التفاوتات الاقتصادية والاجتماعية . وأدى هذا الاتجاه إلى ما أطلق عليه بيل " الأسرة العامة " المجال الثالث للإدارة الاقتصادية بجانب اقتصاد السوق ، والأسرة الداخلية لإدارة عائدات وإنفاق الدولة على إشباع الحاجات والرغبات العامة .

وبالطبع فإن مزيجاً من الفكر الاقتصادي والاجتماعي سينمو في ارتباطه بالأسرة العامة .

بيد أن بيل وجد مصدراً ثالثاً للإضطراب في المجتمع الرأسمالي بين الثقافة — أصبح مضاداً للتنظيم وعدائياً والتوجه الاقتصادي والبناء الاجتماعي التكنوقراطي — بين أهداف تأكيد الذات وأهداف العقلانية والفعالية . فلم يحدث إلى الآن الارتباط بين الجوانب الاقتصادية والثقافية — الذي تحقق في ظل البروتستانتية، مؤدياً إلى أزمة روحية ، ونقص في الإجماع المعياري أو المعاني المتفق عليها للخبرة البشرية الضرورية لبقاء المجتمع وحفز الاقتصاد .

وفي تطور أخير لتصوره لمجتمع ما بعد الصناعة ، ركز بيل على دور العلومات فهو يميز بين المعرفة كمصدر استراتيجي لمجتمع ما بعد الصناعة كمقابل للمواد الخام ورأس المال التمويلي في مجتمعات ما قبل الصناعة والمجتمعات الصناعية ، والمعلومات كمصدر تحويلي ( كمقابل للقوة الطبيعية والطاقة المبتكرة ) .

فالمعلومات في شكل الحاسب الآلي ونظم نقل المعلومات هي الشكل الجديد للطاقة . فكتب بيل " إن المعلومات هي القوة ، فالسيطرة على خدمات الاتصال هو مصدر القوة ، وإتاحة الاتصال هو وضع الحرية ". بيد أنه حتى الآن ، لم يكن العلماء والمهنيين هم الذين يستحوزون على القوة ، وأكد بيل أن " في النهاية القوة تكون حكومية ، " وأعاد بيل أيضاً تصنيفه للخدمات إلى القطاع الثالث tertiary والرابع quaternary والخامس quinary ، ولذلك بين بيل أن البلورة الكاملة لمجتمع ما بعد الصناعة ما زالت في عملية التطور .

**٤- هابرماس والرأسمالية المتقدمة :**

عرض جورجين هابرماس **J. Habermas** تحليلا للرأسمالية المتقدمة **Advanced Capitalism** ( التي أطلق عليها بصورة قابلة للتبديل الرأسمالية " المتأخرة " أو التي " تديرها الدولة " ) في تناقض مع المرحلة السابقة للرأسمالية " الليبرالية " أو " التنافسية " . رأى هابرماس متبعاً خطي كل من ماركس وفيبر أن هذه المرحلة الجديدة من التطور تتسم بنمو وتركز المشروعات الاقتصادية الكبيرة ، وبتدخل الدولة في الاقتصاد ضماناً لاستقرار النظام ، وبزيادة الاعتماد المتبادل بين العلم والتكنولوجيا والصناعة الذي حول العلوم إلى قوة عقلانية وإنتاجية رائدة . ومن بينها تلك الاتجاهات التي غيرت خاصية الصراع الطبقي من ناحية ، وتطور البيروقراطية وعملية العقلانية من ناحية أخرى . وفقاً لهابرماس فإن النتائج المحتملة تتمثل في ظهور الأيديولوجيات حيث تبدو القرارات السياسية " لأن تحدد وفقاً لمنطق التقدم العلمي الفني " ، وأزمة مستمرة من الشرعية .

فلاقتصاد المجتمع الرأسمالي المتقدم ثلاثة قطاعات هي : القطاع الخاص ( كثيف العمالة ذي توجه السوق ) ، والقطاع الاحتكاري للشركات الكبيرة (ذات رؤوس الأموال الضخمة والمستقلة بصورة كبيرة عن السوق والمعتمدة بشدة على التعاقدات الحكومية ) ، والقطاع العام ( المملوك للدولة ) . فالحكومة — أي " النظام الإداري " — تدير النظام الاقتصادي ( بواسطة السياسة المالية وغيرها ) من أجل " تصحيح " آثار السوق الحر ، وكذلك تعمل على استبدال ميكانيزم السوق في مجالات محددة مثل التعليم والبحوث والتنمية ، والإسكان والسياسة الإقليمية والدفاع . فهي تعمل من أجل تحسين ظروف استغلال رأس المال ومنع

حدوث الأزمات المتكررة التي تنبأ بها ماركس ، وفي الشكل المبكر للرأسمالية التنافسية لم يحدث ذلك التدخل الحكومي . وقد وصفه هيلد **Held** بأن " يد الدولة " تكون ظاهرة وملموسة أكثر من " اليد الخفية للرأسمالية الليبرالية " .

ويشكك ذلك التطور الرئيسي في شرعية الحكومة . ففي ظل الرأسمالية التنافسية ، فإن الحكومة من النوع غير التدخلي ، المقدمة لإطار حيادي غير سياسي للنشاط الاقتصادي قد اكتسبت الشرعية على أساس الديموقراطية الرسمية **Formal democraoy** ( وهي أن يكون لكل مواطن بالغ صوت دوري وغير متكرر" وقد برر ذلك معتقدات ليبرالية القرن التاسع عشر . واكتسبت الحكومة قوى أكبر في ظل الرأسمالية المتقدمة ، وتطلبت ولاء أكبر من السابق ، دون تطور أية أيديولوجية أو نظرية جديدة لتبرير ادعاءاتها الكبيرة .

ويستمر التناقض الجوهري للمجتمع الرأسمالي — وهو الإنتاج الاجتماعي في مقابل الملكية الخاصة . ولكن الصراع الطبقي يصبح الآن كامنا وخفياً . فمع تحمل الحكومة لمسئوليات كبيرة في الحياة الاقتصادية للمجتمع . فإن التفاوتات الطبقية أصبحت كبيرة في ظل التضخم المستمر . والتنمية الاقتصادية الاقليمية والقطاعية غيرالمتوازنة والأزمات في السياسات التمويلية للحكومة ، وفي مناقشات هيكل الأجور ونظام التسعير ، والانتشار بين جماعات ضعيفة وغير قوية ، فالشيوخ والشباب والمرضى والعاطلون والمستهلكون ومستخدموا النقل العام وآخرون ممن لا يقتاتون أو يستغلون بصورة غير مباشرة لا يشكلون طبقة ، ومن ثم فإن الوعي الطبقي يتفتت بالرغم من استمرارية وجوده في شكل كامن ، وكذلك فإنه عندما يظهر الصراع الطبقي ، فإنه ربما يوجه ضد الحكومة .

ووفقا لهابرماس ، فإن اتجاه أزمة المجتمعات الرأسمالية المتقدمة يكون رباعياً . أولا : توجد أزمة اقتصادية نتيجة لتسييس المجال الاقتصادي دون وجود نظرية مقبولة توضح ما يجب أن تسلكه الحكومة في إدارة الاقتصاد في ظل الرأسمالية .فقد استبدل الاستغلال الاقتصادي القديم للإنسان لأخيه الإنسان، بنظام تذهب فيه الثمار إلى جماعات الضغط الأفضل تنظيماً والأكثر فعالية بغض النظر عن الطبقة . ويتسم سلوك الحكومة بأنه أكثر ميلاً إلى " التجنب الرجعي للأزمة " ، ويظهر ذلك الأزمة الثانية وهي أزمة الشرعية ، فلم يتم التنسيق بصورة كاملة بين أنشطة الحكومة ، وجهودها في إدارة الأزمة متذبذبة بين النجاح والفشل فقط ، وإدارتها عاجزة عن الترشيد كلما أجازت استبدادياً القوة والتأثير لجماعات الضغط ، واستمرت في دعم سياساتها التخطيطية والتدخلية ، في حين تستمر الأيديولوجيا السائدة المنادية بتقليل التدخل .

وتتمثل الأزمة الثالثة في أزمة الشرعية في أذهان المواطنين التي تنبثق عن هذا التناقض ومن فشل الحكومة في إدارة الأزمة ، ومن الاعتراف العرضي بأن للحكومة يد — أو مسئولة عن — فى التوزيع غير المتكافئ المستمر للمنتج الاجتماعي. ولذلك كلما تحملت الحكومة مسئولية أكبر في إدارة الأزمة فقدت شرعيتها . وكلما تشبثت أكثر بالشرعية ، كانت تدخلاتها متقطعة وغير فعالة. وفي هذا الموقف يسعى النظام الإداري للاستقلال عن الأسس المتاحة للشرعية بواسطة أدوات متنوعة : عن طريق تغيير القضايا السياسية إلى قضايا شخصية أو إلى مشكلات فنية قابلة للحل إدارياً ، أو عن طريق الاستعانة " بالخبراء " ، أو عن طريق تنظيم السمعة العامة باستخدام الإعلان . ومن ثم ينتظم المواطنون في جماعات ويبادرون بطلب الديموقراطية الفعلية ( وليست الرسمية فقط )

والمشاركة في صنع القرار . ويعد ذلك تهديداً للنظام ، وكذلك لا تقره الأيديولوجيا علاوة على أنها تنتهك القواعد المقبولة عرفياً للمستهلك المنافس وشخص الأسرة المنعزل .

الأزمة الرابعة هي أزمة الدافعية ، فالتغيرات فى — أوحتى تدمير — التقاليد ورؤى العالم والنظم المعيارية كنتيجة لعلمانية المعرفة Secularization of knowledge اللاحقة لتقدم العلم قد أحدثت مشاعر شائعة لنقص المعنى في الحياة . وهذا شئ هام نتيجة لحاجة السكان لأن تكون لديهم دافعية كبيرة ( على سبيل المثال في النظام التعليمي وفي أعمالهم ) ، في حين أن مصادر الدافعية ضعيفة إن لم تكن غائبة .

وفي هذه الظروف ،فإن الدافعية المقبولة ، وفقا لما أطلق عليه هابرماس "الخصوصية المدنية والمهنية العائلية " — هي الرغبة — ولكن المشاركة الضعيفة — في النظام الإداري ، والتوجه إلى الاستهلاك الخاص والفراغ ، وتكريس المهنة الشخصية في إطار منافسة المكانة . بيد أنه تم تقويض الرضا عن هذا النمط من الدافعية ومناصرته عن طريق نتائج الاتجاهات العلمانية للمجتمع : عن طريق توسيع الخدمات الاجتماعية ، والتوجه التجاري للثقافة والسياسة ، والتوجه العلمي للممارسة المهنية وتشكيل الاجماع السياسي والاجتماعي ، والتوجه النفسي لرعاية الأطفال . وتلك لها أثرها في تقويض الحكم الفردي المستقل ، والاعتماد على الذات والشعور بالهوية ، وزيادة الشعور بالرقمية والشيئية . علاوة على أن هابرماس لاحظ أن الاعتقاد التقليدي للملكية الفردية لم يتمكن من تشجيع تقديم الخدمات الجمعية مثل النقل العام والصحة والتعليم . وفي نفس الوقت توجد عوامل إيجابية تتطلب حدوث تغييرات ، فقد خلقت الحركات

الاجتماعية الجديدة ( خاصة الحركات الطلابية والحركات النسائية ) وجماعات الضغط مستويات جديدة من الوعي يتضمن أخلاقاً عامة وتواصلية ويحتاج الأفراد بصورة متزايدة تفسيرات وتبريرات عقلانية ومترابطة .

وبالرغم من أن تقدم العلم والتكنولوجيا — المتضمن إنتشار المدخل العلمي والعقلاني من المجال الطبيعي إلى المجال الاجتماعي — يصاحب بشدة بتطورات في الاقتصاد ودور الحكومة ، فإن آثاره أوسع بكثير من أن يحددها الاهتمام الثابت لهابرماس . إنه يمكن الادعاء بأن " الروح العلمية للمجتمع تمثل موضوع اهتمامه الواسع " .

وفي هذا المجال قدم هابرماس رؤى ذات صلة كبيرة بهذه الدراسة فقد لاحظ أن عملية العقلانية التي ذكرها ماكس فيبر انتقلت إلى مرحلة ثانية يميل فيها تقديم صانعي القرار للمعلومات الموضوعية والنصيحة الفنية إلى التطور لمرحلة أنهت فيها تكنولوجيا الخبراء تقريباً من صانع القرار نفسه . وفي هذا الموقف التكنوقراطي كتب هابرماس " إن تحليل النظم ، وبصفة خاصة نظرية القرار لم تؤد فقط إلى إتاحة التكنولوجيات الجديدة ، لكنها تؤدي أيضاً إلى عقلانية الاختيار وكذلك عن طريق الاستراتيجيات الحسابية وإجراءات القرار الآلي . وبهذه الدرجة فرضت الضرورة الموضوعية التي اكتشفها المتخصصون نفسها على صانع القرار . ويبدو ذلك على أنه نقطة بارزة ، لأنه لو أمكن ترشيد القرارات حول المسائل العلمية بصورة كاملة ، لأصبح السياسيون معتمدون على المتخصصين ، والوكيل الوحيد للانتلجنسيا **intelligentsia** العلمية ترك دون أي شئ ، ولكن " القوة الزائفة لصنع القرار " وفجوة راكدة مازالت في قوة

العقلانية الناقصة حيث تخطت المبادرة في أي حالة إلى التحليل العلمي والتخطيط الفني ، وستصبح الدولة العضو المتمكن من الإدارة الرشيدة ".

بيد أن هابرماس يرفض النموذج التكنوقراطي لصنع القرار الذي اعتبر أنه قد إنهار من ناحية نتيجة لحتميته التكنولوجية حيث أن التقدم العلمي ظهر تاريخياً بأنه ذا ضرورة أبدية ، ومن ناحية أخرى عن طريق افتراضه الزائف بأن عملية العقلانية أدت إلى : " اختفاء تعقد المشكلة المرتبطة بقرار القضايا العملية " ، واستمر هابرماس ذاكراً إما أنه توجد أشكال أخرى للقرار أو الشكل النظري — الفني للتوضيح الرشيد للقضايا العملية التي لا يمكن حلها تماما بواسطة التكنولوجيات والاستراتيجيات أو أنه لا توجد مبررات تقدم للقرارات في تلك القضايا " .

واقترح هابرماس في مقابل النموذج التكنوقراطي لصنع القرار ، بديلاً براجماتياً . وفي ذلك البديل لم تعد وظائف الخبير وصانع القرار منفصلة بشدة كما في نموذج فيبر ، ولا يخضع صانع القرار للخبير كما في النموذج التكنوقراطي، ولكن يتفاعل الاثنان تفاعلاً نقدياً ، وتوجد استثارة متبادلة ، فمن ناحية " يحكم تطور التكنولوجيات الجديدة أفق الحاجات ، ويحدد تاريخياً تفسيرات هذه الحاجات ، بأسلوب آخر نظم القيمة ، ومن ناحية أخرى " فإن هذه المصالح الاجتماعية كما تنعكس في نظم القيمة تنظم عن طريق اختبارها بالنظر إلى الاحتمالات الفنية والوسائل الاستراتيجية لإشباعها ، وبهذه الطريقة ، فإنها تتأكد جزئياً وترفض جزئياً ، وتتمفصل ويعاد صياغتها أو يتم تجريد خاصيتها الملزمة والمتغيرة أيديولوجيا ".

ويرتبط النموذج البراجماتي بالضرورة بالديموقراطية الحقيقية فقط ففي الموقف الفيبري الذي تنفصل فيه بشدة الاعتبارات القيمية والفنية فإن الانتخاب الديموقراطي يأخذ فقط شكل التصويت لتغيير الصفوة ، حيث يتم اختيار فقط من يشغلون المواقع في قوة صنع القرار ، وليس توجهات القرارات المستقبلية ذاتها". وتكون ممارسة القوة شرعية ، لكنها لا تؤدي إلى العقلانية بسبب عدم اندماج العامة في الجدل الفني ويكون للأسلوب الفني السيادة في الموقف المفترض للتكنوقراط ، وتكون الإدارة عقلانية تماماً ، وتكون عملية الديموقراطية غير متصلة بها ، وتكون ممارسة القوة عقلانية ولكنها غير شرعية . وفي الحالة البارجماتية تتفاعل القيم والأساليب الفنية ، وتوجد إمكانية للديموقراطية الحقة ، وتتم ممارسة القوة وفقاً للأسلوب العلمي ، ويمكن أن تكون شرعية وعقلانية في الوقت نفسه مؤكدة درجة ضرورية من مشاركة العامة .

ولاحظ هابرماس للأسف عدم وجود الشروط الملائمة للنموذج البارجماتي— التقدم التكنولوجي الوسيط مع إدارة الحياة في المجتمعات الصناعية الكبيرة — في الوقت الحالى ، حيث لا يوجد حالياً الأساس الاجتماعي للنقاش العام الواسع ، وكذلك تقديم المعلومات العلمية المتصلة . فسوف لا يتم تشجيع الأساس الاجتماعي للمناقشة في ظل نظام من الهيمنة يدعم بواسطة عدم تسييس الجماهير ، وتناقص التوجه العام ( الاقتصارعلى المشاهدة والتصويت ) والممارسة ذات التوجه البيروقراطي للقوة . ويعوق التنظيم التعاقدي للعلم الحديث ، والطابع البيروقراطي لعملية البحث والتخصص المتزايد داخل المجتمع العلمي نفسه ، تقديم المعلومات المتصلة . ولذلك فإن المهمة تتمثل في تجهيز وتنشيط الجماهير — والمواطنين بصفة عامة — على المبادرة ودعم التفكير النقدي والمناقشة غير المقيدة من أجل السيطرة على نقل ثمار التكنولوجيا المتقدمة

إلى الممارسة الاجتماعية والسياسية . ويجب أن يصلح المجال العام من كونه مجالاً لصراع جماعات المصلحة ، ويعاد تشكيله حتى يصبح مجالاً لكافة المواطنين للإندماج في الجدل العام . ونبه هابرماس إلى أنه " تكمن أمنيتي الوحيدة لترشيد بناء القوة في الظروف إلى تفضل تطوير القوة السياسية للفكر من خلال الحوار . ولا يمكن أن تستبدل القوة المستردة من التفكير بتوسع المعرفة الفنية المستغلة ".

## ثالثاً : الاتجاهات الماركسية المحدثة : Neo-Marxist

أدرك بشدة المنظرون الذين أوضحنا أفكارهم هنا الفكر التحليلي الماركسي، حيث أنهم قد اقتبسوا أو تشابهوا أو ابتعدوا عن مكونات هذا التراث . وسنتوجه الآن لاختبار نظريات مفكرين ماركسيين محدثين بصورة مباشرة كلما احتملت القضايا الرئيسية في هذه الدراسة .

### ١- ماندال والرأسمالية المتأخرة :

ربط إرنست ماندال **E . Mandal** في تحليله غير الاقتصادي لما أطلق عليه " الرأسمالية المتأخرة " **late capitalism** بين أهمية الرئيس والدور المتطور جدا للدولة . فقد ذهب إلى أنه منذ أن أصبحت المجالس النيابية غير مقصورة على الطبقة البورجوازية ، فإن الهيمنة السياسية لرأس المال تحولت إلى – وتوسطت بواسطة – " المستويات العليا لإدارة الدولة " ، وتزامن هذا التطور السياسي مع الاندماج المتزايد للدولة في الشئون الاقتصادية . وتوجد اتجاهات في مجتمع الرأسمالية المتأخرة نحو الزيادة في التخطيط الاقتصادي للدولة ، ونحو استيعاب الدولة – من خلال التأميم – لتكاليف وخسائر عدد كبير من العمليات المنتجة . فميزانية الدولة تغطي بصورة أكثر اتساقاً ميزانيات

نفقات. ( البحث والتطوير R and D ) ، وتمويل – على سبيل المثال – المشروعات الصناعية الكبيرة ، وتطوير محطات الطاقة النووية . فالدولة مسئولة عن إدارة أزمة الاقتصاد ، وعن تحقيق استثمار رأس المال في الصناعة الحربية ، وعن ضمان " شروط عامة للإنتاج " بواسطة تقديم القانون والنظام ، ودرجة كافية من الاندماج المجتمعي للعمال والمستهلكين والمواطنين بصفة عامة .

ووفقاً لماندال توجد ثلاث نتائج سلوكية رئيسية لقوة الدولة المدعمة بقوة هي : أولاً حاجة الطبقة الرأسمالية لإبقاء سيطرتها على الهيئة الحكومية يؤدي إلى ظهور أداة جديدة لإضعاف التأثير : وهي جماعة الضغط الخاصة ( اللوبي الخاص ) privare lobby ، فاللوبي الخاص وأصحاب العمل والمنظمات والاحتكارات التجارية تتنافس مع المنظمات الاستشارية والمؤسسات ومجموعات الحزب السياسي في المنافسة للضغط على سمع وأفعال الحكومة . ثانياً : إن سياسات التأثير هذه المؤدية إلى نجاح سياسات صندوق الاقتراع ، والمركزية المتزايدة للقرارات السياسية في الأجهزة الإدارية الفنية للدولة ، تؤدى إلى اتحاد وثيق للحكومة العليا والشركات الكبيرة . ثالثاً : يصبح من المهم للطبقة البورجوازية أن يتولى البيروقراطية المهنية للإدارة الحكومية من لديهم ولاء للمعايير البورجوازية ، ولديهم درجة ما من الاستقلال عن القوة الأخرى للسياسة ومن ثم التحرر من التأثير المباشر للمصالح غير البورجوازية ) ويعملون على دمج الطبقة العاملة وكوادر النقابات العمالية في النظام عن طريق جذبهم إلى اللجان المشتركة والهيئات شبه الحكومية والهيئات المشابهة .

أخيراً توجد نتيجة القاعدة الجديدة للدولة أيديولوجيه المجتمع الرأسمالي المتأخر وبأسلوب ماندال " الاعتقاد في سلطة التكنولوجيا وهي الشكل

الخاص لأيديولوجية البورجوازية في الرأسمالية المتأخرة ". فالقوة الجامدة ولكن المحايدة للتكنولوجياً قد ارتقت على مكائد الطبقات فقط أو جماعات المصلحة الأخرى ( التي طبقها التحليل الماركسي ) ، وتنشر الدولة " أسطورة الاقتصاد الكلي المحدد تكنولوجيا والذي يزعم بإمكانية تجاوز العداء الطبقي وضمان نمو متواصل ، وزيادة تدريجية في الاستهلاك ومن ثم تجنب المجتمع " المتعدد "، ويتجه الترشيد الأيديولوجي إلى ما يسمى التوجه غير الأيديولوجي .وبالطبع ، فإن ماندال ليس ملاحظاً موضوعياً للمجتمع الذي وصفه ، فقد أشار إلى السيطرة المستمرة لرأس المال والطبقة البورجوازية في الخفاء قبل أن تكون بواسطة الدولة وفي وقت أطلق عليه " إعادة خصخصة " المصالح الجمعية . ووجد أن أيديولوجية الترشيد التكنولوجي خاطئة ومصدر للغموض في نفس الوقت . فكلما زادت القرارات التي تتخذها البيروقراطية الإدارية بعيداً عن هيمنة النقاش العام (بعيداً عن النواب المنتخبين ، زاد إعادة خصخصة تمفصل مصالح الطبقة البورجوازية . وكلما كانت الحاجات الثقافية وأنشطة الفراغ للبروليتاريا ذات توجه تجاري ، وأعيد استيعابها في عملية الانتاج والتدوير السلعي ( على سبيل المثال من خلال توسع التليفزيون ، المتضمن تليفزيون الكابل وتكنولوجيا الفيديو) ، كذلك أعيد خصخصة الحياة الترفيهية للطبقة العاملة مع فرصها التقليدية للنشاط الجمعي وتعزيز التضامن . وفي مثل هذه الظروف ، فإن التنظيم الضيق للكثيرين لا يتصل بالتنسيق الأكثر تدبيراً للقلة ، وتكسب الطبقة البورجوازية من النظام أكثر من البروليتاريا .

ووفقا لماندال ، فإن إيديولوجيا الترشيد التكنولوجي زائفة بسبب الخسائر التي تلحقها بالبيئة ليس بسبب التكنولوجيا ولكن نتيجة للقرارات الضارة التي تتخذها المصالح الخاصة ، وبسبب عدم وجود حلول فنية لأزمات

وتفكك المجتمع ، هي فقط حلول سياسية واجتماعية ، ونتيجة لأن شخصية وتناقضات العامل لاتتحدد مباشرة بواسطة التكنولوجيا ولا مرحلة التنمية التي وصلتها قوى الانتاج " ولكن بواسطة المصالح الاجتماعية والقرارات الاجتماعية . إن أيديولوجيا الترشيد التكنولوجي زائفة لأنه بالرغم من خطأ ادعاءاتها الأيديولوجية فإن نظام الرأسمالية المتأخرة يمكنه أن يتجاوز كافة التناقضات السوسيو–اقتصادية الجوهرية ، فإن النظرية التقليدية للديموقراطية تستمر في تمجيد المصالح الخاصة للمواطنين على حساب التصويت على مصالحهم الجمعية. ولذلك فإن شرعية نظام الرأسمالية المتأخرة – من خلال تدخلات الدولة والمشروعات الاحتكارية –قد خلت من أيديولوجيا رأسمالية القرن التاسع عشر التي تدعي بأن المساواة الرسمية للمستثمرين المستقلين المتنافسين لم تضمنها التكنولوجيا الجديدة . ويوضح فساد فضائح ووترجيت **Watergate** وتاناكا **tanaka** أن قيم النظام أصبحت زائفة .

وكما متوقع ، ادعى ماندال زوال الرأسمالية المتأخرة ، فقد تنبأ بعدم قدرة رأس المال الاحتكاري على المدى الطويل على ضمان فوائد مستقرة ، وربما يتم التوصل إلى حدود النظام عندما يكون رأس المال عابراً للجنسية بصورة كاملة من خلال توسع أنشطة الشركات متعددة الجنسية أكبر مما هي عليه الآن وتنبأ بالإنتشار العالمي للتهديدات البيئية . وتنبأ بالمستوى المرتفع من التعليم ومتوسط مؤهلات للعمال النموذجيين والتي ستجعل في الوقت المناسب على خضوع المأجورين لرأس المال غير محتمل ، وتحول الاهتمام من الصراع الطبقي إلى قضايا السيطرة ( على الآلات وقوة العمل ) ، ومن ثم فإن هذه العوامل داخل النظام الرأسمالي ستلبي الحاجات الواسعة وغير المشبعة للجماهير شبه الاستعمارية ، والتخطيط العالمي للموارد الاقتصادية الأساسية للكوكب سيكون حتمياً .

بالنسبة للماركسي فإن ذلك يعتبر تنبوءاً حذراً ، فقد أدرك ماندال أن النظام الرأسمالي ملعون ، ويجب أن يخلفه المجتمع الاشتراكي ؛ وحيث أن القيم التضامنية لهذا المجتمع ستتولد من خلال الخبرة الجمعية للعمال المتحدين . ولكنه افترض أن النظام الرأسمالي ربما يستمر لفترة من الوقت حتى يصل إلى نهايته . وتتمثل رؤيته الشيوعية فيما يلي :

لو نظم وخطط وناقش وأدرك المنتجون من الآن عملية عملهم بصفة عامة في المنظمات الطوعية ، فإنه من الطبيعي أن يختفي غموض العامل الاجتماعي للانتاج . فلم يعد الأخير يتقيد بالأشياء كلما كانت القوة الجمعية " خارجة " عن المنتجين ، ولكن ينظر إليه على أنه نتيجة طاقة العمل المنظم والمخطط بصورة جمعية لكافة العمال .

**٢- ماركيوز والمجتمع ذو البعد الواحد :**

بالرغم من أن هربرت ماركيوز **H . Marcuse** ليس محللاً للتطور الاقتصادي والصناعي ، إلا أنه قد اهتم بصورة حماسية بوضع المجتمع الرأسمالي المتقدم وباحتماليات تغيره . وعلى العكس من المنظرين الآخرين الذين عرضناهم فإنه بالنسبة لماركيوز تعتبر مسألة كيفية إمكانية تلبية الإنسان لطبيعته الأساسية في الظروف الاجتماعية السائدة ذات أهمية محورية . وقاده البحث عن إجابات لذلك إلى تحليل الحالة الموضوعية لمجتمع الوفرة ، وإدراك الفرد لها ودور الترشيد الفني في تدعيمها ، واهتم أيضاً بتحديد الجماعات في المجتمع الرأسمالي المتقدم التي كانت ضحايا النظام ، وكذلك الجماعات التي ربما تشكل بدايات تفوقه . ويتمثل الاعتقاد الرئيسي لماركيوز في أنه في ظل الظروف الثرية لمجتمع الاستهلاك يكون وعي الانسان بالكيفية الحقيقية لحياته الاجتماعية وللطبيعة الحقيقية لحاجاته ، مستحيلاً ، فمع مستوى

المعيشة المريح والإنتاج المستمر للسلع والخدمات الجديدة ، يعيش السكان فعلياً في حياة جيدة ويشعرون بالرضا . ولكن ماركيوز أكد أن ذلك لا يمنح " الاشباع الفعلي لكل شئ يرغبه الإنسان عندما يفهم ذاته في ضوء إمكانياته " ، لذلك فإن الرضا هو خدعة ، حيث يكون فقط في إشباع الحاجات التي تكون زائفة ومغرضة من قبل النظام . فالنظام بأسلوب آخر ، ( أو الجهاز **apparatus** مصطلح ماركيوز) لايقدم فقط السلع ، بل يحدد الحاجات أيضا ،" فالمنتجات مكتسبة ويتم التضارب عليها ، وتشجع وعياً زائفاً يتحصن بالخداع " ، والنتيجة هي ما أطلق عليه ماركيوز " العبودية العامة وهي فقدان الكرامة الإنسانية في حرية الاختيار المصنوعة مسبقا ".

وفي أحيان كثيرة لم يكن ماركيوز يرى سبيلاً للتغيير. " فلا يوجد فرار شخصي من الجهاز الذي أدى إلى آلية ومعيارية العالم ، إنه جهاز عقلاني يجمع بين أقصى حد من الملائمة والراحة ، وتوفير الوقت والجهد ويلغي الفاقد، ويكيف كافة الوسائل لتحقيق الغاية ، ويتوقع النتائج ، ويدعم القابلية للإحصاء والأمان ". وفي نفس الوقت ذكر ماركيوز بوضوح أن الحاجات البشرية هي حاجات تاريخية نتاج لأزمانها ، وأن الحاجات الزائفة هي تلك التي تفرضها قوى خارجة عن الأفراد وعن سيطرتهم ، بينما الحاجات الحقيقية هي التي يحددها الأفراد أنفسهم " ولكن فقط في التحليل الأخير ، يكون ذلك عندما يكونون أحراراً في تقديم تحليلهم الخاص .

وتتناقض هذه الرؤية للمجتمع الرأسمالي المتقدم بصورة غريبة مع رؤية ماركس لرأسمالية القرن التاسع عشر ، فبينما كان المجتمع الرأسمالي عند ماركس يتمزق نتيجة للصراع الطبقي بين البورجوازية المتخمة والبروليتاريا المقبعة في فقر متزايد مما يؤدي إلى ما أعلن عنه بتعهد التغير الانتقالي .

وبالنسبة لماركيوز أصبح أحد جوانب الثراء المادي لكافة الطبقات التي لا توجد لديها أمنية فعلية في التحرر من الانحطاط الروحي والعبودية .

وقد حدثت عدة تغيرات موضوعية على برنامج ماركس الثوري هي: -

**أولاً :** لم تعد الطبقة العاملة هي الفاعل الثوري ، ففي المجتمعات الرأسمالية المتقدمة " إن التوجه الراديكالي للطبقات العاملة تمت مقابلته بواسطة المقاومة المنظمة الاجتماعية للوعي وبواسطة تطور وإشباع الحاجات التي تخلد عبودية المستغلين ، ومن ثم فإن البروليتاريا " نتيجة لمشاركتها في الحاجات المستقرة فقد أصبحت مقاومة للتغيير ،بل وقوة معادية للثورة ". ببساطة شديدة " إن الجماهير المنظمة لم تشتاق إلى نظام جديد ولكن إلى مشاركة كبيرة في النظام السائد " .

**ثانياً :** تقع كافة الطبقات الآن داخل كون واسع من الاستغلال يتضمن حتى الآن عناصر حرة من الطبقة الوسطى . ويعمل الآن الموظفون ذو الراتب في القطاع الثالث للاقتصاد ، والإنتلجنتسيا الفعالة في مصلحة وتصور الرأسمالية ، ويوجد كافة من يكسبون أجورهم ومرتباتهم في ظروف مشتركة للاستغلال فيما وراء المظهر الفاسد لمجتمع الاستهلاك . والنتيجة هي الاضطراب الكبير لكل مقاومة للنظام ( المربح ماديا ) لدرجة أن إنتاج سلع الرفاهية التي تعتبر ضرورية لتشغيل قوة عمل كافية لإعادة تكوين المؤسسات الاقتصادية والسياسية القائمة تظهر كأنها غير ضرورية وعديمة المعنى ، لكنها ضرورية لكسب العيش ، فإن الإحباط يقوم في الانتاجية الكبيرة لهذا المجتمع وتنشط العدائية ". ولكن ذلك ليس تهديداً للصفوة الحاكمة ، تلك التي تستفيد بصفة خاصة من الطابع التعاملي للجهاز أكثرمن أن تكون النظم الداخلية قمعية للحكومة والمصالح الخاصة المثلة بواسطة والتي تعمل في ومن خلال المؤسسات الداخلية ...

والتمثيل هو تمثيل للرغبة التي تشكلها الأقليات الحاكمة . وقد عززت أيديولوجية الترشيد الفني **ideology of technical-rationality** النظام القمعي للرأسمالية المتقدمة الذي وصفه ماركيوز . والترشيد المصاحب لتقدم العلم وتطور الادارة البيروقراطية يبدو أنهما لا يستطيعان أن يتقابلا عقلانياً : " فالجهاز الذي يكون فيه الفرد متكيفاً ومتوافقاً مع ذاته يكون عقلانياً، حيث أن المقاومة والحرية الفردية يظهران ليس فقط على أنهما مستحيلان، ولكن أيضاً غير عقلانيين على الإطلاق" ، وأيضا تنبثق البيروقراطية عن هدف واضح وأساس غير شخصي يقدمه التخصص العقلاني للوظائف ، وهذه العقلانية تعمل بدورها على زيادة الخضوع العقلاني". ولذلك فإن " الخاصية الموضوعية وغير الشخصية للترشيد التكنولوجي تهب الجماعات البيروقراطية مبرر الكرامة العامة " . وبالرغم من أنه يبدو من هذه الاقتباسات أن ماركيوز يفترض أن الترشيد التكنولوجي قد اكتسب ضرورته ، وفي مكان آخر أكد ذلك كتابة بأن " الغرض والمصلحة الخاصة للهيمنة لم يزيف التكنولوجيا بصورة لاحقة ومن الخارج ، فهي تدخل في البناء الكبير للجهاز الفني " وهو في الواقع لم يميز بين المبرر الفني ومبرر الهيمنة . فقد ذهب إلى أن فيبر قد خلط بينهما، حيث اعتقد أن المبرر الرأسمالي للبورجوازية هو مبرر فني ، وكلاهما محايد ومهيمن ، بينما كان في الواقع مهيمناً فقط . وافترض ماركيوز بأنه " في الواقع تكون التكنولوجيا دائماً مشروع تاريخي — اجتماعي ، والمبرر الفني هو مبرر اجتماعي يحكم مجتمع معين ويمكن أن يتغير في بنائه ، ومن ثم فإن التوجه الاستهلاكي للمبرر الفني يمكن أن يصبح تماماً "وسيلة تحرر الإنسان ". ولذلك فإن التكنولوجيا أصبحت ضرورة تتباين وفقاً للإطار التاريخي والاجتماعي

وتتحدد بواسطة المصالح الحاكمة في المجتمع ، وهي ليست محايدة كما تناولها التراث الوضعي ، ولكنها ليست قمعية بالضرورة .

أخيرا وصلناً إلى رؤى ماركيوز حول طموحات التغيير في المجتمعات الرأسمالية المتقدمة : كيفية الحاجة إليه بالرغم من قوة تعامل الجهاز المهيمن : ومع ذلك فإنه ربما يحدث ، وكيفية تحقيقه .

بالنظر إلى رؤية ماركيوز التشاؤمية للمجتمع الرأسمالي وخصائصه القمعية والفاسدة ، فإنه كان من المنادين بالتغيير الحتمي في إحكام الجهاز على وعي الناس ، ولم يناد بالتنظيم الاجتماعي المفتت ، بل بالتحول الكلي للنظام الاجتماعي . فالطابع القمعي للمجتمع الرأسمالي يقيد مجال النقد ويزيف شعور الفرد بإمكانية الحرية . فمن ناحية — تتحول العقلانية من قوة نقدية إلى قوة للتوافق والشكوى ، ومن ناحية أخرى فإن النمط السائد للفرد لم يعد قادراً على "فهم اللحظة المشئومة التي تشكل حريته " . فالإنسان يجب أن يسمح له باكتشاف ملكيته لحاجات جديدة في كل فترة في شبابه كما في هرمه ، وللسماح بذلك فإن الهدف يجب أن يكون في " تغيير الرغبة ذاتها ، ولذلك فإن الناس لم تعد تريد ما تريده الآن " ، ولإحداث " حضارة حرة حقاً حيث تعد كافة القوانين بواسطة الأفراد ذاتهم ". نلاحظ كم ابتعد ماركيوز عن التحليل الماركسي ، وكيف أقام افتراضه بقوة على القيم الخيرية الليبرالية وعلى الحاجات السيكولوجية .

ومع ذلك كيف يمكن أن يحدث التغيير في نظام قمعي قوي لا يمكن لأفراده أن يدركوا الحاجة إلى التغيير ؟ كيف يمكن في الواقع إدراك الحاجة إلى التغيير ؟ لم يوجه هذه التساؤلات ماركيوز مباشرة ولكن الإجابات عليها متضمنة في كتاباته.

**أولاً** : افترض ماركيوز للفلاسفة مثله وظيفة تقليدية للنقد من نقطة بداية تتجاوز قيود بناءات فكرية محددة ، وبالتطبيق بناءات معينة من الواقع الاجتماعي . فيمكن للعقل الفلسفي أن يبقى على العقلانية النقدية التي قمعها جهاز المجتمع الرأسمالي ، بالرغم من أنها ما زالت تناصر بالكاد " القيم والأهداف السامية " التي بترها الترشيد التكنولوجي .

**ثانياً** : بالرغم من أنه في ظل الرأسمالية المتقدمة " يجب أن يضمن المجتمع تنسيقا عقلياً أكثر فعالية للأفرادَ . فإن ذلك بقدر ما لم يتحقق . ويمكن فقط ملاحظة اتجاهات موضوعية نحو الانجاز ، وكذلك فإن " المصلحة الخاصة لم تتحدد ببساطة بواسطة الجمهور . وكان للمصلحة الخاصة درجة من الحرية وفقاً لوضعها الاجتماعي في تشكيل المصلحة العامة . ويجب أن تتمثل الدلالة فقط في المعيار السائد غير القادر لإدراك المجال الصغير للحرية الحقيقية ولمحاربة الطابع القمعي للنظام ، ولذلك فإنه بإمكان كثير من الأفراد أن يروا من خلال البريق السطحي لمجتمعي الاستهلاك منزلته المحطة للكرامة . ثم تتبع ذلك " إذا كانت الاتجاهات نحو تحديد النظام للمصلحة الفردية يمكن أن تحبط ، فإن التغيير ممكن .

**ثالثاً** : قدمت إمكانية المعارضة لاتجاهات النظام بواسطة الرفض الكبير "وهو احتجاج الذين يقاومون ويرفضون القوة الاستغلالية الضخمة للرأسمالية التضامنية حتى في إدارتها الأكثر يسراً وحرية" . والمحتجون الذين عرضهم ماركيوز في أطر مختلفة هم : الخوارج عن النظام " الشرائح الفرعية من المنبوذين والدخلاء والمستغلين والمضطهدين من الأجناس والألوان الأخرى ، والعاطلين وغير المؤهلين للتوظيف " ، والأدباء خاصة الطلاب وما يبدوا بالمقارنة صفوة المعرفة عند بيل – بأسلوب ماركيوز " الرفض المنظم لاتحاد العلماء

والأخصائيين والفنيين وعلماء النفس الصناعي والعاملين في استفتاءات الرأي العام .

وبتوفر الحاجة إلى التحول المجتمعي والقوة ورغبة بعض الأفراد والجماعات لإدراك الحاجة ، كيف يمكن أن يغير التحول مساره ؟ وكيف سيبدو ؟ باختصار لم يعط ماركيوز إجابات واضحة جداً لكلاً من السؤالين ، بالرغم من الضغط الواقع عليه في سنوات حياته الأخيرة لتقديمها ، ولكنه أعطى بعض المؤشرات على النحو التالي :

**أولاً** : كان واضحاً في أن عملية الديموقراطية الطبيعية لن تحدث التحول المطلوب، فهذه " الأفعال ضد التغيير الراديكالي لن تنتج وتدعم الأغلبية الشعبية التي يتولد رأيها بواسطة المصالح المهيمنة في الوضع الراهن "، ولذلك أكد ماركيوز " على ضرورة الفعل المباشر والتمرد العنيف " الذي يشرع عندما يخالف أو ينكر أو يتجاهل النظام الليبرالي القانون والقيم المتضمنة ( مثل قيم الحرية والمساواة والإخاء ) التي قد أسست ، ومن ثم فإن قانون المجتمع الموجود يكون غير صالح . ومع ذلك فيما وراء ذلك ، كيف يكون أي تمرد واضح موجه ضد النظام القائم غامضا ! حث ماركيوز فقط على التحرر الذاتي من خلال التعليم الذاتي الذي يفترض مسبقاً التعلم بواسطة الآخرين ( بواسطة الصفوة الفكرية ) ويتضمن التعليم السياسي مؤدياً إلى لا مركزية التنظيم في مقابل تركز التنظيم والقيادة لتحويل الحاجات والطموحات المباشرة تجاه إعادة البناء الراديكالي للمجتمع . هذا البرنامج أطلق عليه كيتلر **kettler** على نحو ملائم " سياسة التمنى " التي تعتمد على وظيفة نظام تنبؤي كمصدر للتعليم والذي يستهل " سياسة التجاوز ".

ولم يكن أيضاً ماركيوز محددا فيما يتعلق بحالة التحرر التي تصاحب تجاوز المجتمع الرأسمالي . بيد أنه بشر بتناغم جديد وفردية جديدة . فذكر ماركيوز " أن التناغم المدار والمؤكد للوقت الحاضر سيستبدل بالتضامن في العمل والغرض المعبر عن التناغم الحقيقي بين الحاجات والأهداف الفردية والاجتماعية ، بين الضرورة المدركة والتنمية الحرة ". فقد صرح برؤية أكثر خيالية بأنه :

عندما اتخذ الأفراد المتحدين بأنفسهم اتجاه عملية الحياة وصنعوا جمعية العلاقات الاجتماعية ، فإن تفكيرهم وحريتهم هو ما يكون ذات الإنسان — سيرتبط بوجوده في طريقة جديدة وسيكون على الإنسان حينئذ أن " يحدد " ليس ككائن عقلاني حر في معارضة الظروف العرضية للحياة ، ولكن كمبدع حر وعقلاني لظروف حياته وكمبدع للحياة السعيدة والأفضل.

من كافة المفكرين المعاصرين الذين عرضنا لهم ، كان لدى ماركيوز الكثير ليذكره حول إمكانية التغيير الثوري في المجتمعات الرأسمالية المتقدمة ، وهذا هو سبب اهتمامنا بجوانب فكره . وسنعود إلى هذه الأفكار في الفصل التاسع .

## رابعاً : قضايا الاهتمام النظري

بالرغم من أن عرض الأفكار النظرية في هذا الفصل قد وجهته الرغبة في التوازن والربط بين أفكار كل منظر ، فإنه سيتضح وجود عدة مساحات من الاهتمام المشترك .

### ١- قضية الهيمنة الاجتماعية :

من بين هذه القضايا ، ما يمكن أن نطلق عليه قضية الهيمنة : أي ( ما هي الجماعات ) التي تتبوأ المكانة المهيمنة في المجتمع ؟ وما هي أسس

هيمنتها؟ وكيف تستمر وتبرر هيمنتها ؟ وكانت هذه القضية محور التحليل الماركسي ، فقد استنتج أن القوة الاجتماعية تحددها علاقة الجماعة بوسائل الإنتاج الاقتصادي ، حيث أن البناء الطبقي الاجتماعي يتضمن علاقات هذه القوة، وأن البورجوازية احتلت المكانة المهيمنة في المجتمع الرأسمالي في القرن التاسع عشر. علاوة على ذلك ، فإن البورجوازية تمسكت بقوتها وبررتها عن طريق السيطرة على أجهزة الدولة والأفكار السائدة في المجتمع ، حيث تمنحها مظهر الحيادية والموضوعية الطبقية ، ولذلك يتجه كافة المواطنين إلى قبول الحالة الراهنة ، دون إدراك أن وعيهم وتفسيرهم لها كان مزيفاً . بيد أن الاستغلال المتزايد حتماً للطبقة الخاضعة صناعية — وهي البروليتاريا — سيؤدى في النهاية إلى قوة الوعي الثوري المطلوب لتدمير النظام الطبقي وكافة النظم الاجتماعية للرأسمالية وتكوين مجتمع شيوعي جديد . وبالرغم من عدم تحقق الجوانب التنبؤية للفكر الماركسي في ثورات القرن العشرين ، فقد استمرت أفكاره الرائدة متداولة . وأبقى هابرماس على تحليل ماركس للطبقة ، بالرغم من اعتقاده بأن الصراع الطبقي يكون الآن كامناً ومختفياً في المجتمعات الرأسمالية المتقدمة . وكانت للحتمية التكنولوجية عند بيل وجالبريث صلات واضحة بحتمية ماركس الاقتصادية . وأدرك آرون دور الأيديولوجيا في حل التناقضات في تفاوتات القوة في المجتمع الصناعي . ولاحظ جالبريث الاعتماد المتبادل السيئ بين القوة الاقتصادية والحكومة واستخدام الأيديولوجيا عن طريق النسق الفني في الضبط النفسي للمستهلك .

ولذلك فقد أبقى العلماء غير الماركسيين على مكونات التحليل الماركسي بالرغم من أن كافة أفكاره لم تعد تقبل صلاحيتها أو شمولها بصورة كافية . فاليوم لا يمكن أن ينظر إلى كل تعبئة اجتماعية للجماعة — الأنشطة التي يمكن

أن توصف بجماعات المصلحة أو جماعات الضغط — على أنها تتضمن أسساً طبقية تقليدية . أشار بيل إلى السمو المسبق للطبقة الفنية والمهنية الجديدة . وأكد كل من بيل وهابرماس وماندال على ظهور طبقة من جماعات الضغط تصاحب بفقدان شرعية النظام الاجتماعي وأعمال الحكومة ، وركز ماركيوز على بروز المفكرين — خاصة الطلاب — كمصدر سياسي متزامن مع " توحد " الطبقة العاملة ولاحظ آرون أيضاً فقدان الشرعية في المجتمعات الصناعية التي تتعهد بالمساواة بين البشر ، ولكنها تسيطر على الفرد عن طريق ظهور التنظيمات الكبيرة . وقد أعاد هذا الاهتمام قلق دوركايم من فقدان الاجماع المعياري في المجتمع الصناعي .

ومما هو جدير بالملاحظة في هذا التطور ، أن شرعية النظام الرأسمالي — التي ضمنتها بفاعلية الأيديولوجية الليبرالية التي سادت في أيام ماركس — قد انتهت دون حدوث الثورة الاجتماعية ، وستظهر الطبقة المهيمنة اقتصادياً على الأقل للإستحواذ على سيطرتها السابقة المفقودة على أيديولوجية المجتمع . ومع الدور التدخلي والتغلغل المتزايد للحكومة ، واتخاذ القرارات العريضة جداً بواسطة المسئولين الإداريين أو عن طريق التنفيذ أو عن طريق العمليات التشريعية، فإن الاستبدال الدوري لمتخذي القرار الفعلي بواسطة العملية الانتخابية لم يعد يكفي لمنح الشرعية لكافة نشاطات الحكومة . ويعمل المواطنون الآن على تعبئة أنفسهم للاستحواذ على المبادرة الاجتماعية والضغط على الحكومة وعلى الجماعات الاجتماعية المهيمنة ، وعلى الرغم من أنهم يفتقرون كثيراً إلى الشرعية ، وهي : أي تبرير لفعاليتهم الاجتماعية والسياسية التي تتحقق وتمارس حتماً على حساب الشرائح الأكثر ميلاً للقبول واللامبالية من السكان . ويضغط من يفتقدون إلى الشرعية وفقاً للمعايير الموروثة على من تكون شرعيتهم التاريخية الآن في أفضل وصف لها رثه وبالية.

### ٢- طبيعة العمل :

تتمثل مساحة الاهتمام التى اشترك فيها ماركس ودوركايم فى طبيعة العمل فى المجتمعات ( الرأسمالية ) فى أيامهم. فقد كان التقسيم غير الطبيعي للعمل ، وفقاً لهما ، مسئولاً عن طبيعة العمل غير المرضية للعمال . فوفقاً لماركس ما كان عليه أن يكون مصدراً للانجاز الخلاق ، كان مصدراً للاغتراب. وبالنسبة لدوركايم ما كان عليه أن يمنح الشعور بالغاية والتضامن ، خلق اللامعيارية ، ولكن من الضرورى أن نلاحظ أن المذنب — فى رؤيتهما — ليس العمل نفسه أو التكنولوجيا المحددة للعمل ، ولكنه التنظيم الاجتماعي الذى يحدث خلاله العمل والإنتاج . وهنا اتفق بشدة معهما فيبر ، حيث رأى أن التنظيم البيروقراطي المصاحب للآلة " قد اندمج فى بناء بيوت عبودية المستقبل".

### ٣- عملية العقلانية :

تتمثل القضية الثالثة فى الآثار المستمرة لعملية العقلانية التى حددها فيبر للمرة الأولي . فقد نظر بيل إلى أهمية المعرفة النظرية كعلم يعمل على استمرار تقدمه العنيد كأحد الملامح الأساسية لمجتمع ما بعد الصناعة. وبالنسبة لبيل ، فإن المعلومات هي الأساس الجديد للقوة الاجتماعية. وبالنسبة لهابرماس فإن العلوم كقوة منتجة وعقلانية رائدة ، والاتجاه العلمي للمجتمع ، والمدخل التكنوقراطي لاتخاذ القرار تمثل اهتمامات ثابتة. والمكون المشترك هو الاعتقاد بأن التحكم واستخدام المعرفة والمعلومات هي الآن عامل حتمى فى تشكيل مجتمع المستقبل. ونظر جالبريث إلى القوة الجديدة "لذوى المعرفة الفنية" — التكنوقراط — على أنهم مدربين بالفعل على التعامل مع المستهلك والمؤسسة والدولة ، وعلى تحديد المصلحة العامة.

واستنتج ماركيور أن عملية العقلانية قد ذهبت إلى حد أن " الاحتجاج الفردى والحرية يظهران ليس فقط على أنهما أمنيتان ولكنهما غير عقلانيين بصورة مطلقة ". وأصبحت هذه القضية الآن أكثر بروزاً فى التحليل الاجتماعي المعاصر كما كانت هامة عند فيبر.

**٤- تطور التنظيم البيروقراطي :**

لاحظ فيبر تطور الإدارة عن طريق الدوائر الرسمية ، التي نطلق عليها الآن البيروقراطية. كما لاحظ أيضا — كما لاحظنا مسبقاً مع بعض الريبة ، أنه بينما تعنى البيروقراطية الإدارة على أساس أكثر المعارف الفنية ارتباطاً ، ولذلك شكلاً أكثر عقلانية وفعالية للإدارة — والذى يتكون أيضاً فى انكاره للمحاباه وتفضيله للعدالة ، فإنها تميل أيضاً إلى إقامة مسئولياتها بعيداً عن الغاية الديموقراطية ، وعملياتها بعيداً عن الفهم العادى للمواطنين العاديين. وبالطبع فإن ذلك الاتجاه هو الذى أعطى للبيروقراطية الإسم السيئ ، وقلق الباحثين الاجتماعيين من النمو المستمر للتنظيمات كبيرة الحجم.

واهتم آرون بالاستيعاب المستمر للفرد داخل التنظيمات الكبيرة ، ولاحظ بيل زيادة بيروقراطية الدولة ، وظهور التكنوقراط السياسيين . ونظر جالبريث إلى أوامر التكنولوجيات الحديثة المؤدية إلى دولة صناعية جديدة تسيطر عليها الشركات العملاقة لدرجة أن الحكومات تصبح مجبرة على التوافق المستقل مع تلك التنظيمات. وبالنسبة لماندال فإن مركزية صناعة القرار السياسي فى أجهزة الدولة فى الرأسمالية المتأخرة هو الذى أدى إلى اتحاد الحكومة العليا والشركات الكبيرة ، ويقع تركيزهم على حجم واستبداد تأثير التنظيمات البيروقراطية ذلك الذى قد أبعده هابرماس كثيراً عن مفهوم فيبر نفسه إلى عدم مسئولية الإدارة البيروقراطية ولذلك نقص شرعيتها.

**٥- التضامن والإجماع المعيارى :**

إن القضية الأساسية الأخيرة للمنظرين الاجتماعيين المختلفين الذى عرضانهم هي تلك التى شغلت اهتمام دوركايم بصورة كبيرة ، وهي تدمير واستعادة التضامن الاجتماعي والاجماع المعياري. فقد توقع دوركايم نفسه أن يؤدى تقسيم العمل فى الصناعة الحديثة إلى شكل جديد من الاعتماد المتبادل والتضامن الذى سيؤدى إلى أسس جديدة للاجماع المعيارى مع تطور الجماعات المهنية الجديدة ، وهو لم يحدث . وبالرغم من عدم حدوثه أيضاً — كما فى العبارة الشهيرة ليتس Yeats " فإن الأشياء تتهاوى ولا يستطيع المركز أن يقاوم الخوف " من الوفوضى السياسية والاجتماعية ، وبقى التفكك الاجتماعي.

فقد وجد بيل اضطراباً بين الثقافة المتناقضة خاصة بين الشباب والتى خلقها المجتمع الرأسمالي ، والبناء الاجتماعي التكنوقراطي ، وأزمة روحية ، وكذلك نقصاً فى الاجماع . واهتم بيل وهابرماس بأزمة الدافعية خاصة كما مثلها الشباب الراديكالى فى الستينيات . ولاحظ ماندال " إعادة الخصخصة" اللاحق للحياة الترفيهية للطبقة العاملة ، وفقدان فرص نمو التضامن. ويعول ماركيوز على استبدال " التناغم المدار والمضطرب" بالتناغم الحقيقى والتنمية الحرة والذى يسمح به تجاوز المجتمع الرأسمالي.

ولكن العلاج لم يعد ينظر إليه أنه يمكن استنباطه تلقائياً من النسيج الاجتماعي — كما كان عند دوركايم. فالدعوة الآن هي للنقاش العام المكثف. ووضع هابرماس ثقته فى الترشيد الضروري للإنسان فى قوة الانعكاس النقدى والمناقشة الحرة التى تؤثر فى تقديم المعلومات وثيقة الصلة. وتضاءلت ثقة جالبريث بصورة كبيرة فى المكانة العلمية والتعليمية للاستجابة للمتطلبات

الفكرية للدولة الحديثة ، ولتحديد أولويات جديدة له. واعتقد بيل أن نمط الفكر "السوسيولوجي" الجديد المتطور سيدعم الوصول إلى مشاركة سياسية أكبر. وتصور ماركيوز أن تحرر الإنسان وتجاوز المجتمع الرأسمالي بدأهما التمرد العنيف للطلاب الراديكاليين.

### ٦- الأطر التصورية للمجتمع :

سقط من كافة الاهتمامات المشتركة ، ولكن كان شائعاً فقط بين المفكرين فى الفترة المعاصرة ، كيفية تصوير طبيعة مجتمعات اليوم المتقدمة واتجاهات تنميتها. واختلفت المداخل كلية ، فمن بين غير الماركسيين اهتم آرون بالمجتمع الرأسمالي ، وجالبريث بالدولة الصناعية الجديدة ، وبيل بالمجتمع ما بعد الراسمالي ، وهابرماس بالرأسمالية المتقدمة. وبالطبع تعكس هذه المفهومات اهتمامات متفاوتة ، بالرغم من أنه تجدر الملاحظة إلى وجود اتفاق ضئيل جداً بين التحديدات البارزة للمجتمعات المتقدمة.

لم يرى آرون تقارب المجتمعات التى تختلف جوهرياً فى نظمها لملكية وسائل الإنتاج وفى النظام الاقتصادي ، وركز الآخرون فقط على المجتمعات الرأسمالية ، ولكن لكل مفكر اهتمام رئيسي مختلف ، تمثل عند جالبريث فى الشركات الكبيرة ، وعند بيل فى البناء المهنى المتغير ، وعند هابرماس فى عمل وشرعية الإدارة الحكومية ، ولديهم فى الواقع اهتمام مشترك بتقدم العلم وزيادة دور الحكومة ولكنهم وضعوا هذه العوامل أيضاً فى أطر تصورية مختلفة.

وبالنسبة لجالبريث ، فإن تقدم العلم ونمو الحكومة سارا خطوة بخطوة مع تزايد الإنفاق الحكومي على البحوث والتنمية ، ويؤدى ذلك بدوره إلى قوة التكنوقراط داخل وخارج العمل ، وكذلك إلي الاعتماد المتبادل بين الشركات

الرئيسية والحكومة ، وأيضاً احتمالية الجانب العكسي حيث تطور المكانة التعليمية والتعليمية. وبالنسبة لبيل ، فإن تقدم العلم يؤدى إلى تنمية متنامية للجامعات والمراكز البحثية ، ومواقع منابع المعرفة الجديدة ، وإلى هيمنة جديدة للعلماء والباحثين والشركة الفنية والمهنية الجديدة. ويرى جالبريث أن تدخل الحكومة يدعم تطور العلم والتكنولوجيا . ولكنه أيضاً من الممكن أن يكون اتجاهاً جديداً لمجال جديد من الإدارة الاقتصادية — الأسرة العامة — حيث تستخدم ايرادات وانفاقات الدولة فى اشباع الحاجات والرغبات العامة. والجانب المشترك يتمثل فى الاعتقاد فى صفوة المعرفة الجديدة والاعتراف باعتماد التقدم العلمى الآن على التمويل الذى تقدمه الحكومة.

بيد أنه بالنسبة لهابرماس ، أدى تقدم العلم من ناحية إلى تطور تكنولوجيا صنع القرار وإلى الاعتماد الكامل تقريباً على الخبراء — الذى سيبدو على أنه سيجرد العلمانيين تقريباً من أي دور فى صنع القرار. ومن ناحية أخري ، يؤدى من خلال علمانية المعرفة إلى تدمير رؤى العالم التقليدية ومصادر الدافعية . وأدى نمو التدخل الحكومى إلى اختفاء الصراع الطبقى التقليدى ، وفى غياب أي نظرية أو أيديولوجية للتدخل قد أدخل الحكومة فعلاً فى أزمة إدارة قللت باستمرار من شرعية ومشروعية عملها.

وقد اهتم بوضوح العالمان الماركسيان المحدثان — ماندال وماركيوز — بالمجتمع الرأسمالي المتأخر أو المجتمع الرأسمالي الاحتكاري ، وكلاهما يتنبأ بفنائها وفقاً للتراث الماركسى. ووجه العالمان اهتماماً لتطور أيديولوجية الترشيد التكنولوجي وإلى انخفاض احتمالات التغيير الثورى كنتيجة لزيادة التوجة التجاري. ولكن بينما يؤكد ماندال بواقعية على توسع قوة وتأثير

البورجوازية كلما تم التحكم فى توسع دور الدولة ، فإن ماركيوز بحث عن العوامل التى ستنجم عن الطبقة العاملة المتحدة ، والدور الثورى للوعي البارز لكافة من يخضعون لمجتمع رأسمالية الوفرة. ربما نستنتج عن طريق ملاحظة أنه بالرغم من اختلاف أهداف واستنتاجات غير الماركسيين والماركسيين المحدثين ، فإنه توجد جوانب كثيرة للاتفاق فى تحليلاتهم ، وسوف نناقش أيضاً أفكارهم فى الخاتمة.

وما أن قدمنا إطاراً للأفكار النظرية سننتقل الآن إلى الفصل الذى يناقش المشكلات الرئيسية فى النظم الرأسمالية المتقدمة ، ولوصف وتقييم النظم الصناعية فى الاتحاد السوفيتى واليابان.



# الفصل التاسع *

# الآثار الاجتماعية للتكنوجيا

- مقدمة.
- الآثار العشرة للتكنولوجيا.
- تسع قيم للعلم والتكنولوجيا.

---

* هذا الفصل ترجمة للمقال التالي :

**Wilson , Fred L., Social Effects of Technology :**
**http : // www. rit. edu / Flwstv / techeffects. html.**

تعتبر العلاقة بين التكنولوجيا والبناء الاجتماعى فى الصناعة من ناحية، وبين العملية الإنتاجية والعلاقات الاجتماعية التى تحيط بها من ناحية أخري من المباحث الهامة فى التحليل السوسيولوجي للمجتمعات الصناعية ، ولقد تأكدت أهمية هذه المباحث من خلال الاهتمام المعادل بالآثار الاجتماعية[١].

ونحن لا نهتم بالتكنولوجيا اهتماماً مجرداً ، وإنما بها لما تقوم به ، ومثال ذلك يكون اهتمامنا " بالمسرة " منصباً على ما تقوم به فى الحياة العامة أو بمعنى آخر لا يكون هناك اهتمام ذاتي بالأسلاك أو التيار أو البوق ، ذلك لأن أهمية هذا كله تكمن فى أنها تساعد على نقل الأصوات لمسافات بعيدة ، ومن ناحية أخري نعبر عن ذلك بالقول بأن وظيفة البناء هي التي تعطية الأهمية ، ووظيفة منتجات التكنولوجيا هي " استخدامها بواسطة الإنسان ". فعلاقة التكنولوجيا بعلم الاجتماع هى من نوعين هما :- [٢]

**الأول** : ينصب على الموقف الاجتماعي الذى يؤدى إلى ظهور الاختراع أو الاكتشاف وإلى تمكين المجتمع من استخدامها.

**الثاني** : ينصب على التأثيرات التى يؤدى إليها استخدام المجتمع للاختراع أو الاكتشاف . فالتكنولوجيا ذات أصل اجتماعي حيث أن الأعمال التكنولوجية لا تظهر فى العدم أو تتجه إلى العدم ، بل إنها تظهر استجابة لحاجة اجتماعية.

ولكن ما هي التكنولوجيا ؟

---

(١) باركر وآخرون ، مرجع سابق ، ص١٦٢.

(٢) محمد عاطف غيث ، علم الاجتماع ، مرجع سابق ، ص ص ٥٥٥ — ٥٥٦.

يحدد قاموس أوكسفورد التكنولوجيا **Technology** على أنها مكونة من كلمة **Techni** وتعنى أسلوب أداء المهنة ، أو ما كان أسلافنا يسمونه " الصنعة " وكلمة **Logy** وتعنى العلم ، وبذلك فإن التكنولوجيا تعنى العلم الذى يدرس تلك الصنائع .[١]

ويوجد معنيان أساسيان للتكنولوجيا ، ففى الشعوب البدائية أو المتأخرة، أو مراحل ما قبل التاريخ أو فى المجتمعات التى لم تشهد بعد حركة التصنيع بالمعنى الحديث يشير مصطلح التكنولوجيا ، خاصة فى الكتابات الأركيولوجية والأنثروبولوجية إلى بناء المعرفة المتاح لمارسة الحرف والصناعة اليدوية البسيطة والأشياء المادية. وفي المجتمعات الصناعية يشير المصطلح إلى المعرفة المنظمة التى تتصل بالمبادئ العلمية والاكتشافات ، فضلاً عن العلميات الصناعية ومصادر القوة وطرق النقل والاتصال الملائمة لإنتاج السلع والخدمات.[٢]

وقد يستخدم مصطلح التكنولوجيا أحياناً على نحو ضيق ليشير إلى الآلات والمعدات الخاصة التي تستخدم فى الإنتاج ، إلا أنه من الممكن أن يستخدم أيضاً ليشير إلى هيكل من المعرفة والأفكار التى تمكن من استخدام هذه الآلات والمعدات.[٣]

---

(١) فينان محمد طاهر ، مشكلة نقل التكنولوجيا ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، القاهرة ، ١٩٨٦ ، ص٢٥.

(٢) محمد عاطف غيث وآخرون ، المرجع فى مصطلحات العلوم الاجتماعية ، مرجع سابق ، ص٤٨٤.

(٣) باركر وآخرون ، مرجع سابق ، ص١٦٢.

ويرى كابريلس Capriles أن التكنولوجيا هي مركب أساسي من أنماط المعرفة ونقل المعلومات الضرورية من أجل تحويل عوامل الإنتاج إلى انتاج جاهز ، واستخدام تلك المعرفة أو توفير الخدمات. وبأسلوب آخر هي عملية عقلانية تنظم وتجسد المعرفة العلمية إلى عملية الإنتاج ، كما أن التكنولوجيا أداة التنمية الاقتصادية ، ولها قيمة فقط عند الذين لهم مقدرة على فهمها والاستفادة منها .[١]

بعد أن عرضنا لتعريف التكنولوجيا ، سنعرض فى الجزء التالي لاحدى المقالات القيمة التى تناولت الآثار الاجتماعية للتكنولوجيا بصفة عامة ، الأمر الذى يعتبر مقدمة ضرورية لدراسة العلاقة بين التكنولوجيا والصناعة والمجتمع المحلي والتى سأخصص لها فصلاً مستقلاً.

---

(١) عبدالله عبدالرحمن ، مرجع سابق ، ص ص ٢٣٨ — ٢٣٩ .

**مقدمة :**

ربما يكون تفاعل المجتمع والتكنولوجيا من أكثر الأشياء التى تمنح المجتمع معنى ، وتحددنا ككائنات بشرية. وأصبح من الشائع فى السنوات الأخيرة أن تشير أصابع الاتهام إلى التكنولوجيا كما لو كانت مستقلة ، وأنها تؤدى بنا جميعاً إلى الهلاك. ولكننى هنا سأتبنى وجهة نظر أخرى .

لا جدال أن استخدامات التكنولوجيا والمجتمع يتفاعلان بشدة ، ولكنى أعتقد أنه من السذاجة والجمود أن ننظر فقط إلى التكنولوجيا العدوانية التي تؤثر على المجتمع سلبياً وتقوض الأشياء التى تمنح المجتمع قيمة وتتركه فى دمار شديد.

فمن المعترف به ، أنه توجد دائماً امكانية سوء استخدام أو عدم استخدام للتكنولوجيا. ولذلك فإنى أعتقد أن التكنولوجيا ليست مدمرة دائماً.

وسأعرض فى الجزء التالي لعشرة آثار للتكنولوجيا . وبالتأكيد فإنه يوجد أكثر من ذلك. فبالإضافة إلى ذلك ربما تتضمن الآثار ، تأثير التكنولوجيا على الصحة ، أو على التكنولوجيات الأخرى ، أو على الفرد والدولة ولكنى أعتبر أن هذه الأنماط وغيرها أنماط ضيقة جداً ، ويمكن أن تغطى تحت عنوان واحد أو لأكثير من العناوين الأخرى. وأعتقد أن الآثار العشرة التالية يمكن أن تستخدم كخطوة أولى منظمة فى دراسة التكنولوجيا والمجتمع.

وسأعرض قائمة الآثار ، ثم أتبعها بمناقشة لكل منها باختصار ، وأخيراً سأقدم قائمة من تسع قيم بالنظر إلى تفاعل التكنولوجيا والمجتمع وذلك لتوجيه تحليلنا.

- **الآثار العشرة للتكنولوجيا.**

١- أثر التكنولوجيا على التجارة.
٢- أثر التكنولوجيا على النظام الاجتماعي.
٣- أثر التكنولوجيا علي البيئة.
٤- أثر التكنولوجيا على سيكولوجية الفرد.
٥- أثر التكنولوجيا على معدل التغير.
٦- أثر التكنولوجيا على المؤسسات الاجتماعية.
٧- أثر التكنولوجيا على حرية الفرد.
٨- أثر التكنولوجيا على ادراكنا للحقيقة.
٩- أثر التكنولوجيا على اعتمادنا المتبادل.
١٠- الأثر الأكبر للتكنولوجيا.

وفيما يلى شرحاً مختصراً لكل من الآثار السابقة :

**١ - تأثير التكنولوجيا على التجارة : - •**

---

• تدعم شبكة الانترنت – باعتبارها من التطورات التكنولوجية الحديثة – التسوق والاعلان والمبيعات . ، وأصبحت وسيلة هامة للتجارة يستخدمها رجال الأعمال فى عقد الصفقات التجارية الالكترونية E-Commerce لخفض التكاليف فى مجالات كثيرة شاملة المشتريات والمبيعات وعرض الفرص الجديدة للبيع ، وتجذب التجارة الإلكترونية نسبة متزايدة من الاقتصاد العالمي تنامي مجملها بحوالى مئات البلايين.(١)

وتتحكم الولايات المتحدة الأمريكية فى (٧٠٪) من سوق التجارة الالكترونية ، فالثورة التى تعيشها أمريكا الآن هي ثورة الـ (E ) حيث يبدأ كل شئ الآن بحرف ( E ) اختصاراً لكلمة الكتروني وينتهى بـ

وتعنى جميعها التجارية الالكترونية Dot com مثل e- business , e – marketing و e- commerce و e – trade (٢)

(١) Institue of National planning Egypt : Human Development Report, ٢٠٠٠, P. ٨١

(٢) ثورة الـ E

http : // www. halagh . com / E –business. htm.

السؤال هنا هل يعالج المجال الأول النتائج الاقتصادية والتجارية للتكنولوجيا ، وهل هي تكنولوجيا تاريخية موجودة أم هي تكنولوجيا ظهرت فجأة وبدأت فى التأثير على المجتمع ؟ لا يمكننا الإجابة على ذلك بدون تفكير طويل ، فتأثير التكنولوجيا على الجانب التجاري للثقافة البشرية يعتبر مسألة رئيسية.

فقد بدأت معظم التغيرات التكنولوجية فى الجانب الاقتصادي ، والتكنولوجيا هي العامل الأساسي في دعم وتنمية الاقتصاد ، وفى حماية وصيانة وظائف السكان، والأكثر تأكيداً فى تحديد مستوى الرفاهية الذى يعيشه أعضاء المجتمع. ماهو التأثير الجديد للتكنولوجيا على الأعمال والتجارة ! هل تمثل التكنولوجيا سلع وخدمات جديدة ؟ هل تتعامل مع المنتجات الجديدة الناتجة عن التغير التكنولوجي ؟ وإذا كان الأمر كذلك ، كيف ستؤثر المنتجات الجديدة على البناء الاقتصادي ؟

يتمثل أحد مصادر التكنولوجيا الجديدة فى البحث عن الفعالية الاقتصادية المتزايدة ، والرغبة الصادقة فى تقليل التكاليف التي يجب علي المجتمع أن ينفقها لاتاحة السلع . وسواء كان غرض التكنولوجيا هو تحسين استخدامها الفعال للموارد الطبيعية المتاحة ، أو زيادة أو تغيير عرض الموارد المتاحة ، فإنها ستؤثر على ما يشتريه الناس ، وما سيفعلوه ، والوظائف التى تفقد نتيجة للتغير فى المكون الاقتصادي بشكل عام ، واحتمالية سعر السلع الأخري التى تتنافس مع الوظيفة المتغيرة تكنولوجياً للمواد الخام والعمالة وموارد رأس المال المحدودة المتاحة.

وكتأثير ثانوى . كيف ستؤدى التكنولوجيا الجديدة إلى تغير الأسواق البعيدة أو غير المتصلة ؟ لقد كان الحاسب الآلي ، ومازال ، تكنولوجيا جديدة رائعة ، وكانت التغيرات التى حدثت فى عالم التجارة أكبر بكثير من الأثر المباشر المتوقع ، فمن ناحية لم يكن من الصعوبة ادراك أن الحاسب الآلي سيؤثر على أسواق الآلات المصممة لأداء الوظائف التى يؤديها الحاسب الآلى حالياً مثل الآلات الحاسبة أو الآلات الكاتبة . أو حتى آليات التحكم الميكانيكية الآلية. ومع ذلك لم يوجه الاهتمام لمعالجة التغيرات الأخري التى أحدثتها تكنولوجيا الحاسب الآلى فى عالم التجارة.

فقد نشأت صناعة جديدة كلية فى شكل الحاسبات الآلية الصغيرة ، وأتيحت للأعمال الكبيرة صناعة الحاسب الآلى الضخم بأموال ضخمة لشراء طاقة كومبوترية كبيرة. وقد ظهرت مهارات جديدة وفرص جديدة للعمل. فتوسع سوق الحاسب الآلى . وأدى زيادة الحواسب الآلية الصغيرة فى الحياة الأمريكية أدي إلى زيادة قدرة الزوجات على إدارة الأسرة بفاعلية ، والشراء والطهى بصورة أكثر كفاءة . وتعلم الطبيعة الحقيقة لتمويل الأسرة ، وخلق وظائف منتجة لجزء من الوقت ، ولجمع الأشياء الأخرى.

ونتيجة لذلك فقد انتقلت الدولة من المجال الصناعي إلى المجال المعلوماتي : فها هى التكنولوجيا الوحيدة التى غيرت أيضاً من قدرتنا على جمع المعلومات وتخزينها والتعامل معها ونشرها مما أدي إلى تغير البناء الاقتصادي ككل. فالتغير التكنولوجي بالإضافة إلى مجموعة التطبيقات المتزايدة جداً والمكثفة أثرت على البناء الاقتصادي بصورة ليست أقل من تأثير الطاقة البخارية أو القوة الكهربائية أو فيما يتعلق بالنار والعجلة.

فعن طريق الحاسب الآلى زادت سرعة وفعالية وتوسع الاقتصاد بصورة كبيرة ، لدرجة أنه من الصعوبة أن نتواصل مع هذه التغيرات . إنه بحق ثورة فى الطبيعة وانفجار فى السرعة التى غير بها حياتنا الاقتصادية. أجب عن السؤاليتن التاليين : منذ عشر سنوات كم عدد الأشخاص الذين تعرفهم شخصياً وأتيح لهم الحاسب الآلى أو تعاملوا معه ؟ كم تعرف الآن ؟ لو أجبت بصدق ، فإنك ستدهش من التغيرات المتضاعفة التى حدثت فى عقد واحد فقط ، وسيسبق العقد التالى ، العقد الماضي بكثير.

٢ - أثر التكنولوجيا على النظم الإجتماعية : -

باختصار ، يجب أن تفهم الدرجة التى تؤثر بها التكنولوجيا على النظم الاجتماعية فى الأنماط الأساسية للجماعات الاجماعية والأنماط المتغيرة للحاجات واشباع الحاجة الناجم عن التغير التكنولوجي.

فعندما حدثت الثورة الصناعية ، خاصة عند حدوث تصنيع الولايات المتحدة فى القرن الماضى •والنصف الأول من القرن الحالي• •، تغيرت عدة عوامل اجتماعية. ولم تؤثر هذه التغيرات فقط على المندمجين مباشرة فى التصنيع ، ولكن أيضاً على تلك العوامل الاجتماعية التي لم تندمج فى الازدهار الصناعي.

فالعمال فى النظام الصناعي قادرون على الحصول على أجور أعلي من العمال الزراعيين ، وهذا هو واقع الحياة الاقتصادية. إنه تأثير على كفاءة

---

• يقصد القرن التاسع عشر.

• • يقصد القرن العشرين.

العمال فى النظام الصناعي مقارنة بكفاءة وإنتاجية عمال الزراعة الذين اعتمد عليهم اقتصاد الدولة فى التغيرات التصنيعية المبكرة فى أمريكا. وكافأت النظم الاقتصادية العمال وفقاً لإنتاجيتهم وليس وفقاً لمدى صعوبة أو فترة عملهم ، وبذلك فإن مستوى إنتاجهم هو الذى يحدد قيمتهم. وبالنسبة للعامل الصناعى الذى يكون مستوى إنتاجيته أكبر يحصل عشرة أضعاف مما يمكن أن يحصل عليه نظيره المزارع. وهذا يعنى عشرة أضعاف الأجر لنفس كمية العمل عن طريق التحول البسيط من العمل الزراعى إلى العمل الصناعي. لذلك حدثت هجرة ضخمة من الريف إلى المدينة وصاحبها زيادة سريعة فى سكان الحضر.

فالصناعات كانت تتوطن فى المناطق الحضرية •بالقرب من موردى المواد الخام ومراكز النقل والاتصالات والأسواق ، فظهرت شيكاغو **Chicago** كمركز

---

• إن الاتجاه الذى يغلب على معظم الكتابات الغربية فى هذا الصدد يتمثل فى الدعوى القائلة بأن انتشار الصناعة فى العصر الحديث قد أدى إلى خلق مراكز مستقلة ، أصبحت بعد حين ، ونتيجة للتطبيقات الواسعة لوسائل التكنولوجيا المتقدمة فى المجالات المختلفة مدناً كبيرة اختلطت فيها الحياة الحضرية بالحياة الاجتماعية المتأثرة بالتصنيع . ومع أن هذه الكتابات تعترف بأن المدينة ظاهرة قديمة وجدت فى وقت مبكر فى أنحاء شتى من العالم كالهند الصين ومصر واليونان إلا أنها ترى أن انتشار الصناعة وتقدم التكنولوجيا كانت من العوامل التى شجعت على نمو الاتجاه الحضري وانتشاره على نطاق واسع ، لما قدمته من امكانيات ذللت كثيراً من الصعوبات والعقبات التى عرقلت نمو المدن القديمة. لقد كان الأخذ بأسباب الآلية فى المجال الزراعي بمثابة قوة طاردة لنسبة كبيرة من سكان الريف ، وجدت نفسها دون عمل ، فاتجهت إلى العيش بالعمل فى المدينة ، خاصة وأن ظهور النظام الصناعي وتمركزه فى المدن من ناحية أخري كان يمثل قوة جذب لهم لما أتاحه من فرص جديدة للعمل ، ولذلك تزايدت نسبة سكان المدن بدرجة ملحوظة ، إذا ما قورنت بسكان المدن القديمة.(١)

(١) لمزيد من التفصيل انظر : السيد عبدالعاطي السيد ، التصنيع والمجتمع : دراسة تطبيقية فى علم الاجتماع الصناعي ، دار المعرفة الجامعية ، الاسكندرية ، ١٩٨٦ ، ص ص ١١٤– ١١٥.

للصناعات الغذائية ، ونمت نيويورك New York من خلال مراكزها للاتصالات والنقل والتمويل ، كما فعلت هوستون Houston وأطلانطا Atlanta فى وقت لاحق. وكانت بيتسبورج Pittsburgh فى خمسينيات القرن التاسع عشر مركزاً لمسابك المعادن نتيجة لوقوعها وسط حزام الفحم والحديد. وتوجد مئات الأمثلة التى تدعم نفس الافتراض. فالتركز والتضخم الصناعي الذى أصبح وسيلة لتحقيق الكفاءة ، يعنى تركز الصناعة فى المناطق الصغيرة الأمر الذى يؤدى إلى تجمع السكان فى وحول هذه المواقع ، حيث توجد فرص العمل ذات الإنتاجية والأجور المرتفعة.

ومع هذا التركز الكبير لأعداد ضخمة من السكان ، نتجت كافة المشكلات المتوقعة للحياة الحضرية ، إلى الآن ليس أكثر من ازعاج للسكان فقط. ، فقد عاشت الأسر قريبة من بعضها البعض ، وخلق عدم اتاحة مساحة الفراغ الحياتى معيشة أسر متعددة ، حيث وجدت الأسر نفسها قريبة من جيرانها وغير قادرة على الاعتماد على نفسها فىالحصول على الغذاء والأدوات البسيطة، معتمدين بدلاً من ذلك على المؤن التى يشترونها من الأسواق المحلية القريبة ، ومع الزحام زادت الجريمة والأمراض ، وزاد الضغط على وحدة الأسرة.

فقد حلت المدينة — ذات البناء الفيزيقي المضغوط والخطى السريعة. محل المجتمعات الريفية ذات الخطى المستقرة والبسيطة. فلم يعد الفرد يعرف جميع أفراد الجيرة أو المجتمع المحلي. وتكرر ذهاب وحضور السكان بصورة أكبر ، وزاد حراك بعض السكان وقل بالنسبة للبعض الآخر. وكما نظر إلى الوقت باعتباره فعالاً فى نشر الأعمال ، كذلك نظر إليه كتصور للفاعلية فى نمط الحياة. ويؤدى التباعد خاصة بين الأجيال إلى تضاؤل مستوى التفاعل بين أعضاء الأسرة الممتدة ، وإلى العزلة المتزايدة لوحدة الأسرة النووية.

وظهرت مؤسسات اجتماعية جديدة نتيجة لعملية التصنيع ، فقد ظهرت النقابات **Unions** كلما دافع العمال من أجل حقوقهم الجمعية. وقد وجدت أيضاً جماعات جديدة داخل بيئة العمل لاشباع أو مقاومة كثير من حاجات العمال الذين لم يصبحوا قادرين على اشباع حاجاتهم من خلال أسرهم الممتدة . ويشكل التوحد مع الزمر — جماعات اجتماعية فى بيئة العمل أو المصنع نفسه — بناءات اجتماعية يستفيد منها العامل المتحضر ، ذلك الوضع لم يكن ممكناً بالضرورة فى الثقافة الزراعية القديمة لأمريكا قبل التصنيع.

ومازالت تحدث هذه العمليات فى أواخر القرن العشرين كلما غيرت التكنولوجيا من ادراكنا وأنماط حياتنا. فقد حل التليفزيون والاتصالات التليفونية محل الأشكال الشخصية للاتصال ، مؤدية أيضاً إلى عزلتنا عن بعضنا البعض ، ومؤدية إلى تقليل فرص التفاعل والحاجة إلى بناءت اجتماعية من خلال القنوات التقليدية. فمفهوم جون نيسبت **John Naisbitt** (التكنولوجيا المتقدمة عالية الجودة ليس أسطورة ، وسيكون له تأثير قوى على سلوكنا الاجتماعي فى المستقبل القريب.

تتمثل النقطة الأساسية فى تحديد كيفية تأثير التكنولوجيا على فرصة النظم الاجتماعية والشكل المحتمل لها كلما تغيرت حياتنا اليومية. فالبشر مثل الأنواع المندمجة يجب أن يتوقعوا التغير. وستحدد التغيرات فى البناء الاجتماعي الناجمة عن التجديد التكنولوجي بدرجة كبيرة نوعية وكيفية الحياة المتاحة لنا فى المستقبل.

### ٣ - أثر التكنولوجيا على البيئة :

لقي أثر التكنولوجيا على البيئة اهتماما كبيراً * في السنوات الأخيرة ، نتيجة لما يلى :

أ – تضاؤل الفترة الزمنية المدركة بين آثار التكنولوجيا الجديدة والآثار الخطيرة على التوازن الايكولوجي لعالمنا التى ربما تحدث نتيجة لهذه التكنولوجيا.

ب– السيطرة المتزايدة جداً على البيئة التى تمثلها التكنولوجيا الحديثة.

وتعتبر الاعتبارات البيئة من أكثر مجالات الاهتمام وضوحاً فى تناولنا للتكنولوجيا ، لأنها متعاظمة فى أذهاننا. فكل تكنولوجيا تؤثر على البيئة

---

* فقد لعب مبدأ الاستدامة أو التواصل البيئ Invironmental Sustainability دوراً أساسيا فى معظم المناقشات التى تدور الآن حول التنمية فى كل من الدول الصناعية ودول العالم الثالث على السواء.(١)

وظهر نتيجة لذلك مفهوم التنمية المستديمة Sustainable Development الذى يعنى نمو اقتصاديا دون الجور على البيئة ، يلبى حاجات الأجيال الحالية دون التعدى على قدرة الأجيال المستقبلة فى تلبية احتياجاتها (٢).

وتنقسم أهداف التنمية المستديمة إلى ما يلى : (٣)

(أ ) أهداف اجتماعية : وتتمثل فى زيادة المشاركة والحراك الاجتماعى والتماسك الاجتماعي والهوية الثقافية والتطور التنظيمى.

(ب ) الأهداف الايكولوجية : وتتمثل فى الحفاظ على التنوع البيولوجي وزيادة القدرة وتكامل النظام الإيكولوجي.

(جـ) الأهداف الاقتصادية وتتمثل فى النمو والفاعلية.

(١) Martnussen, John, Society , State, and Market : A Guide to competing Theories of Development, : Zed Books, London, ١٩٩٧ , P ٤٣٠

(٢) Tapperman , Lorne , et. Al, Think Twice ! Sociology Looks at Current Social Issues, Printic Hall, New Jersey , ١٩٩٩ , P. ٢٩١.

(٣) Smith, David D., Third World Cities : Sustainable Urban Development, Urban Studies, Vol. ٣٢, Nos. ٤, ٥ , May, ١٩٩٥ , P. ٦٦٣.

بدرجة ما تماماً مثلماً تؤثر على كل كيان فيزيقي بدرجة ما. وقد نظر إلى كثير من التطورات التكنولوجية التى حدثت فى السنوات الأخيرة على أنها ضارة بالتوازن الايكولوجي. فالمطر الحمضى يهدد مساحات شاسعة من الغابات والأراضى الزراعية ، ويتهم التلوث الناتج عن التجارب النووية بأنه مسبب للسرطان للضحايا الذين يتعرضون له للأسف بصورة كافية ، وكذلك يدمر المحتوى الكيميائي فى الأنهار المجتمعات المحلية ويقلل من انتاجية التربة المجهدة أساساً ، ويخلق تحويل المياه من المصادر الطبيعية لتغذية بلدان ومدن معينة عجزاً فى مكان آخر ، ويدمر قضاء وقت الفراغ فى المحميات الطبيعية المناظر الطبيعية ويهدد مواطن الحيوانات البرية ، ويعتقد أن خطوط أنابيب النفط تضر بالتوازن البيئي الحساس لبيئة الطبقات الأرضية وتعطل هجرة الظباء، ويلوث النفط محيطاتنا – التى تعد المصدر الرئيس للأوكسجين للكوكب— تاركة خيوطاً من القطران والقار من قارة لآخرى ، ويمكننا أن نستمر فى العرض مراراً وتكراراً ......

ومع ذلك سيكون من الجور أن ننظر فقط إلى الآثار السلبية للتكنولوجيا على البيئة ، بالرغم من أهميتها. فبالإضافة إلى الآثار الضارة التي يمكن أن تحدثها التكنولوجيا ، توجد أيضاً آثار إيجابية. فمن خلال فهمنا لطبيعتها والتعامل مع قوانينها ، يمكننا انشاء السدود وقنوات الصرف لتعمير الصحراء في الشرق الأدني. ومن خلال فهمنا للطبيعة يمكننا أن نمنع حدوث الكوارث عن طريق القضاء على الأمراض الضارة بالحيوانات البرية ، والحفاظ على الأنواع المعرضة للخطر والتى تواجه المجاعة والانقراض ليس من قبل البشر ولكن نتيجة لضغط القحط الطبيعي.

فالعلم والتكنولوجيا يمكنهما إصلاح مناطق القحط الطبيعى وكذلك تدميرها ، وحماية سلامة النظم الايكولوجية وكذلك اعاقتها ، ومنع حدوث الكوارث وكذلك خلقها. مثلها مثل أى نظام بشرى آخر ، فإن الاستخدام الذى وضعت من أجله التكنولوجيا هو الذى يحدد قابلية الرغبة فيها ، وليس طبيعة التكنولوجيا ذاتها.

### ٤ – تأثير التكنولوجيا على سيكولوجية * الفرد.

تتأثر كافة اتجاهاتنا وخيارتنا ومداخلنا لحل المشكلات والتوازن النفسي بالتغيرات فى التكنولوجيا. فالعالم الذى نعيش فيه — المتضمن تغيرات تكنولوجية — يضم كل المدخلات التى نستخدمها فى تنمية شخصياتنا. وعلمتنا خبراتنا ما نعتقده عن تكوين عالمنا ، وتشكل الملاحظات الاتجاهات نحو التفاعل الاجتماعي وما يعتبر أو لا يعتبر ملائماً ، ويخلق الخوف من المصادر الخارجية الحاجة لمجموعة من آليات التكيف والتى تضاف بصورة جمعية لتشكل جزءاً هاماً من أنماط سلوكنا.

---

* نتيجة للتأثيرات الكبيرة التى تحدثها التكنولوجيا بصفة عامة على الفرد ، ظهر أحد التخصصات العلمية الذى اهتم بهذا الموضوع هو علم النفس الصناعى الذى يهدف إلى تهيئة الظروف المادية والنفسية والاجتماعية التى تعمل على كفاية الانتاج وجودته فى ظل ظروف العمل ليكون فيها العامة أكثر رضاءً عن عملهم وأكثر ارتياحاً له.

لمزيد من التفصيل عن الآثار النفسية للتكنولوجيا والصناعة انظر على سبيل المثال :–

(١) صبرى محمد على ، أشرف محمد عبدالغنى ، سيكولوجية الصناعية ، دار المعرفة الجامعية ، الاسكندرية ، ٢٠٠٤.

(٢) عبدالرحمن عيسوى ، دراسات فى علم النفس المهنى والصناعي ، دار المعرفة الجامعية، الاسكندرية ،١٩٩٧.

(٣) محمود فتحى عكاشة ، علم النفس الصناعي ، شركة الجمهورية الحديثة ، الاسكندرية ، ٢٠٠١.

حكاية * STS Dairy التى تصف الاجتماع الافتراضي لتحطيم الماكينات ، أوضحت ضغوط التصنيع فى انجلترا فى بداية القرن التاسع عشر كسبب للحركة الجماهيرية ، فقد نتج العنف عن عدم قدرة أعضاء الحركة على التعامل مع التغيرات التى حدثت حولهم. ويوضح هذا المثال كيفية تأثير التغير التكنولوجي على الأنماط الأخري الثابتة لتفكير الكائن البشري فى الأوقات الحديثة. فدرجة التخصص والانفصال عن أدواتهم المصاحب للصناعة الضخمة يسبب الشعور بالاعتراب بين العمال ، وينهار الاشباع الشخصي للحاجات كلما أصبح العمال أقل ارتباطاً بالمنتج النهائي الذى يعملون به ، ولا يوجد شعور بالانجاز وكذلك التفاعل الشخصي ولذلك يتوحد العمال مع العمل أو المصنع

---

من أكثر الحركات الشهيرة للتمرد ضد التكنولوجيا كانت حركة Luddite فى انجلترا . ووفقاً لبريبكزينسكي Rybczynski فإن حركات الـ Luddites قد عرفت بعد الكنج لود King Ludd أو نيد لود Ned Ludd ، وقد نظمت ضد التطورات التكنولوجية فى صناعة النسيج فى منطقة ريجنسى Regency فى إنجلترا فى الفترة من ١٨١١ — ١٨١٦ . ويوضح التاريخ أن الرفض لم يكن للتكنولوجيا فى حد ذاتها ، ولكنه كان للتكنولوجيا التى نظر إليها على أنها مهددة لأسلوبهم فى الحياة والعيش. وقد إنتهت الحركة عندما أرسل البرلمان الانجليزى (١٢٠٠٠) جندياً ، وتم اعدام قائدى الحركة أو نفيهم إلى استراليا . وأدى تمرد آخر ولكنه منفصل عن الأول فى عام ١٨٣٠ إلى تحطيم آلات الحصاد بواسطة عمال الزراعة فى الريف الانجليزي(١)

(١) انظر

Wilson, Fred L., The Luddites ; htte : // www. regent.edu/accd / schom / rojc / mdic / luddites . html.

بصورة ضئيلة جداً. وصارت أنماط السلوك التى ستعتبر غير متخيلة فى شكل العمل الأكثر شخصية أمراً عادياً ، وتشمل نقص فى الفخر والاحترام ، وعدم الرضا المتزايد عن العمل.

كذلك يوجد الشعور بالإحباط والخوف والقلق من الغرباء ، والشعور بالكراهية تجاه الآخرين الناجم عن تفاعل الأفراد مع المجتمع المتغير تكنولوجياً . فمع زيادة أجهزة التلفزة فى أمريكا ، تغيرت طرق نقل المعلومات للسكان ، فعل سبيل المثال ، كان تقديم الصراع الفيتنامي بالتفصيل بثاً مباشراً هو قضية حقيقية ، وللوهلة الأولى كان من الممكن أن تجلس فى غرفة معيشة شخص ما وأن تكون جزءاً من المذبحة والخوف والموت. وكان ذلك المدخل القوى أكبر من قدرة الكثيرين فى المجتمع على التعامل معه ، وكانت النتيجة هي حركة السلام التى أدت إلى نهاية انخراط الولايات المتحدة فى هذه الحرب. وأصبح لا يمكن استيعاب عناصر الثقافة المضادة التى مثلت حركة السلام الساعية إلى انهاء المجزرة ، أو فقط تلك الساخطة غير الراغبة فى التفاعل مع عالم يتغير بسرعة كبيرة — نتيجة التغيرات النفسية ، أو نتيجة تغيير السكان للاتجاهات فى مواجهة الأوقات المتغيرة.

كيف يمكن لتكنولوجيا معينة أن تغير سيكولوجية دولة ما أو جماعة معينة من السكان داخل الثقافة ؟ كيف يستجيب المجتمع للأساليب الجديدة ؟ هل سيتجاهلها ؟ هل سيقاوم السكان كلما قامت حركة تحطيم الماكينات Luddites على أساس أنها وظائف " مختلسة " ؟ ماذا عن اتجاهات المجتمع نحو التطورات التكنولوجية فى الماضي؟

إن الشخص الذى تربى على أفلام الخيال العلمي يكون مستعداً للخوف من أجهزة الانسان الآلي. فهل ينظر السكان إلى التكنولوجيا الجديدة نظرة شك، نتيجة للآراء الشائعة لفرانكنشتاين **Frankenstein** ودكتور جيكل **Dr. Jekyll** ؟ كيف يلمسون خلق الحياة الصناعية ؟ ماذا فعل التهديد بالموت من الحرب النووية فى اتجاهاتهم ونماذجهم المثالية ؟ هل سيكون للتكنولوجيا فى المستقبل أثر مشابه أم هل ستعمل على تهدئة الاضطراب وتفويض قلقنا ، وتصدر فى عصر الثقة ؟ هذه هي نمانج من التساؤلات التى يجب أن تطرح حول التكنولوجيا وسيكولوجية الفرد.

### ٥ - أثر التكنولوجيا على معدل التغير •: -

يعتبر الحاسب الآلى أيضاً المثال الرئيسى لمعدل التغير فى العالم الحديث. فلم نعد قادرين على التعامل مع المعلومات ، وأن تكون لدينا اتاحة استخدام تلك المخازن الضخمة منها. ومع هذه الاتاحة تأتي الامكانية المتضاعفة

---

• تتوقف معرفة طريقة إحداث التغيرات التكنولوجية للتغيرات الاجتماعية على فهم الطبيعة العلمية التى هي فى الواقع عبارة عن عملية اضطرادية ، ولذلك يكون من المهم أن ندرك أن التأثير التكنولوجي لا يتوقف عند إحداث الأثر الأول ، بل إن التأثير يتتابع مؤدياً إلى آثار مصاحبة أو مشتقة على هيئة سلسلة مترابطة الحلقات. ولكن وطأة الاختراع تؤدى إلى تأثيرات متعددة تنتشر فى اتجاهات مختلفة ، الأمر الذى يجعلنا ننظر إلى تتابع التأثير على أنه نسيج أفضل من أن ننظر عليه على أنه سلسلة . وكل تقدم تكنولوجي إذا تمكن من أن يهيئ للإنسان فرصة للوصول إلى أهداف مجددة بأقل جهد ممكن وبأقل تكاليف ممكنة ، فإنه يتيح فرصاً جديدة وظروفاً مناسبة للحياة.

(١) محمد عاطف غيث ، علم الاجتماع ، مرجع سابق ، ص ص ٥٥٦ — ٥٥٧.

للتقدم والتنمية للتكنولوجيا الأخري القائمة. ومع المعرفة المشتركة يأتي الاشتراك في الثروة الذى يمكن أن يؤدى إلى ثروة أكبر من خلال استخدامها.

ولكن من المؤكد أن ذلك ليس المثال الوحيد الذى يمكن أن يذكر. فالسفينة الشراعية والسكة الحديد والسيارة والطائرة جميعها أمثلة على التغيرات التكنولوجية التى نتجت عن ازدهار تقدم مجتمعات معينة. ففي حالة السفينة الشراعية ، فإن السفن القديمة المجهزة كانت وسيلة فى لتسهيل التجارة الدولية عن طريق فتح الأراضى الخارجية فى العالم القديم ، كما مهدت طريقها عبر المحيطات والبحار مؤدية إلى انتشار المعرفة ونشر التكنولوجيات المحلية إلى الأماكن الأخري.

وحتى انشاء الغرب للسكة الحديد . فإن الهجرة الخارجية للسكان من المناطق الساحلية فى الولايات المتحدة الأمريكية كان بطيئاً للغاية. والسكك الحديدية أدت إلى السفر الأسرع والآمن ، وكانت وسائل لتوسيع الأسواق عن طريق شحن كميات كبيرة من السلع من منطقة لأخرى ، فالأسواق لم تعد محلية، حيث أمكن بيع السلع القابلة للتلف فى أماكن بعيدة ، وقل اعتماد انتقال السكان والمواد الخام على البيئات المفضلة والمحدودة جداً.

وأتاحت السيارة الدولة ككل للسكان . مؤدية إلى ربط البلدان والقري بالمدن . ونشأت صناعات جديدة بالكامل مؤدية إلى نمو الصناعات الأخري الموجودة ، تلك التى لم تبطء حتى منتصف القرن العشرين. وكانت الطائرة تعنى السفر السريع للركاب ، وكان ذلك مرتبطاً بزيادة الاستخدام الفعال للوقت — خاصة فى التجارة — وبنمو السفر السياحى الذى أدى إلى تنشيط الصناعات الأخري الموجودة . وفى كل هذه الحالات تعاظم بسرعة التقدم الحادث ، وقد خلق تيسير انتشار التكنولوجيا بناءات مجتمعية بالكامل.

### ٦ - أثر التكنولوجيا على المؤسسات : -

تعيد التكنولوجيا تشكيل المجتمع ، ونتيجة لذلك فإنها من الضروري أن تؤثر على المؤسسات الاجتماعية فى المجتمع. تلك المؤسسات الاجتماعية Social Institutions التى تشبه البناءات الاجتماعية الأخري فى أنها وجدت لاشباع أغراض معينة للسكان. ولو أدى ادخال التكنولوجيا فى المجتمع إلى تغيير حاجات السكان أو بدل من امكانية أداء المؤسسة لوظيفتها ، فإن المؤسسة نفسها ستتأثر إما عن طريق تغيير شكلها أو عن طريق الاختفاء تماماً. وفيما يلى بعض الأمثلة التى توضح ذلك :

**أ - الدين :**

يعتبر الدين أحد المؤسسات البشرية الرئيسية والذي غالباً ما يصطدم بالتغيرات فى بناء المجتمع. فخلال النهضة الأوربية وجد إعادة تقييم للمفهوم الذى يكونه الناس عن العالم ، والتوسع فى الفهم الذى دمر بفاعلية المذهب التقليدى القديم لأوربا الغربية إلي الأبد. فقد وجدت الكينسة - باعتبارها مصدر سياسي ودينى وإدارى - نفسها فى صراع مكثف مع كثير من الاختراعات العلمية والتكنولوجية التى تم اكتشافها حيث : -

- استخدم جاليليو Galileo التليسكوب - اختراع تكنولوجي - لرصد الكواكب ، وقد فقد حياته تقريباً نتيجة لذلك لاعتدائه على حرمة مسئولي الكنيسة.

- أدرك مارتن لوثر Martin Luther التضارب داخل هيراركية الكنيسة ، وبدأ فى الإصلاح Reformation - وهو مدخل جديد للديانة المسيحية - وكان من المهم للإصلاح اكتساب معارف متزايدة عن العالم من خلال قراءة الكتب

والعمل الموجه تكنولوجياً. وكانت الكتب تطبع فى المطابع — وهي اختراعات تكنولوجية — تمت بواسطة الحرفيين باستخدام الأساليب التكنولوجية فى أيامهم.

– كانت الأخلاق البروتستانتية The protestant Ethics – النمط الأخلاقى الدنيوى العملي الذى ألهم مكتشفي أمريكا ، وساعد فى خلق الامبراطورية التجارية الأوربية — قوة دافعة للعنصر المثمر تكنولوجياً وهو الثورة الصناعية.

ويميل الدين إلى التغير كلما تغير وعي الناس ، ويمكن أن تفعل التكنولوجيا الكثير لتغيير هذا الوعي . ويستفيد الدين أيضاً من التكنولوجيا ، فقد أدى اختراع آلة الطباعة إلى زيادة انتشار كلمة الله. وزادت قدرتنا على الاندماج فى الدراسات الدينية المقارنة مع اتاحة الكتابات عن الديانات الأخرى. واستخدم الدين فى العصر الحديث نظم الاتصال الحديثة لنشر رسالته من خلال التليفزيون والإذاعة ونظم المعلومات الحاسبية. ويشترك الدارسون فى المعلومات* والبحث عن الإجابات الغامضة بصورة أكثر سرعة. وتسافر القيادات الدينية

---

* إن مرحلة ثورة المعلومات التى يعيشها العالم الآن ، امتزجت فيها نتائج وخلاصة ثلاث ثورات هي :- (١)

(أ ) ثورة المعلومات : أو ذلك الانفجار المعرفي الضخم المتمثل فى ذلك الكم الهائل من المعرفة فى أشكال وتخصصات ولغات عديدة ، والذى أمكن السيطرة عليه والاستفادة منه بواسطة تكنولوجيا المعلومات.

(ب) ثورة وسائل الاتصال المتمثلة فى تكنولوجيا الاتصال الحديثة التى بدأت بالاتصالات السلكية واللاسلكية مروراً بالتليفزيون والنصوص المتلفزة ، وانتهت الآن بالأقمار الصناعية والألياف البصرية.

(جـ) ثورة الحاسبات الالكترونية التى توغلت فى كل نواحى الحياة وامتزجت بكل وسائل الاتصال واندمجت معها.

(١) محمود علم الدين ، ثورة المعلومات ووسائل الاتصال : التأثيرات السياسية لتكنولوجيا الاتصال، دراسة وصفية ، مجلة السياسة الدولية ، العدد ١٢٣ ، يناير ، ١٩٩٦ ، ص ١٠٢.

والحجاج بسهولة أكبر للأماكن المقدسة ، وقد فتحت الرؤى الجديدة كلية للفهم فى مواجهة المجتمع العلمى الذى تقترب حدوده الموجهة أكثر وأكثر من المفاهيم الروحية للدين. وحيث أن العلم يبحث عن الكيفية How ، والدين يسأل عن السببية Why ، فإنهما لا يمكن أن يكونا شيئا واحداً ، ومع ذلك فإن للدين القدرة على الاستفادة من التكنولوجيا الحديثه كأي مؤسسة اجتماعية أخري.

**ب- التعليم :**

مع التغيرات فى التكنولوجيا المؤدية إلى التفوق المركزى والمصباح الكهربي والتوزيع الضخم للطاقة ، فإن المفهوم الكلي للتعليم قد تغير . ونتيجة لذلك فإن البناء الاجتماعي الريفى قد تغير إلى بناء اجتماعي حضري محتماً التحول من المدارس التقليدية ذات الحجرة الوحدة فى القرن الماضي إلى مؤسسات اليوم للتعليم الجماهيري. فى الواقع فإن التعليم تأثر بالتغير التكنولوجي. فمنذ مائة عام كان من الممكن أن يقضي الشخص من خمس إلى سبع سنوات فى نفس المدرسة يتعلم من نفس المعلم . وفي أقل من خمسين عاماً مضت أصبح التعليم يعنى المدارس الكبيرة الأكثر مركزية ، ذات التسهيلات الكبيرة والتى يشترك فيها عدد كبير من الطلاب وعلى نحو يبشر بفرص واسعة لاكتساب المعرفة. ويوجد اليوم تحول من المدخل المركزى إلى التعليم عن طريق التليفزيون المتاح لكثير من الطلاب حيث أنهم لا يحتاجون إلى مغادرة بيوتهم لتلقي التعليم الذى يرغبون فيه ، وتغير النظام التعليمي أيضاً.

**جـ - الحكومة :**

يعتبر أيضاً البناء السياسي الذى يختاره مجتمع ما نظاماً اجتماعياً ، أيما يكون اجتماع بلدى أو مجلس تشريعى أو برلمان أو كونجرس ، وهذه

جميعها مؤسسات سياسية مصممة لتأدية مجموعة واحدة من الوظائف تتمثل في الحكم ( خلق وتقديم السلع والخدمات العامة والمحافظة على النظام). ومع ذلك كيف يتغير هذا البناء ؟

– قضى السكان الذين استقروا على الاقطاع نتيجة لاختراع وتنفيذ المحراث كوسيلة لزيادة الإنتاجية. وبالطبع فإن الإقطاع أخذ مئات السنين للقضاء عليه بمجرد أن قرعت عاصفة النهاية. ومع ذلك فإن الذى أدي إلى تدهوره هو نقص الحراك المكاني لجزء من السكان.

– وخلق ظهور الطبقة الوسطى من خلال التجارة ونشر المعرفة ، حق السكان بأن يشاركوا فى حكومتهم. وبالرغم من أن الحكم الذاتي لم يكن فكرة جديدة تماماً – ففى الواقع كان لدى اليونانيين ديموقراطية حقة حتى قبل أن يفكر الرومان فى أن يصبحوا امبراطورية بوقت طويل ( وأتعجب عن ماهية العبيد اليونانيين نحو الديموقراطية اليونانية ! ).

– إن الصعود الحقيقى للطبقة الوسطى إلى الهيمنة السياسية جاء مع النفوذ الاقتصادي الذى تطور من خلال هيمنتها على تكنولوجيا العصر. هل لدينا ديموقراطية فى الولايات المتحدة ؟

– التوجه الديموقراطي : فبصورة فنية فإن الولايات المتحدة هي جمهورية ذات حكومة ممثلة وليس حكومة مباشرة. نتخب الناس لتشريع القوانين بدلاً من أن يقرها السكان بصفة عامة. وأيضاً مع التغيرات التكنولوجية مثل التليفزيون والحواسب الآلية والاتصالات السريعة لمسافات بعيدة ظهرت فكرة تصويت كافة المواطنين على القضية قبل أن يكلف الكونجرس بذلك. ماهو التأثير على البناء السياسي لو أتيح لكل شخص زراً بجهاز التليفزيون للتصويت مباشرة على قضية ما؟

## ٤ – الخصوصية :

تعتبر الخصوصية كميزة شيئاً مسلماً به فى هذه الدولة. ومع ذلك فإن التطورات التكنولوجية تهددها بشدة ، فقدرة المؤسسات السياسية والاقتصادية على اخفاء المعلومات الخاصة عن المواطنين هي شئ مرعب . فتوجد الأقمار الصناعية القادرة على تسليط الضوء على فرد ما على سطح الأرض ، ويمكنها أن تقوم بذلك بنفس الدقة التى يمكن أن نري بها عقرب الساعة فى مداره. وتوجد قدرة — مع تفويض مناسب — على حجب المكالمات التليفونية من خلال كلمات سر معينة ، ثم تسجيل هذه المحادثات لدراسة أخري ، أو التحري عما يشتريه الناس ، وما دينهم ، ولمن يدينون ؟ وهل يعيشون بأعلي من امكانياتهم ؟ وقد اعتبر الكثيرون أن هذه القدرات مهددة لمؤسسة خصوصية البناء الاجتماعي ذى القيمة الكبيرة لقيمته الاجتماعية.

و تغير حق الملكية الخاصة بواسطة تلك الاختراعات التكنولوجية البسيطة آلة التصوير وآلة التسجيل. كيف يمكن لشخص ما أن يحمى حقوق الطبع والنشر حينما يسهل جداً حصوله على اتاحة غير شرعية لثمار أشخاص آخرين؟

## ٧ - تأثير التكنولوجيا على الحرية الفردية : -

هل نحن أكثر حرية أم أقل حرية نتيجة للتكنولوجيا ؟ بصورة واضحة قد تكون الإجابة بنعم ولا فى الوقت نفسه. فوفقاً للاستخدام الذى توضع فيه التكنولوجيا ، فإنها يمكن أن تكون إما محررة أو مستعبدة أو كلاهما فى الوقت نفسه. سنكون متشائمين فى النظر إلى التكنولوجيا كلما سمح لهذه التكنولوجيا بتشكيل عالمنا.

أ - بناء المنزل الحديث : أدت تكنولوجيا بناء المنازل الحديثة إلى الراحة والأمان والجمال والطمأنينة ، ومجموعة أخرى من الفوائد الايجابية التى حررتنا من الخوف الذى شعر به أسلافنا البعيدين . ومع ذلك فإن التكنولوجيا يمكن أن تجعلنا عبيداً لنمط حياة يعتمد على عوامله الجوية الموجودة فى حياتنا، كيف سنكون لو لم تعد المنازل هناك ؟ كيف كان يمكننا البقاء فى الشتاء القارص ، كيف كنا سنحمى أنفسنا من العوامل الجوية ، كيف كنا سنحافظ على خصوصيتنا ؟ نحن نعتمد على منازل فى أشكال تتيح الحفاظ على نمط حياتنا.

ب- الاعتماد على السيارة : يعتبر اعتمادنا على السيارات كوسائل أساسية للمواصلات مثالاً ذو أهمية كبيرة. فقد كان هذا الاعتماد هو أحد الأشياء التى اتضحت فجأة فى السنوات الأخيرة نتيجة لحالات العجز وارتفاع أسعار الوقود. فعندما بدأت أزمة الوقود في السبعينيات كان كثير من الأمريكيين غير مدركين لاعتمادهم للسياره فى أسفارهم. أنها كانت ببساطة حقيقة الحياة ، ذلك الاختراع التكنولوجي الذى اعتبر شيئاً مسلماً به فى المجتمع الأمريكى الحديث . ولكنه خلال أسابيع وجد سائقو السيارات أنفسهم يقفون فى طوابير لشراء البنزين ، ويشترون الوقود بأسعار السوق السوداء ، متسائلين عن طريقة الاستمرار فى التعامل مع الأزمة وكيف يمكنهم تغيير نمط حياتهم. فقد أكد استخدامها سبعون عاماً من الاعتماد على وسائل نقل يمكن الاعتماد عليها. وعلى المدى الطويل وجدت حلول لهذا الاعتماد ، فقد أمكن لشخص ما أن يشترى سيارة أجنبية لا تحرق وقوداً كبيراً ، وتمكن آخر أن يشتري دراجة نارية ، أو يبدأ فى استخدام وسائل النقل المحلية الجماهيرية ( باعتبارها شكلاً أكثر

فعالية للنقل فى أي مكان ) أو يقتنى دراجة. ولكن على المدى القصير عندما ظهرت الأزمة لأول مرة كل ما أمكن فعله هو لسع الرصاصة **bit the bullet** وحفر عمق ضئيل فى الجراب القديم **old wallet** والدعاء بألا تنضب المضخة .

جـ- الاضاءة الصناعية : هي اختراع بسيط متاح للجميع ، إنها معجزة تكنولوجية منحتنا قدراً كبيراً من الحرية فى حياتنا ، ومع ذلك أدت أيضاً إلى تبعية كبيرة. وللعودة إلى نقطة البدء كيف يحررنا وكيف يستعبدنا هذا الاختراع البسيط ، لاحظ لساعات قليلة قادمة كيف تستخدم مصباحاً واحداً ، فلاحظ فى كل وقت تضئ فيه مصباحاً فى منزلك أو مكتبك . فكر كيف يكون ذلك المصباح فى الغالب مضاءً ، وليس لديك سيطرة عليه ، كم سيبقى ؟ أمعن النظر فى مصابيح الشارع ، والإضاءة الخافتة في سيارتك التى تضاء آليا عندما تفتح الباب ، والمصباح الذى فى ثلاجتك الذى ينطفئ دائماً عندما تغلق باب الثلاجة ، كيف وكم عدد الطرق التى يحررك بها المصباح المتواضع ، هل جعلك تابعاً ؟ فكر فى ذلك.

## ٨ - أثر التكنولوجيا على ادراكنا للحقيقة : -

تؤدي ملاحظات الشخص إلى ادراكه للحقيقة . فلو أجبر شخص ما على النمو فى حجرة مظلمة بالكامل دائماً ولم يسمح له برؤيه أي ضوء ، فإن إدراك هذا الشخص للحقيقة سيكون مشوهاً جداً ، حيث ينقصه أى محتوى تدخل فيه الرؤية . ولو أن شخصاً آخر لم يسمح له بتجربة اللطف فإن ذلك الشخص سينمو معتقداً أن اللطف عند الكائنات البشرية يعد وهماً. فما نلاحظه على أنه صحيحاً نعتقد أنه صحيحاً. وفى الواقع إننا نبنى عالمنا وفقاً لتلك المعتقدات.

ولكن ما الوضع إذا كان العالم الذى جربناه قد غيرته التكنولوجيا ؟ وماذا إذا كنا جربنا شيئاً آخر جديداً لا يتناسب مع إطارنا التصوري ؟ هذا هو التأثير الذى يمكن أن تقوم به التكنولوجيا الجديدة على شعور وإدراك الشخص للحقيقة ، وإنه ليس أكثر مما سبق مناقشته فى ضوء تغير المذهب الذى نعمل به. يمكننى أن أعتقد أنه لا يوجد مثال لهذه الظاهرة أكثر اثارة من ذلك المثال الذى قدم كمثال وحيد معطي.

فقبل الحرب العالمية الثانية فى القرن العشرين ، لم يوجد شخص معروف رأى كوكب الأرض من على قمة تزيد قليلاً عن عشرة أميال. لقد كنا مدركين تماماً لاكتمال الكوكب ، لما يشكل سطحه ، وحيث يمكن ايجاد الملامح الكوكبية المختلفة . ولكن لم يوجد شخص رأي الكوكب عن بعد ، ثم دخلنا عصر اكتشاف الفضاء الذى جلب معه — من بين الأشياء الأخري. الصور الأولي لجيراننا. فمنذ لحظة أن التقطت أول كاميرا الصورة الأولي للرخام الأزرق الضخم فى الفضاء الناعم ، فإن حياة كل شخص على الأرض قد تغيرت. فأصبح من الممكن للمرة الأولي أيضاً أن نرى أنفسنا جميعاً على متن سفينة واحدة تسير بسرعة ٢٥٠ ميل / ثانية عبر بحر كوني من حطام السفينة الطافي ، وأن ما يحدث لشخص منا سيحدث للجميع خاصة فيما يخص الكون نفسه . وهذه السفينة الواحدة من الصعوبة أن نخرج منها. ويتمثل ذلك ادراك بين عدد متزايد من الناس الذين لديهم أمنية عظمى للإستقرار فى عالم الغد.

### ٩ - أثر التكنولوجيا على اعتمادنا المتبادل : -

أوصى باكمينستر فوللر Packminster Fuller بنهاية الخوف من المحرقة النووية عن طريق ربط الشبكات الكهربائية فى الولايات المتحدة وكندا

والاتحاد السوفيتي لخلق نظام كهربائي واحد ضخم ، وافترض أنه لا توجد دولة مجنونة بما يكفي لنسف النصف الثاني من شبكاتها الكهربائية وبغض النظر عن مزايا هذه الفكرة ، فإنها توضح جانباً هاماً من التكنولوجيا ، وعما تبدو عليه الحياة في عالم تكنولوجي. تماماً مثلما يوجد زيادة في اعتمادنا على التكنولوجيا ، فإنه توجد أيضاً إمكانية لأن نصبح معتمدين على بعضنا البعض بصورة كبيرة بسبب الاندماج التكنولوجي . فالولايات المتحدة تعتمد بشدة على منتجي البترول في الشرق الأوسط للحصول على امدادات البترول الخام التى تحتاج إليها في إدارة الاقتصاد. وبدون البترول سنكون تحت ضغط شديد للحفاظ على إمدادات الوقود والبلاستيك والمجموعة الكيميائية. وهي فقط جزء بسيط من كل ما يمكن أن يذكر. وبالمثل فإن كثيراً من دول العالم تعتمد على الولايات المتحدة في الغذاء ، ونتيجة للاختراعات التكنولوجية في مجال الزراعة ، فإن أقل من ( ٥٪ ) من سكاننا إطعام ليس فقط سكاننا ولكن أيضاً ملايين وملايين آخرين. ومع ذلك إذا لم يكن لدينا بناً ، فإن علينا أن نستورده، وإذا لم يكن لدينا المعادن النفسية والنادرة فإن كثيراً منها يمكن أن يجلب من مكان آخر ، فنحن نعيش فيما يشبه القرية العالمية **A Global village** كما ذهب إلى ذلك مارشال مكلوهان **Marshall Mcluhan**. إنه عالم الاقتصاد الذى نندمج فيه، وهذا الاندماج يجعلنا معتمدين على بعضنا البعض للحصول على ما نحتاجه للبقاء.

وتستطيع التكنولوجيا أن تخلق أو تقوض هذا الاعتماد المتبادل في نفس الوقت ، ففى حالة عدم وجود سلع معينة ( على سبيل المثال اعتمادنا على استيراد المطاط الطبيعى من جنوب شرق آسيا خلال الحرب العالمية الثانية ) ،

فإن الاختراع التكنولوجي يمكن أن يخلق بدائل جديدة. وبالمثل فإن الاعتماد على تكنولوجيا معينة ربما يؤدى إلى الاعتماد على سلعة معينة مثل ظمأنا الذى لا يشبع للبترول المتبخر من احتراق تكنولوجيا الآلة.

إن الأساس هو النظر إلى نتائج التكنولوجيا من حيث ميلها إلى زيادة أو تقليل الاعتماد المتبادل للجماعات السوسيو اقتصادية السياسية ، ومن خلال تحقق نتيجة محتملة لادخال التكنولوجيا.

١٠ - **الأثر الأكبر للتكنولوجيا** : -

ما هو قطاع السكان الذى سيكون أكثر تأثراً بالتكنولوجيا ؟ ومتى ؟ لو كانت التكنولوجيا واحدة يمكن تعميمها على المجتمع ككل ، فإنه من المحتمل أن تؤثر على كل شخص. ولكن إذا كان لها تطبيق متركز ، فما هو الشكل المرضي للتأثير ، وعلى من ؟

تاريخياً ، فإن أي مثال يتعامل مع التكنولوجيا يكون محلياً لعدة أسباب تكفي لتوضيح ضرورة دراسة هذه القضية. ففي العالم القديم ، منذ ظهور دول مدينة **Mesopotamian** مثل **Ur** و **Lagash** فى الهلال الخصيب ، كان التجديد التكنولوجي فى الزراعة هو الذى خلق المدن حيث حدثت التجارة . وظهرت دول المدينة حول الأرض الزراعية حول وادى نهر دجلة والفرات ، ونتيجة لاتاحة النقل المائى ( مثال آخر للتكنولوجيا ) كانوا قادرين على النمو بازدهار وقوة. ولذلك تأثر بشدة مواطنى هذه المناطق بادخال التكنولوجيا الزراعية. فعبر القبائل اندمج السكان على ضفاف الأنهار فى التجارة التى نتجت عن نمط الحياة الزراعي المستقر الذى مارسة السكان.

يتمثل المثال الأكثر معاصرة فى عصر " ملك القطن " فى جنوب الولايات المتحدة. فمع اختراع محلج القطن ، أصبح تصنيع القطن رخيصاً ومفيداً. وعن طريق الحل التكنولوجي لمشكلة كيفية نزع البذور من نسيج القطن بسرعة وبتكاليف بسيطة، زادت بصورة كبيرة الرغبة فى محصول القطن. ووجد سوق مزدهرة لهذه السلع فى انجلترا ، حيث اعتمدت صناعة النسيج فى وجودها على القطن والصوف ، وكان السكان الأكثر تأثراً بصورة مباشرة بالتكنولوجيا هم الذين استطاعوا الحصول على هذه المزايا ، إنها الولايات الجنوبية ، حيث كان المناخ ملائماً لزراعة القطن ، وحيث كان عمل العبيد منتجاً بما يكفى لتحقيق الربح.

ولم توجد هذه الظروف فى الشمال ، ونتيجة لذلك فإن السكان الذين يعيشون فى الشمال لم يرتبطوا نسبياً بصناعة القطن أو بطريقة تشغيل العبيد ، حيث اعتمدت صناعة الشمال على المدخلات المختلفة لخلق السلع والخدمات. وأخيراً أدى انفصال النظم الاجتماعية الناتج عن الطبيعة المتركزة لتكنولوجيا صناعة القطن إلى حرب أهليه ونهاية عهد. فبعد سنوات الهيمنة السياسية والاقتصادية للجنوب الزراعي ، فقد سيطر على الدولة الشمال الأكثر انتاجية وفاعلية ، حيث أنه يجب أن نلاحظ وجود ميزة تكنولوجية فى الصناعات التصنيعية بسبب الوفرة فى المواد الخام والنقل.

وتعتبر أيضاً مسألة من يتأثرون بالتكنولوجيا مسألة هامة مثل كيفية التأثير. ويمكن أن يؤدى ذلك أيضاً إلى تساؤلات معيارية. فما هو العجب فى أن الأدوية التى يمكن أن تصنع أو تتطور ولكن لا تتم صناعتها أو تطورها نتيجة لأن عدد المرضي المحتاجين إليها صغير جداً حتى يضمن تكاليفها ! ما هي

إمكانية حماية حياتنا من خلال اجراء العمليات المكثفة مثل زراعة القلب أو القلب الصناعي ؟ من يتلقاها ومن لا يتلقاها ؟ من يستطيع أن يدفع تكاليفها ؟ هل يوجد أناس قليلون جداً يتأثرون بضمان استمرار هذه التكنولوجيا ؟ هذه هي بعض الأسئلة التى تظهر عند التركيز على هذا الجانب من التنمية التكنولوجية.

## تسع قيم للعلم والتكنولوجيا : -

### ١- القيم النفعية Utilitarian Values :-

لهذه القيم ايجابية مرتفعة بالنظر إلى التكنولوجيا ومن السهل فهمها ، وعادة ما تهيمن على أغلب مناقشة أهمية التقدم التكنولوجي ، فكل شئ نحتاجه للحياه — الغذاء والملبس والحماية — يعتمد على استخدام التكنولوجيا فى استخراجه من الأرض.

### ٢- القيم الطبيعية Naturalistic Values :-

إن قيمة الحياة غير البشرية تتجاوز بالتأكيد الطبيعة الحيوانية فقط لفوائد التاريخ التطوري لاستهلاكنا. لو كان ذلك هو الاقتراض الوحيد حول حماية التنوع ، فإنه سيوجد فى الوقت نفسه الافتراض بأن الطبيعة قد خلقت بصفة خاصة لاستخدامنا. وهذا هو الفخر والقيمة للبشر فى الطبيعة. فحماية التنوع يحافظ على فرص الفخر.

### ٣- القيم الايكولوجية – العلمية Ecologistic – Scientific Values :-

فالبشر يتمتعون بالدراسة المنظمة للطبيعة.

### ٤- القيم الجمالية Esthetic Values :-

### ٥- القيم الرمزية Symbolic Values :-

فنحن نستخدم التكنولوجيا يومياً ، في الحديث العام ، في الأدب ، في الواقع ، في وسائل كثيرة من الاتصال الفكرى.

**٦- القيم الانسانية Humanistic Values :-**

**٧- القيم الأخلاقية Moralistic Values :-**

**٨- قيم الهيمنة Dominionistic Values :-**

فالبشر يحتاجون إلى السيطرة على الطبيعة ، وبصفة عامة فإن الشخص يحاول الحفاظ على هيمنته .

**٩- القيم السلبية Negativistic Values :**

وهذا هو المخالف للقيم الثمانية السابقة ، وهو يشير إلى الخوف والاغتراب الذى يشعر به الناس تجاه بعض أجزاء الطبيعة مثل العناكب والحيات. ولذلك فإن من يعتقد فى القيم السلبية ربما لا يدعم محاولات الحماية إذا ما كانت تتصارع مع هذه القيم.

ويلعب التعليم دوراً – قوياً جداً – فى القيم التى يتبناها الشخص فكلما زاد التعليم الذى يتلقاه الفرد ، زاد ميل الفرد للتأكيد على أهمية القيم البشرية والأخلاقية والعلمية ، وعدم التأكيد على قيم الهمنة والنفعية والسلبية، وهؤلاء الذين يحصلون على تعليم أقل يميلون إلى رؤية الأشياء بطريقة أخري تقريباً.



# الفصل العاشر
# التصنيع والمجتمع

- تمهيد .
- أولاً : مفهوم التصنيع .
- ثانياً : تأثير المجتمع على التصنيع.
- ثالثاً : أثر التصنيع على المجتمع.

**تمهيد :**

من أبرز خصائص العصر الحديث ذلك التحول الكبير فى الوسائل الفنية للإنتاج، أو ما اتفق على تسميته بالتقدم التكنولوجي الذى كان له أكبر الأثر فى مختلف نواحي الحياة المعاصرة ، بما قدمه من إمكانيات جديدة ، جعلت الإنسانية أقدر على مواجهة ظروف البيئة والتحكم فيها واستغلالها لمصلحتها ورفاهيتها. ويمثل الاتجاه نحو الصناعة **Industrialism** أحد الوسائل التى انتهى إليها تطور الحضارة الإنسانية ، تعلم فيها الإنسان فن الماكينة والإنتاج الآلي واستخدام القوة الآلية على نطاق واسع لذلك فهو مظهر من مظاهر تقدم الإنسان فى المجال المادي وقدرته على السيطرة على البيئة الطبيعية[1].

وقد حاول العلماء والباحثون دراسة العلاقة المتبادلة بين هذا التقدم الصناعي من ناحية والمجتمع المحلي من ناحية أخري فكلاهما يتأثر ويؤثر فى الآخر ، فكم من صناعة تأثرت اما بالأزدهار أو بالركود نتيجة للظروف المحيطة بالمجتمع المحلي وبنائه الاجتماعي الذى تتوطن به هذه الصناعة ، وكم من مجتمع تغير كلية أو على الأقل فى معظم ملامحه وذلك بسبب توطن الصناعة به.

ودراسة العلاقة بين الصناعة والمجتمع يمكن أن تقسم بغرض الدراسة والتحليل إلى :-

١- دراسة تأثير المجتمع المحلي على الصناعة.

٢- دراسة تأثير الصناعة على كافة الأنساق الاجتماعية فى المجتمع.

---

(١) السيد عبدالعاطى السيد ، التصنيع والمجتمع ، مرجع سابق ، ص٢٩.

وفى إطار ذلك يتناول هذا الفصل هذين الجانبين التحليلين باختصار بغية محاولة بلورة العلاقة بين الصناعة والمجتمع المحلي.

## أولاً : مفهوم التصنيع Industrialization : -

لقد كان الارتباط بين التقدم التكنولوجي من ناحية ، وتطور الاتجاه نحو الصناعة من ناحية أخري ، مدعاة للخلط بين مفهوم " التكنولوجيا" و "الصناعة " واستخدم اللفظان كألفاظ مترادفة فى كثير من الدراسات الاجتماعية، غير أنه على الرغم مما يتضمنه هذا الموقف من تأكيد على الدور الهام للتكنولوجيا فى تطوير الاتجاه نحو الصناعة ، إلا أنه يشتمل فى نفس الوقت على نظرة ضيقة للتكنولوجيا لا تكشف طبيعة الدور الذى قامت به التكنولوجيا فى المجتمع الحديث. فالملاحظ أن التقدم التكنولوجي لم يقف عند حدود المصنع والعملية الانتاجية الصناعية فحسب ، بل تعداها إلى مختلف نواحي الحياة الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والعسكرية. ولم يكن التصنيع حتى فى صورته الأكثر تقدماً ، سوى مظهر واحد من مظاهر التقدم ، كما أن الصناعة هي مجرد ميدان واحد من الميادين التى تأثرت بوطأة التكنولوجيا والتقدم التكنولوجي [1].

وتجنباً لهذا الخلط بين مفهوم التكنولوجيا والصناعة يفضل بعض الباحثين مثل أوجبرن W. Ogburn وميللر D.C. Miller وغيرهما استخدام مصطلح "التكنولوجيا الصناعية" كمصطلح يشير إلى مجموعة الآثار التى تركها التقدم التكنولوجي فى مجال الصناعة ، أو كما حددها أوجبرن بأنها

---

(١) المرجع السابق ، ص ص ٣٢- ٣٣.

"تطبيق لمجموعة من الاختراعات المستخدمة فى الإنتاج من أجل تقدم وسرعة وتنظيم العملية الإنتاجية فى المجال الصناعى ". وكما عرفها ولبرت مور بأنها "عبارة عن خلاصة تجارب الإنسان وخبراته بالآلات والوسائل الفنية فى مجال الإنتاج". ويذهب ميللر إلى أنه بالرغم من تزايد تطبيق الأساليب التكنولوجية فى الصناعة ، إلا أن التكنولوجيا لم تتحرك لكى تغطى كافة مجالات الصناعة تماماً ، فهناك مصانع آلية فى صناعات معينة مثل الكيماويات والهندسة ، وفى نفس الوقت فإن صناعة التشييد والبناء لا تزال وثيقة الصلة بعصر الحرف ، ومع ذلك فإن انتاج المصانع الجاهزة آخذ فى الازدياد [١].

وينظر ستاكليف R. Stucliffe إلى التصنيع على أنه العملية التى ينتقل بها البلد غير المصنع إلى بلد مصنع. ومن الصعب أن نعرف البلد المصنع ولكن يمكن أن نقول بصفة عامة أن البلد لا يعتبر مصنعاً ما لم ينشأ حد أدني معين من الناتج المحلي الاجمالى من الإنتاج الصناعي ( ٢٥٪ مثلاً ). ويشمل القطاع الصناعي التعدين وقطاع المحاجر والانشاءات والكهرباء والغاز والماء والخدمات الصحية والصناعات التحويلية. ويتضح من التعريف السابق أنه لا يميز بين الصناعات الاستخراجية ( التى يقتصر دورها على استخراج المواد الأولية من باطن الأرض أو البحار ) والصناعات التحويلية (التى تحول المواد الأولية إلى سلع نصف مصنعة أو تامة التصنيع ) ، كما لا يتضمن ربط التصنيع بالتغير فى الهيكل الاقتصادي . وفى مقابل هذا التعريف الواسع للتصنيع ، يتبنى أغلب الباحثين تعريفاً ضيقاً للتصنيع يحدد جوهره بصورة دقيقة. كما أن هناك اتفاقاً

(١) عبدالمنعم عبدالحي ، مرجع سابق ، ص ٤٢.

على التعريف الذى قدمته لجنة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية فى اجتماعها الثالث عام ١٩٦٣ وهو [(١)] :-

" التصنيع عملية من عمليات التنمية الاقتصادية تتم بمقتضاها تعبئة جزء من الموارد القومية من أجل إقامة هيكل اقتصادي محلي متنوع ومتطور تكنولوجياً ، وقوامه قطاع تحويلى ديناميكى يتيح كلاً من أدوات الانتاج والسلع الاستهلاكية ، ويؤمن معدلاً مرتفعاً من النمو الاقتصادي ومن التقدم الاقتصادي والاجتماعي".

ويعتبر التصنيع من أهم الأنشطة الاقتصادية التى تهدف إلى تنمية الاقتصاد العام للمجتمع عن طريق استخراج أو انتاج أو استيراد الخامات وتحويلها إلى سلع انتاجية واستهلاكية . ويعتبر الأخذ بسياسة التصنيع فى المجتمع ، ومدى مايتمتع به التصنيع من أولوية كقطاع من قطاعات النشاط الاقتصادي واحداً من العوامل التى تجعل الهيكل الاقتصادي للمجتمع يأخذ طابعاً معيناً يختلف عن غيره ممن يسيطر عليه لون آخر من ألوان النشاط الاقتصادي كالزراعة أو التجارة. والتصنيع فضلاً عن ذلك يشير إلى وعي الأفراد والحكومات بأهمية الصناعة ودورها فى إحداث التنمية الاجتماعية والاقتصادية فى البلاد [(٢)].

---

(١) محمد عبدالشفيع ، قضية التصنيع فى إطار النظام الاقتصادي العالمي الجديد ، دار الوحدة، بيروت ، ب . ت ، ص ص ٣٥ — ٣٦.

(٢) السيد عبد العاطي السيد ، التصنيع والمجتمع ، مرجع سابق ، ص ٤٢.

وكانت الثورة الصناعية فى انجلترا فى القرن الثامن عشر ايذاناً بتحول جذري لا نظير له بسبب التحولات الخطيرة التى أحدثتها ، والامكانيات غير المحدودة التى فتحها التصنيع. أما البلاد الأخرى فقد شهدت فترة التصنيع فى ظروف اقتصادية واجتماعية مختلفة. ففى بعضها سيطرت الآلة الميكانيكية وسيطر نظام المصنع على نظم الانتاج القائمة أو خلق نظماً جديدة بسرعات متفاوتة ، وفى ظل ظروف متباينة اختلفت من بلد لآخر. وقد حاول البعض أن يضع تعميماً فى هذا الصدد بربط التصنيع بحادث أو ظرف معين ، ومن أبرز هذه التعميمات ما يراه بروسلر Proesler من أن التصنيع كان يبدأ دائماً بحرب ما ، ويعدد فى هذا الصدد أن التصنيع بدأ فى فرنسا بعد حرب نابليون ، وفى المانيا بعد حرب ١٨٧١ ، وفى أمريكا بعد الحرب الأهلية ، وفى روسيا بعد الحرب العالمية الأولى ، وفى الصين والهند بعد الحرب العالمية الثانية. إلا أنه توجد كثير من الملامح التى تميز التصنيع فى عصرنا عن التصنيع كما شهدته المجتمعات الأوربية فى القرن التاسع عشر ، وذلك من حيث سرعته وحدوثه فى كافة الصناعات فى نفس الوقت ، ودور الدولة وغيرها. وقد صاحب التصنيع مجموعة من الظواهر ذات الأهمية السوسيولوجية. من أهمها :–[(١)]

١– السمات الاقتصادية : وتتمثل فى زيادة الإنتاج الصناعي زيادة كبيرة ضخمة . ويسبق هذا فى البلاد ذات الاقتصاد الزراعي والإنتاج الحرفي سيطرة الصناعة وأسلوب الإنتاج الصناعي على شكل الإنتاج فى كافة المجالات. فتأخذ المصانع فى الظهور فى كل مكان وفى كل ميدان من ميادين الإنتاج ، وتزداد باستمرار ، وتتجه أعداد متزايدة من العمال الزراعيين

(١) محمد الجوهرى ، مقدمة فى علم الاجتماع الصناعي ، مرجع سابق ، ص ص ١٢٢ — ١٢٤.

والفلاحين والحرفيين إلى الاشتغال بالصناعة ، ويصبحون بالتالي عمالاً صناعيين ويزداد الإنتاج الصناعي بنفس سرعة الزيادة فى عدد المؤسسات والمصانع والآلات سواء تم ذلك على مدى عشرات السنين فى صورة تطور عضوى ، أو بتدخل الدولة من خلال مشروعات خمسية أو غيرها.

٢- السمات الاجتماعية : تؤدى الزيادة الضخمة فى الإنتاج الصناعي فى مرحلة التصنيع إلى إحداث تفكك وفوضي فى الأشكال التقليدية المعروفة فى كل مجالات الحياة الاجتماعية ويتضح هذا التفكك فى خمس صور ذات دلالة هامة من وجهة نظر علم الاجتماع الصناعي وهي :

أ – فى تحول مجتمعات الطوائف الحرفية أو الطبقات المغلقة إلى مجتمعات طبقية مفتوحة نسبياً.

ب- تحطم النظم التقليدية فى تدرج المكانة والمساواة بين جميع العمال المأجورين.

جـ- خلق حالة من عدم التكيف الخطير والاغتراب لدى العمال الصناعيين الذين يستشعرون غربة النظام الصناعي بالنسبة لهم.

د – ظهور أزمات اجتماعية متزايدة ، خاصة بين عمال الصناعة.

هـ- تؤدى هذه الظروف جميعاً إلى ازدياد حدة الصراع الطبقى باستمرار بين أصحاب العمل وعمال الصناعة.

وينظر علم الاجتماع إلى التصنيع باعتباره نمطاً ثقافياً يشمل مجموعة من التغيرات الثقافية. فيسهم المجتمع الصناعي شأنه شأن أي مجتمع فى تحقيق نوع من الاتفاق المميز على مجموعة من القيم ، إذ بعد اعتقاد الأشخاص الذين يشغلون أوضاعاً وظيفية بارزة فى صلاحية وضرورة وجوهرية التغير الذى يأخذ

شكل التقدم الاقتصادي بمثابة أساس للتنمية الاقتصادية. ويصاحب ذلك اعتقاد فى ضرورة العمل المنظم ، فضلاً عن المسئولية الفردية فى انجاز واجبات عمل محددة. كما يصاحب ذلك اعتقاد آخر مؤداه أن الأخذ بالقيم الرشيدة يعد مطلباً حيوياً لانجاز الأهداف والتقدم الاقتصادي . وتؤكد مثل هذه القيم على الأهمية الجوهرية للعلم وجدوى التعليم كوسائل للتخصص المهنى والحراك الاجتماعي. ويتطلب التصنيع مرونة واختيار على أساس الميزات والتنافس ، ويرفض التقليد والمكانة المعتمدة على الأسرة والطبقة والدين والجنس ، كما يتطلب التصنيع نظاماً يرتبط وظيفياً بمهارات ومهن متوافقة مع التكنولوجيا. وينبغى على التعليم ، لكي يخدم مطامح المجتمع الصناعي المفتوح أن يتيح فرص التدريب المتخصص على العمل والتطلع المتزايد على التعليم العام لتوفير المرونة فى قوة العمل وتحقيق متطلبات المواطن والفراغ المتزايد[١].

فيكشف التحليل السوسيولوجي للنظام الصناعي عن طبيعة خاصة لهذا النظام كمركب من سمات ثقافية معينة يمكن ايجازها فيما يلى :- [٢]

١- استخدام المعدات التكنولوجية المعقدة التى لا يستطيع فرد واحد امتلاكها أو تشغيلها بمفردة :-

فقد سار تطور الاتجاه نحو الصناعة فى اتجاهين : أولهما التوسع فى أنواع العمل التى تطبق فيها الأجهزة والمعدات التكنولوجية ، والثاني : اتقان وتحسين هذه المعدات التكنولوجية فى صورة أكثر تعقيداً ، وذلك بقصد زيادة إنتاجية العمل وتقليل تكاليفه. وقد ترتب على هذين الاتجاهين أن أصبحت

---

(١) على عبدالرازق جلبى ، علم الاجتماع الصناعى ، مرجع سابق ، ص٤٣٠.
(٢) السيد عبدالعاطي السيد ، التصنيع والمجتمع ، مرجع سابق ، ص ص ٤٣ — ٥٣.

الآلة المعقدة وذات التكاليف الباهظة من أبرز سمات هذا النظام. وإذا كانت الآلة ليست هي الدعامة الوحيدة التى يرتكز عليها الإنتاج الصناعي ، بل يستند الإنتاج الصناعي على أسس ثلاثة هي رأس المال وقوة العمل والآلة ، إلا أن توفر عنصرى رأس المال والقوة العاملة فى نظم الإنتاج السابق على الإنتاج الصناعي يوضح أن النظام الصناعي ، قد بدأ بالفعل عندما بدأت الآلة ذاتية الحركة فى الظهور كطريقة مميزة فى العملية الإنتاجية.

**٢ - تقسيم العمل : -**

صاحب تقسيم العملية الإنتاجية إلى أنشطة متخصصة ظهور الإنتاج الآلي . وزيادة حجم المشروعات الصناعية واتباع سياسة الإنتاج الواسع قد حتم ضرورة تقسيم العمل إلى أعمال دقيقة ومتخصصة تساعد على سرعة أداء العملية الإنتاجية وانتظامها. وقد ترتب على ذلك خلق أدوار نوعية متخصصة ومتمايزة تعددت بتعدد المراحل التى انقسمت إليها العملية الإنتاجية ، كما تمايزت فيما بينها تبعاً لاختلاف درجات التخصص والمهارة والكفاءة الشخصية للمشتركين فى أدائها ، غير أنه فى الوقت الذى أدى فيه تقسيم العمل وتخصصه إلى تمايز الأدوار وتنوعها داخل التنظيم الواحد للعملية الإنتاجية ، أدي أيضاً إلى تحديد الطريقة التى ترتبط بها هذه الأدوار المتمايزة بعضها مع البعض فى عملية ديناميكية مترابطة ترابطاً وظيفياً وعضوياً يجعل العملية الإنتاجية سلسلة متصلة الحلقات من أعمال دقيقة متخصصة وأدوار عديدة ومتمايزة.

**٣ - التنظيم الرسمي وظهور البيروقراطية الصناعية :**

يعتبر التنظيم الرسمي وظهور ما يسمى بالبيروقراطية الصناعية خاصية من خصائص الاتجاه نحو الصناعة ، فلكي يصبح العمل الجماعي أكثر إيجابية ،

ونظراً لوجود أدوار متمايزة نشأت عن التخصص الدقيق وتقسيم العمل ، كان لابد من وجود تنظيم رسمي يحدد التداخل والتفاعل بين هذه الأدوار التى تشكل فى مجموعها العملية الإنتاجية ، ويحدد الأعمال بطريقة تجعل لكل عمل نوع معين من السلوك فى توقيت وانتظام يكفل سرعة أداء العملية الإنتاجية واستمرارها ودقة توقيتها. لذلك أصبحت التنظيمات الصناعية ذات صبغة بيروقراطية.

**٤ - الترابط الوثيق بين التنظيم الصناعي والتنظيم الإجتماعي للمجتمع : -**

فالصناعة أو التنظيم الصناعي لا يمكن اعتباره تنظيماً مستقلاً ومتمايزاً ، بل يتعين علينا أن ننظر إليه من خلال علاقته وارتباطه الوثيق بالمجتمع ككل ، ومن مظاهر هذا الارتباط هو ذلك الاعتماد والتأثير المتبادل لكل منهما على الآخر.

وسوف نعرض فى الجزئين التاليين لطبيعة هذا الاعتماد والتأثير المتبادل بين التصنيع والمجتمع.

## ثانياً : تأثير المجتمع على التصنيع : -

إن إقامة الصناعة لا يمكن إدراكه أو تصوره دون وجود نوع من التجاور مع المجتمع المحلي ، فلا توجد صناعة إلا فى مجتمع محلي ، وذلك لعدة أسباب منها :-[1]

١- يحتاج النظام الصناعي إلى عمالة يمكن الاعتماد عليها وتصل يومياً إلى مقر العمل فى الوقت المحدد ، ويمكن أن تعود بسرعة إلى العمل بعد فترة

---

(١) على عبدالرازق جلبى ، علم الاجتماع الصناعى ، مرجع سابق ، ص ص ٣٨١ – ٣٨٢.

الراحة ، والتى سوف لا يكون لها مورد آخر للمعيشة غير الصناعة . ولكي توفر الصناعة هذه الموارد من العمالة كان عليها إما أن تدخل المجتمعات المحلية الموجودة ، حيث توجد القوى العاملة ، أو أن تنشأ مجتمعات محلية يمكن أن تجذب إليها القوى العاملة. ولهذا السبب الأخير ، أقامت الصناعات الانجليزية الجديدة مجموعات سكنية لعمالها أو أماكن لإقامة العاملات غير المتزوجات. وكانت مثل هذه المجموعات السكنية وأماكن الإقامة تميل التجمع حول المصانع أو تبنى بالفعل فى ظلها. ولكن اليوم وبفضل وسائل المواصلات التى يملكها الأفراد والتى تتوافر بسهولة وقد يتسع اسكان العمال ليشمل مسافات تتجاوز الأميال من موقع صناعتهم . إلا أنه كما فى الأيام الأولي للصناعة يجب أن تقام الصناعة بالضرورة داخل مناطق الإقامة الدائمة للقوى العاملة أو داخل المجتمع المحلي.

٢- يمكن بإقامة الصناعة بالقرب من الأسواق والمراكز الحضرية ، أن توفر نفقات النقل ، وبخاصة حيث تقام نسبة كبيرة من سوق الصناعة داخل مركز حضري كبير. هذا فضلاً عن أن الصناعة قد تجد من الضروري أن تقام فى المجتمع المحلي طالما كانت المراكز الحضرية تغير من أسلوبها.

٣- يحتاج التصنيع للمجتمع المحلي كمصدر للخدمات الخاصة ، وأول هذه الخدمات مثلاً وسائل النقل ، فقد يكون المجتمع المحلي مركزاً لخطوط السكك الحديدية ، أو القنوات المائية ، أو خطوط النقل الثقيل المناسب لتوفير المواد الخام أو تصدير المنتج النهائى. وقد يكون المجتمع المحلي قادراً أيضاً على توفير الآلات أو أجزاء منها وقطع الغيار مثلما يوفر العمالة

الماهرة ، مثل صناع الأدوات والحرفيين . وغيرها من الخدمات كالتعليم والأمن والجوانب الطبية والترفيهية.

كما قد يكون النظام الأسرى السائد فى المجتمع أحد العوامل التى تسهل عملية التصنيع أو التى تعوقه. وربما يلقى ما حدث فى انجلترا ضوءاً على هذه العملية ، فعندما بدأت الصناعة فى انجلترا فى أواخر القرن الثامن عشر ، كان نظام الأسرة بالنسبة لجزء من السكان على الأقل ينسجم مع المطالب التى تفرضها الصناعة ، لأن الالتزامات والروابط القرابية الممتدة ، فضلاً عن الروابط بمكان الأسرة لم تتدخل فى النمط الجديد من التزامات الفرد نحو العمل . كما عقد وارنر Warner مقارنة بين جهود كل من الصين واليابان ، وعندما بدأ كل منهما يطرق باب التصنيع فى أثناء الجزء الأخير من القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين. لقد فتحا أبوابهما للغرب فى وقت واحد تقريباً ، وكان كل منهما يواجه مجموعة من المشكلات تتشابه مع المشكلات التى يواجهها الطرف الآخر ، كما كانت الظروف الاجتماعية والاقتصادية لهذين البلدين متماثلة : فلقد واجها التهديد بالغزو والخارجي ، وكان الاقتصاد الزراعي هو السائد فى كل منها ، هذا فضلاً عن الزيادة السكانية السريعة ، وكان الاهتمام بالأسرة أكبر من الاهتمام بالفرد ، فضلاً عن وجود المشكلات فى علاقة الريف والمدينة . وبينما فشلت الصين فى مواجهة مشاكلها ، استطاعت اليابان خلال نصف قرن أن تصبح أكثر تقدماً من الصين فى مجال الصناعة ، فلقد استطاعت اليابان اقامة صناعات ثقيلة دون الاستعانة بأى رأس مال أجنبي تقريباً ، وغيرت نظام التوزيع ، وقضت على الأمية بين النوعين على السواء ، وأدخلت مجموعة من العلاقات الاجتماعية الجديدة التى يتسم بها نظام السوق فى الدول الغربية.

وكان لهذا التباين بين الدولتين عوامل كثيرة من أهمها نظام الأسرة ، حيث اختلف هذا النظام بين الدولتين على النحو التالي :- [١]

١- عند المقارنة بين نظام الوراثة فى هذين البلدين يتضح أنه فى الأسرة الصينية يرث الأبناء بالتساوى ، ولذلك لا يمكن أن يتبقى رأس مال الأسرة بأكمله وحدة واحدة ، بينما فى الأسرة اليابانية يرث أحد الأبناء وهو عادة أكبرهم سناً — كل ممتلكات الأسرة ، وبذلك يمكن أن تتراكم الثروة ، ويستطيع شخص واحد اتخاذ القرارات بالنسبة لاستثمارها.

٢- من العوامل الأخري التى أعاقت تصنيع الصين هو وجود المحاباة ، فالصينى كان يعتبر المحاباة واجباً يجب أن يؤدية خاصة إذا كان يشغل مركزاً أفضل. فهو لا يستطيع أن يرفض طلباً لأحد أفراد أسرته.

كما تلعب العلاقات الاجتماعية فى المجتمع المحلي دوراً أساسيا فى الصناعة ، فقد أجري الفن جولدنر **A. Gouldner** دراسة متعمقة على أحد مصانع الجبس قارن فيها بين الفروق فى استجابة قسمي التعدين والورق للإجراءات والقواعد البيروقراطية التى حولت العلاقات غير الرسمية بين الأعضاء إلى علاقات أكثر رسمية بعد أن غيرت إدارة الشركة مدير المصنع. فبينما كان قسم التعدين أكثر قدرة على مقاومة الاتجاه الرسمي البيروقراطي مقاومة فعالة ، خضع عمال قسم الورق للضغوط الرسمية بشكل واضح. ولقد حاول جولدنر تفسير الفروق فى الاستجابة للتحول البيروقراطي من زاويتين :- [٢]

---

(١) محمد عبدالله أبو على ، مرجع سابق ، ص ص ١٤٥ — ١٤٧

(٢) محمد الجوهرى ، مقدمة فى علم الاجتماع الصناعي ، مرجع سابق ، ص ص ٢٤٢ — ٢٤٣

**الأولي :** تمثل دراسة تنظيم العمل وظروفه الاجتماعية داخل المصنع ، حيث كشفت هذه الدراسة عن أن عمال التعدين ينتظمون فى جماعات صغيرة متماسكة ، لا يتعدى حجمها ثلاثة أو أربعة أشخاص ، وتمارس هذه الجماعات عملها بعيداً عن خطوط السلطة الرسمية ، الأمر الذى جعلها قادرة على تنمية مجموعة من المعايير والقيم الخاصة بأداء العمل ، والتى تشكل اتجاهات الأعضاء نحو إدارة المصنع وتنظيمة الرسمي. أما موقف عمال قسم الورق فقد كان يختلف تماماً عن ذلك ، حيث اتسمت علاقاتهم الاجتماعية بالتفكك والفردية ، مما جعلهم يفشلون فى تكوين تنظيم اجتماعي غير رسمي ، وهو الذى أسهم فى خضوعهم للسلطة الرسمية وقبولهم للضغوط التى تمارسها الإدارة الجديدة للمصنع.

**الثانية :** وتتمثل فى دراسة الظروف الاجتماعية لعمال القسمين فى المجتمع المحلى ، فقد لوحظ أن عمال قسم التعدين تربطهم روابط اجتماعية وثيقة خارج نطاق العمل فى المصنع ، فهم يعيشون حياة أقرب إلى الجماعية التضامنية فى مجتمعهم المحلي ، ويقضون أوقات فراغهم معاً باستمرار ، وذلك على العكس من عمال قسم الورق الذين تكاد تنعدم بينهم العلاقات الاجتماعية خارج نطاق العمل.

كما ذهب بيرت هوسيلتز B.Hoselitz إلى أن شكل وطابع المجتمع المحلي له تأثيره الهائل على سرعة انتشار الاختراع ، ذلك أن المجتمع الذى يشجع التقدم الفنى يؤدى إلى استمرار هذا التقدم ، ويكون ذلك بخلق وايجاد قيم ثقافية وأنساق اجتماعية فرعية جديدة تتلائم مع هذا التقدم الآلي وتكون بمثابة وسائل تكيفية مع هذه المخترعات ، كما أن الأنساق التشريعية للمجتمع لها دور

كبير فى تشجيع الصناعة والمخترعات الجديدة وحمايتها من المنافسة الأجنبية[1].

فالدولة تضع التشريعات الصناعية وبالتالي تؤثر على الصناعة ، ومن التشريعات التى تصدرها الدولة [2].

١- الشروط الواجب توافرها فى مكان العمل للوقاية من الحرائق إلى جانب الشروط المتعلقة بالتهوية والإجراءات الصحية وأساليب الوقاية من إصابات العمل.

٢- تشغيل الأطفال والنساء فى الصناعة.

٣- طرق دفع الأجور.

٤- تحديد أجور وساعات العمل.

٥- التأمين ضد اصابات العمل.

٦- التأهيل المهني.

٧- التأمين ضد البطالة.

٨- تأمين العجز والشيخوخة.

٩- التأمين الصحي.

هذا فضلاً عن القوانين التى تقرها الدولة الخاصة بقوانين الاستثمار ، والمناطق الصناعية ، واقرار المنح والاتفاقيات . وهذا جميعها تؤثر على مدى توطن الصناعة فى مكان ما ، وحجم وازدهار أو ركود هذه الصناعة.

---

(١) عبدالمنعم عبدالحى ، مرجع سابق ، ص٨٧.

(٢) محمد عبدالله أبو على ، مرجع سابق . ص ص ١٨١ – ١٨٢

كذلك أوضحت دراسات كل من فورتسباخر Wurzbacher ومايننتز Mayntz على بعض المجتمعات المحلية الصناعية فى المانيا تلك العلاقات التحتية بين المصنع والمجتمع المحلي المحيط به ، سواء كان قرية أو مدينة. ولا تقتصر هذه العلاقات على اعتماد مستقبل المجتمع المحلي اقتصادياً اعتماداً يكاد يكون كلياً على المؤسسات الصناعية القائمة فيه ، وإنما يمتد ذلك إلى تأثير نظام المكانة داخل المصنع على نظام المكانة فى المجتمع المحلي والعكس بالعكس . كما أن الجماعات الدينية والسياسية والاجتماعية القائمة فى المجتمع المحلي تلعب هي الأخري دوراً مؤثراً فى تشكيل الحياة داخل المصنع، وفى التأثير على هذه الأنشطة فى إطار المصنع. لذلك يمكن القول بأن أنماط العلاقات الاجتماعية خارج المصنع تؤثر تأثيراً حاسماً على أنماط الصراع والتعاون فى داخل المصنع ، أو على ما يسمى بشكل عام " مناخ المصنع " . وقد حاولت بعض الدراسات تفسير أنماط الصراع والتعاون داخل المصنع ، وما يترتب عليها من نتائج ، فى ضوء طبيعة العلاقة بين المصنع والمجتمع المحلي مثل دراسة هاربسون Harbison ودبن Dubin التى توصلت إلى أن انسجام العلاقات وتوافقها بين إدارة شركة ستوديبكر وبين نقابة العمال يرجع إلى ظروف الإقامة التى جمعت بين إدارة الشركة وعمالها فى مجتمع محلي واحد واعتقادهم بأن رفاهية المجتمع تعتمد إلى حد بعيد على ما يحدث فى المجتمع(١).

وأخيراً أشار كير Kerr وسيجل Siegel إلى أن هناك صناعات تتسم بميل واضح نحو الاضطراب إذا ما قورنت بغيرها ، وقد أكدا أن هذه الفروق بين

---

(١) محمد الجوهرى ، مقدمة فى علم الاجتماع الصناعي ، مرجع سابق ، ص ٢٤١.

الصناعات لا ترجع إلى مهارة الإدارة فى ممارسة العلاقة الانسانية ، بل إلى العلاقة بين الصناعة والظروف المجتمعية المحيطة بها ، ففى صناعة استخراج المعادن مثلاً يقيم العمال فى مجتمعات محلية تعزلهم نسبياً عن عمال الصناعات الأخري ، كما تفصلهم عن إدارة الشركة ، وهذه العزلة هي التي تؤدى إلى تغذية المشاعر الجماعية بينهم ، وتدعيم صلاتهم الاجتماعية وتوثيقها ، فيصبحون بذلك جماعة اجتماعية متماسكة ، تحكمها مجموعة من القيم والمعايير التى توجه سلوك الأعضاء فى اتجاه يعارض أهداف الإدارة ويقاوم السلطة الرسمية [1].

## ثالثاً : أثر التصنيع على المجتمع : -

إذا كان المجتمع يؤثر على الصناعة ، حيث أن الصناعة تدار بمعرفة السكان عمال ومهندسين ومديرين وباعة وغيرهم الذين يدخلون إلى الصناعة ولهم شخصياتهم واهتماماتهم واتجاهاتهم وتحيزاتهم ، فإن الصناعة تؤثر على سكان المجتمع الذين يقدمون خبراتهم إلى العمل ، هذا فضلاً عن أن الصناعة تؤثر أساساً على مختلف النظم والتنظيمات والجماعات فى المجتمع المحلي ، كالأسر والطبقات الاجتماعية والجيرة وجماعات الترفيه فالتغير التكنولوجي فى المصنع الذى أوجد بالضرورة نظام العمل الليلي أثر بطرق واضحة على تلقائية الحياة الأسرية ، بما فى ذلك العلاقات بين الزوج والزوجة أو بين الآباء والأبناء. وبالمثل فإن التغيرات التنظيمية أو التكنولوجية الأخرى فى الصناعة قد

---

(١) محمد الجوهرى وآخرون ، دراسة علم الاجتماع ، دار المعرفة الجامعية ، الاسكندرية ، ٢٠٠٠ ، ص٢٦٨.

تعيد ترتيب الطبقات الاجتماعية فى المجتمع المحلي أو تغير الطبيعة الأساسية للسكان ، وفى بعض الحالات ، قد تؤدى مثل هذه التغيرات إلى اختفاء المجتمع المحلي برمته ، أو نقله إلى مكان بعيد أو تحويله من مدينة صغيرة آمنة إلى مدينة تموج بالضوضاء[1].

وفى ضوء ذلك سنتناول فى هذا الجزء تأثير الصناعة على مجموعة من النظم الاجتماعية على النحو التالي :-

**١- النظام الأسرى :-**

من الحقائق التى أكدتها معظم الدراسات التحليلية والبحوث الامبريقية فى ميادين مختلفة من علم الاجتماع كعلم الاجتماع الصناعي والحضرى والأسرى حقيقة هامة مؤداها : أن وطأة التصنيع على الأسرة كجماعة أو نظام اجتماعي ، كانت بما لا يدع مجالاً للشك من القوة والوضوح بحيث فاقت مختلف التأثيرات التى تركها التصنيع فى غيرها من الجماعات والنظم الأخري فى المجتمع الغربى ، الأمر الذى جعل بعض الباحثين يرون أن مظاهر التغير الأسري كانت أكثر ارتباطاً بانتشار الصناعة وتطورها ، وأن كثافة وعمق هذه التغيرات الأسرية كانت أموراً نسبية اختلفت باختلاف درجات التصنيع والتحضر من مجتمع لآخر . فعندما طرقت الصناعة أبواب الحضارة الغربية وجدت نمطاً من الأسرة ، كانت خصائص الامتداد فى الحجم وسيادة النزعة الجمعية وسيادة العامل القرابي والتسلط الأبوي والاكتفاء الذاتي تمثل أهم الخصائص البنائية والوظيفية ، وقد اتفقت هذه الخصائص التقليدية مع ما أحاط بالأسرة من ظروف

---

(١) على عبدالرازق جلبى ، علم الاجتماع الصناعي ، مرجع سابق ، ص٣٧٩.

جتماعية واقتصادية ، وطريقة معينة للحياة تركزت فى الاعتماد على الزراعة كوسيلة للعيش والحياة والتفكير والعمل ، لذلك كان انتشار الصناعة وتطورها ، وما صاحبها من تغيرات فى طرق العيش والحياة والتفكير إيذاناً بتغير هذه الخصائص التقليدية [١].

ولبلورة جوانب التغير فى النظام الأسري نتناول المظاهر التالية لهذا التغير :-

### أ- حجم الأسرة :

أدت الحياة الحضرية الصناعية إلى اختفاء العائلة الممتدة ، حتى أصبحت لا توجد إلا نادراً فى البلاد المتقدمة ، وحتى فى المناطق الريفية منها ، ففى مثل هذه البلاد يستطيع كل زوجين الإقامة فى مسكن خاص بهما ، أما إذا كانت المساكن غير متوفرة ، فيضطر الزوجان إلى الحياة إما مع والدى الزوجة وإما مع والدى الزوج. وبذلك تغير حجم العائلة من الجماعة القرابية الكبيرة التى تشمل عدداً من الأسر الزواجية التى تعيش فى مسكن واحد ، إلى الأسرة الزواجية الواحدة التى تتكون من الأبوين وأطفالهما الذين يعيشون معاً فى مسكن خاص بهما. ويرجع ذلك كله إلى تغير طبيعة عمل الأسرة ، فقد أدت المؤثرات الصناعية والحضرية إلي انفصال الأفراد عن الوحدة القرابية الكبري ، وبذلك انكمشت علاقات الأسرة الزواجية بأقاربها الأمر الذى يتلائم مع التصنيع[٢].

من ناحية أخرى ، تغير حجم الأسرة نتيجة اكتفاء الأسرة بعدد قليل من الأفراد الذين يمثلون الزوج والزوجة والأولاد ، ولم تعد الأسرة فى حاجة إلى

---

(١) السيد عبدالعاطي السيد ، التصنيع والمجتمع ، مرجع سابق ، ص ص ٢٧٠ — ٢٧١.

(٢) محمد عبدالله أبو على ، مرجع سابق ، ص١٢٣.

زيادة العدد والأفراد كما كان يحدث فى الماضي ، فقد أصبحت الآن فى غنى عن الخدم والعبيد وما إلى ذلك ، لأنه قد توفر للأسرة الآن من الأدوات الآلية الحديثة ما يجعلها فى غنى عن مساعدة هؤلاء الآخرين كما كانت تتطلب فى حياتها الأولي. ومما أدي إلى صغر حجم الأسرة أيضاً أن الأسرة كانت تتشكل حسب طابع العصر الذى توجد فيه. فقد كانت الأسرة تعمل بكامل طاقتها للحصول على الرزق وكان ذلك يناسب حياة الزراعة والصيد ، ولذلك سارت الأسرة من الأوسع إلى الواسع ، ثم الضيق إلي أن وصلت إلى الشكل الحديث الذى يتمثل فى الأسرة الزواجية [1].

## ب - وظائف الأسرة :

تزامن النمط التقليدى للأسرة الغربية مع تنظيم اجتماعي امتاز بالبساطة، وجعلها وحدة اجتماعية واقتصادية ودينية وتعليمية بلغت درجة كبيرة من الاكتفاء الذاتي ، وتحقيقاً لمبدأ الاكتفاء الذاتي واستجابة لظروف العزلة التى فرضت عليها أخذت الأسرة التقليدية مهمة القيام بتلك الوظائف التى تكفل للفرد حياة ومعيشة لا يحتاج فيها إلى ما وراء حدودها ، فلم تكن هناك وظيفة تتعلق بالعمل والحياة إلا ودخلت فى نطاق مسئولية الأسرة . كما حتمت ظروف الاكتفاء الذاتي التداخل الوثيق بين الوظائف التى تقوم بها الأسرة ، فارتبطت الوظيفة الاقتصادية من انتاج واستهلاك بالوظيفة البيولوجية ممثلة فى الانجاب ، وارتبطت الأخيرة بالوظيفة التعليمية التى تمثلت فى نقل المواقف والاتجاهات والقيم التى تفضلها الجماعة ، كما ارتبطت بالوظيفة

---

(١) على عبدالرازق جلبى ، علم الاجتماع الصناعي ، مرجع سابق ، ص٣٩٥.

الدينية لتعليم وتحديد واجبات الفرد نحو الآلهة والوطن والعائلة ، وبالوظيفة الترفيهية والإشباع العاطفي ولقد كان هذا التشابك الوظيفي لمهام الأسرة مدعاه لأن يجعلها أشبه بمجتمع محلي صغير مغلق ومكتفي بذاته إلى أبعد الحدود[1].

وقد غير التصنيع من وظائف الأسرة ، حيث أصبح المجتمع ينقص من هذه الوظائف شيئاً فشيئاً ويسلبها واحدة تلو الأخرى ، حتى كاد يجردها منها جميعاً على النحو التالي : [2]

**- وظيفة الإنتاج :-**

ظلت الأسرة لفترة طويلة من التاريخ هي الوحدة الإنتاجية الأولي فى المجتمع، إلى أن بدأ التقدم الصناعي يغزو العالم ، ويصيب أجزاءه بتغيرات واضحة خاصة الأسرة ، وأدي التقدم فى نظم الإنتاج والتطور فى شكل ونطاق الآلة إلى نقل الإنتاج من المنزل إلى المصنع ، وأصبحت الأسرة وحدة استهلاكية وليست وحدة إنتاجية .

**- الوظيفة التربوية :**

انتقل جزء من وظيفة الأسرة التربوية إلى المجتمع الحديث ، فقد أصبحت الأسرة الآن لا تعد الطفل تربوياً وتعليمياً ، كما كانت تفعل فى الماضي، حيث انتقل جزء من هذه الوظيفة إلى المدرسة والمنظمات الأخري كدور العبادة ، وغيرها. ويعنى ذلك أن أهم وظائف الأسرة وهي وظيفة التنشئة الاجتماعية قد آلت هي الأخري إلى المجتمع .

---

(١) السيد عبدالعاطي السيد ، التصنيع والمجتمع ، مرجع سابق ، ص٢٧٩.

(٢) على عبدالرازق جلبى ، علم الاجتماع الصناعي ، مرجع سابق ، ص ص ٣٩٧ — ٤٠١.

- **الوظيفة الترفيهية :**

بعد انتشار وسائل الإعلام بشكل ملحوظ فى العصر الحديث انتقلت الوظيفة الترفيهية من الأسرة إلى المجتمع . وبذلك بعد أن كانت الأسرة هي المكان الوحيد الذى يجد فيه الفرد متعته ، والتى فيها يمارس نشاطاته المختلفة أصبح هناك من الوسائل المختلفة التى تجذب الفرد إلى خارج الأسرة ، وأصبح كل شخص يستطيع أن يجد الوسيلة والمكان الذى يمارس فيه نشاطه ويقضى معظم أوقات فراغه.

- **وظيفة الحماية والأمن :**

بعد أن كانت الأسرة هي المصدر الأساسي والوحيد لتلقى الفرد الأمن والطمأنينة ، انتقل ذلك إلى المؤسسات الحكومية فى شكل وسائل الأمن المختلفة، وصار هناك أكثر من وسيلة يستطيع بها الفرد أن يحقق أمنه وطمأنينته ضد أي عارض من العوارض التى تواجهه ، تمثلت فى شركات التأمين ، وفى منظمات الأمن الاجتماعي ، وفي شكل الملاجئ المختلفة.

**جـ- الأدوار الاجتماعية فى الأسرة :-**

لتوضيح دور الصناعة فى تشكيل وتحديد الأدوار المختلفة لأفراد الأسرة، وعلاقة هذه الأدوار المتغيرة بعضها ببعض ، حاول شنيدر Schneider أن يقدم تحليلاً لتغير البناء الداخلي للأسرة الغربية فى إستجابتها للمؤثرات الصناعية موضحاً مدي ارتباط هذه الأدوار المتغيرة بالقوى المنبثقة من النسق الإنتاجي فى المجتمع الغربي من ناحية ، ثم ارتباطها فى تغيرها بتنوع المستويات المهنية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية ، خاصة وأن هذه المظاهر الأخيرة كانت تمثل نتائج بارزة لأثر التصنيع على بناء المجتمع

بوجه عام. وقد كشف تحليل شنيدر لتغير البناء الداخلي للأسرة الغربية عن بعض الحقائق [١] منها ما يلى :

**- تغير مكانة الزوج ودوره فى الأسرة الصناعية :-**

تأثر دور الزوج ومكانته بتصنيع المجتمع الغربى . إذ يتطلب العمل الصناعي بصفة خاصة غياب الزوج عن أسرته إلى عالم آخر ويختلف فى قيمه وتقاليده وظروفه وإبعاده عن محيط الأسرية ، كما يحتم ذلك ضرورة التوفيق بين متطلبات العمل الجديد ومتطلبات الحياة الأسرية ، الأمر الذى يؤدى بدوره إلى انقسام شخصية الرجل إلى ذات للأسرة وذات للعمل . وتختلف قدرة الزوج على التوفيق بين حياة العمل وحياة الأسرة باختلاف مكانته المهنية [٢].

**- تغير مكانة الزوجة ودورها فى الأسرة الصناعية :**

وللصناعة فى ذلك أثران ، يتمثل الأول فى حركة عمل النساء المتزوجات- ويتمثل الثاني فيما يترتب على ذلك من تغير فى دور الزوجة ومكانتها فى الأسرة الصناعية ، فقد ترتب على عمل المرأة انخفاض حجم الأسرة الغربية ، وكذلك تأثر وضع الطفل فى الأسرة حيث ظهر — كما أشارت بعض الدراسات — زيادة ظاهرة الاستقلال الذاتي للطفل ليصبح أكثر اعتماداً على نفسه، وأدى عمل المرأة أيضاً إلى تغير نمط العلاقات الأسرية وتغير مكانتها داخل الأسرة . فقد ذكر باتريك Patrick ثلاثة أدوار استجدت للمرأة فى عهد التصنيع هي – دور الزوجة والأم ، ودور الرفيق ودور الشريك [٣].

---

(١) السيد عبدالعاطي السيد ، التصنيع والمجتمع ، مرجع سابق ، ص ٢٨٤.

(٢) المرجع السابق ، ص ص ٢٨٤ — ٢٨٥.

(٣) المرجع السابق ، ص ص ٢٨٥ — ٢٩١.

وإذا كانت هذه التغيرات قد أكدتها الدراسات التى أجريت في الغرب ، فهل يمكن القول بحدوثها فى المجتمع المصري الذى يتباين ثقافياً واجتماعياً واقتصادياً عن المجتمعات الغربية وتتباين كذلك ظروف التصنيع ؟

للإجابة على هذا التساؤل نعرض لنتائج إحدى الدراسات التى أجريت عن التغير الاجتماعي والتكنولوجي وأثره على الأسرة بنائياً ووظيفياً فى المجتمع المصري ، وذلك عن طريق طرح مجموعة من الفروض والتساؤلات حول بنائها ووظائفها ، فمن حين البناء تركز الاهتمام على حجم الأسرة ونوعها وعلاقاتها الداخلية وعلاقاتها بالخارج ، أما من حيث الوظيفة ، فقد كان التساؤل الرئيس يتمثل فى : هل فقدت الأسرة المصرية بعض وظائفها مثلما حدث فى المجتمعات الأخري أم مازالت محتفظة بها ، وما أثر التغيرات الاجتماعية والتكنولوجية فى تغير أو نقصان هذا الوظائف التقليدية ؟ ومن خلال تحليل البيانات ومقارنتها ببيانات نظرية أخري توصلت الدراسة إلى عدة نتائج من أهمها :–[1]

- إن الأسرة المصرية ليست نمطاً وحيداً ، أو على الأقل ليست نمطاً شائعاً لايختلف من مكان لآخر ، فنمط الأسرة يتناسب مع البيئة الاجتماعية السائدة والمستوى الحضاري الذى بلغته.
- إن التحاق المرأة بالعمل وحصولها على الفرص المادية للرجل فى التعليم والوظيفة كان من أهم آثار التكنولوجيا المباشرة على الأسرة خاصة فى المستويات الطبقية العليا .

---

(١) علياء شكرى ، الاتجاهات المعاصرة فى دراسة الأسرة ، دار المعارف ، القاهرة ، ط٢ ، ١٩٨١ ، ص ص ٢٦١ – ٢٦٤.

- إن حجم مشاركة الزوجة فى تخطيط ميزانية الأسرة وفى اتخاذ القرارات المتعلقة بتنشئة الأطفال يتناسب طردياً مع عمل الزوجة أو دخلها الخاص.
- من أهم الدعائم التى تقوم عليها الأسرة النواة فى مجتمعات اليوم حجمها الصغير نسبياً ، وقد تبين أن الأسرة المصرية كما تتمثل فى العينة لها خصائص الأسرة النواة ، ومن العوامل التى أدت إلى تناقص حجم الأسرة التحكم فى الإنجاب.
- إن الأسرة المصرية فى عمومها تتحول بالفعل على أسرة نواه بنائياً ، وتفقد كثيراً من وظائفها بانتقالها إلى مؤسسات ومنظمات أخري فى المجتمع ، لكنها ولظروف عديدة لم تتحول إلى أسرة منعزلة ، ففقدان الأسرة لعلاقاتها بالنسق القرابي لا يستتبع فقدانها لعلاقاتها بالجيران أو زملاء المهنة أو رفقاء الهواية ، فالعلاقات الأولية لا زالت وستظل موجودة فى المجتمع الحضري ، ولم تتحول نهائياً إلى علاقات ثانوية ، أي أنه قد ظهرت الأسرة النواة غير المنعزلة.
- إن تحول الأسرة المصرية تدريجياً إلى نمط الأسرة النواة وخاصة فى مدن وقرى الوجه البحري قد أدي إلي تعديلات واضحة فى أبعادها البنائية الداخلية ، وأصبحت العلاقات أكثر كثافة تطرح مسائل ذات نوعية جديدة مثل المساواة والحرية والديمقراطية والمشاركة فى السلطة والمسئولية وترتبط مثل هذه الأمور بالمستوى الاقتصادي الاجتماعي.

- لم تختلف الأسرة المصرية عن التيار العالمي للتغير فى مجال الأسرة الإنسانية بغض النظر عن اختلاف الظروف الكامنة ، حيث أنها فى طريقها لأن تصبح أسرة نواة ولكنها غير منعزلة.
- اتضح أن الأسرة وخاصة فى المناطق الحضرية تتأثر علاقاتها الداخلية بطبيعة علاقاتها الخارجية ، خاصة تلك التى ترتبط بالمساهمة أو الأنشطة الترفيهية أو وسائل الاتصال الجماعية وتبدى هذا التأثير فى اعتناق التجديدات وفى تنشئة الأطفال.
- من أهم العوامل التى أثرت فى تغير الأسرة المصرية اتساع نطاق الحياة الحضرية ، وزيادة مراكز التصنيع والهجرة من الريف وزيادة معدلات التعليم ودخول المرأة إلى ميدان العمل.
- إن فقدان الأسرة لوظيفتها كوحدة إنتاجية نتيجة لم يحجب إسهامها فى النشاط الاقتصادي ، فقد تحولت على الاستهلاك ، ووظيفة لا تقل عن وظيفة الإنتاج ، بل إن الأسرة لم تفقد وظيفتها الإنتاجية تماماً ، فهي تصنع كثيراً من متطلباتها فى المنزل ، فضلاً عن المنتجات الاستهلاكية.
- رغم انتقال التعليم إلى المدرسة إلا أن للأسرة وظيفة جديدة لم تكن لها من قبل وهي مشاركة المدرسة مشاركة فعالة فى عملية التعليم (الإشراف والمتابعة المنزلية ).
- إذا كانت التنشئة الاجتماعية هي أحدى الوظائف الأساسية التى بقيت دون تغيير من حيث الشكل ، فإن التنشئة ذاتها قد تعرضت لتغيرات

واسعة النطاق ( فقد ظهر أن هناك تفاوتاً فى الأساليب التى يتبعها الآباء فى تربية أبنائهم وبرز دور الزوجة فى هذه العملية).

- أسهمت الأدوات التكنولوجية الحديثة فى اتاحة الفرصة لمعظم الزوجات المتعلمات فى الإلتحاق بالعمل نظير أجر خارج المنزل ، ولم يقلل عمل المرأة واستخدامها للأدوات التكنولوجية من كفاءتها على تحمل المسئولية.
- اتضح أن الاقبال على التجديدات على مستوى جميع الفئات أكبر بصورة واضحة على التجديدات المادية إذا قورن بالتجديدات الفكرية والمعنوية.
- يتوقف تأثير الأداة التكنولوجية على مبلغ انتشارها وعلي انخفاض سعرها وتكاليف استخدامها.

### ٢- الصناعة والبناء الطبقي :

توجد علاقة وثيقة بين بناء القوة والبناء الطبقي فى مجتمع المصنع ، وبين بناء القوة والبناء الطبقى فى المجتمع المحيط ، وتتلخص ذلك وجهة النظر الماركسية الشائعة عندما تصف الدولة بأنها أداة للسيطرة فى أيدى الرأسماليين، وحتى لو تشكك البعض فى هذا الحكم أو رفض الأخذ به على علاته ، فإنه مما لا شك فيه أن سلطة التحكم فى أدوات الانتاج فى عالم الاقتصاد تمنح صاحبها وزناً وتأثيراً سياسياً لا جدال فيه. فسلطة التحكم فى " مقدرات " الناس فى عالم الصناعة – كما أوضح فيبر – تمنح صاحبها سطوة سياسية تتجاوز بالقطع العالم الصناعى المحدود. ويتساوى فى ذلك المصدر الذى تنبع منه سلطة التحكم فى العالم الصناعي ، أي سواء كانت هذه السلطة نابعة من حق الملكية ، كما هو الحال بالنسبة للرأسماليين ، أو نابعة من حق التفويض ، كما هو الحال

بالنسبة للمديرين ، أو نابعة من عملية انتخاب ديموقراطى كما هو الحال بالنسبة للزعماء النقابيين الذين يصفهم رايت ميلز باسم "الرجال الأقوياء الجدد" ، وفي جميع تلك الأحوال نجد أن السلطة المستمدة من بناء الصناعة الحديثة تمتد لتشمل بتأثيرها علاقات السلطة على مستوى المجتمع المحلي الكبير[١].

والمجتمع الصناعي الذى يتسم بتعقد البناء وتعدد الجماعات والثقافة ، يثير الاختلاف والتمايز بين أفراد المجتمع نتيجة لما يلى :-[٢]

١- إن الصناعة تجند العديد من الأفراد للعمل بمصانعها ، وقد ينزح الكثير من مختلف الجهات للعمل بمواقعها. وهذا يعنى من الناحية الواقعية أن رجالاً ونساءً من مختلف الثقافات والمواطن لهم تصوراتهم وأفكارهم وأيديولوجياتهم المتغايرة والمتناقضة ، يزج بهم تحت سقف واحد وفى منطقة سكنية واحدة ، مما يؤدى إلى اختلاط الثقافات الفرعية التى ينتمون إليها ، الأمر الذى يقضي على وحدة أو اتساق المجتمع القديم ، ويؤدى إلى تشعبات واسعة النطاق فى القيم والعادات والتقاليد والأنواق واللهجات وغير ذلك من مظاهر ثقافية متنوعة.

٢- إن الصناعة فى تطورها ، إنما تطور نسقاً معقداً من التخصص وتقسيم العمل، ومن المؤكد أن يؤدى هذا التمايز المهنى إلى أعلي درجات التمايز فى مراكز الأفراد وأدوارهم. وقد أصبح التمايز المهنى من السمات البارزة للمجتمع

---

(١) محمد الجوهرى ، مقدمة فى علم الاجتماع الصناعي ، مرجع سابق ، ص ص ٢٥١ — ٢٥٢.

(٢) السيد عبدالعاطي السيد ، التصنيع والمجتمع ، مرجع سابق ، ص ص ٢١٩ — ٢٢٠.

الصناعي حتى أنه على الرغم مما يسوده من ثقافة عامة ، إلا أن هذه الثقافة تتفتت فى نفس الوقت إلى ثقافات فرعية متمايزة مهنياً.

٣- إن العمل الصناعي إلى جانب أنه يتسم بالتخصص والتعقيد ، فإنه يتسم أيضاً بالمرونة والقابلية للاستجابة للتغيرات التكنولوجية . وهو من أجل ذلك لا يتفق ومبدأ الوراثة المهنية ، بل يؤكد على الاختلافات والفوارق الفردية من حيث القدرة على الأداء والانجاز ، لذلك أصبحت العبارة " ماذا تستطيع أن تعمل ، أو ماذا تعلمت لكى تعمل " من العبارات التى تعكس ثقافة المجتمع الصناعي الذى يؤكد باستمرار على قيمة التناقض الفردى. كما أصبحت الامكانيات الفردية عاملاً هاماً فى تحديد مستقبل الفرد ، وأصبحت علاقته بالمنظمات المهنية علاقة غير شخصية تتشكل بمدى الحاجة إليه، ومدى ما يحققه من فائدة.

وتؤثر الصناعة على نسق الطبقة فى المجتمع ككل بما يلى :-[1]

**تكوين القوة العاملة :** ويقصد بالقوى العاملة نسبة السكان التى تعمل فى النشاط الاقتصادي ، ويمكن أن يؤخذ ذلك على أنه مرشد يمكن الاعتماد عليه أو يؤثر على تكوين النسق الطبقى فى المجتمع. فكم عدد الأفراد الذين يعملون فى الصناعة ؟ وكم عدد الأفراد الذين يعملون لدى غيرهم ؟ وكم عدد من يعملون لأنفسهم ؟ وما هي فئات المهن الرئيسية التى تكون القوة العاملة ؟

**نسق المكانة :** نتيجة لأن الصناعة تمثل أحد المصادر الأولية للمهن ، فإنها فى نفس الوقت أحد المصادر الأولية وإن كانت غير مباشرة للمكانة فى المجتمع.

---

(١) على عبدالرازق جلبى ، علم الاجتماع الصناعي ، مرجع سابق ، ص ص ٤١٢ — ٤١٣.

ولكن يجب ألا نعتقد أن المهن هي الأساس الوحيد للمكانة فى المجتمع المحلي، فقد يتم ترتيب جماعة العمال على أساس مهنهم وأيضاً على أساس أصلهم العنصري وخلفيتهم الجنسية وانتماءاتهم الدينية وهكذا ، وإن كانت هذه المكونات لا تنفصل عن المهنة دائماً ، وإنما قد تؤثر وتعدل من هيبة المهن.

فقد أوضحت دراسات لويد وارنر L.Warner نموذجاً لحالة أدت فيها بعض التغيرات فى مكانة العمال وهي تغيرات راجعة إلى عوامل ومسببات تكنولوجية – أدت إلى إحداث تغييرات مناظرة على مكانة أولئك العمال داخل المجتمع. كما أدى ظهور " الطبقة الوسطى الجديدة" داخل المؤسسة الصناعية إلى إحداث تأثير مماثل فى المجتمع ، حيث اتخذت تلك الطبقة الجديدة وضعاً متميزاً ومكانة خاصة ذات ملامح جديدة. ثم نجد من ناحية أخري أن بعض الأدوار المهنية التى تحظى بمكانة رفيعة فى المجتمع. مثل فئة العمال والمتخصصين – تظل محتفظة بتلك المكانة الرفيعة داخل مجتمع المصنع[1].

## ٣- التعليم

تعتبر العلاقة بين الصناعة والتعليم علاقة متبادلة ، وهي تمارس آثارها على بناء كلاً من النظامين ، فمن الناحية الأولي ، فهناك احتياجات من جانب الصناعة إلى العمال المدربين ، أو إلي هؤلاء المتعلمين تعليماً متقناً يساعدهم على أن يتلقوا التدريب المناسب ، ومن الناحية الأخري تتضمن الصناعة نسقاً فرعياً تعليمياً يشتمل على التلمذة الصناعية ، والخطط ذات الأنواع المختلفة للتدريب على العمل. وتتمثل إحدى الطرق الواضحة التى يؤثر من

(١) محمد الجوهرى ، مقدمة فى علم الاجتماع الصناعي ، مرجع سابق ، ص ٢٥١.

خلالها عالم العمل فى مجال التعليم ، فى اختيار موضوعات الدراسة فى المدارس ، وطرق تدريس هذه الموضوعات ، إنه غالباً ما يسمى بالتحيز المهنى فى التعليم ، ويعنى ذلك أن التعليم ينظر إليه على أنه اعداد مباشر لنوع معين من المهن ، ويطالب العاملون بأسلوب ملائم لتنفيذ التطبيقات المناسبة لأعمالهم [١].

وحدد توماس Thomas الوظائف التى تقوم بها المدرسة فى مجال الإعداد المهني فيما يلى : [٢]

(١) ازالة المعوقات الاقتصادية.

(٢) التغلب على المفارقات الثقافية بين الطلاب.

(٣) تنويع البرنامج المدرسي.

(٤) تأكيد أهمية الفهم النقدى للبناء المهني.

(٥) نشر القيم المهنية على نطاق واسع.

(٦) التوجيه الفردى والتوجيه المهنى.

توفير برامج التدريب المهني واتاحتها.

كما أن الصناعة هي التى أوجدت الاهتمام بالتعليم الفنى ، ذلك التعليم الذى كانت لا تهتم به فى القرن التاسع عشر ، بل إن الصناعة كانت معادية له، وحال التقدير المحدود للعلم وخصوصاً الدراسات التكنولوجية دون توافر ميزانيات كافية للعلم والتكنولوجيا ، ومنع أيضاً اقبال الطلبة على مثل هذه

---

(١) باركر وآخرون ، مرجع سابق ، ص٣٠.

(٢) المرجع السابق ، ص٣٢.

البرامج الدراسية ، وأصبحت المكانة المنخفضة للعلم فى الصناعة هي النتيجة التى صاحبت أساساً تبجيل الصناعات غير العلمية فقط وانكار الإسهام العلمي من خلال سياسات الدولة ، وحدث ذلك كله فى القرن التاسع عشر . وقد ترتب على افتقار الصناعة للتعليم الفنى ، وجود نسبة ضئيلة من الرجال الأكفاء من الناحية الفنية فى الإدارة العليا. فلقد أوضحت احدى الدراسات التى أجريت عام ١٩٥٦ أنه حتى فى الشركات الكبري ، يوجد مديرون على مستوى القمة بلا كفاءات فنية مناسبة. وفى الفترة التى تلت الحرب العالمية الثانية ، أدت الأزمات الاقتصادية المتلاحقة ، والمنافسة الأجنبية فى أسواق التصدير إلى تأكيد أهمية تطبيق الأساليب العلمية على الإنتاج ، خاصة فى الصناعات الأكثر حداثة، وبالتالي بدأ الاهتمام بالتعليم والتدريب المهنى[1].

---

(١) المرجع السابق ، ص ص ٣٣ — ٣٤.



رقم الإيداع بدار الكتب

٢٠٠٤/٢١٥٤٩

الترقيم الدولى I.S.B.N

977-6093-40-X

دار المصطفى للنشر والتوزيع